







.

موسوعة الشهيد الأوّل

الجزء العاشر

الدروس الشرعية في فقه الإمامية ٢٦

مركز العلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلاميداري اموال

أدركز تحقيقاتكامپيوترىعلوماسلامي ش اموال،



مركز العلوم والثقافة الإسلاميّة

موسوعة الشهيد الأول الجزء العاشر (الدروس الشرعيّة في فقه الإماميّة / ٢) مجموعة من المحقّقين إشراف: على أوسط الناطقي

التاشر: مركز العلوم والثقافة الإسلامية

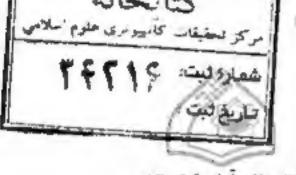
معارنية الأبعاث لمكتب الإعلام الإسلامي في العوزة العلميّة، قم المقدّسة

الإعداد؛ مركز إحياء التراث الإسلامي الطباعة: مطبعة تكارش

الطبعة الأولى ١٤٣٠ق / ٢٠٠٩م

الكثيّة: ١٠٠٠ نسخة

سعر الدورة: ۲۰۰۰۰ تومان العنوان: ۲۰۰۰ التملسل: ۱۵۹



حقوق الطبع محفوظة المناشر المنافرة المناشر المنافرة والفاكس: ٧٨٣٢٨٣٢ التوزيع: قم ٧٨٣٣٨٣١ طهران ٥ ـ ٨٨٩١٠٣٠٣

ص. ب: ٢٧١٨٥/٢٨٥٨. الرمز البريدي: ١٦١٢٩ ـ ٢٧١٥٦ وب سايت: www.isca.ac.ir البريد الإلكتروني: nashr@isca.ac.ir

موسوعة الشهيد الأوّل (الجزء الناشر: الدوس الشرعية في فقه الإمامية / ٢) / مجموعة من المحققين؛ إشراف على أوسط الناطقي؛ الإعداد مركز إحياء التراث الإسلامي. ـ قيم: مركز العلوم والطافة الإسلاميّة، ١٤٢٠ ق. = ٢٠٠٩ م. = ١٣٨٨ ش.

۲۱ ج. (مدخل) ... (SBN: 978-600-5570-12-0 (مدخل) ... (SBN: 978-600-5570-12-0

(دوره) ... ISBN: 978-600-5570-11-3 (1.8) ... ISBN: 978-600-5570-13-7 (Fg) ... ISBN: 978-600-5570-14-4 (r.g)... ISBN: 978-600-5570-15-1 (L.z) _ ISBN: 978-600-5570-16-8 (o.g)...ISBN: 978-600-5570-17-5 (1-E) ... ISBN: 978-600-5570-18-2 (Y.Z) ... ISBN: 978-600-5570-19-9 (A.Z) ._ ISBN: 978-600-5570-20-5 (1.a) ... ISBN: 978-600-5570-21-2 (1-2)... ISBN: 978-600-5570-22-9 (11-g)... ISBN: 978-600-5570-23-6 (11.2) ... ISBN: 978-600-5570-24-3 (17.2)... ISBN: 978-600-5570-25-0 (\int_c)... ISBN: 978-600-5570-26-7 (10-2)... JSBN: 978-600-5570-27-4 (13-g)... ISBN: 978-600-5570-28-1 (\V.z)... ISBN: 978-600-5570-29-8 (14.2) ... ISBN: 978-600-5578-30-4 (14.g)... ISBN: 978-600-5570-31-1 (T. &) ... ISBN: 978-600-5570-32-8

فهرستنويسي برإساس اطلاعاب قيبا

١. اسلام _مجموعه مل ٢. فقه جشري _قرن ٨ق. _مجموعه هل ٢. شهيد اول، محمد بن مكّى، ٧٧١ _ ٧٨١ق. ـ سرگذشتنامه. أقد ناطقي، على لوسط، ب. مكتب الإعلام الإسلامي، مركز العلوم والثقافة الإسلامية، مركز إحياء النواث الإسلامي. م. / ١٨٠٠ ٨

BPE/1 /A

دليل موسوعة الشهيد الأوّل

المدخل دالشهيد الأؤل حياته وآثاره

الجزء الأول - الجزء الرابع = ١. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد

الجزء الخامس - الجزء الثامن = ٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

الجزء التاسع _ الجزء الحادي عشر = ٣. الدروس الشرعيّة في فقه الإماميّة

الجزء الثاني عشر = ٤. البيان

الجزء الثالث عشر = 0. اللمعة الدمشقيّة في فقه الإماميّة

الجزء الرابع عشر ٦٠. حاشية القواعد (الحاشية التجاريّة)

الجزء الخامس عشر = ٧. القواعد والفوائد

الجزء السادس عشر و الجزء السابع عشر = ٨. جامع البين من فوائد الشرحين

الجزء الثامن عشر = الرسائل الكلامية والفقهية

أأرسائل الفقهية

ألرسائل الكلامية

١٤. أحكام الميَّت

٩. المقالة التكليفيّة

١٥. أرسالة الأكفية

١٠. الأربعينيَّة في المسائل الكلاميَّة

١٦. الرسالة النفلية

١١. العقيدة الكافية

١٧. جواز السغر عي شهر ومضان اعتباطأ

١٨. النسك الصغير

١٢. الطلائميّة

المنسك الكيير
 أجوية مسائل الفاضل المقداد

١٢. تفسير الباقيات الصالحات

٢١. المسائل الغفهية

الجزء التاسع عشر والمؤلر والرسائل المتفزقة

(المستخدم المستنة (٣)

٢٢. العزار

٢٩. الإجازة لابن نجدة

٢٢. الأربعون حديثاً (١)

٣٠. الإجازة لابن الخازن

٢٤. الأربعون حديثاً (٢)

٣١. الإجازة لجماعة من العلماء

٢٥ . الأربعون حديثاً (٣)

٢٢. الأشعار

٢٦. الوصيّة (١)

٢٧. الوصيّة (٢)

الجزء العشرون =الفهارس

فهرس الموضوعات

كتاب الجهاد

Y)	قضل الجهاد
*1	مَن يجب عليه الجهاد والمرابطة
**************************************	أحكام الجهاد والمرابطة
TT	أقسام المجاهدين وقتالهم
Y£	Marie 1
Ya	2
Υ٥	
Yo	
YY	
YYYY	
YY	
۲۸	لو وجد في الغنيمة أموال للمسلمين
YA	
Y4	
Y4	لواحق الجهاد
Y1	لو سبي الطفل منفر دأ
**	استعلان المحاد للذم

٣٢	كراهة بدأة الذمني بالسلام
YY	لو أسلم الذَّمّي بعد الحول
TT	لو باع الذمني أرضه المجمول عليها الجزية
YY	_
TT	درس ۱۳۲۱۳۲
TT	قتال البغاة وأحكامه
صبة	كتاب الد
M	شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٣٧	إقامة الحدود والتعزيرات حال الغيبة
ra	تولِّي القضاء من قبل الجائر
	من يجوز له إقامة الحدّ كتاب ال
T1	أقسام المرتد وما يثبت به الارتداد
[•	أحكام المرتد
حارب	كتاب الم
٤٥	في وجوب الدفاع عن النفس والحريم
£7	ما تثبت به المحاربة وحكم المحارب
قضاء	كتاب ال
٤٩	ما يشترط في القاضي المنصوب
0 •	أقسام القضاء
6 •	قضاء التعميم
٠١	قضاء التحكيم

درس ١٢٣١٢٣
انعزال القاضي وأسبابه ١٥٢ انعزال القاضي وأسبابه
ارتزاق القاضي
فروع متفرّقة
درس ١٣٤١٣٤ درس
ني آداب القضاء 36
درس ١٣٥١٣٥
واجبات القضاء٧٥
درس ١٣٦١٣٦١٣٦
كيفيَّة القضاء في حقوق الناس
استزكاء الشهود
كتاب الدعوى وتوابعها أحكام الدعوى
درس ۱۳۷
انتزاع العين والدين قهراً
البقائلة وأحكامها
فيما تسمع الدعوى فيه وما لا تسمع
درس ۱۳۸۱۲۸
ني جواب الدعوى
نو أنكر الغريم الحقّ
لو نكل المنكر عن اليمين
درس ۱۳۹۱۳۹
في القضاء على الفائب
درس ١٤٠١٤٠
في اليمين

V۲			بمين	تَنَّ عديه ال	ني الحالف و ا	ما يشترط أ
۷٥	, 41445 5 600	, .	****		****	درس ۱۱۱۰۰۰۰
۷٥			a		واليمين	في الشاهد
۷٥		•		ليمين	ء بالشاهد واا	حكم القضا
٧٧				دأبالوقف	، الورثة شاه	لو أقام بعضر
٧٨	4. 4	BALL.				درس ۱٤٢
٧٨	44444		4	ملاك	عوى في الأ	في تقابل الد
ΑY	+11 7					درس ۱٤۳
AY						
٨٥	0.1 100	,	* * **	. ,	44 que 1	درس ۱۶٤
٨٥	44 +++++	1 1++ + 1 44	***	وشبهه	له في الإرث	في الاحتلاة
٩٣	11441 1	4 4 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2	تاب القسمة 		م وأحكام الة	صمّات الفاــ
			ب الشهادات	كتا		
٩٧		4.60	p. +		ل الشهادة	وجوب تحك
17	41.000		II II		هليّة الشاهد	ما يعتبر في أ
11		1 - 2	w· w····	,	نها ،	العدالة وتعري
١.						درس ۱٤٦
١,	4 ,,		MI N. MI W			يقية شرائط أ
١.	۲	man and a second				أسباب التهمة
١.	£			Ä,	ن أسياب التها	مالايكونمز
۸.	F-	en n 1 9		*** *	411	درس ۱٤٧

1-1	اعتبار اجتماع شرائط الشهادة حال الأداء	
1.4	الضابط في تحمّل الشهادة	
1.1	درس ۱٤۸	
1-1	موافقة الشهادة للدعوى	
11-	انقسام الحقوق بالنسبة إلى الشهود	
118	درس ۱٤٩	
118	في الشهادة على الشهادة	
110	مراتب تحتل الشهادة على الشهادة	
117	درس ۱۵۰ .	
111	في رجوع الشاهدان	
	كتاب النثر والعهد	
111	أحكام النفر	
۱۲۰	ما يصح تملَّق النفريه السير الله الله الله النفرية النفرية النفرية النفرية النفرية النفرية الله الله الله الله	
177 .	درس ۱۵۱	
١٧٢	أحكام النذر	
	كتاب اليمين	
144	ألفاظ اليمين	
171	ما يعتبر في اليمين	
18.	رس ۱۵۲ درس ۱۵۲	
۱۳۰	أحكام اليمين	
177	قواعد في ألفاظ متعلّق اليمين	
17T	قاعدة: الابتداء والاستدامة سيّان فيما ينسب إلى المدّة	
177	قاعدة: كلُّ ما اتَّحد مدلول اللعظ	
١٣٤	درس ۱۵۳	

البروس الشرعيّة 17	۱۰ 🛪 موسوعة الشهيد الأوّل دج ۱۰
١٣٤	حكم الإضافة و الإشارة في ليمين
172	الصفة في اليمين
150	ي الشرط في اليمين
180	الجمع بين شيئين أو أكثر بو و ال عطف
117	لو أصاف القعل إلى معيّن
1771	درس ۱۵۱ ۱۱ ست ست
744	بيان بعض الألفاظ والأفعال في منعلِّق اليمين
	كتب الكفّرات
179	أقسام الكفارات وأحكامها
YEY	درس ۱۵۵ بترکیر ،
1£7	حصال الكفَّارة أربع: عتق، وصيام و، ﴿ عَلَيْهِ ﴿ } }
187	العس
187	ما يعتبر في صحّة عتق الرقبة
121	درس ۱۵۲
131	الصيام والإطعام والكسوة
187	إدا اتتقل فرض المكفّر إلى الصوم
157	إدا انتقل فرض المكفّر إلى الإطعام
189	إذا انتقل فرض المكفّر إلى الكسوة
	كتاب العتق
107	أحكام الرق
100	ملكيَّة الرجل على كلُّ أحدٍ سوى العمودين
100	العبارة الصريحة في العتق
107	- درس ۱۵۷ با مایا مایانیا با با

107	صفات المعتق
104	درس ۱۵۸
101	ر أو الحتلفت قيمة الموصى بعثقه
17.	هل تعتبر قيمة الموصى بعنفه عند موماة؟
17.5	درس ۱۵۹
177	ر ت لو اشترط الستق أو علَّق
יודי	ئذر المتق
178	لو علَّق العتق بالدر وشبهه على دم ل
170	عتق الحمل
177	درس ۱۹۰ ۱۹۰
177	في الوصيّة بالعتق وفيه مسائل عشر·
ነጊለ	درس ۱۲۱
114	حواص العنق وأحكامها مست
۱۷۲	درس ۱۹۲
177	ولاءالعنق مدم الا مدم الا
377	اشتراك الأب والاين في الولاء
170	عل يثبت الولاء والإرث تلكافر؟ عل يثبت الولاء
	2 -5, 5 · · · 5 · —
	كتاب أمّ الولد
1 77	أُمّ الولد وأحكامها
	1
	كتاب المدبّر
141	أحكام التدبير
١٨٣	تدبير المقلّس والمديون
1A£	درس ۱۹۳

		_
387		

14 موسوعة الشهيد الأول اج ١٠ أقسام التدبير وأحكامها

كتاب المكاتب

144	A- HARRY - 34 - 5- 5- 7	المكاتبة وأحكامها
11-		شروط المكاتبة
118	gagananan po ana gala makkat	ەرس ۱۹۶
198		أقسام الكتابة وأحكامها
117	المكاتبة وحوازه	الاختلاف في لزوم عقد
114	44.40 + 0.70 + 4 07 4	درس ۱۹۵ 🛒 💮
114	بتراط العبطة	تصرّ فات المكاتب مع الث
111		لوعقد حيث لاغبطة
٧	ة هي نقدًام الولد عدى الكتابة وتأسرً.	لو نبازع المولى والمكات
۲	a had adjust	درس ۱۹۹
Y	EV. 40000 4 7	الوصية للمكاتب
۲۰۳	d wa . + ++++	درس ۱۹۷
Y-Y	*****	في الجماية
Y-0	g er a k essere - + k r	درس ۱۹۸ 👝 👢
Y-0	g. ++	في اللواحق
	كتأب الوقف	

4.4	شروط الوقف
**	درس ۱۹۹
7)7	شروط الوقف
Y10	في اشتراط وحود الموقوف عليه رمان الوقف
*\7	درس ۱۷۰

717	وجوب اتباع شرط الواقف
T1Y	الوقف على المسلمين
418	معنى الشيعة والزيديّة من
Y1A	معنى الجيران والمشيرة و
XXX	ممنى العشيرة والمترة والقوم وسبيل الله
111	درس ۱۷۱
411	أصناف الموقوف عليهم
***	لو وقف على مستحقّي الزكاة
YYY .	درس ۱۷۲ ، مستدر المستدر
YYY	أحكام الوقف
777	تتكة في المسري و توابعها
	كتاب الهية
***	ما يشترط في الهبة
YY 1	الرجوع في الهبة
YYY .	الهبة المعلقة
YYYY	درس ۱۷۳ میں درس ۱۸۷۳ میں درس
444	في أحكام الهبة
	كتأب الوصيئة
777	الوصيّة لغة وشرعاً
YYA	الإيجاب والقبول في الوصيّة
Y£+	درس ۱۷۶ شار با با استان با استان با
Y£+ .	ما يعتبر في الموضي السنداد والمستداد المستداد المستداد
481	ما يعتبر في الموصى به

277

ولاية الوصيّ على تزويج الطعل أو الطفلة

***		مَن مات ولا وليّ لأولاد.
YZA		الرجوع في الوصيّة
	كتاب الميراث	
Y74	promoved to the state of	تعريف الميراث
Y34 .		أقسام الورثة
TV •		قواعد الإرث
TYI		درس ۱۸۱
771		فواعد الإرث
377		درس ۱۸۲
YV£		قواعد في مخرح السهم
YVY		درس ۱۸۳
177	The add	مواتع الإرث:
YVV	.,	۱. الرقّ
AYY		۲ الکفر
7.61		٣ القتل
۲۸۳		درس ۱۸٤
784		2. اللعان
3.47		٥. الزني
YAo	ن والشكِّ في النسب والعيبة المنقطعة	٦ ـ ٨ . التبرّي عبد السلطا
7.47		٩. الدين المستغرق
YAY		درس ۱۸۵
YAY	رارثيي	١٠. علم اقتران موت المتو
YAA		درس ۱۸۲
YAA		۱۱. الحمل

TAN	١٢. يُعد الدرجة مع وجود الأقرب
Y4	شرائط الحجب مع وجود الأب
Y11	لو خلّف بنتاً وأبوين وحاجباً
111	درس ۱۸۷
711	١٣. منع يتعلَّق بالزوجين وهو من وجوء 👚
T90	درس ۱۸۸ م ۱۸۸۰
Y90	١٤. منع المستهلِّ من الإرث ١٠٠٠ - ٠٠٠
Y10	ه ١. اشتباه الحرّ الوارث بالعبد
710	٨٦. قدر الحبوة من الساسات السمامة
717	١٧ الكفن ومؤونة التحهيز
Y1V	۸۵ الوصيّة ۵۸ الوصيّة
Y1V	٧٩. كون العين موقوفة
YAA	٢٠ كون الميد حانياً عمداً
APY	درس ۱۸۹
Y1A	في ميراث الآباء والأولاد
Y-1	درس ۱۹۰
r.1	في ميراث الإخوة والأجداد
r-r	درس ۱۹۱
r.r	في ميراث الأجداد والجدّات
r.o	درس ۱۹۲ ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
Y+0	في ميراث الأعمام والأحوال
r.1	درس ۱۹۳
T-1	ني أسباب الإرث
T 11	درس ۱۹۶
T'11	في ميراث الخنثي وشبهه

710	درس ۱۹۵
210	في ميراث المجوس
۳۱۷	درس ۱۹۲
T1 Y	في الإقرار بوارث أو دُين
TY	درس ۱۹۷ ۱۰۰۰ مستسدی ۱۰۰۰ مستسد
TT	المناسخات وقسمة التركات
	كتاب الصيد
777	الاصطياد وما يقتله كلب المعلّم
TT £	شرائط حلّية صيد كلب المعلّم
TY1	درس ۱۲۸۱۲۸ بوزیر ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ ۱۰۰۰ بوزیر
דיו	التسمية في قتل الممتتع بالآلة
444	شرائط حلَّ الصيد بالآلة
444	درس ۱۹۹
TTS	أحكام الصيد
YY'+	مسائل:
***	الأولى: لو رمى اثنان صيداً فعقراه ثمّ وُحد ميَّتاً
۲۳.	الثانية: لو أثبتا الصيد دفعة
* Y*•	الرابعة. لو رمى صيداً فأثبته ثمّ رماه الثاني
YY'I	درس ۲۰۰
YY'\	او جني على صيد معلوك لفيره.
كتاب التذكية	
TTO	ما تحصل به التذكية ﴿ وَمَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللّ
770	الأوّل والثاني: تذكية الكلب والسلاح

الدروس الشرعيّة / ٢	• ۲ ه موسوعة الشهيد الأوّل اج ١٠
270	الثالث: ذكاة الجبين
440	الرابع: ذكاة السمك
TTV	الخامس: ذكاة الجراد
TTV	درس ۲۰۱
my	السادس التذكية بالذبح وشرائطها
TE1	درس ۲۰۲
TE1	بقيّة شرائط الذبح



كتاب الجهاد

وهو من أعظم أركان الإسلام.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهُ أَشْتَرَى مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنَّهُمَهُمْ وَ أَمُو َلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَنْتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [.

وعن النبي الله فليس فوقه برّ برّ حتى يقتل الرجل في سبيل الله فليس فوقه برّ» . وفي الفاعر " «إنّ السلاتكة تبصلّي عبلي الستقلّد بسيفه فني سبيل الله حتى يضعه " . «ومن صدع رأسه في يبيل الله عنفر الله له مناكبان قبل ذلك من ذنب » ".

وهو فرض كعاية على البالغ العامل الحرّ الدكر الصحيح من المرض، السليم من العمى والإقعاد، والشيخوخة المأنعة من القيام، والفقر.

ويتعيّن بتعيين الإمام، أو قصور القائمين بدونه، وبالتذر وشبهه.

۱ التوية (٩) ۱۱۱

٢. الكافي، ج ٥٠ ص ٥٣. باب قصل الشهادة، ح ٢؛ تهديب الأحكام، ج ٢، ص ١٢٢، ح ٢٠٩ بتفاوت يسير،

٣ في الدريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ١٦، ص ١٩. الرقم ٤٤ الفاحر في الفقه، لأبي الفضل الصابوبي، محمد بن أحمد بن يراهيم بن سليم الجمعي الكوفي الزيدي، المستبصر العائد إلى القول بالإعامة، والساكل يعصر بروي عنه الشيخ أبي القاسم جعفر محمد بن موسى بن قولويه القشي، أُستاد الشيخ المعيد فهو من العائة الثالثة وبعدها: وراجع أيضاً رجال النجاشي، ص ٢٧٤، الرقم ٢٠٢١.

٤ رواه ينتقاوت يسير مني تأريخ بنقداد، ج ١٨ ص ٣٨٦، دينل الرقبم ٤٤٩١؛ وكنتر العنكال، ج ٤، ص ٧٧ه، ح ١٠٧٨٧.

دواه يتقاوت يسير في تأريخ بعداد، ج ١٦، ص ١٠٠، الرقم ١٥٢٣؛ والترغيب والترهيب، ج ٤، ص ٢٩٧، باب فضل البلاء والمرض والحثى، ح ١٨٪

وللأبوين والمدين مع الحلول واليسار المنع. وقال الحسن: يسقط طاعتهما. وطاعة الغريم عند الاستنفار \. وحمل على التعيين \.

ومن عجز بنفسه وتمكّن من إقامة غيره مقامه وجب عند الشيح". وابن إدريس . ولو قدر فأقام غيره مقامه سقط عنه إلّا أن يعيّنه الإمام

وبجوز الاستئجأر للجهاد عندبا

وإنّما يجب بشرط دعاء الإمام العادل أو نائيه ولا يحوز مع الحائر اختياراً. إلّا أن يخاف على بيضة الإسلام ـ وهي أصله ومحتمعه ـ من الاصطلام⁰، أو يـخاف اصطلام قوم من المسلمين. فيجب على من يليهم الدفاع عنهم.

ولو احتبج إلى مدد من غبرهم وجب لكفّهم لا لإدخالهم في الإسلام وكذا لو كان بين أهل الحرب ودَهَمَهُم عدوّ وخاف منه على نفسه، جاز له أن يجاهد دفاعاً لا إعانة للكفّار. وقتد في النهايه العدوّ لأهل الجرب بالكفر أ وكدا كلّ من خشي على نفسه مطلقاً.

وظاهر الأصحاب عدم تسمية فالله كله جهاداً بل بفاعاً. وتظهر الفائدة في حكم الشهادة والعرار وقسمة العنيمة، وشبهها.

وأمّا الرباط، ففضله كثير، سواء كان بنفسه، أو غلامه، أو دابّته، في حضور الإمام وغيبته.

ومن نذر المرابطة وجبت مطلعاً. وكذا لو نذر صرف مال فيها، ولا يجوز صرفه في البرّ حال الغيبة على الأصحّ ولو آجر نفسه أو قبل الجمعل عمليها فمام بمها. ولا يجب ردّ المال على الباذل أو وارثه حال الغيبة، وأوجبه الشيخ. فمإن لم يسجد

١ . حكاه عند العلامة في مختلف الشيعة، ج 2. ص ٢٩٣، المسألة ١

٢ حمله الملامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٢٩٤، المسألة ٢

٣. ألتهاية، ص ٢٨٩

٤ السرائر، ج٢، ص٣

٥ - في بعض النسخ بزيادة «وهو اقتطاع الشيء من أصله،

٢ التهاية، ص ٢٩١.

الوارث قام بها ١. وهو تخصيص ٢ لعموم الأدلَّة بغير ثبت.

وأقلّها ثلاثة أيّام، ونقل ابن الجنيد ليلة "، وأكثرها أربعون يوماً. فإن زاد فله ثواب المجاهدين، وأفضلها ما قرب من الثغر.

وكلّ من وطّن نفسه على الإعلام والمحافظة من أهل الثغور فهو مرابط. ويكره نقل الأهل والذرّية إليه.

والمجاهَدون ثلاثة:

أهل الكتاب، وهم اليهود والنصارى. وبحكمهم من له شبهة كتاب، كالمجوس. وألحق يهم ابن الجنيد الصابئة ومن عداهم من المشركين، والبقاة على الإمام العادل؟ والواجب قتال الكتابي حتى يسلم، أو يتدمّم، أو يقتل. وقستال المشرك حستى يسلم، أو يقتل.

ويبدأ بقتال من بليه، إلّا أن مكور الأبعد أشدّ خطراً. ومن ثمّ أغار رسول الله: على على الله: على الله: على الحارث بن أبي ضرار لمّا بلغه أنّه يجمع له وكان بينه وبينه عدوّ أقرب وكذا فعل بخالد بن سفيار الهذلي ". أو بكونزّ الأقرب مهادياً.

ولا يجوز في أشهر الحُرُم، وهي رجب وذو القنمدة وذو الحنجّة والمنحرّم، إلّا أن يبدأ العدرٌ بالقتال فيها، أو لا يرى حرمتها

ويكف عن النساء وإن أعن إلا مع الضرورة. وكذا عن الصبيان والمجانين وأسرى المسلمين. ولو لم يمكن الفتح إلا بقتمهم جاز. و على القاتل الكفّارة فسي

١. المبسوط، ج ٢، ص ٩ دوراجع أيضاً النهاية، ص ٢٩١

٧. في يعص النسخ: «محمَّص».

٣ حكاء عنه الملامة في محتلف الشيعة، ج غاص ٢٩٩، المسألة ٩

^{£.} حكاه عنه الملَّامة في مختنف الشيعة، ج ك ص £££، المسألة ٥٨

⁴ء الستن الكبرى، اليبهقي، ج ٩، ص ٢٥، ح ١٧٨٨٦

٦ و٧. الستن الكبري، البيهقي، ج ١، ص ١٥، - ١٧٨٨٢.

المسلم. ولا يغرم ماله لو أتلفه بخطاٍ، أو بحاجة

ويستحبّ الدعاء عند التقاء الصفّين بالمأثور، ومنه دعاء النبيّ اللهم منزل الكتاب، سريع الحساب، مجري لسحاب، أهرم الأحراب» أ

ومنه: «يا صريح المكروبين، يا مجيب المضطرّين، يا كاشف الكرب العظيم، اكشف كربي وغني، فإنّك تعلم حالي وحال أصحابي، فاكفني بقوّتك عدوّي» أو ليوص الإمام أصحابه بوصيّة أمير لمؤمنين على «استشعروا الخشية» ألى آخرها.

ويستحبّ أن يكور القبال عبد الروال بعد أن يصلّي الظهرين؛ لأنّه تفتح عنده أبواب السماء، وتنزل الرحمة والنصر، وهو أقرب إلى الليل، وأقلّ للقتل.

ويجور العال بسائر أسواعه، وهدم المساؤل والحسصون، ورمسي المساجيق، والتحريق بالنار، وقطع الأشجار، وإرسال الماء ومنعه و عن علي ١٠٠٠ «لا يحل منع الماء» أ. ويحمل على حاله الاختيار، وإلا جَارُ إذا توفّف الفتح عليه. والحصار ومنع السابلة دحولاً وخروجاً وقف علي بني أسعار الطائف ، وحرّق على بني النظير وخرّب دبارهم "

ولا يجوز بإلقاء السمّ على الأصحّ.

ويكرد تبييتهم ليلاً. والقبال قبل الزول لغير حاجة، ولو اضطرٌ فيهما جاز، وأن تعرقب الدائة ولو وقفت به، ولو رأى صلاحاً حاز. كمما فمعله حمعفر الله بسموٌ تة "، وذبحها أحس حينئذٍ.

١. الجملويّات، النطبوغ ضمن قرب الإسناد، ص ٢٥٦، ح ١٤٤٢ يتعاوت يسير

٢٠ الكافي، ج 4، ص ٥٦٠ ـ ٥٦١، بـ اب رتبيان المشاهد ... ، ح ٠٠ تبهذيب الأحكمام، ج ٦، ص ١٧ ـ ١٨٠، ح ٣٩
 يتقاوت يسير

٣ نهج البلاغة. ص ٩٧. الحطبة ٦٦

٤ قرب الإساد، ج٢، ص ٦٢.

ہ , السس الکیری، البیہائي، ج ۹، ص ۱۶۲ م ۱۸۱۱۷ ـ ۱۸۱۱۸ وراجع البسوط، ج ۲، ص ۱۸

٣. السنل الكيرى، البيهقي، ج.٩. ص ١٤٧ ـ ١٤٧ ـ ١٨١١ ـ ١٨١١ وراجع الميسوط، ج.٣. ص ١١.

٧. الكافي، ج ٥، ص ٤٩. باب عصل در تباط الحيل ...، ح ٩.

ويكر، المبارزة بين الصقين بغير إذن الإمام، ويحرم إن منع، ويجب إن ألزم. ولو نكل المحارب عن قِرْبُه جازت إعامته إلا مع شرط عدمها، فإن هرب المسلم فطلبه القِرْن أُعين مطلقاً. وأبطل ابن الجنيد اشتراط عندم المنعاونة أ. ويكسره قستل الأسير صبراً، أي حبسا للقتل.

ويحرم الغرار إذا كان العدو على الضعف فأقل، إلا متحرّفاً لقتال، أو متحيّزاً إلى فئة. والتعثيل بالكفّار والغدر يهم، والغلول منهم، و القتال بعد الأمان ولو كان من آحاد المسلمين لآحاد الكفّار، وإن كان سجير عبداً أو أدون تسرفاً. ولو استذمّ الخصم فأجيب بعدم الذمام فتوهم الأمار حرم اغتياله وأعيد إلى مأمنه. ويحرم القتال أيضاً بعد الهدئة، ولا يتولّاها إلا الإمام أو نائبه لمصلحة.

ومن لم ينبت فهو صميّ. فلو ادّعي استعجاله بالدواء قبل منه بغير يمين.



لايجوز أخذ الجزية من الوثني وإن كان عجميّاً، ويجوز من الكتابي وإن كــان عربيّاً. ولو انتقل الكتابي إلى غير ملّته أقرّ عند الشمخ إذا كان الثاني يقرّ عليه ناقلاً فيه الإجماع^٢.

وشرائط الذمة قبول الجزية بحسب ما يراه الإمام على الرؤوس، أو الأرضين، أو عليهما على الأقوى. والتزام أحكام الإسلام. وأن لا يفعلوا ما ينافي الأمان، كمعاونة الكفّار، وإيواء عينهم. وأن لا يتحاهروا بالمحرّمات في شريعة الإسلام، كأكل لحم الخنزير، وشرب الخمر، وأكل الربا، ونكاح المحارم، فيخرجون عن الذمّة بترك هذه أو يعضها.

ويجب أن يعطوا الجزية صاغرين. فعند العقيد: هو أن يؤخذوا بما لايسطيقون

۱. حكام عنه الملّامة في محتلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٠٤، المسألة ١٨ ٢. الخلاف، ج ٥، ص ١٥٥ ـ ٢٥٥، المسألة ١٩.

حتى يسلموا؛ للرواية أ. وفي المبسوط: الترام أحكامنا أ. وفي الحلاف: عدم تقديرها مع التزام أحكامنا أ. وقال ابن الحيد: الترام أحكامنا وأخذها منه قائماً. ولم يجوّز النقص عن دينار أ.

وتجب على الفقير على الأصحّ، ويُنْصَر بها حتّى يبوسر. وفي العبد قبولان⁰. والمرويّ الوجوب على مولاء عنه³.

ولا جزية على النساء والأطفال والمجابين. وفي الهِمَّ والمقعد والراهب وأهمل الصوامع والمجنور أدواراً قولان (وكذا في قتلهم. وتنجب عملى السفيه، خملافاً لابن حمزة ^.

ويجوز أخذها من ثمن السحرّم ولو كان بالإحالة عبلي المشتري. خيلافاً لابن الحدد في الإحالة أ.

ويُمنَعون من أن يحدثوا كنيسه أو يعقه أو يضربوا ناقوساً. أو يطلوا بناء على جاره المسلم أو يساووه، يل ينخفصون عنه ﴿ ﴾ ﴾

فرع لوكانب دار جاره سرداياً كِم يسلزم بسعثلم وَلُو كَانْتُ داره عملي نُشَــز ١٠

المقعة، ص ۲۷۳ والرواية مروية في الكافي ج ۲، ص ۲۱ه - ۵۹۷، باب صدقة أهل الجرية، ح ۱۱ والفيفية،
 ع ۲، ص ۵ = ۵۱ مر ۱۹۷۲ - ۱۹۷۳ (و تهديب الأحكاب ج 1، ص ۱۱۷ م ۱۳۳۷ والاستيمبار، ج ۲، ص ۵۳ م ۱۷۹ المبسوط، ج ۲، ص ۶۲
 المبسوط، ج ۲، ص ۶۲

٣ العلام، ج ٥، ص ٤٤٥، النسألة ٥.

حكاد عنه الملامة في مختلف الشيعة، ج ٤. ص ٤٤٤، المسألة ٥٥ إلى قوله «قائماً»

من القائلين بالوجوب الصدوق في المقع، ص ١٤٧٠ و عقيه، ج ٢ من ٥٤، ح ١٦٨١ وابن الجنيد صلى ما حكاه عند العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٥١، المسألة ٦٤ ومن القائلين بعدم الوجوب أبو الصلاح في الكافي في الفقه، ص ٢٤١، المسألة ٦٤.
 الكافي في الفقه، ص ٢٤٩؛ والعلامة في مختلف الشيعة ح ٤، ص ١٥١، المسألة ٦٤.

٦ الفقيه، ج ٢، ص ١٥٤، ح ١٦٨١ دوج ٦. ص ١٥٥، ح ٢٥٦٨

٧ من القائلين بالسقوط العلامة في محتلف الشيعة، ج ٤ ص ٤٥٤، المسألة ٦٩ ومس القبائلين بمعدم المسقوط
 الشيخ في المبسوط، ج ٢، ص ٤١؛ والحلاف ج ٥، ص ٤١٥، المسألة ٢

٨. الوسيلة، ص ٢٠٥,.

٩ حكاء عبد الملَّامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ١٥٤ ــ ٤٥٥ السبألة ٧

١٠ النَّشَر، هو ما ارتفع من الأرض، لِسَانَ العرب، ح ٥، ص ٤١٨، همشر ه

لا يمكن الانتفاع بها إلّا بالعلوّ على المسلم فالأقرب جوازه. ويقتصر على أقلّ من بنيان المسلم. ولو انعكس جاز له أن يقارب دار المسلم فسي العملوّ وإن أدّى إلى الإفراط في الارتفاع.

تنبيه: يجوز تقرير نصارى تغلب عند الشيخ ، مع أنّهم تنصّروا فــي الإســــلام. ومنعه ابن|الجنيد ^٢.

والمروي عن عليّ الله توعّدهم بالفتل، وعلّله بتركهم ما شرطه النبيّ الله من أنّهم لاينصرون أيناءهم".

وفي زم الغيبة يجب إقرارهم على ما أفرّهم عليه ذو الشوكة من المسلمين كغيرهم. وتجب الهجرة عن بلاد الشرك لمن لا يتمكّن من إظهار دينه، ولم تنقطع الهجرة بفتح مكّة عن غيرها، ولو عجز عنها كالمستضعف والمرأة سقط وتوقّع المكنة.

وتجب مواراة المسلم دون الكافئ فإن اشتبها دفن كَمِيش الذكر ، ولا يـقرع، حلاقاً لاس إدريس .

[14.]

درس

تفسّم الفنيمة المنقولة بعد الجمائل والمُؤّن ثمّ الخمس بين المقاتلة ومن حضر قبل القسمة حتّى المولود بالسويّة، للراجل سهم، وللفارس سهمان، ولذي الأفراس ثلاثة وإن كثرت. ولو اشتركوا في فرس اقتسموا سهمها

١ الميسوط، ۾ ٢، ص ٥٠.

٢. حكام عنه الملامة في مختلف الشيعة، ج 5، ص ٤٥٧، المسألة ٢٤

٣. سين أبي داود، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٢٠٤٠؛ سش الكبرى ج ٦، ص ٢٦٤، ح ١٨٨٠٠.

الأحكام جا. ص ١٧٢ - ١٧٢، ح ٢٣٦؛ وفي دكري الشيعة. ج ١، ص ٢٢٢ (ضمن الموسوعة، ج ٧)،
 وروي ستاد بن يحيى عن الصادق ١٤٤ «أنّ الميّ ١٤٤ في يوم بدر أمر بمواراة كميش الدكر -أي صميره حوقال ؛ لا
 يكون إلّا في كرام الناس».

٥. السرائر، ج ١، ص ٢٠

ولا يسهم لغيرها من الدواب، ولا لنعبيد والنساء والكفّار، ولكن يسرضخ لهم بحسب ما يراه الإمام، وكان النبيّ يحدج النساء معه للمداواة (ولا للأعراب وإن قاتلوا مع المهاجرين على الأصح، ويرضح لهم ويتشارك الجيش وسريّته.

ولاقرق بين غنيمة البحر والبرّ

ومن أسلم قبل الظفر به عصم نفسه وولده الأصاغر، وماله المنقول دون غيره. وكلّ عبد أسلم قبل مولاه وخرج إليها فهو حرّ، وإلّا فلا.

ولو وطئ الغانم جارية من المغم فلا حدّ عليه عبد الشبيخ تـاقلاً الإجـماع ً. ويلحق به الولد

ولو وجد في الفئيمة أموال للمسلمين فهي لأربابها ولو عرفت بعد القسمة على الأصحّ وفي المهاية: يقوّم العبيد والأمو ل في سهم المقاتلة وتدفع القيمه إلى أربابها من بيت المال ً أمّا الأحرار فلا سبيل عليهم إحماعاً

وما لا ينقل من الأرضين والعقارات فهو للمسلمين قاطبة، والنظر فيه إلى الإمام وأمّا الأسرى فالأنات والأطفال سفكون بالسبي مطلقاً، والدكور البالغون يقبلون حتماً إن أخذوا ولمّا تضع الحرب أوزارها الله أن يسلموا، وإن أخذوا بعد الحرب تخيّر الإمام فيهم بين المنّ والقداء والاسترقاق ومنع في المسوط من استرقاق من لا يقرّ على دينه كالوثني، بل يمرّ عليه أو يفادي أ، وبعه العاضل أ

ولو عجز الأسير عن المشي احتمل، فإن أعوز لم ينحلّ فنتله، وأمـر بـإطلاقه في اللهاية ".

وبجب إطعام الأسير وسقيه وإن أربد قتله سريماً. وبتخيّر في القتل بين ضرب العنق وقطع البد والرحل بغير حسم لينزهوا.

١ الكامي، ج ٥، ص ٤٥، باب قسمة الغيسة، ح ٨٠ تهديب الأحكام، ج ٦. ص ١٤٨. ح ٢٦٠.

٢. الخلاف، بع ٥، ص ٢٨ هـ ٥٢٩، المسألة ١٤

٣٠ ألنهاية، ص ٢٩٥

[£] المسوط، ج ۲، ص ۲۰

ة , مختلف الشيعة ، ج ٤ ، ص ٤٣٦ . المسألة - 6 .

٦ النهاية، ص ٢٩٦

ولو أسر المشركون مسلماً لم بجز له التزويج فيهم. إلّا أن يكونوا أهل كـــتاب. فيجوز متعة أو دواماً عند الضرورة الشديدة.

وينفسخ نكاح المشركين بأسرهما، وكدا بأسر الزوجة وحدها، وبأســر الزوج الصغير وحده، ولو أسر الزوج الكبير وحده لم يحكم بالانفساح حتّى يسترقّ. ولو كانا رقيقين تخيّر الغائم.

[١٣١]

درس

في اللواحق

يجوز إخراج الشيوخ ما دام فيهم قتال بازز عمّار يصفّين وهو ابن نيف وتسعين سنة \. قال ابن الجنيد: لا أستحبّ أن يِثقص سنّه عِي ثماني عشرة \.

ويجوز الذمام من الواحد للآحاد بُغَيَرَ إذن الأِسَّام. حملافاً للمحلمي، مع فسوله بوحوب الكفّ عمّن أذمّه وإن أثم ًا.

ويجوز التحكيم في الحرب. وبراعى في الحاكم الكمال والإيمان والعدالة والمعرفة بمصالح القتال ورضى الإمام به. نعم، يكره إذا كان أسيراً في أبدي المشركين. ومنعه ابن الجنبد؟. فينفذ حكمه ما لم يخالف المشروع.

وتتقدّر الهدنة بما دون السنة، فيراعى الأصلح فني الفندر، ولو اشتدّ الضعف جازت إلى عشر سنين لا أزيد.

وإذا هاجرت أمرأة منهم إلينا مسلمة وتحقّق إسلامها لم تعد، ويعاد على زوجها ما سلّمه إليها من الصداق المياح من بيت العال وقال ابن الجنيد: من سهم القارمين

١. الإصابة في معرفة الصحابة، ج 1، ص 275، الرقم ٢٧٢٠،

۲, لم بعش علي من حكاه عنه.

٣. الكافي في الفقه، ص ٣٥٧.

٤ حكاماًعته العلامة في مختلف الشيعة. ج ٤. ص٤١٦ المسألة ٢٦

في الزكاة ^١. ولو كانت عمنه باقية ردّ بعيم، وهو بعيد

وظاهر بعض الأصحاب أنّ الغانمين ليس لهم تصرّف في الغنيمة بأكل ولا علف ولا غيره قبل القسمة ". وجوّزه الشيخ في اللمسوط"، وابن الجنيد مدّعياً للإجماع "، وهو الحقّ.

وللإمام الاصطفاء من الغبيمة. وجوّر الحلبي أن يبدأ بسدّ ما ينوبه من خلل في الإسلام ومصالح أهله ولو استغرق الغنيمة °. وهو نادر.

ولو خيف استرجاع الكفّار الغيمة فغي جواز إتلاف الحيوان نظر، وقطع الشيخ بالمنم⁷.

ويجوز السلب والنقل بالشرط. وأوجب ابن الجنيد السلب للقاتل بغير شرط، وجعل للفارس ثلاثة أسهم لا لرواية إسحاق بن عشار أ. ومعارضها روانة حفص بن عياث أوإن كانت ضعيفة الاعتصادها بعمل المعطم. ولا يسهم للعبد المأذون له، ولا المكاب، خلافاً له أ.

والمرويّ تحريم التفرقة بين الأمّ ووندها ﴿ وكره اسالحنند التفريق بين الصغير وبين مَنْ يقوم مقام الأبوين في ّالشِفقة كالإخوذ.والأجداد ١٢، وهو حسن. ولا فرق

١ حكادعه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤ ص ١٧٤، المسألة ٢٤.

٢ - كأبي الصلاح علي الكافي في الفقه، ص ٢٥٨ : وبين آبرًاج في المهدّب، ج ١، ص ١٨٥ - ١٨٦ : وابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢ - ١٠

٣ النيسوط، ج ٢، ص ٢٩.

حكاء عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٤. ص ٤١٥ ـ ٤١٦، المسألة ٣٨

ه الكاني ني ألفته، ص ٢٥٨

٦. الميسوط، ج ٢٠ ص ٢١

٧ حكاه عنه العلَّامة في محتلف الشيعة. ج ٤، ص ٤١٧، المسألة ٢٠

٨ الهذيب الأحكام، ج٦، ص ١٤٧، ح ٢٥٧، الاستبصار، ج٦، ص ٣-٤، ح ٤.

٩. الكافي، ج ق، ص ٤٤، ياب قسمة العيمة، ح ٢: تهديب الأحكام، ج ٦، عن ١٤٥ ـ ١٤٦، ح ٢٥٣؛ الاستيصار،
 ج٣. ص٣. ح ٣

١٠. حكاه عنه الملّامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص - ٤٢، المسألة ٣٥.

۱۱ الكاهي، ج هوص ۱۸ ۲، ياب التفرقة بين دوى الأرحام ... مع ١٠ الفقيه، ج ٢، ص ٢١٨ ـ ٢١٩، ح ٣٨١٣

١٢. حكاه عنه العلَّامة في معتلف الشيعة، ج ٤. ص ٤٣٦، السألة ٤٨.

في ألتفريق بين البيع وغيره.

ولو سبي الطفل منفرداً تبع السابي في الإسلام عند الشيخ ، والقاضي ، وابن الجنيد ، وهو المختار.

ولو أسلم الأسير بعد حكم الإمام فيه أنفذ إلّا القتل، ولو كان قبل الحكم تخيّر بين المنّ والفداء والاسترقاق. ونقل الشيخ سقوط الاسترقاق؛ لأنّ عقيلاً أسلم بعد الأسر ففداه النبيّ على ولم يسترقد أ. وهي حكاية حال فلا تعمّ.

ولا يجوز للذمّي استبطان الحجاز ولا جزيرة العرب. وحدَّها من عدن إلى رِيْف عَبَادان طولاً، ومن يَهَامة وما والاها إلى أطراف الشام عــرضاً، ويــجوز الاجــتياز والامتياز.

وقال الجعفي: لا يصلح سكناهم دار الهجرة إلّا أن يدخلوها نهاراً يتسؤقون بها و مخرجون لبلاً. وقال ابن الجنيد: يجوز إقامتهم فيما صولحوا عليه كأيــلة وتُــيْماء ووادي القرى⁶.

وكلَّ بلدة مصرها المسلمون لا يعنوزُ إحداث كَنْيسة، ولا بيعة، ولا بيت تار فيها إجماعاً. وكذا لو سكنوا الأرض المفتوحة عنوة لم يَحَدثُوا فيها شيئاً من ذلك.

ومنع ابن الجنيد من سكناهم مصراً مصره المسلمون ومن دفنهم فيد، قال: والتمصر [منا بالإحداث، كالكوفة وسمرة وبنداد وسر من رأى؛ أو بإسلام أهلها عليها طوعاً، كالمدينة والطائف واليمن ويعض الديلم؛ أو يقسمة بلاد العنوة بين المسلمين ".

ويجوز اشتراط ضيافة مارّه المسلمين، كما شرط رسول الله على أهل أيلة أن

١ راجع المبسوط، ۾ ٢، ص ٢٢٤ وڄ ٥، ص ١٥٩

۲۔النهذَّب، ج ۱، ص ۲۹۸٪

٣ حكاه عنه الملامة في مختلف الشيعة، ج في ص ١٤٣٤، المسألة ٤٩

٤٠ الميسوط، ج ٢٠ ص ٢٠

٥. لم يعتر على من حكاء عنهما.

٦. في يعض النسخ : عالتمبير »

٧. لم معتر على من حكاه هنه.

يضيفوا من مرّ بهم من المسلمين ثلاثاً \، وشرط عملى أهمل نسجران إقسراء رسمله عشرين ليلة فما دون، وعارية ثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً وثلاثين درعاً مضمونة \. ويكره بدأة الذمّي بالسلام، وإذا سلّم أحبب بـ«عليكم». ويكره مصافحته، فإن فعل فمن وراء الثياب.

ويستحبّ أن يضطرُ إلى أضيق الطرق، وأن يسمنع مس الجسادَة. وأمّسا العسلامة والركوب عرضاً. والمنع من الخيل، وحذف مقاديم الشعور، وترك الكنى الإسلاميّة وشبه ذلك، فلم نقف عليه لأتمّننا ﷺ

ولو أسلم الدمّي بعد الحول قبل الأداء سقطت الجزية على الأصحّ.

ولو أسلم قوم على أرضهم طوعاً منكوها، وليس عليهم فيها سوى الزكاة مع اجتماع الشرائط. ولو تركوا عمارتها فالمشهور في الرواية أنّ الإمام يقبّلها لما يراه وبصرفه في مصالح المسلمين وفي النهاية لافع من حاصلها طسقها لأرسابها والباقى للمسلمين عن الرواية أربابها وهو متروك.

ولو باع الدتي أرضه المجمول عليها الحرية على مسلم النعل إلى الذمي؛ لأنّه حزبة وقال الحلبي: هو على المشتري مع الركاة . وهو مردود، لقوله الله «لا حزية على مسلم».

قال ولو استأجرها الذمّي من مسلم أو ذمّي م فحراجها عملي المستأجر .

۱ السبن الكبرى، البيهمي ج ۱، ص ۳۲۸، ح ۱۸۵۷۸

۲ الستن الكبرى، البيهتى، ج ٦، ص ٣٢٨، ح ١٨٦٨٠

٣ الكافي، ح ٢، ص ٥٦٢ - ٥٦٣ ه. باب أقلُ ما يجب فيه الركاة من الحرث، ح ٢؛ تهديب الأحكام، ج ٤، ص ٣٨. ح ٨٦. وص ١١٨ - ١١٩، ح ٢٤٦ و ٢٤٢

٤ النهاية، ص ١٩٤

ہ السرائر، ج ۱، ص ۲۷۷

٦ الكامي مي الفقه. ص ٢٦٠

۷ عوالیُّ اللاَّکي، ج ۱، ص ۱۷۱، ح ۱۹۸ درمي سس ^ايي داود، ج ۲، ص ۱۸۷، ح ۵۳ وستی الدار قطني، ج ۱۳ ص ۲۸۹ر ۱۳۹۰، ح ۲۲۳۲ ۲ ۷/E۲۲۲ «ليس علی مسلم جزية».

A. في أكثر البيخ «وبوستأخرها من الدئي سبله أو دئي، وما أثبت موافق لسمندر،

٩. الكافي في أَمْقه، ص ٢٦١

وفيه بُعد إلا مع الشرط.

ومصرف الجزية عسكر المجاهدين.

ولا يجوز التصرّف في المفتوحة عنوة إلّا بإذن الإمام على سواء كان بالوقف، أو بالبيع، أو غيرهما. نعم، في حال الفيبة ينفذ ذلك. وأطلق في المبسوط أنّ التصرّف فيها لا ينفذ أ. وقال ابن إدريس: إنّما يباع ويسوقف تسحجيرنا ويسناؤنا وتسعرُفنا لا نفس الأرض ".

ولا يجوز بيع المصحف للكافر، ولا يمنكه لو اشتراه. وألحق الشبيخ أحماديث رسول اللعظة؟، وكرهه الفاضلان؛

[YYY]

ڊرس

يجب قبال البغاة على الإمام العادل إذه استنفراً عليهم قال الله تمالى: ﴿ فَقَائِلُواْ اَلْتِي تَهْفِي خَتْنِ تَقِيَّة إِلَى آَمْرِ اللهِ ﴾ ".

وقال النبيُ، «ما سمع داعينا أهل البيت أحد فلم يجبه إلا أكبّه الله عملي منخريه في النار» .

وقال على الله فطعمته النار» على رأس امرئ في سبيل الله فطعمته النار» .

وكيفيّة قتال البغاة مثل كيفيّة قتال المشركين، والعرار كالفرار، إلّا أنّ البغاة إذا كان لهم فئة أُجهز على جريحهم، وتبع مدبرهم، وقتل أسيرهم. وإن لم تكن لهم فشة

١. الميسوط، ج ٢، ص ٢٤

٢ السرائر، ج ١٨ ص ٤٧٨.

۲ المبسوط، چ۲، ص ۲۲

شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٠٦، قواعد الأحكام، ج ١، ص ٥٥٢؛ محتلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٦٠ المسألة ٧٠.

ه المجرات (٤٩): ٩.

٦. الأمالي، الصدوق، ص ١٦٧ ـ ١٨ ١، المجلس ٢٨، ح ٢، وص ٢٣١ ـ ١٣٢، المجلس ٢٠، ح ١ يتفاوت.

٧. لم تعثر عليد في المجاميع الحديثيَّة من العامَّة والحاصَّة.

اقتصر على تفريقهم. ونقل الحسن أنّهم يعرضون على السيف، فمن تاب مبهم ترك وإلّا قتل ١

ولا يجوز سبي نساء الفريقين. ونقل لحسن أنّ للإمام ذلك إن شاء؛ لمفّهوم قول علي علي الله «إنّي مننت على أهل البصرة كما سّ رسول الله على أهل مكّه». وقد كان لرسول الله الله أن يسبى فكذ اللإمام " وهو شاذّ.

ولا تقسّم أموالهم التي لم يحوها انعسكر حماعاً وجوّز المرتضى قتالهم بسلاحهم على دواتِهم، لعموم قوله نعالى ﴿نَفْتِلُواْ آتِي تَبْغِي خَتَّىٰ تَغِيْءَ إِلَىّ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [.

وما حواه العسكر إذا رجعوا إلى طاعة الإمام حرام أيضاً. وإن أصرّوا. فالأكسرُ على أنّ قسمته كقسمة الغسمة. وأنكره المرتضى أوابس إدريس، وهمو الأقسرب؛ عملاً بسيره عليّ على أهل البصره، فإنّه أمر بردّ أموالهم فأحدَت حتّى القُدُور ".

وإذا استؤسر منهم مقاتل حبس حتى تنقضي الحسرب، ولوكنان عبير منقاتل كالنساء والزّمني والشبوح والصبيان أطلقوا وننقل الشسح فسي الحسلاف أنّـهم يحبسون ٢، وهو ظاهر ابن الجثيم ٢

و«البغي» اسم ذمّ عندما وفي تكفيره فولان^ه، بتفرّع عليهما تنفسيله والصلاة عليه ودفته لا حلّ ماله.

١. لم بعثر عليه، إلَّا في جواهر الكلام. ج ٢١. ص ٣١٨ تقلُّ عن الدروس الشرعيَّة

حكاء عنه العلّامة في معتلف الشيعة. ج ٤ ص ٤٦٦، مسألة ٧٠١ والعبر مروي يتعاوب في عبال الشيرائيع.
 ج ١، ص ١٨٥٥ الباب ١٢٣. ح ١

٣ المسائل الناصريّات. ص \$25_68. المسألة ٢٠٦ و لأية في المجرات (٤٩) ٩

٤. المسائل الناصر يّات، ص ££. المسألة ٢٠٦.

٥ السرائر، ج ٢. ص ١٩

٦٠ المغنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١٠، ص ٦٦، المسألة ٢٧٠٣ وراجع وسبائل الشيعة، ج ١٥، ص ٨٨.
 الباب ٢٥ من أيواب جهاد المدرّ، ح ٥.

٧ الخلام، ج ٥، ص ٣٤١، المسألة ٧.

٨. حكاه عنه العلّامة في مختلف الشيعة، ج ٤، ص ٤٦٧، المسألة ٨١

القولان للشيخ، قال بكفرهم هي السيسوط، ج ١، ص ١٨٢؛ والعسلات، ج ١، ص ١٧٤؛ المسألة ٥٢٤. وقسال
بإسلامهم في الحلاف، ج ٥، ص ٣٤٤، المسألة ١٢

واشترط الشيخ في قتال البغاة ثلاثة شروط: كونهم في منعة لا يمكن تفريقهم إلا بالجيوش. وأن يخرجوا عن قبضة الإمام في بلد أو بادية وأن يكونوا على المباينة بتأويل يعتقدونه، وإلا فهم محاربون\.

و تجوز الاستعانة بأهل الذمّة في قتال البعاة مع الأمن، وفي قتال المشركين أيضاً.
ولو استعان البغاة بسائهم وأطفالهم فكما نقدّم. ولو عاذوا بالمصاحف والدعوة
إلى حكم الكتاب لم يلتفت إليهم إذا كانوا قد دعوا إليه فامتمعوا، وقسوتلوا حمتى
يصرّحوا بالفئة.

ولو قاتل الذمّي معهم نقض عهده، فلو دّعوا الحهل أو الإكراء فالأقرب القبول. ولو غزى المشركون البغاة معلى الإمام الدبّ عنهم.

ويضمن البغاة ما أتلفوه على أهل العدل عساً ومالاً حال الحرب وبعده. بخلاف العكس. وأمّا جناية أهل الحرب على المسلمين فمغتفرة إذا أسلموا نفساً ومسالاً، وكذا حناية حربي على حربي هدر إذا أسلمام / والعادل إذا قتل فهو شهيد إحماعاً.

وساتِ النبيِّ أو أحد الأنشَّة هيِّ يجب فتِلمرويَّعَلَ دمه لكلَّ سامع مع الأمن، ولو عرض عزَّر.

ومائع الزكاة مستحلًا مرتدً. وعيره يقاتل حتى مدفعها.



كتاب الحسبة

يجب الأمر بالمعروف الواجب والتهي عن المسكر بشروط سئة: التكليف، والعلم بجهة الفعل، وإمكان التأثير، وانتفاء المفسدة، و أن يكون المعروف مسمًا سيقع والمنكر ممًا سيترك، وعدم ظنّ قيام الغير مقامه على الأقوى، وبحض هذه شروط الجواز.

ومدرك وجوبهما العقل والتقل. (إلا يلزم وجُولِهما على الله تعالى بمعنى يحصل معه أثرهما: حذراً من الإلجاء.

ويستحبُ الأمر بالمندوب والنهي عن المكروه

وطريق الأمر والنهي التدرّج، فالإعرض، ثمّ الكلام اللبيّن، ثـمّ الحشـن، ثـمّ الأخشن، ثمّ الضرب غير المبرّح، ثمّ المبرّح. أمّا الجرح والقتل فالأقرب تفويضهما إلى الإمام. ويجب بالقلب وجوباً مطلقاً.

ويكفي في سقوط إظهارهما ظنّ الضرر على المباشر، أو على بعض المؤمنين، نفساً أو مالاً، وحينتذ الأقرب التحريم. ولو لم يجوّز التأثير وأمن الضرر جاز الإنكار قطعاً. ولو لاح من المتلبّس أمارة الندم حرم قطعاً.

والحدود والتعزيرات إلى الإمام ونائبه ولو عموماً، فيجوز حال الغيبة للفقيه الموصوف بما يأتي في القضاء إقامتها مع المكنة. و يجب على العائمة تقويته ومنع المتغلّب عليه مع الإمكان. ويجب عليه الإفتاء مع الأمن، وعملى العائمة المصبر إليه والترافع في الأحكام، فيعصي مؤثر المخالف و يفسق. ولا يكفي في الحكم والإفتاء التقليد.

ولا يحوز تولّي القضاء من قبل الجائر إلّا مع الإكبراه، أو التبمكّن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولو أُكره على الحكم أو الإفتاء بعير حتى أحاب إلّا في القتل، وفي إجراء الجرح مجراه حلاف، قطع الشيخ في الكلام بأنّه كالقتل في عدم جوازه بالإكراه ⁽.

ويجوز للمولى إقامة الحدّ على رقيقه إذا شاهد. أو أقرُ الرقّ، أو قامت عنده ببّنة تثبت عند الحاكم على قول؟.

وللأب الإقامة على ولده كذلك وإن برل وللبروج عبلي الروحية. حيرين أو عبدين، أو أحدهما. فيحتمع على الأمة ولاية الروح والسيّد.

ولا فرق بين الحلد و الرجم؛ لما روي. أنّه لو وجد رجلاً يزني بـــامرأتــه فـــله قتلهما " ومنع العاضل من الرجم، والعطع بـــسرقة "

ولايشترط في الروحة الدحول، وفي اشتراط الدوام نظر، أقربه المنع، فسيجوز إقامته في المؤجّل

وفي جوار إدامه المرأة الحدّ على رقسقها، والمكماتب عملي رقسقه، والعماسي مطلقاً نظر.

ولا يملك إقامه الحدّ على المكانب والمبعّض ولو اشترك الموليان اجتمعا في الاستيفاء، ولا يجوز لأحدهما الاستقلال.

ولو ولي من قبل الجائر كُرهاً قيل جاز له إقامة الحدّ معتقداً السابة عن الإمام^٥ وهو حسن إن كان مجتهداً. وإلّا فالمنع أحسن

١ تنهيد الأصول، ص ٨ ٦.

٢ من القائلين الشيخ في المبسوط، ج هـ ص ١٩.

٣ رواه أيصاً عن الدروس الشرعيّة في وسائل الشيعة، ح ٢٨. ص ٢٤، الياب ٤٥ من أيواب حدّ الزمي، ح ٢.

قواعد الأحكام، ج٣، ص ٣٢٥

٥. من القائلين الشيح في الهاية، ص ٢ - ٢.

كتاب المُرتدُ

وهو من قطع الإسلام بالإقرار على نفسه بالخروج منه، أو ببعض أنواع الكفر، سواء كان ممّا يقرّ أهله عليه أو لا اأو بإبكار ما عدم ثبوته من الدين ضرورة اأو بإثبات ما علم نفيه كذلك أو بفعل دال صربحاً، كالسحود للشمس والصمم، وإلقاء المصحف في القدر قصداً، وإلقاء النجاسة على الكعبة، أو هدمها، أو إظهار الاستخفاف بها.

ولا حكم لردة الصبيّ بل يؤدّب، لاكذا المحنون

ونو ارتدّ عاملاً ثمّ جنّ لم يقتل في موضع الإستتابة؛ لأنَّا لا تعلم امتماعه.

والكافر الأصلي لا يسمّى مرتداً؛ لعدم قطعه الإسلام.

ونو تلفّظ السكران بكلمة الكفر لم يرتدّ عند الشيح في المحلاف العدم القصد. وأولى منه عدم الحكم بإسلامه حال السكر إذا كان كافراً.

ويمكن حصول ردّته؛ لإلحاقه بالصاحي فيما عليه كقصاء العبادات. قبال فمي المبسوط: وهو قضيّة المذهب. وحكم أيضاً بصحّة إسلامه وفساد عقوده وإيـقاعه. كبيعه وطلاقه أ، وإن كان الاحتياط تجديد إسلامه بعد إفاقته.

ولا حكم لردّة العالط والغافل والساهي والنائم إجماعاً ويقبل دعوى ذلك كلّه. وكذا الإكراء مع القرينة كالأسر.

وتثبت الردّة بالإقرار بها ولو مرّة, وبشهادة عدلين، فلو كـدُّبهما لم يسمع. وإن

١. الحلاف، ج ٥، ص ٤ - ٥، المسألة ٥.

٢. الميسوط، ج ١٨. ص ٧٤.

ادَّعي الغلط سمع بلا يمين، وإن دَّعي الإكراه فكدلك إن كان هناك قرينة.

ولو خرج الأسير بعد وصف الكفر مُكُرهاً لم يجب تجديد إسلامه، فلو أمر بـــه فامتنع كشف عن سبق ردّته، وظاهر انمبسوط أنّه لابدٌ من عرضه عليه أ. ولو أمر المسلم بالشهادتين فامتنع لم يحكم بكفره.

وأمَّا أحكام المرتدِّ: فهي إمَّا في النفس. أو العال. أو الولد. أو الروجيَّة.

فالأوّل وحوب القتل إن كان رجلاً مولوداً على فطرة الإسلام؛ لقوله؟!! «من يذّل دينه فاقتلوه» ل. ولاتقبل منه التوبة ظاهر ً. وفي قبولها باطناً وجه قويٌ.

وإن أسلم عن كفر ثمّ ارتدّ لم يقتل. بل يستتاب بما يؤمّل معه عوده وقيل[.] ثلاثة أيّام"؛ للرواية^٤، قإن لم يتب قتل. واستناعه واجبة عندنا.

والمرأة لاتقبل مطلقاً. بل تصرب أوقات الصلوات، ويدام عليها السحن حستّى تتوب أو تموت ولو لحقت بدار الحزب قال هي المسوط تُسترقُ⁰.

ولو كان المرتدّون في منعة بدل الإمام يقتابهم قبل قتال الكفّار، فإذا ظفر يسهم أجرى عليهم الأحكام المذكرية :

والمرتدّ عن ملّة لو تكرّرت منه الردّة والاستنابة قسل فسي الرابعة، أو الشالثة على الحلاف".

وقاتل المرتدَّ الإمام أو نائبه، ولو بادر عيره إلى قتله فلا ضمان؛ لأنَّه مباح الدم،

۱ الميسوط، ۾ ۱۹ ص ۲۷۹ وچ ۷ ص ۲۸۹ ـ ۲۹۰ د ص ۲۲

٢. دعاتم الإسلام، ج ٢، ص ١٨٠، ح ١٧١٧. الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٥٩، ح ١٤٥٨

٣ من القائلين المحقّى في شرائع الإسلام، ج ٤٠ص ١٧١

الكافي، ج٧، ص ٢٥٨، باب حد المرتد ح ١٠: المقيد، ج٣. ص ١٤٩، ح - ٣٥٥؛ تهديب الأحكام، ج ١٠.
 م ١٣٨، ح ١٥٥١ الاستيصار، ج ١٠ ص ١٥٤، ح ١٦١.

٥. البيسوط، ج٧. ص ٢٨٢.

٦. من القائلين بمالقتل في الرابعة الشبيخ من السبسوط، ج ٨. من ٧٥؛ والخيلاف، ج ٥. من ٥٠٥، المسألة ٦٠ والمحقّق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ١٧٢ وقال بشيخ في المبسوط وقد روى أصحابتا أنّد يقتل في الشالثة أيضاً قال في جواهر الكلام، ج ٤١، ص ١٣٣ بعد حكاية ما قاله الشيخ ولكن لم أعثر عليها (القتل في الثالثة) بالحصوص.

ولكنّه يأثم ويعزّر، قاله الشيخ \؛ لعدم إذن الإمام. وقال الفاضل: يحلّ قتله لكلّ من سمعه \. وهو بعيد

فرع: لو قتل المرتد مسلماً أو مرتداً عمداً قتل به وقدّم على قتل الردّة. وإن كأن شبيه عمد فالدية في ماله، وكذا لو صولح على مال، ويشكل إذا كان عن فطرة؛ لأنّه لا مال له. وإن كان خطأ، قال الشيخ في ماله؛ لأنّه لا يعقله قومهاً. ويشكل بأنّ ميراثه لهم.

وكلمة الإسلام: أشهد أن لا إله إلّا الله. وأشهد أنّ محمّداً رسول الله. وإن تبرّاً من كلّ دين غير الإسلام كان نأكيداً ولو كان كفره برفع عموم النبوّة صرّح بالعموم. وكذا بجحد فريضة.

وتقبل توبة الزنديق على الأصح ؛ لأنّ باب الهداية غير محسوم، والبواطن لا تتبع ؛ لقول النبيّ قلة لأسامة : هملًا شققت عن عليه» أ. وروي عدمه أم لأنّ السقيّة دينه فلا منصور فيه الترك ؛ لأنّ الترك هو إنتائس بالضدّ ؛ إذ الكافر لا يكون تاركاً دينه إلّا بما هو ضدّه. ولو أمر بحلّ شبهته احتمل الإجابة : لأنّ أصل الدعوة الحجّة وعدمه ؛ إذ الحق لا لبس فيه، والحيالات لا حصر لها فريّما تمادي كفره.

وتمنع الردة قبول الجزية، وصحّة النكاح لكافرة أو مسلمة، وحمل الذبسعة والإرقاق. وتوجب الحكم بالنجاسة، وعدم إجراء أحكام المسلمين عليه لو مات، فلا يفسّل ولا يكفّن ولا يدفن بين المسلمين ولا بسين الكفّار. ولا تدرأ غرامة المتلفات ولا عقوبة الجنايات.

وأمًا حكم ماله فالخروج عنه إلى الوارث إن كان عن فطرة، ويقضى منه ديونه.

١٤:البيسوط: ج٧: ص ٢٨٤

٢ قواعد الأحكام ج ٢، ص ٥٧٤.

٣. الميسوط، ج٧. ص ٢٨٤.

^{£.} في يعض النسخ «بدقع».

٥. الدرّ المنتور، ج ٢، ص ١٦٥، ديل الآية ١٤ من النساء (١٤).

٦. الكافي، ج٧، ص ٥٥٨. ياب حدّ المرقدّ، ح ، تهديب الأحكام، ج ١٠، ص ١٤١، ح ٥٩٩.

وفي إنفاذ وصاياء قبل الردّة عندى تردّد. والأقرب أنّه لاينفق عليه منه لو فسات السلطان. ولو احتشّ أو احتطب ففي دحوله في ملكه تردّد، فإن أدخلناه صار إرثاً، وعلى هدا لاينقطع إرثه ما دام حيّاً، وهو بعيد.

وإن كان ملّيّاً حجر عليه ولم برل مىكه، وبدحل في ملكه المستجددات، وفمي الحجر عليه بنفس الردّة، أو بحكم الحاكم وجهار، الأقرب الأوّل.

وينفق عليه ما دام حيّاً، وكد من تجب نفقته عليه. وفي فساد تصرّفاته في أمواله مطلقاً أو بشرط الموت على الردّة وجهان.

وإذا مات مرتداً أو قتل فعامه لوارثه عندما، لا لبيت المال. وأمّا ولده السابق فمسلم ولو علق بعد الردّة من مسلمة فمسلم. وإن كان من كافرة أو مرتدة فمرتد تعالم، ويحتمل كونه كافراً؛ لأنّه لم يسبق له إسلام ولا تنفيّة إسلام، ويحتمل ضعيفاً كونه مسلماً؛ لبقاء علاقة الإسلام، وجنديت الولادة عبلي الفيظرة للمعلى الأوّل لا يسترق، وهو قول النبسوط ويلزم عبد الهلوع بالإسلام أو القتل، وفي المحلاف: إنّما يسترق إدا ولد في دار الحرب ألم وعلى التأثيّ بحوز استرفاقه، ويؤمر عبد البلوع بالإسلام أو الجزية إن كان من أهلها وعلى الثالث إن أعرب الكفر بعد بلوعه فهو مرتدّ حينه

وأمّا زوحته فتبين في الحال إن كان فطريّاً. وتعتدّ عدّة الوفاة ولو لم يدحل على الأصحّ. وإن كان ملّيّاً وقف نكاحه على نقضاء عدّة الطلاق، فإن عاد فيها. والآ بانت. ولو انتفى الدخول وانقضت بانت. ولو انتفى الدخول وانقضت العدّة ولمّا تسلم بانت.

ولا يصحّ تزويج المرتدّ والمرتدّة عنى الإطلاق؛ لأنّه دون المسلمة وفنوق الكافرة؛ ولأنّه لا يقرّ على دينه، والمرتدّة فوقه؛ لأنّها لاتقبل.

١ الفقيد ۾ ٢. ص ٤٩. ح -١٦٧٠

٢. ما في المبسوط المطبوع حلاف ما بسبه الشهيد هما إلى الشيخ ؛ حيث لحثار الاسترقاق. راجع السبسوط، ج٧. ص ٢٨٦

٣. اختار في الحلاف استرقاقهم مطلعاً واجع الحلاف. ح ٥، ص ٢٦٠، العسالة ١١

وليس له نزويج ابنته لنقصه، ولا أمنه للحجر عليه، وطلاقه مراعمي، وذبيحته ميتة، فإن كانت لغيره ولتًا يأذن ضمن.

والصلاة لا تكفي في إسلامه وإن كانت في دار الحرب: لقيام الاحتمال. ولو تاب فقتله معتقد ردّته أُقيد عند الشبح : لأنّه قتل مسلماً عمداً؛ ولأنّ الظاهر أنّه إنّما أُطلق بعد إسلامه. قال الشيخ: وكذا لو قتل من طنّه ذبيّاً فبان مسلماً. أو عبداً فظهر حرّاً . ويحتمل الاقتصار على الدية في ماله مغلّظة؛ لعدم القصد إلى قبتل المسلم.

وكلَّ ما بتلعه المرتدَّ من نفس أو مال يضمنه وإن كان مع جمعاعة في منعة، والقياس على عدم ضمان الباغي ممنوع الأصل.

في يعض النسخ فالإسلام».

۲ المبسوط، ج ٤، ص ٧٢

٣. الميسوط، ج ٤، ص ٧٢



كتاب المحارب

وهو من جرّد السلاح للإخافة، في مصر أو غيره، ليلاً أو نهاراً وإن كان اسرأة، بشرط الريبة ولو ظنّاً، لا الطلبع والرد، والمستهب و المسحتلس والضميف الذي لا يخاف منه عادة، ولو خيف منه فمحارب. ولو تظاهر اللِّص فمحارب.

ويحب الدقاع عن النفس والحريم، ولا يجوز الاستسلام، ولو عجز وحب الهرب إن أمكن. والمداهعة عن المال غير واحبة إلا مع أضطراره إليه وغلبة ظنّ الظفر. ويتحرّى الأسهل كالصباح، ثمّ الخصام، ثمّ الضرب، ثمّ الجرح، ثمّ التعطيل، ثمّ التدفيف.

ودم المدفوع هدر، وكذا ما يتلف من ماله إذا لم يمكن دفعه إلّا به. والدافع كالشهيد. ولا يبدأ إلّا مع العلم بقصده أو الطّنّ ولو كفّ كفّ عنه، فإن عاد عاد عليه.

فلو قطع بده مقبلاً ثمّ رجله مديراً ضمن الرجل، فإن سرتا ضمن النصف قصاصاً أو دية، ولو أقبل بعد ذلك فقطع عضواً ثالتاً ضمن الثلث، بخلاف ما إذا قطع يديه مقبلاً ثمّ رجله، فإنّه يضمن النصف؛ لتوالي الجُرحين، قاله الشيخ أ. ويسمكن المساواة؛ لأنّه لا نظر إلى التعدّد مع السراية.

ولو عضٌ يده فانتزعها فبدرت أسنانه فهدر. وله التخلّص بـاللَّكُم وشميهه ولو بالقتل متدرّجاً.

ولو صال القارسان تضامنا إذا كاما عاديين، وإلَّا ضمن الصادي. ولو تسجارهما

^{1.} المسوط، ج ٨٠ ص ٧٦.

فتداعبا الدفاع تحالفا وصمنا.

ويجور الدفاع عن بضع الزوحة و لأمة، والتقبيل وشبهه، وكـذا الولد ولو أدّى الدفع متدرّجاً إلى القتل.

وزجر المطّلع على القوم، دير أصرٌ درمي فلا ضمان. ولو كان رحماً لصـاحب العنزل اقتصر على الرجر إلّا مع تحرّد مرأة. والدفاع يجري في العجماوات.

ولو تلف مَن أمره الإمام بالصعود إلى سخلة الو بالنرول في بئر لمصلحة المسلمين فالضمان في بيت العال وإن به يكرهه الوحوب طاعة الإمام، ولو كان نائبه ضمن بالإكراه في ماله إن لم يكن لمصلحة عائة

وتثبت المحاربه بالإقرار ولو مرّة، وبشهادة عدلين، لا بشهادة النساء مطلعاً. ولا عبرة بشهادة بعض الرفقاء ليعص إلّا مع عدم التهمة، كتعاير اللِّصّ أو سلامة الشاهد منه؛ ولا بشهادة اللِّصّ على مثله.

ويتحبّر الإمام بين القبل، والصلب، وقطع الهد اليمني، ثمّ الحسم ندباً، ثمّ الرجل اليسرى، والنفى وبكانب البلد را التي يقصفها بالمنع من مؤاكلته ومعاملته ومعالمته ومعالسته إلى أن يتوب ولو قصّة دار الكفر فمكّنوهمن الدخول قوتلوا. وقيل. يقتل فصاصاً إن فتل مكافئاً، فإن عفى عنه فتن حدًاً "

ولو فتل واستهلك المال ارتجع وقطع مخالفاً. ثمّ قتل وصلب مقتولاً ولو انتزع المال خاصّة قطع مخالفاً وتفي، وإن جرح ولا مال اقستصّ مسنه وتسعي، وإن شبهر السلاح حاصّة نفى حاصّة، ولا يشترط في قطعه النصاب ولا الجرز

ولو جرح فسرى اقتصّ، أو قبل حدًّ مع العفو أو الصلح. ولو قتل أو جسرح لا للمال فأمره إلى الوليّ ولو جرح للمال وعفي عنه لم يحز القصاص.

ولو باب قبل القدرة عليه سقط حقّ لله تعالى خاصّة، ولو تــاب بــعد العــدرة لم يسقط شيء.

ويجوز صلبه حيّاً على التخيير. ولا ينرك حيّا أو ميَّتاً على الحشبة أزيد من ثلاثة

١ في تسحة: بخلته.

٢ من القائلين الشيخ في النهاية، ص ٧٣٠

أيَّام، ثمَّ ينزل ويجهَّر. ولو كان قد قدِّم غسله وكفنه أجزأ.

ويعزّر المختلس والمستلب والمروّر خطّاً أو كلاماً، والمبنّج والمرقد. ولو جنيا ضمنا.

ولو فتله في منزله فادّعى المحاربة كفى لشهادة يهجومه عليه وفي يده سلاح مشهور.

ولو أدّب زوجته أو ولده فماتا ضمن في ماله؛ لاشتراطه بالسلامة، وكذا معلّم الصِبْيَة.

وقاطع السِلغة والأكلة والحبيثة بإدن صاحبها الكامل لا ضمان عليه، ولو لم يأذن البالغ اقتص من القاطع. وإن قطع أجنبي سلمة صبيّ، قوّى الشيخ سقوط القَوّد إلى الدية الكما لو قطعها الوليّ.

أمّا الخدان فيحور من الحاكم مع امتناع البالغ منه، ومن الآحاد بطريق الحسبة مع امتناع البالغ منه، ومن الآحاد بطريق الحسبة مع امتناعه. والواجب كشف جميع البشر، فلو زاد الفاعل ضمن وإن أذن له في الخدان، ولو فعل ذلك الحاكم في حرّ أو يرد معرطين قدوى السبخ الضمان في كتاب الأشربة "، وعدمه في كتاب الحدود من المسوط ""

أمّا عُذرة المرأة ـ وهي حلدة كعرف الديك بين الشفرين في أعلى الفرج فوق مدخل الذكر وفوق مخرج البول. إذا قطعت بقي أصلها كالنواة تشاهد عند الهُـزال وتستر عند السِمن ـ فيستحبّ إزالتها. ولا يمنك الحاكم إجبارها، فلو أجبرها، أو قطعها أجبي حسبة ضمن السراية. وفي ضمان المقطوع عندي نظر لم أقف فيه على كلام، فإن قلنا به ضمن الأرش في أقرب أرمنة الجُرح من الاندمال. وأمّا عُـذرة البكارة فعضمونة إلّا على الزوج.

١ و٢- الميسوط، ج٦، ص ١٧

۲ المسوط، ج.۸ ص.۵.



كتاب القضاء

وهو ولاية شرعيَّة على الحكم في المصالح العامَّة من قِبَل الإمام

ويشترط في القاضي المنصوب البلوغ و لعقل والذكورة وإن كان تحكيماً، والإيمان والعدالة وطهارة المولد، وأن يغلب حفظه نسيانه، والكتابة، والبصر على الأصح، والحرية وانتفاء الخَرَس، أمّا الصّبَم علا يمنع من القضاء مطلقاً.

والاستعلال بالإفتاء، بأن يعلم المقدَّمات السبع: الكلام، والأصول، والتحو، والنحو، والنحو، والنحو، والنحو، والنفة, والتصريف، وشرائط الحدَّ والبرهان، والحتصاصه بقوّة قـدستة بأمـن معها الفاط، ويعلم الأصول الأربعة الكتاب، والسئّة، والإجماع، ودلالة العقل.

فيعلم من الكتاب والسنة خمساً وعشرين الأمر، والنهي، والعموم، والخصوص، والإطلاق، والتقييد، والإجمال، والبيان، و لناسخ، والمسوخ، والمحكم، والمتشأيه، والظاهر، والمأوّل، وقضيّة الألفاظ، وكيفيّة الدلالة، ومقاصد الألفاط، والمتواتر، والأحاد، والمسند، والمرسل، والمقطوع، وحال الرواة، وتعارض الأدلّة، وقوّة الاستخراج.

ويكفي في الكتاب معرفة الآيات المتعنَّقة بالأحكام، وهي فوق خمس مائة آية. ولا يشترط حفظها, بل فهم مقتضياتها واستحضارها متى شاء.

ويكفي في السنّة الإخلاد إلى أصل مصحّح عنده، رواه عن عدل بسندٍ متّصل عن العدول إلى الإمام. والإحاطة بمسائل الإجماع؛ لئلا يفتي بما يـخالفه. وإنّـما يصير إلى دلالة الأصل عند تعذّر دليل سمعي.

ويتجزّأ الاجتهاد على الأصحّ.

ولا يشترط علمه بالقياس؛ لعدم حجَّيْته عندنا. إلّا منصوص العلَّة عند بعضياً وماكان المسكوت عنه أولى بالحكم من لمنطوق به.

وليس معرفة التفريع الذي ذكره العقهاء شرطاً؛ لقدم تقييده به. تـعم، يـتبغي له الوقوف على مأخدها، لأنّه أعون له على لتعريع

ثمّ القضاء قسمان:

أحدهما: قضاء التعميم، وهو مشروط بإذن الإمام خصوصاً أو عموماً.

ويعبّر عن التولمة بقوله ولَينك الحكم واستسك قسيه. واستحلفتك، وقسلًدتك، ورددت إليك الحكم، وفوّصت إليك، وجعست إليك ومصيغة الأمر، مثل، احكم بين الناس بما أراك الله

ولو علَّق التولية على شرط بطلت.

و بحد على الإمام نصب قاضٍ هي كلَّ صقع، وعلى الباس البرافع إليه هـ لو امتعوا من مكينه، أو من الترافع إليه عند لحصومه قوتلوا حتى يجيبوا. وإذا عين واحداً تعيّن، وإلَّا فقوله واحب على الكفاّية

ولو لم يعلم به الإمام أعلم سقسه؛ لأنَّه من أعظم أبواب الأمر بالمعروف.

ولو لم يوجد سوى واحد تعبّن ولو وجد غيره هفي استحباب بعرّضه للـولاية نظر؛ من حيث الحطر، وعطم الثواب إدا سلم. والأقرب ثبوته لمن يثق من نـقسه بالقيام بد.

ولا يحوز بذل ماله لِيَلِيَه، ولا يكاد يتحقّق للعادل. نعم، لو بذله لبيت المال ففي جواره تردّد. ولا ربب في حوازه للحائر للوائق بمراعاة الشرائط

ولو خاف على نفسه الخيانة لم يسقط نقيام؛ لتمكّنه من تركها نسم، لو وجــد غيره فالتقويض إليه أولى.

ويحوز تعدُّد القضاة إمَّا بالنشريك، أو بالتحصيص بمحلَّه، أو نوع من القضاء. ولو

١. كالعلامة مي تهديب الوصول إلى علم الأصول: ص٢٤٨ _ ٢٤٨

شرط اتّفاقهما هي الأحكام فعيه نظر؛ من تضيّق موارد الاجتهاد؛ ومن أنّه أوثني في الحكم وخصوصاً عندنا؛ لأنّ المصيب واحد. ومع النشريك بنخيّر المتنازعون. ولو تنازع المدّعي والمدّعي عليه قدّم المدّعي؛ لأنّه لطالب.

وفي غيبة الإمام ينفذ قصاء العقيه الجامع للشرائط، ويجب الترافع إليه، وحكمه حكم المنصوب من قِبَل الإمام خصوصاً.

ولو تعدّد فكتعدّد القضاة. نعم، ينعيّن الترفع إلى الأعلم، فإن تساويا فالأورع. ولو كان أحدهما أعلم والآخر 'ورع رجّح الأعلم، لأنّ ما فيه من الورع يحجر، عن التهجّم على الحرام، ويبقى علمه لا معارض له.

وتشت ولاية القاضي بسماع التولية من الإمام، أو بشهادة عدلين، أو الاستعاضة وبثبت بها أيضاً الملك العطلق والموت والسب والوقف واللكاح والعتق. وهل يشترط فيها العلم أو مناحمته، أو يكفئ غلبة الظِن؟ أوجه.

ولا يقبل قول القاصي بمحرّده وأن شهد به القرائن، وفي الاكتفاء بالخطّ مع أمن التروير احدمال؛ لاعتماد الخلق علي قول ولاه رسول الله تلا بمحرّد الكماب، حتى تحرّص واحد قصعق فصار حُمّمة، ولم يأمرهم بالإشهاد !؛ ولأنّ الحجّه لا تقام عبد حاكم، وإلّا دار. قالاعتماد على ما يحص معه الطنّ الغالب.

الثاني: قضاء التحكيم، وهو سائع وإن كان في البلد قاص، ويلزم الخمصمين المتراضبين به حكمه حتّى في العقوبة.

وهل يشترط رضاهما بعد الحكم؟ الأقرب لا

ولا ينقض حكمه فيما لا ينقض فيه حكم غيره.

ويشترط استجماع الشرائط.

ولو رجع أحدهما عن تحكيمه قبل حكمه وإن كان في أثنائه لم ينفذ حكمه. ولا يتعدّى حكمه المتراصيين فلا تضرب الدية على عاقلة المدّعي عليه. ولا يستثنى من التحكيم النكاح والفصاص واللعان والقدف؛ لفقد المخصص.

١ لم يعثر على بص هذا الخير، وراجع دلائل البؤة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، البيهقي، ج ٦، ص ٢٨٤

[\TT]

درس

ينعزل القاضي بطريان مانع من القضاء، كالجنون والفسق والإغماء والنسيان الغالب، ولا يعود بزواله. وبموت الإمام، وستوط ولاية المنوب إذا كان منصوباً عنه، وبعزل المولى إيّاء لمصلحة، لا اقتراحاً على قول ضعيف ا

ويشترط علمه بالعرل. وينعزل بعزله نؤابه في المصالح. وفي جوار تعليق العزل وجه ضعيف. ولا يقبل قوله بعد العزل في الحكم. ولو شهد مع آخر بأنّ هذا حَكَم به قاض، قُبِل طاهراً. وإن علم إرادة نفسه بطل

ولوادّعي على المعزول رشوة أو جوراً. وكذّب، حلف على الرشوة وعلى بفي الجور. وإن قال المدّعي حكم عليّ بشهادة فأسفين ولا بتنة، ففي ترحيح قوله وحهان، من باب تعارض الأصل والظاهر ﴿ وقطع في الله ينكلُف الدّنة ".

ولا ينفد حكم مَنُ لا تجوز شهادته كالعصم عِلِي خصمه. في هذه الحكومة، أو في غيرها. والولد على والده والعبد على سيّده في قضاء النحكيم.

ويرزق القاصي من بيت المال مع الحاجة، أو عدم تعيينه عليه على كراهية. وكذا الكاتب، والقاسم، والمترحم، ومعلّم القرآن والآداب، والمدرّس، وصاحب الديوان، والكيّال والوزّان، ووالى بيت المال، والعدل المرصد للشهادة.

وليس له أخذ أجرة على القضاء وإقامة الشهادة وإن لم يستعيّن عمليه. نـعم، لو احتاج إلى مؤنة في سفره لإقامتها جاز أحذها؛ إذ لا يجب عليه ذلك.

ولو أخذ القاضي الحُعل من المتحاكمين مع الصرورة وعدم التعيين ففيه قولان؟.

١ من القاتلين المحقّق في شرائع الإسلام. ج ٤. ص ٦٣

٢ الميسوط، ج ١٥ ص ٢٠٢

من الفائلين بالجوار المعيد في المقنعة، ص ١٥٨٨ والشيخ في النهاية، ص ٣٦٧، ومس القبائلين بسدم الجسواز الحلبي في الكاهي هي الفقه، ص ٢٨٧؛ ونين إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٣١٧، والمحقّق في شرائع الإسمالم.
 ج ٤، ص ٢١

والمنع أشبه. فإن جوّزناه ففي جواز تخصيص أحدهما به، أو جعله على المدّعي، أو التشريك بينهما نظر؛ من الشكّ في أنّه تابع للعمل، أو للمنفعة الحاصلة. ولو جعل على المحقّ منهما ظاهراً أو المبطل، فالإشكال أقوى.

فروع متفرّقة:

الأوّل: لو قال المدّعي على المعزول: حكم عليّ بشهادة فاسقين ولم يذكر أخذ العال، فالأقرب السماع، وحينئذٍ لو صدّقه لقاضي ففي غرمه وجهان؛ من استقرار السبب؛ ومن عدم قرار الجناية. ولو صدّق الغريم فلا عرم قطعاً.

الثاني: لو حاسب الصارف الأمناء هفصل هي يد أحدهم فضلة. فادّعى أنّها أُجرة قرّرها المعزول، فلا أثر لتصديقه، ويردّ الزائد على أُجرة المثل، وفي تصديق الأمين في استحقاق أُجرة المثل ظر؛ من أنّه مدّع؛ ومن أنّ الظاهر أنّه لا يحمل مجّاناً. ولو لم بثبت عمله فلا استحقاق قطعاً.

الثالث: لو عادت ولاية القاضي بعد زوالها فيسماع البيّنة وجب استعادتها وإن مصر الزمان، بخلاف ما لو سمعها ثمّ خَرج عن محلّ ولايته ثمّ عاد.

الرابع: لو حضر الإمام في بُقعة وتحوكم إليه. فَله ردّ الحكم إلى غيره إجماعاً؛ فإنّ النبيّ علله كان يردّ الحكم إلى عليّ على في مواضع . وكذا يجوز لمن أذن له في الاستحلاف ولو فحوى، كسعة المعاملة.

ألخامس: هل يجوز تولية المفضول مع وحود الأفضل؟ جوّزه قوم ، بمخلاف الإمامة العظمى؛ لأنّ ما يفوت من مزيد الفضل فيها لا مستدرك له، والقاضي يكتفي بمراقبة الإمام. والوجه المنع؛ حسماً لمادة التخطّي، مع منع الآية من ذلك عملى الإطلاق.".

السادس: لا ينعقد قضاء المرأة؛ لإطباق السلف على المنع منه. وتجويز قضائها

١. راجع على سبيل المثال القليد، ج ٢٠ ص ١٠٥ ـ ١٠٨، ح ٣٤٢٩ ـ ٣٤٢٩

٢. كالمحقّق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٦١

٣ الظاهر أنَّه أَراد قوله تَمَالَى في سورة يوسى (١٠). ٣٥ ﴿ أَفَسَ يَهْدِينَ إِلَى الْحَقِّ أَحَقُ أَن يُكُنِّعَ أَمُن لَا يَهِدُّ قَ إِلَّا أَن يُهُدَىٰ﴾

في مورد شهادتها لا أصل له.

السابع. لا حكم للوالي من قِبَل الطالم، وإن كان الطالم صاحب شــوكة. نــعم، يجوز الترامع إليه للضرورة.

ويستببح المحق ما حكم له به مع علمه بإصابة الحق، ولو حهل وكان الحكم على من يعقده، فالأقرب حلّه؛ هولهم الله المصوا في أحكمامهم، أو «من دانَ بدين قوم لزمه حكمه» ".

[148]

درس

في آداب القضاء

وهي إمّا مستحته، وهي عشرون

الأوّل: قصد المسحد الجامع حين فلومه، وصلاء ركعتين فيه، كما سنحب لكلّ قادم إلى بلد، ويسأل الله التوفيق والعصمة والإعانة.

الثاني: النزول في وسط البلد؛ ليسماري ورود الخصوم إليه

الثالث؛ أن سداً بأحدُ ديوان الحكم من المصروف ومنا قمه من الوثبائق والمحاضر، وهي سنخ ما ثبت عند الحاكم؛ والسجلات، وهي سنخ ما يحكم به.

ألرابع. أن يتعرّف من أهل البلد ما يحتاج إلى معرفته من مراتب الناس في العلم والصلاح وغيرها. ثمّ يشيع مقدمه، فيواعد الناس بوماً يقراءة عهده؛ ليتوفّروا على سماعه.

الخامس: أن يبدأ _كما تقدّم _بالمحبوسين. فمن حبس يظلم أو في تأديب تَمَّ أدبه أطلقه. ومن ذكر أنّه محبوس بحق أقرر. ومن أنكر الحقّ سئل عن خصمه، فإن عينه أحضره، فإن اعترف بالظلم أطلقه، وإن رعم أنّ الأوّل حبسه لثبوت حقّه عنده،

١. تهديب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٤. ح ٥٣٦، وبحود في التقيد، ج ٣. ص ٢. ح ٣٣٢٦

الفقيه، ج ٢. ص ٢٠٤، ح ٤٤٢٤ بتعاوت يسير

فعليه البيّنة إن لم يصدّق الغريم

وإن لم يعيّن خصماً. فإن قال: لي خصم لا أعرفه، أقرّ، وإن قال لا خصم لي أشيع حاله بالنداء، فإن لم يظهر أطلق.

وإن قال: حبست ظلماً، فالأقرب أنّه لا يسمع منه؛ لأنّه قدح فسي الأوّل، يسل يشاع حاله ثمّ يطلق بعد إحلافه على البراءة، قاله الشيخ أ، وهو حسن.

وهل يلزم بكفيل في الموضعين؟ احتمال.

ولو دكر خصماً غائباً وذكر أنه مطلوم، مالأقرب إخراجه، والمراقبة، أو التكفيل. السادس: أن ينظر في أموال الأطعال و لمجانين، فيعتمد ما يجب من تضمين، أو إسقاط ولاية. لكمال المولّى عليه. أو حيانة الوالي، أو إنفاد وصيّة.

وكذا ينظر في الأوصباء على إخراج محقوق، ممن حالف وصيّته أبطل تصرّهه. ولو فسق استبدل. ولو أبعد شيئاً في حال همقه لم يمض إلا ماكان من الوصيّة لبالغ معيّن أ فأوصله إليه أو إلى من يقوم مقامه، ولو كان عبر معيّن كالفقراء والمساكس ضمن، كما لو أوصله أجنبي وكدا عضمن بين تصرّف في وقف مسجد، أو مشهد وليس أهلاً وإن صرفه في مصلّاتِنَهُم

وينطر في أمناء الحكم، ويعنمد معهم ما بجب من إفرار، أو إمصاء، أو إعمانة لحافظي أموال الطفل والمحجور عديه ⁷و لغائب والوصايا العائة.

وينظر في اللَّفَط والضوال. فيبيع ما هو عُرَّصَةً للنَّلَف، وما تستوعب نفقته قيمته. ويحفظ ما عداه. أو يدفعه إلى الملتقط.

ولا يحكم في أثناء هذه الأمور؛ لأنّ الحبس عقوبة، وحاجات الأطفال والغيّاب ناجزة نعم، لو حفت الحكومة فَصَلَها في الأنباء، وإلّا فرّضها إلى غيره، ويبدأ بالأهمّ فالأهمّ من ذلك.

السابع: أن يتروى في ترتيب الكتّاب، والعزكّين، والعترجمين. وليكن الكاتب

١، المسوط، ج١٩، ص ١٤ ـ ١٥

٢ في أكثر النسخ: طبعين».

٣. في يعمن السنخ. والمجمورية بدل والمحجور عليه 3.

عدالاً منزّهاً عن الطمع.

وفي حكم المترجم المسمع إن كان القاضي أصم، أو بعض المتداعين. ويشترط العدالة في الجميع.

ويشترط العدد في المزكّي، ولا يشترط في الكاتب.

وفي اشتراط العدد في المترجم والمسمع وجهان؛ من حيث أنّه شهادة؛ ومن الله عنير لاعترض عليه الحصمان. وحينئذٍ يمكن أن يشمترط حسيت لا يسمكن فهمهما التعيير، إمّا لعدم معرفتهما بنغة الترجمة، أو لكونهما أصمّين، والأقرب التعدّد مطلقاً.

الثامن: أن يجلس للقضاء في الهضاء؛ ليسهل الوصول إليه. ولو كان المسجد واسعاً وجلس فيه، ففي الكراهية أوجه، ثانتها الكراهة إن اتّخذه دائماً. فإذا دحمله صلى النحيّة، ثمّ جلس مستديراً ليكون الحمصوم مستقبلي القبلة، وربسما قبيل: يستقبل؛ لقولهم ﴿ وَالْفَضْلُ المجالسُ ما استقبلُ به القبلة ﴾ .

التاسع: أن يخرج متحمّلاً في تُحسن هيئة أثمّ يحلس وعليه السكينة والوفار من عير انبساطٍ يجرئ الحصوم، وإلا انقباض يعنع من اللحن بالحجّة؛ خالياً من شواعل القلب، كالغضب والحوع والعطش وغلبة القرح والعمّ والوجع ومدافعة الأخبثين والنعاس ولو قضى مع وجود هذه بفذ.

العاشر: أن يحاضر العلماء للتنبيه على المأحد والخطأ. لا للمتقليد وإن ضماق الوقت.

الحادي عشر: أن يحضر في مجلسه عدول يشهدون على المقرّ، وعلى حكمه. الثاني عشر: أن يرغّب في الصلح. فإن أبيا أنجر الحكم. ولو اشتبه أرجأ حتّى يتبيّن، وعليه الاجتهاد في تحصيله.

الثالث عشر: أن يفرّق بين الشهود إد ارتاب بسهم، أو كــان لا قــوّة عــندهم، ويعظهم. ويكره ذلك في أهل الفضل.

١ في يعض النسخ ريادة ٥ حيث،

٢ قاله الشيخ في المبسوط، ج ٨٠ ص ٩٠: والحبر مرويُ أيضاً في شمب الإيمان، ج ٥، ص ٢٦٥. ح ٢٥٩٤٠

الرابع عشر: أن يعرض المفرّ بموجب الحدّ لله بالكفّ والتأويل، كما فعل النبي النبي المعرد أن يعرض المفرّ بموجب الحدّ لله بالكفّ والتأويل، كما فعل النبي الذي المعاعز أ.

الخامس عشر: أن يجلس الخصمان بين يديه. ويجوز قيامهما لا قيام أحدهما. إلا مع كفره وإسلام الآخر.

السادس عشر: أن لايتَخذ حاجباً وقت لقضاء؛ لنهي النبيِّيَّة أ. ولا يتولَّى البيع والشراء لنفسه، ولا يحضر وليمة الخصوم، ولا يرتّب شهوداً.

السابع عشر: إذا ورد عليه خصمان فسكتا استحبّ أن يقول لهما: تكلّما، أو ليتكلّم المدّعي منكما، أو يأمر من يقول ذك ويكره تخصيص أحدهما بالخطاب.

الثامن عشر: أن لايشفع في إسقاط حتى أو إيطال دعموى، ولا يعضيف أحمد الخصمين. ويستحبّ عيادة المرضى، وشهود لجنائر كفيره وأبلغ.

التاسع عشر: أن يجتهد على التسوية بين الخصمين في الميل القلبي إن أمكن. العشرون: أن يسأل عن التزكية جرّاً، لأنّه أبعد من التهمة. وإذا مضت مدّة على المزكّى يمكن تعيّره فيها السحبّ تحديد السؤال، ولا يقدّر لسنّة أشهر.

[140]

ډرس

وأمتا الواجبة فتلاثة عشر:

الأوّل: إعداء المستعدي على الحاضر وإن لم يحرّر دعواه ولم يعلم بينهما معاملة. نعم، لو كان غائباً حرّر الدعوى، ويجب على المطلوب الحضور أو التوكيل، وثو كان في غير ولايته أثبت الحكم عليه وأشهد، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

ولو كانت امرأة غير بَرْزة بعث إليها من ينوبه في الحكم إن لم توكّل، فإن تسبت عليها يمين بعث أمينه ومعه شاهدان لإحلافها.

۱. السئن الكبرى، ال**بيهتي، ج ٨، ص ٢٩٤ ــ ٢٩٦ ــ ١٦٩٩**٢ ــ ١٦٩٩٨

٢. السئن الكبرى، البيهقي، ج ١٠، ص ١٧٢ ـ ١٧٤، ح ٢٠٢٥٨ - ٢٠٢٥.

ولو امتنع الخصم من الحضور جاز حكم عليه، ولو رأى تعزيره جاز. والمعزول كغيره، وإن كان الأولى تحرير الدعوى قبل طلبه

الثاني التسوية بين الحصمين المستساويين في الإسلام والكفر في السظر. والإنصات والإحلاس والإكرام والعدل في الحكم ويجوز رفع المسلم على الذمّي في المجلس كما فعل عليّ ﷺ في محسن شريح ا

الثالث: أن يقدّم السابق من المتزاحمين في الورود، إلّا مع ضرورة أحدهم، كالمستوفر والمسافر والمرأة ولو تساووا هي الورود أفرع فيقدّم السابق بخصومة واحدة.

الرابع؛ أن يسمع مش ابتدر الدعوى من الخصمين، فإن تساويا في البدار سمع من صاحب اليمين، ونقل فيه الشيخ الإحماع، ثمّ قوّى القرعة، ونقل عس العمامّة إحلافهما وصرفهما حتّى يصطلحا، وتخيّر العاكم في النقديم؟

هرع لو تزاحم الطلبة عند مدرّس، فإن كار دلك العلم ممّا لا يجب تعليمه تحيّر، وإلّا فدّم الأسبق، فإن نساووا أُمِرع ولو حمعهم على درس واحد حار مع تقارب أفهامهم، وإلّا فلكلّ صنف درش/ ً

الخامس: أن يزجر من تعدّى سنن تشرع في مجلسه برفقٍ، فإن السنهي، وإلّا انتقل إلى الأخش، ولو اعتقر إلى التعزير معل. ولو كان الحقّ للحاكم استحبّ له العقو ما لم يؤدّ إلى فساد.

السادس: أن لا يلقّن أحد الخصمين ما فيه ضرر على حصمه، ولا يهديه للحجّة. ولا يثبّط عزم المقرّ في حتّى الآدمي.

السابع: أن لا برتشي فيجب إعادتها. ولو تلف فبدلها. ويـحرم أيـضاً عــلى الخصم. إلّا أن يتوصّل إلى الحقّ بها ولا يمكن بدونه

الثامن: أن لا يتعتع الشاهد ولا يتعقّب كلامه ليستدرجه.

المغني النطبوع مع الشرح الكبير، ج ١١، ص ٤٤٤ أسسألة ٢٢٢٨.
 الخلاف ج ٦، ص ٢٣٤، المسألة ٢٢

التاسع: أن يحكم إذا النمس المحكوم له ذلك وكان قد ثبت موحبه، فيقول: حكمت، أو قضيت، أو أنفذت، أو أمضيت، أو ألزمت. وقيل: يكفي: إدفع إليه ماله، أو أخرج إليه من حقه، أو يأمره بأحد العبن أو بيعها". ولا يكفي أن يقول: ثبت عندي، أو أنّ دعواك ثابتة. ويجوز نقصه عند عروص قادح، بخلاف الأوّل.

العاشر: أن ينقض الحكم إذا علم بطلانه، سواء كان هو الحاكم أم عيره، وسواء أنفذه الجاهل به أم لا. ويحصل دلك بمخانفة مصّ الكتاب، أو المتواتر من السدّ. أو الإجماع، أو خبر واحد صحيح عبر شاذ، أو مفهوم الموافقة، أو منصوص العلّة عند بعض الأصحاب بخلاف ما تعارض فيه لأحبار وإن كان بعضها أقوى بنوع من المرجّحات، أو ما تعارض فيه عمومات الكتاب، أو التواتر، أو دلالة الأصل إذا تمسّك الأول بدليل محرج عن الأصل ؛ فإنّه لا سقص.

ولا يحب عليه تتبّع الأحكام الماضية منه، ولا من غيره. نعم، لو ادّعى خبصم موجب الخطأ وجب النطر فيه

وينمغي أن يجمع بحضرته فصايا اليّوم، ثمّ الأُسَبُوع، ثمّ الشهر، ثمّ السة. ويكسب عليها تاريخها، ثمّ بختم على كلّ فِمُطّر " بخاتم اليّامَن التغيير.

الحادي عشر: أن يكتب على المقرّ حجّة إذا النمس خصمه وكان معروفاً، أو معرّفاً، أو معلّى. وثمن القرطاس من بيت ثمال، فإن تعذّر فعلى الملتمس وكدا يجب كتابة حجّة الحكم والمحضر.

الثاني عشر: أن يجبر المحكوم عليه على الحروح من الحق إن ألط الله وأطلق، وإن ادّعي الإعسار ولم يكن له أصل مال، ولا أصل الدعوى مالاً، حلف وأطلق، وإلا حبس حتى يثبت إعساره بالبيئة المطّعة على دخيلته، أو بتصديق الخصم. ولو كان له مال ظاهر أمر ببيعه، فلو امتع فللحاكم إجباره على ببعه، وأن يبيع عنه.

١. من القائلين الملَّامة في قواعد الأحكام، ج ١٣. ص ٤٣٤.

٢ كالعلَّامة في تهديب الوصول، ص ٢٤٧ ــ ٢٤٨

القِنطر والقِنطرَة ما تصان فيه الكتب لسان العرب ج ٥، ص ١١٧، «قمطر».

عُ أَلِطُ الرَّجِلَ، أي اشتطُ في الأمر والخصومة. لسان المرب، ج ٧، ص - ٣٩، الططُّ 4،

الثالث عشر: أن يسأل عن البيّنة عند الإنكار، فإن ادّعاها جاز له أمره بإحضارها مقيداً بمشيئته إن لم يعلم العصم ذلك، وإلّا تركه ورأيه، فإذا أحيضوها لم يسألها إلّا بالتماس المدّعي. وليسقل مس كان عنده شهادة ذكرها إن شاه، ولا يأمرهما، فإن اتّعقا وطابق الدعوى وكان يعدم عدالتهما حكم مع التماس المدّعي. وقبل: يجوز من غير طلبه أ، ولكن يجب أن يعرض على الخصم جرحهما إن كان يعلمه، فإن استمهل أُجّل ثلاثاً، ثمّ يحكم مع عدم حضور الجارح، وإن جهل العاكم حال البيّنة طلب التعديل من المدّعي، وإن قال لا بيّنة لي عرّفه أنّ له اليمين، فإن طلب إحلاقه وإلّا فلا

[١٣٦]

إدرس

يقصى الإمام بعلمه مطلقاً، وعُبيره في حقولي الناس وفي حقوق اللــه تبعالي قولان ً أقربهما العضاء.

ولو علم فطلب البيّنة، فإنَّ فقدها المدّعي عَمَلُ حراماً، وإن وجدها فعي حــواز إلرامه بها ليدهم عنه التهمة نظر.

ولا فرق بين كون العلم حاصلاً في زمان ولايته ومكاتها. أو غيرهما. ولايحكم بوجود خطّه إذا لم يذكر الواقعة. سواء وجد خـطّه بـحكمه أو بشــهادته ولو أمــن التزوير.

أمّا الرواية فيجوز التعويل على ماكنبه إذا أس. وكذا ما قرأه على الأهل إذا علم صحّة النسخة وإن لم يتذكّر ؛ لأنّ الرواية يكفي فيها الوثوق، والحكم والشهادة تعبّد. ومن ثمّ قبلت رواية المرأة والعبد في موضع لاتقبل فيه شهادتهما.

١ من القائديس العلامة هي تحرير الأحكام الشرعية. ج ٥، ص ١٤٢. الرقم ٦٤٦٥

٢ من القائلين بأنّه يحكم بعلمه في جسميع الأحكمام البسيد السرتسى في الاستصار، ص ٤٨٦. المسألة ٢٧١؛ والشيخ في النقه، ص ٤٢٨؛ والمحلّق في شرائع المساكة ٤٤٠ و العلمي في الكافي في النقه، ص ٤٢٨؛ والمحلّق في شرائع الإسلام، ح ٤٠ ص ٦٧٠ ومن القائلين بأنّه يحكم بعدمه في حقوق الناس ابن حمزة في الوسيلة، ص ٢١٨.

ولو شهد عنده عدلان بقضائه ولمنا يتذكّر فالأقوى جواز القضاء، كما لو شهدا عند غيره. ووجه المنع إمكان رجوعه إلى لعلم؛ لأنّه فعله. بخلاف شهادة اثنين على حكم غيره، فإنّه يكفي الظنّ؛ تنزيلاً لكلّ باب على الممكن فيه، ومن ثممّ لم يجز إقامة الشهادة المنسيّة بشهادة عدلين بشهادته.

وكذا لو نسي الرواية وحفظها رواية, فإنّه يروي عن نـفـــه بـــواسـطة، فــيقول: حدّثني عنّي، كما نقل عن سهيل بن أبي صالح أنّه قال: حدّثني ربيعة عــنّي إنّــي حدّثته عن أبي حديث القضاء بالشاهد واليمين ^ا.

ولا تسمع الدعوى على القاضي بالحكم عند قاضٍ آخر، سواء كان قد عُزل أو لا، فليس له إحلافه لو أنكر. كما لا يحلف الشاهد لو ادّعي عليه التحمّل.

ولا يجوز للقاضي الحكم بظنَّه من عير نيَّتة.

فائدة: من منع من قضاء القاضي يغلمه استثنى محوراً أريعاً:

الأوّل: تركية الشهود وجرحهم.

الثاني: الإقرار في مجلس القضاء، وإن لم يسمعه عَيْره.

الثالث: العلم بخطإ الشهود يقينا، أو كذيهم.

الرابع: تعرير من أساء أدبه في مجلسه وإن لم يعلمه غيره؛ لأنَّه من ضرورة إقامة أُيِّهَة القضاء.

وألحق يعضهم خامساً وهو أن يعلم فيشهد مع آخر، فإنَّه لا يقصر عن شاهد".

تنبيه: الاستزكاء مع جهل القاضي بالشهود واجب ولو سكت عنه الخصم؛ لأنَّه حتَّ للَّه تعالى.

ولا يتوقّف الاستزكاء على طعى الحصم وفي سقوطه بـإقراره بـعدالة الشبهود وزعمهم أنّهم زكّوا وجهان؛ للمؤاخذة بقوله، وإنّه حتى لله، والأوّل قويّ.

١ منس أبي داود، ج ٢ ص ٢ - ٢٦ م ٢٦١٠.

۲ لم بعثر عليه.

ويشترط تعريف المزكّي باسم الشاهد ونسبه، والمتداعيين؛ لجواز أن يكون بينه وبين المدّعي شركة، أو بينه وبين المنكر عداوة

ولا يشترط تعريف قدر المال إلّا أر نقول بجوار شهادة ولد الرنية في اليسير. وصفه المزكّى كالشاهد، فلو حهل استركى مترسّلاً.

ثمّ إن نصب حاكماً في الجرح والتعدين كفي وحده، وإلّا فاثمان.

ولابد في التعديل من الخبرة لباطنة لممكرّرة ويكفي في الجرح المرّة. ويجب التعدين فنه لا في التعديل؛ لعدم تحصار سبب العدالة، واختلاف الناس في الجرح. وليقل المركّي هو عدل مفبول الشهادة، أو «عليّ»، و«الي»، فرت عدل لاتقبل شهادته كالتقيّ المغفّل

ولايصبر قاذماً بتعيين الربى للحاحة ولايكفي حطَّ المرَكِّي، وإن أشهد عليه ولو تعارض الحرح والتعديل فدّم مجرح الاستماده إلى اليقين. تعم، لو تكادبا صريحاً فالأفرب النوقف ولايكفني قي الجرح و لعداله النسامع إلا مع اليفين.

قرع. لو ارباب الفاصي يعد البركية عرّق الشهود وسألهم عن مشحّصات الفصيّة، فإن اتّفقوا ولم بحد مُطُعِماً فضي وان بقيت الريبة " لأنّه منتهى الإمكان.

وليس له القضاء مع الربية من غير بحث.

تتمّة: لا يتغيّر الشيء عمّا هو عليه بحكم الحاكم لس علمه، فلو حكم بشاهدي رور على عقدٍ، أو فسخٍ، أو طلابٍ، أو نكحٍ لم يستبيحا المحكوم به، ولا يحلّ للعالم بكذبهما موافقة الحكم

وعلى المرأة الامتناع لو علمت البروير، فإن أكرهها أثم دونها. ولهما التمرويج بغيره بعد العدّة، وللرجل إتيانها إذ كان محكوماً عليه بطلافها وإن تزوّجت بغيره بعد العدّة.

كتاب الدعوى وتوابعها

المدّعي هو الذي يخلّى وسكوته، أو يخاف الأصل أو الطاهر. والممكر بإزائه والفائدة في مثل دعوى الروح تقارن الإسلام قبل المسيس والمرأة تعاقبه، فعلى الظاهر الروج مدّع، وعلى التحلية هي الأسها لو سكتت لم يتعرّض لها الزوح واستمرّ النكاح، والزوج لا مخلّى. وكذا على محالفة الأصل، وفي دعوى الزوج الإنفاق مع اجتماعهما وإمكارها.

ودعوى الودعي الردّ مقبوله؛ تعيصُبّلاً للسرغية في الإيـداع وإن كـان مـدّعياً بكلّ وجه.

وكلَّ دعوى ملرمة معلومة فهي مسموعة، فبلا سسمع دعوى الهبية من دون الإقباض. وكدا الرهن عند مشترطه فيهما، ولا البيع من دون فوله. ويلزمك تسليمه إليَّ؛ لحواز الفسخ بخيار المجلس وشبهه. وأولى ببعدم السماع دعوى العقود الفاسدة.

ولا يشرط ذكر الصحّة، ولا النعرّض لأركن البيع والنكاح، بأن يقول: تزوّجتها بإيجاب وقبول صادرين من أهلهما، ولا لعدم المفسد. أمّا القُوّد، فلابدٌ من التفصيل؛ للخلاف في أسبابه، وعظم خطره.

ولاتسمع الدعوى المجهولة كـ«شيء» أو «ثوب» بل يضبط المثلي بـصفاته. والقيمي بقيمته، والأثمان بجنسها ونوعها وقدرها وإن كان البيع وشـبهه يـنصرف إطلاقه إلى نقد البلد؛ لأنّه إيحاب في الحال وهو عير محلف، والدعوى إخبار عن الماضي وهو مختلف. أمّا دعوى الوصيّة فإنّه تسمع مع الجهالة.

وفي صحّة دعوى الإقرار وجهان؛ من نفعه لو صدّقه، وعدم إيجابه حقّاً. فإن قلنا به صحّ مع الجهائة.

ولا إشكال في سماع إقرار المجهول؛ حــذراً مـن رجــوعه لو ألزم بـالتحرير، بخلاف الدعوي.

ولا يحرم تلقين التحرير؛ لأنَّ فيه تحقيق الدعوى، خلافاً للبسوط؛ لأنَّ فيه كسر قلب خصمه \.

وأمّا الجزم فالإطلاق محمول عليه. فلو صرّح بالظنّ أو الوهم فثالث الأوجمه السماع فيما يعسر الاطّلاع عليه، كما هنل والسمرقة، دون السعاملات. ولا يسحلف المدّعي هنا يردّ، ولا نكول، ولا مع شاهد.

ولو ادّعى على مورّته ديناً لم تسمع حتى يدّعي موته وعلمه بالحق، وأنّه ترك مالاً في بد الوارث. ولو أبكر العال في يد صلف على البتّ. ولو أبكر العوث أو الحقّ ولا بيّنة حلف على ثفي العلم أن الكعام غليه ولو أثبت المدّعي أبّها كان بسيّمه قضى بها.

ولايدٌ من كمال المدّعي، ودعواه لنفسه أو موكّله أو موصيه، أو لمسولًى عمليه بقرابة أو وصاية أو حكم أو أمامة. ويدّعي الحاكم للغائب.

ولاتسمع دعوى المسلم خنربراً ولا خمراً غير محترمة ولايمين مع البيّنة إلّا بتقديم دعوى، كإبراء أو بيع، أو حكم على ميّت أو غائب أو مولّى عليه.

ولو ادّعي فسق الحاكم، أو الشهود وعلمه به، فالأقرب عدم السماع وإن نعع في الحقّ؛ للفساد، وأنّه ليس حقاً لارماً. ولا يثبت بالنكول، ولا يمين الردّ.

وأولى منه يطلان الدعوى على الحاكم أو الشاهد بالكذب أو الفسق ولو توجّهت اليمين عليه فقال: أحلفني، فليحلف على نفيه، فثالث الأوجه السماع مرّة واحدة؛ حذراً من التسلسل.

۱، الميسوط، ج ا، ص١٥٦،

[۱۲۷] درس

يجوز لصاحب العين مع الفير انتزاعها قهراً ما لم تشر فتنة، وإن لم يأذن الحاكم ولم يثبت عنده. أمّا الدين، فإن كان على منكر أو مقرّ غير باذل فكالعين وإن أمكن إثباته عند الحاكم على الأقوى أمّا المقرّ لباذل فلا يجوز الأخذ بدون تعيينه؛ لتخيّره في جهات القضاء.

فرع: لو كان مثل الحقّ بحضرته فطالب الغريم فاستمهل حتّى يأتي ببدله، فإن أدّى إلى المطل التحق بغير البادل، وإن قصر الرمان فسفي إلحاقه بمه تسردُد؛ مسن الوجوب على الفور؛ ومن التسامح بمثله

هذا. وإذا حارت المقاصة أحد لن جنس بهائم، فإن تعدّر فمن عبره بالقيمة. والأقرب تعيّره بين سلّكه بالقيمة, وبين البيع. وقو تعدّر الآخد إلا بزياده عن الحق جاز, وكان الزائد أمانة عند الفاصل أولو تلف قدر أحقه قبل البيع لم يضمن عبند الشيخ لا واحتمل الفاضلان الضمان أو والمروي عدم جواز الأخد من الوديمة أوحمل على الكراهية أ

ومن ادّعي ما لا يد لأحدٍ عليه قضي له به؛ لرواية منصور بن حازم عن الصادق على الكيس بين جماعة فيدّعيه أحدهم".

ولو الكسرت سفينة، ففي رواية الشعيري عنه الله: ما أخرجه البحر فهو لأهله،

١ تسرير الأحكام الشرعية. ج ٥، ص ١٥٤. قرقم ١٤٧٩

٢, الميسوط، م أم ص ٣١١

٢. شرائع الإسلام، ج ٤، ص - - ١٥ تعرير الاحكام الشرعية، ج ٥، ص ١٥٤. الرقم ٢٤٧٩.

٤. الكافي، ج ٥، ص ٩٨، باب تصاص الدين، ح ١ و٢ ألفتيد، ج ٣، ص ١٨٥ - ١٨٦، ح ٢٦٩٩ - ١٣٧٠ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٩٧، ح ٢٤٤ - ٢٢٨، وص ٢٤٨، ح ١٩٨ - ١٩٨١ الاستيصار، ج ٣، ص ٥٦ - ٢٥١، ح ١٧١ - ١٧٢

٥. حملها الشيخ في الاستيصار، ج ٣. ص ٥٣، ديل الحديث ١٧٢.

٢ الكافي، ج٧، ص ٢٢٤، باب النوادر، ح ١٥ تهديب الأحكام، ج ٦، ص ٢٩٢، ح ١٨٨٠

وبالغوص لمحرجه (وحملها ابن إدريس على بأسهم منه، فهو كالنعير يسترك من حهدًا. وبعضهم على الإعراض عنهاً.

ولا تسمع دعوى هذه بست أمني، ولو قال وبدتها هي ملكي. وكذا لا تسمع البيّنة بذلك حتى يقول. هي ملكي، وكذا البئنة، وكذا. ثمرة نخلتي، بخلاف: هذا الدقيق من حنطتي، و الغزل من قطني، و:الدجاجة من بيضتي. والفرق الاتصال هما.

وتسمع دعوى الدين المؤجّل. والصمان المؤجّل، والتندبير، والاستيلاد وإن لم نشت كمال أثرها في الحال

ولو ادّعى العبد حرّيّة الأصل حلف مع عدم اشتهار حاله بالرقّيّة. كتكرّر بيعه في الأسواق. ولو ادّعى العنق حلف السيّد. ويجور شراء الرقيق وإن لم يعرف بالرقّيّة؛ عملاً بالظاهر.

ولو احتيج إلى الترديد في الدعوى والأقرب جواره. كمن دفيع إلى دلال شوباً قيمنه خمسة لبيعه بعشره فأنكر، فله أن يقول. لي عنده عشرة إن باع. أو. خمسة إن تلف، أو: ثوب إن كان باقياً.

ولو ادَّعي على العبد فالغريم المولي وإن كانت الدعوى بمال. ولو أفرُّ العبد تبع به، ولو كان بجناية وأقرُّ العبد فكدلك.

ولو أقرّ المولى خاصّة لم نقتصٌ من لعند، ويملك المحنيّ عبلنه منه ينقدرها. ويلزم من هذا وجوب اليمين على العبدلو أنكر الملروم؛ لسماع الدعوى عليه منقرداً.

> [۱۳۸] درس

في جوأب الدعوى

يطالب المدّعي عليه بعد التحرير والتماس المدّعي مطالبته بالجواب وصحّح

١ تهديب الأحكام، ج٦، ص ٢٩٥، ح ٢٢٨

٢، السرائر، ج ٢، ص ١٩٥

٣ كالعلامة في قواعد الأحكام. ج ٢. ص 1٤٩

الشيخ أنّه لايطالبه من دون التماسه ! لأنّ الحواب حقّ المدّعي، ثمّ قوّى جوازه مراعاةً للعرف . فيقول: ما تقول فيما يدّعيه ؟ فإن سكت لآفة توصّل إلى فهمه، وإن سكت عناداً أو قال: لا أُجيب، ففي المبسوط: قضيّة المذهب أن يقال له ثلاثاً: إمّا أجبت عن الدعوى وإلّا حعلتك ماكلاً وأحممت المدّعي ، واختار في المهابة حبسه حتى يجيب ، وقوّاه في المبسوط .

وإن أقرّ ألرمه بالحقّ. فإن النمس المدّعي الحكم، حكم عليه بعد الوثوق بكمال المقرّ، فيقول: ألزمنك ذلك، أو: قصيت عليك به، أو. أخرج له منه فإن النمس كتابة محضر علمه، فعل بعد المعرفة به، أو شهادة معرّفين. أو قماعته بالجِلْية؛ حذراً من تواطئ الفريمين على نسب لفيرهما. وقبل: يحوز الحكم وإن لم يلتمس أ، إنا للعرف، وإمّا لأنّه حقّ قد تعيّن للحاكم هوجب إطهاره. ولو ارتاب الحاكم بالمقرّ توقّف حتى ببين

وإن أنكر الغريم الحق، قال الحاكم للمدّعي: لك بيّنة؟ ولو كان عارفاً بأنّه موصع المطالبة بالبيّنة فللحاكم السكوب، فإن قال: لا بيّنة لي، عرّفه أنّ له يحميه فيستحلمه بإذنه. فلو تبرّع بها أو ،ستحلمه لحاكم من دون التماس السدّعي أو بالمكس لفت فإذا حلف سقطت اندعوى وحرمت المقاصة وإن كان المدّعي محقّاً، وإلا أن يكذّب نفسه بعدً، ولا تسمع بيّنته فيما بعد على الأصحّ، وفي المبسوط: تسمع، ذكره في قصل فيما على القاضي والشهود وفي موضع آخر الا تسمع أوقصل

١ البيبوط، ج٦، ص١٥٧

٢، الميسوط، ج ٨٠ ص ١٥٨.

٣ المبسوط، ج ١٩٠ ص ١٦٠

٤. النهاية، ص ٢٤٢.

ه البينوط، ج. ۱۹۰ ص ۱۹۰،

٦ من القائلين الشيخ في السيسوط، ج الد ص ١٥٧ - ١٥٨ والعلّامة في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٤٤ ص ١٤٢.
 الرقير ١٤٦٥

٧ المبسوط. ج ٨ ص ١٥٨. وقيد عصلُ قيما على القاصي في الخصوم والشهود

٨ البيبوط، ج ٨٠ ص ٢١٠.

ثالثاً بسماعها مع عدم علمه بها أو نسيامه ` واختاره ` الحملبي ` وابس إدريس أ وجنح إليه في المختلف ⁰. وقال العهيد: تسمع إلا مع اشتراط سقوطها ` وفي اللهاية: لا تسمع أصلاً ، واختاره الهاضلال ^م؛ لصحيحة ابن أبي يعقور، عن الصادق الله وإن أقام خمسين قسامة ⁴.

وللحالف كتابة محضر بيمينه بعد المعرفة أو الحلّيّة. وإن امتنع من اليمين قــيل: يقضى بنكوله ٧٠. والأقوى ردّ اليمين على خصمه.

ويستحبّ أن يقول له الحاكم ثلاثاً إن حلفت، وإلّا جملتك ناكلاً ورددت اليمين. والواجب مرّة.

ولو قضى بنكوله من عير عرص فادّعى العصم الجهل بحكم الكول. ففي مفوذ القضاء إشكال؛ من ظهور عذره، وتفريطه. ولو سكت بعد العرض علمه مصى عليه ولو رجع قبل حلف المدّعي هالأقرب جواره. ولو متعناه فرضي المدّعي بيمينه فله ذلك.

وهل للمدّعي إلرام المكر بإحضار العال قبل اليمين؟ فطع به الحلبي ١٦، وهــي المختلف. لا نصّ فيه، وقوّى نقديم اليعبن ١٢.

١ الميسوط، ج. اد ص ٢١٠

٢ أي عدم السماع.

٣. الكافي في الفقه, من ٤٤٣.

٤ السرائر، ج ٢. ص ١٥٩

٥ معتلف الشيعة، ج ٨. ص ١٦٤، المسألة ١٥

٦ المقمة، ص ٧٣٧

٧. النهاية، ص ٢٤٠.

٨. شرائع الإسلام، ج ٢. ص ٧٥؛ قواعد الأسكام، ج ٢. ص ٢٣٩.

الكافي، ج ٧، ص ٤١٤، باب أنّ من رضي سأليبن ضعلف ، ح ١٠ الفقيد، ج ٣، ص ٦١ ـ ٩٢ ـ ٣٤٢ ـ ٣٣٤٢
 تهديب الأحكام، ج ٦، ص ٢٣١، ح ٥٥٥.

١٠ من القائلين المعيد في المقتمة. ص ٢٢٤؛ والحلبي في بكافي في المقد ص ٤٤٧؛ وسالاً و في السراسيم.
 ص ٢٣٣؛ وابن رهرة في غيبة التروع. ح ١، ص ٤٤٥.

١١. الكاني في الفقه، ص 227.

١٢. مختلف الشيعة، ج. ام ص ٤٦٩ ـ ١٤٠ المسألة ١٩

ولو امتنع المدّعي عن البمين سقطت دعواه في هذا المجلس، وقيل: أبداً '، وهو قويّ. إلّا أن يأتي ببيّنة. ولو استمهل أمهل. بخلاف المنكر فإنّه لا يمهل.

وحلف المدّعي كإقرار الخصم، فلا ينفذ عبلي عبيره. وقبيل: كبالبيّنة؟، وهمو هيد.

والفائدة في مثل إنكار الوكيل العيب، ونكوله عن اليمين فيحلف المدّعي. فــإن جعلناها كالبيّنة ملك ردّه على الموكّل، وإن جعلناها كالإقرار فلا

تنبيه: قد لايمكن ردّ اليمين على المدّعي، كما إذا ادّعى وصيّ يستيم مالاً له على آخر فأنكر، ونكل عن اليمين، وكما إذا ادّعى الوصيّ على الوارث أنّ الميّت أوصى للفقراء، أو بخُمس، أو زكاة، أو حجّ فأبكر الوارث ونكل، فحينئذ يحبس المنكر حتى بحلف أو يقرّ وفي اليتيم يؤخّر حتى يبلغ ويحلف. ويحكن القبضاء بالتكول هنا.

ومثله لو عام شاهد بدين لعبئ وارثه الإمام. فإنّ حلف الإمام عبير مشروع، بل بحيس الخصم أو مقضي عليه وإن قال. لي بيّنة، فللحاكم أمره باحضارها إن كان لا يقهم أنّه موضع الأمر، فإذا حضرت لم يسألها الحاكم إلا بعد سؤال المدّعي.

ثمّ لايقول: اشهدا. يل يقول: من كان عنده كلام ذكره إن شاء، فإن أجابا بالفاسد أطرح. كقولهما: بلغنا أنّ له عليه. وإن قطعا بـالحقّ وطـابق الدعـوى بـحث عـن عدالتهما. فإن علمها طلب من الخصم الجرح، فإن استمهله أنظر ثلاثاً، وإن قال: لا جرح عندي، حكم يسؤال المدّعي

ويستحبّ له أن يقول للغريم: أدّعي عليك بكذا وشهد به هذان، وأنظرتك جرح الشهود فلم تفعل وها أنا أحكم عليك. عنو طلب يمينه مع البيّنة لم يسجب إلّا مع

من القاتلين فحر المحقّقين في إيضاح الثوائد، ج ٤، ص ٢٥١ - ٣٥٥.
 ٢. من القاتلين فخر المحقّقين في بيصاح القوائد، ج ٤، ص ٣٥٥.

تقديم دعوى صحيحة، كإيفاء، أو إبراء

ولو كانت الدعوي على غائب أو ميّت أو غير مكلّف استحلف.

ولو قال: لي بتنة غائبة، ضرب به الحاكم أجلاً لإحضارها وكفل بخصمه، فيخرج عن الكفالة بعضيّ المدّة قاله الشيحان ' وليس له حبسه. وفي المسوط والدخلاف: ليس له إلرامه يكفيل '. ومع ابن حمرة من ريادة المدّة على ثلاثة ".

[١٣٩]

درس

في القضاء على الغائب

يقصي عليه في الجملة، سواء بقد أو قرب، ولو كان هي المحلس لم بقص عليه إلا بعد علمه، وهي المسوط الابقصي على الحاصر في الهلد إدا لم يسمتنع عن الحضور أثر ثم هو على حجّته إذا حضر. علو ادّعى فسى الشهود كلّف البيّمه عملى الفسى حال الشهادة، أو حال الحكم ولو ادّعى قضاة أو إبراءً أقام به البيّمة، وإلا أحلف المدّعى.

ولا بشترط تعلَّق الحكم بحاضر، كوكين أو شربك عبدنا.

وإنّما يقصى في حقوق الناس لا في حقوق الله تعالى؛ لأنّ القضاء على العائب احتياط، وحقوق الله تعالى مبنيّة على المحقيف؛ لِعِناه ولو اشتمل عـلى الحـقَين كالـسرقة قضى بالمال دون القطع

ولابد من اعتراف الغائب أنّه المحكوم عليه. أو قبام البيّنة بـذلك. فــلو أنكــر وكان الوصف منطبعاً على عبره أو يمكن فيه المشاركة غالباً حلف، وإلّا ألزم. وكذا

١ المقتمة، ص ٧٣٢؛ البهاية، ص ٣٣٩

٢. الميسوط، ج ٨٠ ص ١٥٩ - ١٦٠ ؛ الحلاق، ح ٦. ص ٢٢٧، المسألة ٢٦

۲ الوسيلة، من ۲۱۲

٤ المسوط، ج٨، ص ١٦٢

لو كان المشارك له في الوصف ميّناً. ودلّ ناريخ موته على براءته. ولو اشتبه الحال وقف الحكم.

ولو كان المحكوم به غائباً مير العقار بالحد وفي مثل الحيوان والقماش نظر، بين تميّزه بالصفات التي يعسر اجتماعها في غيره، كتحلية المحكوم عليه؛ وبين ذكر القيمة خاصة؛ وبين سماع البيّنة حاصة، فعلَّ المستبت بحمله إلى بلد الشهود. ولو امتنع لم يجبر إلّا أن يتعذّر انتقال الشهود إليه، ويرى الحاكم صلاحاً في حمله أو بيعه على المدّعي، فإن تلف قبل الوصول ضمن وإن لم يشتره وكذا لو تلف بين يدي الحاكم ولم يثبت دعواه، ويضمن أحرته أيضاً، وحيئذٍ للمتشبّث الامتناع إلّا بكفيل على المين أو القيمة.

فرع. لو أمكر المدّعي عليه وحود هذا المدّعي به عنده فالقول قوله إلّا مع البيّنة. أو مكوله وحلف المدّعي، فيحبس المدّعي عليه حمني يسحضره، أو يمدّعي تملقه فمحلف ويفرم.

تتمة: لا عبرة بكتاب قاضٍ إلى قاضٍ وإن حسنم، ولو أخسر أحدهما الآخسر بالحكم أعده، ولو اقتصر على قوله ثبت عندي، لم ينفذ.

ولو أشهد شاهدين على حكمه حضرًا لواقعة، أو صوّرها لهما فشهدا عند آخر أنقذه.

ولا بدّ من كون الأوّل باقياً على العدالة، ولا يقدح موته ولا عزله. أمّا المنقذ إليه فتعيينه لغو، بل يجب على كلّ حاكم الإنفاذ إن كان الأوّل باقياً على الشرائط.

فرع: لو اقتصر القاضي على صغة مشتركة غالباً، كأحسد بن محمّد، فأقـرُ واحد أنّه المعنيُّ بحكمه ألزم. وقيل: لا: لأنّه قـضاء مـيهم فـيبطل مـن أصـله، وهو بعيداً.

١ من القائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٥، ص ١٥٢ الرقم ١٤٧٨

[12.]

درس

في اليمين

وفيه مطلبان.

[المطلب] الأوّل محلّها مجلس الحكم إلّا مع العذر، كالمريض وغير البررة. فيأذن الحاكم في إحلافه حيث يمكن.

وشرطها توخّه دعوى صحيحة، ومطابقة الدعوى والإنكار. والأقرب جواز أن يأتي المكر بالأعم وإن أجاب بالأحصّ. ووقوعها بعد التماس الخـصم وعـرض القاضي، وتولّيه الإحلاف إلّا مع العذر

وشرط الحالف البلوع، فلو ادّعي الصبيّ الاحتلام صدّق من غير يمبن وإلّا دار، إلّا أن يكتفي بإمكان البلوع في اليمين.

وكدا لو ادّعي الأسير الإتبات بعلاج فلا يعين بي

ولو أوقع مست عداً فادّعي الاستنبات ليفسده، فالأقرب عدم السماع إلّا ببيّند؛ لمخالفة الظاهر والفرق مراعاة الشبهة هماك لمكان الفتل.

والعقل، والاختيار، والعصد، وأن لا تكون الدعوى بما توجب حدّاً.

ومنكر السرقة يحلف لمكان المال.

وتتوجّه اليمين في إنكار النسب، والنكاح، والعتق، والرجعة.

ولا يشترط في الحالف العدالة. بل ولا الإسلام. ولا الدكورة.

وإنَّما يحلف من لو أفرّ بالحقّ ألزم. فلو دّعي على الموصي دين أو على الموكّل.

١ ، الميسوط، ج ٨ ص ٢١٦ ــ ٢١٦

والنمس حلف الوصيّ أو الوكيل لم يجزي.

ولو أنكر الغريم وكالة مدَّعبها وكان الحقّ عيناً لم يحلف، ولو كان ديناً فوجهان، أقربهما عدم الحلف؛ لأنه لا يؤمر بتسليم لا ينتفع به. وكذا لو ادَّعى عليه إحمالة غريمه فأنكر. وتحتمل هنا اليمين؛ لوجوب لتسليم لو أقرّ؛ لتعلّقه بحقّ المدّعي، فلا يترك؛ لتجويز ظلم المحيل.

والحلف أبدأ على القطع، ففي فعل نفسه نعياً وإثباتاً. وفعل غيره إثباتاً لا يكفي نعي العلم. وكذا جناية ماشيته التي هرّط في حفظها على قول أ. وفي نفي فعل غيره ونفى جناية عبده يحلف على عدم العلم

وضابط العلم ما لا ربب فيه، فلا يكفي وجود خطّه، ولا حطّ مورّثه وإن ظنّ. والنيّة للمحتّى منهما، فيورّي من ألرمه المبطل بالبمين، وتبطل لو استثنى فيها. ولو اختلف رأي الحاكم والحالف فالمعتبر الصاكم ظاهراً وبناطماً وإن كنان

المحكوم عليه مجنهداً على الأقرب. [المطلب] الثاني: الحالف إمّا خنكر. أو مدّع الردّ أو النكول أو اللوث هي الدم. أو مع الشاهد الواحد. أو مع آلشِاهدين في الميّت وشبهه.

ولو أعرض المدّعي عن بيّتته أو عن شاهده وطلب إحلاف الممكر صحّ، سواء كان قد سممها الحاكم أو لا، فلو رجع فالطاهر الجوار ما لم يحلف المنكر. ومنعه الشيخ، كيمين الردّ لو بذلها ثمّ استردّها . وفي الأصل منع.

ولو نكل المنكر والحالة هذه. ردّت اليمين على المدّعي مطعاً؛ إذ ليست ما بذله، بل هي يمين الردّ، فلا يلزم من سقوط تلك على قول الشيخ سقوط هذه.

وليس الإعراض طعناً في الشهود ولو صرّح بكذبهم فطعن، والأقرب عدم بطلان دعواه.

والفائدة في إقامة المنكر شاهداً على علمن فأنكر، فعلى البطلان يحلف معه لا على الصحّة؛ لأنّ الطعن لا يثبت بالشاهد و ليمين، وإسقاط الدعوى يثبت بهما.

١. من القائلين الملامة في قواعد الأحكام، ج ٣. ص 114 ٢. المبسوط، ج اد ص ١٩٠

ولا يمين على الوارث، إلّا أن يدّعي عليه العلم بالحقّ، أو يموت المورّث، وأنّ في يده مالاً له. وفي الأوّلين يحلف على نفي العدم، وفي الأخير على البتّ.

ولا يمين لإثبات مال الفير، وهيما له به تعلّق نظر، كفريم الميّب إذا قام له شاهداً بدين، والمرتهن إذا قام شاهداً بمعك الرهن وامتبع من البمين من التقع؛ ومن ثبوت العلك أوّلاً للفير.

وإدا حلف الورثة أو الموصى لهم قشم ييبهم على الاستحقاق لا على الإيمان، ولو نكل بعضهم فلا نصيب له. ويؤخّر نصبب عير الكامل حتّى يكمل، فإن منات فلوارثه.

ولا يحوز الاقتصار على يعين واحدة من المنكر مع تعدّد المدّعي، قإن رضوا بالواحدة ففي حوازه نظر؛ من حيث إنّه لا يريد عن إسقاط الحقّ، ومن اقـتضاء الدعوى البمين، والأصل عدم التداخل. والقولان لقلهما ابن إدريس أ.

ولا يمين على منكر خُولان الحول. أو بقاء إسصاب، أو مدّعي إخراح الركاة، أو نقص الحرص المعناد، أو ادّعي الإسلام قبل الحول ليسلم من الحربه

والتركة بحكم مال العيّت البديون عند الشيخ في السوط والحداد، لقوله تعالى. ﴿مِنَ بَقْدِ وَصِيَّةٍ بُوصِي بِهَا أَوْ دَيْرٍ ﴾ " وقس يـملكها الوارث". وإلّا لسقيت مغير مالك

ولم يشارك ابن الابن عنه لو مات أبوه بعد جدّه قبل إيماء الدين والفائدة في بيعها قبل الإيماء، وفي النعلّق بالنماء بعد لموت والزكاة، لا في المحاكمة والتخيير في حهة القضاء؛ فإنّهما ثابتار على القونين ولو لم يستوعبها الدين انتقل الفاضل عن الدين إليهم على القولين.

ولا يمين إلّا بـ«الله» وهو كاف إلّا في المحوسي فيصيف إليه مثل «خالق النور والظلمة»؛ إماطة لتأويله. ويجور الحلف ، لأسماء الخاصّة كــ«الرحمن».

١٠ السرائر، ج ١٠ ص ١٧٦ -١٢٧

٢ المبسوط، ج ٨ ص ١٩٢؛ الحلاف، ج ٦، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٢، المبأل ٨٨. والاية في النباء (٤)؛ ١٢

٣ من القائلين الملّامة في قواعد الأحكام. ج ٣. ص ٢٥٤

ولا يجوز الحلف بغير الله وأسمائه، كانكتب المنزلة، والأنبياء، والأثمّة الله وأسمائه، كانكتب المنزلة، والأنبياء، والأثمّة الله وأسمائه على الكراهية. أشا الحالف بالطلاق والعتق والكفر والبراءة فحرم قطعاً.

ويستحبّ التغليظ في الحقوق مطلقاً. إلّا ثمال فيشترط بلوغه نبصاب القبطع. فبالقول: والله الذي لا إله إلّا هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضارّ النافع المدرك المهلك الذي يعلم من السرّ ما يعلمه من العلانية.

وبالمكان: كالكعبة والمقام، والأقصى تحت الصخرة، والمساجد في المحراب. والزمان كالجمعة والعيد، وبعد العصر. و لكافر يغلظ عليه بمعتقده.

ولو امتنع الحالف من التغليظ لم يجبر، ولو حلف على عدمه ففي انعقاد يسمينه نظر ؛ من اشتمالها على ترك المستحت، ومن توهم اختصاص الاستحباب بالحاكم. وحلف الأخرس بالإشارة.

وفي رواية محمّد بن مسلم، عن الصادق الله وأمّر عليّاً الله كتب صورة اليمين على نحو ما سلف من النظلظ في صحيعة أثمّ غيبله وأمّره بشربه فامتنع، فألزمه الدين ... وفيه دلالة على القضاء بالبكول.

[137]

درس

في الشاهد واليمين

وقيه يحثان:

الأوّل: يثبت القضاء بالشاهد واليمين، عن النبيُّ الله معليّ الله عنه التبيُّ الله على الله على

٦ راجع وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ١٩٧، الباب ١ من كتاب الأيمان.

٢. النقيد ج ٢، ص ١١٢ ـ ١١٣، م ٢٤٣٥، تهديب الأسكاد، ج ٦، ص ٢١٩، ح ٨٧٩

٣ الكافي، ج٧. ص ٢٨٥_ ٢٨٦، باب شهادة الواحد ويسمين المسدّعي، ح ٢، ٣. ٤. ٨؛ تنهديب الأحكام، ج ٦. ص ٢٧٢_ ٢٧٢، ح ٢٧٩_ ٧٤٤.

٤. الكافي، ج ٧، ص ٢٨٥، باب شهادة الواحد ويمين المدّعي، ح ١٠

ومحلّه المال، أو ما غابته المال، كالدين، وعقد المعاوضة، وجناية الخطأ، وشبيه العمد، وقتل الحرّ العبد، والعسلم الكافر والأب ابه، والمنقّلة، والمأمومة. والجائفة. وفي النكاح أوحه، ثالثها ثبوته بهما، إن كان المدّعي المرأة.

والأقرب في الوقف الثبوت إذا كان على معيّن؛ لانتقاله إليه على الأقوى.

وفي ألعنق قولان `. ويبنى عليه التدبير والكتابة والاستيلاد. نسعم، لايــقبل فــي الطلاق والخــلع والرجــعة والقــذف و لقــصاص والولاء والولادة وعــيوب الرجــل والمرأة.

ولو اشتمل الحقّ على الأمرين ثبت المال. كالسرقة.

ولو ادّعى أنّه رمى ريداً عمداً فقنله ونعد السهم إلى عمرو، ثبت عمرو. وهي الهاشمة التابعة للموضّعة نظر ^م من الشك في مغايرة العملين

فروع أربعة

الأوّل: لو قال الخارج: هذا المُعبدكان ملكي محرّرته، فشهد له عدل، ففي حلقه فولان " ملنفيان إلى ثبوت العبق يدّلك، أو أنّ المدّعي به في الحال مال.

الثاني؛ لو ادّعى استبلاد آمنه في يد الغبر وّآقام عدلاً حلف وملكها. وثبت لها الاستبلاد بإقراره. ولا يثبت سبب الولد. فإن ملكه يوماً ومات عتقت من نصيبه.

الثالث. لو أفام شاهداً على حلمها حنف؛ لأنَّ غايته المال، يحلاف ما لو أقامت عليه شاهداً بالخلع

الرابع، قال الفاضل: لو باع عيناً فادّعيت، فصدّق المستبائعان مـدّعيها. وأقاماً شاهداً ببيعها من البائع حلف البائع، فإن امتتع حلف المشتري؟.

هذا. ويشترط تقدّم الشهادة والتعديل على اليمين والقضاء بهما على الأقـوى،

١٠ من القائلين بالثبوت العلامة في قواعد الأحكام، ج ٣ ص ٢٠٨، وتحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٤، ص ٢١٨، الردم ٢٨٢٥، ومن القائلين بعدم الثبوت الشيخ في المبسوط، ج ٨، ص ١٨٧، وابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ١٤٢ .
 ٢. من القائلين بحلفه الشيخ في المبسوط ج ٨، ص ١٩٦ ومن القائلين بعدم حلفه المحلّق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٨٥٥٨.

٣. تعرير الأحكام الشرعيّة، ج ٥. ص ١٨٠ الرقم ٢٥٢٩

فيغرم ألشاهد التصف لو رجع.

وفي اكتفاء ولد الناكل من الورثة بالشهادة السابقة وجهان.

ولا إشكال في اكتفاء الغائب بها، وكذا الصبيّ والمجنون. وفي عدم اكتفاء الغائب من الموصى لهم بها؛ لانفصال ملكهما، بخلاف الورثــة؛ فــإنّ المــلك يــثبت أوّلاً للمورّث، وهو واحد.

ولو أحضر الوارث شاهداً آخر، قطع العاصل بوجوب إعبادة الشبهادة؛ لأنّبها دعوى جديدة أ. ويشكل بعدم اشتراط اجتماع الشهود هنا.

ولو حلف الحاضر من الورثة أقرّ نصيب العائب في يد المنكر في وجه، وانتزعه الحاكم في آخر.

ثمّ الغائب إذا حلف شارك الأوّل هي العين دون الديس، ويشكــل بــالفتوى أنّ الشريك في الدين يأخذ نصيبه من شريكه

فرع لو أقام الحاضر أو الكامل شاهدين آخذ لصيبه، ونصيب الساقي يأخذه الحاكم، عيناً كان أو ديناً؛ لتبوت الحقّ، وكونه وليّاً للعاتِب وغير الكـامل. وربـما توجّه في الدين إبقاؤه في ذمّة المدّعي عليه، وهبه بُعد.

البحث الثاني في اللواحق

لو أقام بعض الورثة شاهداً بالوقف عليهم وعلى نسلهم حلفوا، فإن امتنعوا حكم بنصيبهم وقفاً بإقرارهم، إلا مع مصادفة الديس المستوعب، إلا أن يقضوه. وكذا الوصيّة. ويحكم بنصيب الآخرين ميراثاً. ولو حلف بعض ثبت نصيب الحالف وقفاً، والباقى طَلَق بالنسبة إلى الدين والوصيّة.

ثمّ البطن الثاني لا يمين عليهم إن كان مرتّباً، وإن كان تشريكاً حلفوا إن حصل لهم علم بالتسامع الذي لا يبلغ الحاكم وشبهه. وقيل أنّ العرتّب كذلك؛ لأنّ الأخذ من الواقف".

١. تعرير الأحكام الشرعيّة، ج ٥، ص ١٧٦، ديل الرقم ٢٥٢٢

٢. تعرير الأحكام الشرعيَّة، ج ٥، ص ١٧٧، الرقم ٢٥٢٤.

ولو نكل البطن الأوّل حلف الثاني في الموضعين. وربما قبل ببطلان حقّهم في وقف الترتيب، بناءً على أنّهم بأخذون من البطن الأوّل، وقد بطل حقهم بالنكول.

ولو أثبت إخوة ثلاثة وقف تشريك، قوجد لأحدهم ولد، فله الربع إن كمل وحلف، وإن نكل عاد إلى الإخوة عند الشيخ؛ لأنّه بالمتناعه كالمعدوم . وردّ باعتراف الإخوة بأنّهم لا ستحقّونه، فبحنعل صرفه إلى الناكل. ومنع يعضهم من ردّه إلى المدّعي عليه؛ لأنّه أحذ منه بحجّة شرعيّة . ويشكل بأنّ فاعدة اليمين مع الشاهد تنفيه.

ولو مات أحد الإحوة قبل كماله، عُزل له فوق الربع، نصف سدس منذ موته، قإن حلف أخذ، وإلّا فقيه الأوجه.

ويثبت بالشاهد الواحد في قبل العمد اللوث, فيحلف المدّعي، إلّا أنّ الأبهمان عدد القسامة.

ولا فرق بين شهاده العدل الواحد والمرأنين هنا، فيثبت بهما مع اليمين ما يثبت به، وربما قبل. لا نثبت بالمرأتين واليمس، وهو منزوك.

[131]

ڊرس

في تقابل الدعوى في الأملاك

لو تداعبًا عيناً متشبّئين ولا بيّنة حـنفا واقـتـــماها، وكـذا لو نكــلا، وإلّا فــهـي للحالف. فإن كان قد حلف يمين النفي حلف بعد نكول الآحر للإثبات، وإلّا حلف يميناً جامعة يقدّم فيها النفي أو الإثبات

ولو تشبّت أحدهما حلف، وإلّا حنف الخارج وانتزعها ولو خرجا فذو اليد مَنْ صدّقه الثالث وعلمه المين للآخر، فإن مننع حلف الآخر وأُغرم. ولو صدّقهما فهي

۱ البيسوط، ج ۱د ص ۲-۲

٢ من الفائلين العلامة في تحرير الأحكام الشرعيّة. ج ٥. ص ١٧٨. الرقم ٢٥٨٤

لهما بعد حلفهما أو نكولهما، ولهما إحلافه إن ادّعيا علمه. ولو أنكرهما حلف. ولو قال: هي لأحدكما ولا أعرفه، احتُمل القرعة والسين.

ولو كان لأحدهما بيئة فهي له في الصور كلّها. وإن أقاما بيّنتين وخرجا فهي للأعدل شهوداً. فإن تساووا فالأكثر مع اليمين. قاله ابن بابويه أ. والشيخ في النهاية آ. ومع التساوي القرعة واليمين. فإن امتنع حلف الآحر وأخذ، فإن استنعا قسمت تصفين، وإن تشبّتا فهي لهما.

وإن خرج أحدهما، قال أكثر القدماء. يرجّع بالعدالة والكثرة، ومع التساوي الخارج؛ أخذاً من رواية أبي بصير "، ومنصور عن الصادق الله أو إن تشبّت أحدهما اختلف قولا الشيخ، ففي الدخلاف: الخارج أولى مطلقاً"، وهي التهديب: إن شهدت بئنة الداخل بالسبب ههي أولى ولو شهدت بئنة الخارج بالسبب ". ورواية إسحاق بن عمّار: أنَّ عليّاً الله قضى للداحل مع يمينه أله .

ولو قصينا ببيئة الداخل، ففي وجؤب اليمينُ قُول للمفاضل أ، ولم يموحبها فسي المبسوط "؛ بناءً على أنّ السّنتين لا بنّسافطان

واختلف في ترجيح قديم الملك على اليد. فأَنْبَتَهُ في المسموط ١١، وسعاء فسي

١ الفقيه، ج٣، ص ٦٦، دين الحديث ٢٣٤٨

۲, النهاية، ص ۳۶۲

الكافي، ج٧، ص ٤١٨، ياب الرجلين يدعيان صيفيم ، ح١٠ الضفيد، ج٣، ص ٦٤ .. ٦٥، ح١٣٣٤٤ تبهديب
 الأحكام، ج٦، ص ٢٢٤، ح ٢٥٥٥ و ج٧، ص ٢٢٥، ح ٢١٠١١الاستيصار، ج٣، ص ٤٠، ح ١٢٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٤٠، ح ٥٩٤؛ الاستبصار، ج ٣ ص ١٤، ح ١٤٣

ه في يعص السخ دواختلست.

عدا قول الشيخ في كتاب البيع من الخلاف. راجع الحلاف، ح ٦٠ ص ١٣٠، المسألة ٢١٧ وفي كتاب الدهاوى
 من الحلاف قال يترجيح قول ذي البد مطلقاً راجع الخلاف، ح ٦٠ ص ٢٢٩، المسألة ٢.

٧ تهديب الأسكام ج ٦، ص ٢٣٧، ذيل الحديث ٨٨٥

٨. الكافي، ج ٧، ص ١٩٤، بـاب الرجالان يدّعيان فيقيم ح ٢٥ تنهديب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٣٣، ح ١٥٧٠ الكافي، ج ٧٠ من ١٩٣٠، ح ١٥٧٠ الاستيصار، ج ٢١، ص ٢٨٠ - ١٩٠١

٩ معتلف الشيمة، ج. ها ص ٢٩٣، المسألة ٧؛ قواعد الأحكام ج.٣ ص ٤٦٨.

⁻ ١ الميسوط، ج ٨٥ ص ٢٥٨

١٦ النيسوط، ج ٨٠ ص ٢٠٢٪

الدفلات، محتجّاً بالإجماع على أنّ صاحب اليد أولى ا

ولو شهدت بينة الخارج بسبق يده وسم يتعرّض للملك له: اختلف قول الشيخ في الكتابين، فتارة رحّع ذا اليد الآل أ، ونارة رجّع من سبقت له اليد أ، والثاني خبيرة المحتنف أ. ويتفرّع عليه ما لو ادّعى الحارج شراء العين من آخر ببيّنة، فإن شهدت للبائع بالملك فهو كقديم الملك، وإن شهدت له بالتسليم فهو كقديم اليد، ولو لم تتعرّض للملك والتسليم لم تسمع قولاً واحداً

ولو أمكن التوفيق بين الشهود فلا تعارض. ويتحقَّق التعارض بين الشاهدين، والشاهد والمرأتين. لا الشاهد واليمين. وفي فيصل الرحبوع عن الشبهادة من المبسوط: لو تقابل الشاهدان، والشاهد واليمين في الوصيَّة بالثلث لاثنين أُقرع . وهو صريح في التعارض.

والحكم بالقسمة فيما يتصوّر فيه الشركة، بحلاف البكاح والسب، فحينتُذْ تكفي الفرعة في نحقق الحكم. ولو أوحينًا اليمين فامتنعا خرجا عن المدّعي به.

وإذا اسرَع الملك ببيّنة مطلقه، تحكم بتقدّم ملك صاحبها عملى الشبهادة بأقملَ زمان لا غير، فعلى هذا لا يرحَع المشتري عمليّ البّنائع، وتكنون الشمرة والحمل للمدّعي عليه.

فروع:

الأوّل: الأقرب سماع بيّنة الداحل للنسجيل وإن لم يكن خصم، وكذا لدفع اليمين عند، كما في دعوى الودعي الردّ فإنّها مقبولة بيمينه، و مع ذلك تسمع بيّنته لدفع اليمين.

الثاني: لو شهدت بيّنة الحارج بالملك، وبـيّنة الداحــل بــالشراء مــن الخــارج

١ القلاف ج ٦ ص ٢٢٩ ـ ٢٢١، البنألة ٢

٢ الميسوط، ج ٨ ص ٢٦٩؛ الخلاف، ج ٦ ص ٢٧٩ المسألة ١١

٣ الميسوط، ج ٨ ص٣٠٣ المعلاف، ج٦، ص ٣٤٧، المسألة ٢٢

٤. مختلف الشيعة، ج ٨, ص ٤٧٠, المسألة ٧١

٥ الميسوط، بجاه، ص٢٥٢ ــ ٢٥٤

فلا تعارض، فتعمل ببيّنته. نعم، تزال يده قبل إقامتها لو كانت غائبة، كما تـزال يمد مدّعي هبة العين، وكما يؤمر مدّعي الإبراء بتسليم لدين، ثمّ يثبت الإبراء. أمّــا لو كانت البيّنة حاضرة سمعت قبل إزانة اليد وقبل التسليم.

الثالث: لو تشبئا فادّعى أحدهما الكلّ، والآخر النصف، حلف الأوّل واقتسماها. ولو خرجا أُقرع بينهما في النصف مع البمين، ولو امتنعا فللموعب تبلائة الأرباع وللآخر الربع. وقال ابن الجنيد يقسم على ثلاثة إذا تشبئنا، سواء أقاما بيّنة أو لا أنظراً إلى العول، وكذا في أمثالها من الفروض. وبه أفتى الفاضل في المحتلف أن لأن المنازعة وقعت في أجزاء غير منعينة ولا مشار إليها، فهي كضرب الديّان مع قصور المال في المفلس والميّت.

الرابع: لو تشبّت مدّعي الكلّ والصف والثلث ولا بيّنة، فهي أثلاث، ويحلفان للموعب، ويحلف الموعد وذو الثلث لذي النصف، ولا يحلفان لذي الثلث.

ولو تعارضت بيتاتهم فعلى الحكم فلدخل، كما فللناه، وعبلى الآخر لا بيئة لمدّعي الثلث، ومنزع من بده للموغّب ثلاثة أرباعه، ويقارع دا النصف في ربعه، ويقسّم مع التكول، والثلث الدي في يده للموعب، ولدى النصف ربع ما فسي يند الموعب، وتصحّ من أربعة وعشرين، ثمّ تطوى إلى ثمانية.

الخامس: لو جامعهم مدّعي لتلثين وأيديهم خارجة، وتعارضت بيناتهم، فللموعب الثلث، ويقارع ذا الشلئين في السدس، ويتقارعان مع ذي النصف في سدس آخر، ويتقارع الجميع في النث. ومع الامتناع من اليمين يقسم. وتصحّ من ستّة وثلاثين. ولو فقدت البيئات فكذلك. ولو أقام اثنان منهم البيئة أو ثلاثة أزيلت دعوى الفاقد ما لم يبق شيء، وقسم ما يقع فيه التعارض بعد القرعة والنكول.

السادس: الصورة بحالها وتشبّئوا، فمع عدم البسّنة، أو تـقديم الداخــل يـقسّم أرباعاً، ويحلف كلّ ثلاثة أيمان، ولو رضوا بيمين واحدة ففيه الخلاف. ولو قدّمنا

بيكاه عنه الملابة في مختلف الشيعة، ج ٨ من ٢١٤. المسألة ٢٢٠.
 مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٤٢٢ ـ ٤٣٤. المسألة ٢٣٠.

الحارج جمع كلَ ثلاثة على ما في يد الرابع، والعاضل عـن الدعـــاوي للـــموعب، ويقارع في المدّعى به ومحلف، فإن نكل حلف الآخر، فإن تكلوا قـــّـم، ويصحّ من اثنين وسبعين. ومنه بعلم لو كانوا أريد، كالحمسة فصاعداً.

السابع. لو تشبّت ثلاثه دادّعي أحدهم النصف، والآخر الثلث، والآخر السدس، فإن صدّق مدّعي السدس مدّعي النصف فلا مزاع فيسلّم إليه السدس.

وإن عزاه إلى عائب، فإن أقام مدّعي سصف البيّنة بتملّك النصف، انتزع كممال السدس من يد مدّعي السدس إن صدّق مدّعي السف مدّعي الثلث عملي تمملك الثلث، وإن كذّمه انبزع من كلّ منهما نصف الممدس؛ لأنّه ادّعي سدساً مشاعاً، فليس له تخصيص أحدهما به

وإن اعترف مدّعي النصف بالسدس للعائب وقال إنّما استولى عسلى سندسي مدّعي الثلث، أمكن انتراعه من مدّعي الثنث إن فقد النيّنة، وإن كان له نيّنة و تحقّق النعارض بنى على ترجيح الداحل والخارج.

[417]

درس

(في تقابل الدعوى] في العقود

وقيه مسائل.

الأولى: لو ادّعيا الشراء من المتشبّت، وإقباض النمن، وأقاما بيّنتين متعارضتين، إمّا لاتّحاد التأريخ، وإمّا لإطلاقه ديهما أو في إحداهما مع تساويهما عدالة وعدداً، فلا عبرة بتصديق البائع هما على الأقوى، وبقرع عند الشبيخ لل ويحتمل إعمالها فيقسّم، والتساقط فيحلف المدّعي عليه لهما لو أكدبهما وعلى الفرعة يرجع من لم تحرجه بالثمن؛ إذ لا تعارض فيه.

ولو تكل الخارج عن اليمين حنف الآخر، ولو بكلا فشمت ويرجع كلُّ منهما

١ الميسوط، ج ١٠ ص ٢٦٢، وص ٢٨٠ _ ٢٨٢

بنصف النمر. ولهما الفسخ عند الشيخ؛ لعيب التبعيض ، ولعلَّه يرى أنَّ التنزَّه عـن اليمين عذر.

ولو فسخ أحدهما فللآخر الجميع، وهيه أوحه، ثالثها - وهو مختار الشيخ في المبسوط ألم العرق بين كون الآخذ الأول أو الثاني؛ لأنّ القضاء للأوّل بالنصف إذا لم يبعقيه فسخ يقرّر ملكه عليه بحكم لحدكم، فعيس له نقضه بأخذ الجميع، وتعني بالأوّل الذي فاتحه القاضي بتسليم النصف فرصي، بخلاف ما إذا فسخ المفاتح، فإنّ الثاني بأخذ الجميع فطعاً؛ لإيجاب بيّنة الحميع ما لم ينازع، والأقرب أنّ لكلّ منهما الأخذ، وفي وجوبه حينئد احتمال؛ من قصاء الشرع بالقسمة؛ و من زوال النراع، وهو أولى.

الثانية: عكس الأولى، تداعى اثنان بيع الدار من آحر وغرضهما الشمن مسه، هإن صدّقهما قضى عليه، وإلا فالقول قوله، فإن أقياما بييّنتين مستحدتي التياريخ أقرع، ومع النكول سقشم الشمس بلينهما عبلى الأصبح، ويتحتمل القسمة استداة والسافط، ولو احملف التاريخ قصى عليه بالتميين ولو أطلقتا أو إحداهما، قيل بالتعارض؟ ويحتمل القضاء بالنمين، لوحوب النوفيق بين النيّنين منهما أمكن ويمكن اختلاف التاريخ هنا، والقولان حكاهما الشيخ ساكتاً عليهما أ، والأفرب التاتي

لا يقال: مكن في المسألة السابقة النوفيق مع اختلاف التأريخ، فيحكم بصحّة البيعين، ويملك البائع التعمين، بأن يبيعها ثمّ يشتريها ثمّ يبيعها على الآخر.

لأنّا نقول: صورة البيع ليست كافية؛ لجواز أن يبيع مال غيره، بحلاف الشراء، قانّه لا يمكن أن يشتري مال نفسه، فشرؤه من الثاني مبطل ملكه.

الثالثة: بائمان ومشتريان، بأن ادّعي كلّ منهما أنّه اشتراها من أخسر وأقسيضه

١ الميسوط، يع ٨، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

۲ البيسوط، ج۸، ص ۲۸۱–۲۸۲.

٣. من القائلين الملامة مي تحرير الأحكام الشرعية. ج ٥، ص ٢٠٠٠، الرقم ٢٥٥٦

[£] البسوط، ج. اد ص ۲۸۵_۲۸۲.

الثمن وأقاماً بيتتين، فإن تشبئاً قسّمت بينهما ورجع كلّ على بائعه بنصف الشمن، وإن تشبّث أحدهما بنى على ترجيح الدخل أو الخارج، فيرجع المرجوح بالثمن، وإن خرجا وتكافأت البيّنتان أقرع على الأهوى. ومع النكول ينقشم ويرجع كلّ على بائعه بنصف الثمن، سواء كانت فني يند أحند البائمين أو يند أجنبي. ولكلّ منهما الفسخ، وليس للآخر أخذ الجنميع لو فسنخ أصدهما؛ لعدم عوده إلى بائعه.

الرابعة: لو ادّعى عبد العتق، و،دّعى آخر شراء، من السيّد، وتكافأت بيّنتاهما، فإن كان في يد فإن كان في يد فإن كان في يد المشتري فهو داخل والعبد حارج، فنجري القولان، وإن كان في يد السيّد احتمل التنصيف؛ لإعمال البيّنتين وسقوطهما، فسيحلف السائع، وإن أعملنا إحداهما أقرع ومع النكول بتحرّر نصفه ويملك نصفه. فإن فسخ عتق كلّه، و إن أمسك ففي التقويم نظر ، من قبام البيّنة بالمباشرة ، ومن إعمال بنينة الشراء في أمسك ففي التقويم نظر ، من قبام البيّنة بالمباشرة ، ومن إعمال بنينة الشراء في النصف، وهو ينفي أصل العتق، فلا يحكم شوك العتق بالنسبة إلى هذا النصف؛ ولا يّه عنق فهري فلا يقوم علمه .

لا بقال: تقدّم يئنة العبد؛ لأنّ له يداً على نعسه إن قدّمنا الداحل، وإلّا قدّمت بيّنة الشراء.

لأنَّا نقول: إنَّما يصير له يد بالعتق، وإلَّا فهو في يد السيَّد أو المشتري.

الخامسة: ادّعى صاحب الدار إجارة ببت بعشرة، فقال المستأجر: إنّما اكتريت جميع الدار بعشرة ولا بيّنة، احتمل تقديم لعؤجر؛ للأصل، والتحالف، وهو فتوى الشيخ . فإن كان بعد مضيّ المدّة وتحالفا وحبت أجرة المثل على المستأجر، وإن أقاما بيّنة عمل على الأسبق، فإن كان بيّنة لدار فلا بحث، وإن كان بيّنة البيت صعّ العقدان، إلّا أنّه ينقص من العشرة نسبة ما بين البيت والدار في القيمة.

ويحتمل الحكم بصحّة الإحارتين مع عدم التعارص؛ لأنّ الاستئجار الثاني يبطل ملك المستأجر فيما سبق. فإن اتّحد التأريح أُعملتا، أو سقطتا، أو أقرع مع اليمين

١. المسوط، ج ١١، ص ٢٦٣؛ ولاحظ ج ٢، ص ٢٦٦، كتاب المراوعة.

[\££]

درس

في الاختلاف في الإرث وشبهه

وفيه مسائل:

الأولى: ماتت امرأة وولدها، فادّعى الروج سبق موتها، والأخ سبق موت ولدها ولا بيّنة، فتركة الولد لأبيه، وتركة الزوجة بينهما بعد السمينين. ولو أقساما بسيّنتين متكافئتين أُقرع.

الثانية: مات مسلم عن ولدين. فادّعى الكافر سهما أو الرق سبق إسلامه أو عتقه على الموت ليشارك. وأنكر أخوه، حسف على نفي العلم إن ادّعاه عليه وحاز التركة. ولو تعين وفت الإسلام واحتلفا في تقدّم موت الأب عليه، حسلف مـدّعي تأخّر الموب. ولو أقاما بيّتين متناقضتين فالقرعة .

ويحتمل تقديم بيَّنة المسلم هناً والاشتِمانها على زُيادة؛ لأنَّ التأريخ الآخر تتَّفق البيّنتان فيه على الموت.

ويضعف بأنّ بيئة التأخّر تشهد بالحياة في زمان بيئة التقدّم، فتحقّق التناقض. وأضعف من هذا الاحتمال تقديم بيئة التأخّر؛ بهاءً على أنّه قد يغمى عليه في التأريخ المتقدّم، فيظنّ الشاهدان موته؛ لأنّه قدح في الشاهد. نعم، لو اقتصر على الإخبار بالموت من غير ذكر لواحقه القاضية بالعلم توحّه الاحتمال.

ولا إشكال في تقديم يبّنة التأخّر لو شهدت بنك القرائن بأسرها، وزادت أنّه كان مغمى عليه، ثمّ ظهرت حياته بعد ذلك حتّى مات. كما أنّه لا إشكال في تقديم بيّنة التقدّم لو شهدت بأنّه نبش من قبره في تأريخ التأخّر، ثمّ جعل فسي سنزله، وأعلم بموته إذا لم تشهد بيّنة التأخّر بأنّه كان حيّاً فسي الزمان المنتخلّل بين التأريخين.

الثالثة: ادّعي أجنبي شراء العين من المورّث، أو الزوجسة إصداقها، فعادّعي

الوارث الإرث، وأقاما بيّنة، بني على تقديم الخارج، والوحه تـقديمه هــنا قـطماً، لشهادة بيّنته بما يخفى على الأخرى. وبو كانت العين فــي يــد أجــنبي لايــدّعيها فكذلك

أمّا أو تناقضا قطعاً، بأن يدّعي الشرّ، في وقت بعيبه فتشهد البيّنة بمموته قسبل ذلك، فالقرعة قويّة. وكذا أو شهدت بأنّه كان غائباً عن موضع دعوى العقد بحيث لا يمكن حضوره في ذلك الوقت.

الرابعة: ادّعى عيماً هي يد أجمبي له ومشرىكه هي الإرت، وأقام بتنة ذات خبرة باطنة ومعرفة متقادمة، فشهدت بأنّها لا تعلم وارثاً غيرهما سُلَمت إليهما. ولو كان أحدهما غائباً سُلَم إلى المدّعي نصيبه

ولو لم تكمل البئنة. مأن شهدت يمعي عدمها وارثاً آخر، ولا حبرة لها، أولها خبرة ولم تشهد يمغي وارث آحر، لم يسمّم إلى المدّعي شيئاً إلّا بعد البحث محيث لو كان وارت لطهر، فيسلّم مع الضامل بماء على جوارٌ صدمال الأعديال والأقرب عدم الإكتماء بالكماله

ولو كان الوارث محجوباً أعطى مع الكمال، وأرحى لا معه، فإدا يحث دفع إليه بضمين ولو كان دا فرض أُعطي الأقلّ إلّا مع الكمال، أو البحث والضمان.

ولو صدّق المنشبّت المدّعي على عدم وارث غيره، فلا عبرة به إن كان المدّعي به عيناً على الأقوى، وإن كان ديناً أمر بالتسليم. و الفرق المنع من التصرف في مال غيره لا في مال نفسه

الخامسة: علَّق عتق عبده بقتله، فأقاء بيّنه به، وادَّعى الوارث موته ببيّنة، فإن تناقضا جرماً فالقرعة، وإلَّا قدّمت بيّنة الفتل؛ لأنَّ كلَّ قبيل ميّت، وليس كلَّ ميّت قتيلاً. وقال الشيخ: يقرع، للتعارض وأطنق وابن دربس، يعدّم بيّنه العبد؛ للزيادة للوادة وأطلق. وفي المختلف. يقدم بيّنه لا يُلدُه خارج.

١ الميسوط، بع ١٨ ص ١٧٣

٢ السرائر، ج ٢، ص ١٧٤

٣ محتلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٩٥، المسألة ٨.

السادسة: خلّف عبد بن كلّ منهما ثلث ماله، فأفام كلّ بيّنة بالعنق، سواء كـان الشهود ورّاثاً أو لا، فإن علم السابق صحّ خاصّة، وإن جهل أو علم الاقتران أُقرع، وحلف الخارج إن ادّعيا السبق، وإلّا حلف لآخر، وإلّا تحرّر نصف كلّ مهما.

واحتمال إعمال البيّتتين فيقسم كما في الأملاك باطل عندنا؛ للسنص عملى القرعة في العبيدا.

ولو شهدت البيّنتان بالسبق فالقرعة أيضاً. لكن إن خرجت على من شبهد له الوارثان فلا بحث، وإن خرجت على الآجر احتمل عتق ثلثي الثاني.

السابعة: الصورة بحالها. إلّا أنّ قيمة أحدهما سدس المال والآخر ثلثه، فأن حرج بالقرعة الخسيس عتق كلّه ومن الآحر نصفه، وإلّا عتق النفيس وحدم ولو كانت الشهادة بالوصئة بالعنق فكدلك في لقرعة مع جهل الحال، أو علم الاقتران.

الثامنة شهد أجبيًان بالوصّّة بعنق سائم الثلث، ووارثان برجوعه عنه إلى عائم الثلث، احتمل القيول؛ لحروح الثلث من يده ولا نظر إلى أعيان الأموال وعدمه؛ لأنّه كالخصم للمرجوع عبه، فيحسم على هذا عنو سالم وثلثي غانم وكذا لو شهد لزيد عدلان بالوصيّة بعين، فشهد وأرثان أنّه وجعّ عنها إلى عمرو

[\£0]

درس

في النواحق

لايلحق الولد بأبوين فصاعداً عندنا. ولا بالقائف _ وخبر المُدْلِجي مووّل _ وإنّما يلحق بالفراش المنفرد والدعوى المنفردة.

ولو اشترك الفراش أو الدعوى. فالقرعة مع عدم البيّـة، أو وجودها من الطرفين.

١ تهذيب الأحكام ج ٦. ص ٢٣٩ - ٢٤٠ ح ٨٥١ و ٢٩٥

۲ صحیح البخاري، ج ۱۲ ص ۱۳۰۶، ح ۱۳۹۲؛ و ج ۱، ص ۲۵۸۱، ح ۱۳۸۹؛ صنحیح مسلب ج ۱، ص ۱۰۸۱، ح ۱۲۹/۱۲۵۹ ستن أین داود، ج ۱، ص ۱۸۹، ح ۲۲۹۷

ويقيل دعوى من عليه ولاء وإن تضمّن إربة إرث المولى.

ولو تداعى الزوجان متاع البيت، ففي صحيحة رفاعة، عن الصادق على: له سا للرجال ولها ما للنساء، ويقسم بيمهما ما بصلح لهما أ. وعليها الشيخ في النخلاف أ.

وفي صحيحة عبد الرحمن بن الحجّاج، عنه على: هو للمرأة ". وعليها الاستبصاد أ. ويمكن حملها على ما يصلح للنساء توفيقاً. وفي المسسوط: يسقشم بسينهما عملى الإطلاق ، سواء كانت الدار لهما أر لا، وسواء كانت الزوجية باقية أو لا، وسواء كان بينهما أو بين الوارث. والعمل على الأول.

ولو ادَّعى أبو الميَّتة إعارتها بعض متعها فكفيره. وفي مكاتبة جعفر بن عيسى: يجوز بغير بيَّنة ⁷. وحمل على حدف حرف الاستعهام الإنكاريُّ ⁷. والحمل بعيد، والحكم أبعد.

واستحبّ الشيخ في المبسوط أمر التقصمين بالصلح . والحلم عيم عليهما الصلح . والحلم عليهما الصلح المابا رفعهما إلى من إبتواقط بينهم ولا يستولاه بسفسه ؛ لأنّه نبصب لفطع الحكم لا للشعاعة وقالي المقيد. ليس للحاكم الشفاعة بالنظرة ولا غيرها، بل يثبت الحكم ١٠ وقطع ابن إدريس بجور أن يشير عليهما بالصلح ويأسرهما

١ الفعيد، ج ١٣ من ٣٤٣٢، تهديب الأحكام، ح ٦، ص ٢٩٤، ح ١٨١٨ الاستبصار، ج ٣، ص ٤٦ ــ ٢٤١ ح ١٥٣

٢ الغلاف، ج ٦، ص ٢٥٢، السألة ٢٧

٣ الكافي، ج ٧، ص ١٣٠ ـ ١٣١، باب احتلاف الرجل والمرأة في مناع البيت، ح ١٠ تهديب الأحكام، ج ٦. ص ٢٩٧ ـ ٢٩٧، ح ٢٩٨ ـ ١٨٣١ وج ٩، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢، ح ١٠٧٨ والاستبصار، ج ٣، ص ٤٤ ـ ٤٤، ح ١٤٩ و ١٥٨،

[£] الاستبصار، ج ٦. ص ٤٤، ديل الحديث ١٥٣

ه البسوط، جادمن ۲۱۰

٦ الكاهي، ج٧، ص ٢٦١هـ ٢٢٤، باب التوادير، ح١٨؛ التقيه، ج٣، ص ١١٠ ـ ١١١، ح ٣٤٣٢؛ تهديب الأحكام. ج٦، ص ٢٨٩، ح ١٨٠.

٧. حمله ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ١٨٩

٨. الميسوط، ج٨. ص ١٧٠

٩ الكافي في الققه، ص ٤٤٤.

۱۰ المشعة, ص ۲۲۶

به، ونقل عن بعض المتفقّهة منعه، ونسبه إلى الخطأ '. وفي التحقيق لا نـزاع فـي المسألة.

ومنع الحلبي النوصل بحكم المخالف إلى الحقّ إذا كان الغريمان من أهل الحق، ولو كان أحدهما مخالفاً جازاً. وظهره أنّ دلك مع إمكان التوصل يغيره. وحكم بوجوب إخراج المحبسين إلى الجمعة والعيدين ! لرواية عبد الرحمن بن سَيَابة، عن الصادق وَقَف في وجوبه ابن إدريس؛ لعدم تواتر الخبر، وللشكّ في الإجماع عليه .

واعتبر العلبي في القاضي سعة العلم؛ ليدفع به سفه السفيه "، والزهد ". وحرم معالسة حكّام الجور؛ لرواية محمّد بن مسلم، عن الباقر على ". ولم يحوّز العكم بالعلم لغير المعصوم في حقوق الله تعالى " وحرّم الدعوى إلا مع العلم ". فلو صرّح بالتهمة أو لوّح بذلك لم تسمع دعواه " وقال: ليحمل القاضي للدرس والمداكرة والمناظرة وقتاً ".

وقال الصدومان ١٣ وجماعة: تجب التبيوية بين الخصمين في السظر ١٤، وهــو

۱ السرائر، ح ۲، ص ۱۹۰

٢ الكافي في الفقه، ص ٤٢٥.

٣. الكافي مي الفقه، ص ٤٤٨.

٤. تهديب الأحكام ج ٢، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦. ح ٢٥٨

ہ السرائر، ج ۲، ص ۲۰۰

٦ الكافي في الفقه ص ٤٣٢.

٧ الكافي في الفقه، ص223

٨ الكاني في الفقد، ص ٤٢٧ والرواية مروية في الكاني. ج ٧، ص ١٤٠١ـ٤١، ياب كراهية الجلوس إلى قسضاة
 ٨ الجور، ح ١٠ الفقيد، ج ٣. ص ٥ ــ٦، ح ٢٢٢٧: تهذيب الأسكام، ج ٦. ص ٢٢٠. ح ٥٢٠.

٩ و ١٠ / الكافي في الفقه، ص ٤٤٩ ـ - 40 .

¹¹ **الكاني في النت**د، ص 60£.

١٢ الكافي في الققه، ص ٤٥١.

^{17.} حكاه عنهما الملامة في مختلف الشيمة، ج ٨ ص ٢١، المسألة ٢٢؛ وقاله الصدوق في المقنع، ص ٣٩٧ ١٤ كالشيخ في التهاية، ص ٣٣٨، رأيي الصلاح مي ألك في في الفقه، ص ٤٤٥ ؛ والمحقّق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٧١.

حسن مرويّ عن عليّ ﷺ أو والسحبّه سلّار أ والفاضل في المختلف ً.

وأوجب ابن الجنيد في التزكية أن يقول. عدلُ عَلَيَّ، وَلِيَ [£]. وجعله في المبسوط أحوط ^م.

واعتبر ابن الجنيد في تصرّف الوصيّ على اليتيم والسفيه مراجعة الحاكم؟، وربما حمل على الندب٧.

ولو التمس الخصم حسن خصمه بعد إقامة البيّنة بالحقّ للتعديل، أُجيب عـند الشيخ^.

وكذا لو أقام العبد بيّنة بالعنق وسأل تنفريق حتّى يعدلها. أُجِيب عنده: لأصالة العدالة ^أ

وقد صرّح في الحلاف بالاكتفاء بالإسلام، وعدم معرفة الفسق، محتحاً بالإجماع، وبأن النبي التعون، وإنما بالإجماع، وبأن النبي الله ماكان يبحث عن السنركاء، وكذا الصحابة والتابعون، وإنما أحدثه شربك بن عبد الله الفاصي المومال إليه فني الفسوط الما عبملاً بظاهر الأحمار، كمرسلة بونس عن الصادق الله الإحمار، كمرسلة بونس عن الصادق الله الإحمار، كمرسلة بونس عن الصادق الله الإحمال ظاهره مأموناً جازت شهاديه، ولا بسأل عن باطمه الم

۱ الكاهي، ح ٧. ص ٤١٣. باب أدب المكم ح ٣: تهديب الأحكام ح ٢، ص ٢٣٦ ح ١٥٤٣ ورواه عن الميَّ ﷺ في الفقيم ج ٣. ص ١٤. ح ٣٢٤٥

٢ البراسم، ص ٢٢٠

٣ مستلف الشيمة، ج. ال. ص ٤٣٦، المسالة ٣٣

٤ حكاد عنه العلامة في محتلف الشيعة. ج ٨. ص ٤٣١، البسألة ٣٤.

٥ الميسوط، ج الدص ١٩٠

٦ حكاه عنه العلَّامة في مختلف الشيعة، ج ٨ ص ٤٣١، البسألة ٢٥

٧. حمله العلَّامة في مختلف الشيعة، ج ١٨ ص ٤٣١. المسألة ٣٥

٨ الميسوط، ج ٨، ص ٥٥٥

٩ الميموط، ج ٨ ص ٢٥٤

١٠ الخلاف. ج ٦. ص ٢١٧ ـ ٢١٨. السيالة ١٠

١١. الميسوط، ج اد من ٢١٧

۱۲ الكافي ج ۷. ص ۲۲٪، باب النوادر، ح ۱۵، العقيد ج ۳، ص ۱۱ ـ ۱۷، ح ۳۲٤۷، تنهديب الأحكام، ج ٦، ص ۲۸۲ ـ ۲۸۶، ح ۲۸۱

ورواية ابن أبي يعفور تعطي اشترط علم لعدالة '، وعليه المعظم".

وأوجب ابن حمرة العمل على المعسر إذ كان له حرفة "؛ لرواية السكوني عن الصادق على: «إن شئتم آجروه، و إن شئتم استعملوه» أ. ورواه في النهاية أ. وظاهره في النهاية على المعسر؛ لقوله تعالى: ﴿فَنَظِرَهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ أن المعسر؛ لقوله تعالى: ﴿فَنَظِرَهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ أو وقطع به ابن إدريس لا وفي المختلف اختار الأوّل؛ لأنّ القادر على التكسّب ليس بمعسر حتى يُنظَر أ، وهو حسن،

ولا يجب على الغريم دفع الوثيقة إلى المديون، عيناً كان الحق أو ديناً؛ لأنها حجة له لو ظهر استحقاق المقيوض. نعم، يجب الإشهاد. وقال ابن حمزة: يجب إن كان الحق ديناً ١٠. وجعل تولّي القضاء مستحتاً لمن لبس له كعاية في المعاش، أو له كفاية ولا شهرة له بالعضل، عإن كان له كفاية وشهره كره له ١١.

ويقضى في الحصّ ١٢ لصاحب المعاقد؛ عملاً برواية جابر المشهورة في قضاء عليّ ١٣٩٤.

ا العدود ج 7 من 74 - 79 م 17747 تهديب الأحكاد ج الإصافة الاستبصار، ج 7 من 14 م 170 الاستبصار، ج 7 من 14 م 20 م 20 م 27

٢ كالشيخ المعيد في المقنعة، ص ١٧٢٥ وابن البراج في المهدّب، ج ٢، ص ١٥٥٦ وأبي الصلاح فني الكافي فني
 المقد، ص ١٣٥٤

۲ الوسیلة، ص ۲۹۲.

ع تهذيب الأحكام ج ٦، ص ٢٠٠٠ ع ١٨٣٨ الاستبصار ج ٦، ص ٤٧، ع ١٥٥

ة النهاية، ص ٢٥٢

٦. السلاف، ج ٣. ص ٣٧٣، المسألة ١٥، والآية في البقرة (٢) ٢٨

٧ السرائر، ج ٢، ص ١٩٦

٨ معتلف الشيعة، ج ٨، ص ٤٧٢، المسألة ٧٢

٩ في يعض النسخ . ديستحبَّه

١٠ الوسينة، ص ٢١٥

١١ الوسيلة، ص٦٠٨.

١٢ الخُمَّى؛ بيت من شجر أو قُصَب لمان العرب، ج ٧. ص ٢٦. «حصص»؛ وصي الفيقيه، ج ٣. ص ١٠٠، قيمل المعديث ٣٤١٦. العُمَّى، الطنّ الذي يكون في السواد بين الدور

١٣. النقيد، ج ٢. ص ١٠٠ ح ٢٤١٥

ولو التمس أحد الذمتين حكم الإسلام أجبر الآخر؛ لرواية هارون بن حعزة عن الصادق ﷺ .

وروى البرقي عن علي ﷺ أنه قال «يجب على الإمام أن يحبس فسّاق العلماء، وجهّال الأطبّاء، ومفاليس الأكرياء» ".

تهذیب الأحکام ج ٦، ص ٢٠١٠ ج ٨٤٢.
 القفیه ج ٦، ص ٢٦١ ع ٢٢٦٩؛ تهدیب الأحکام ج ٦ ص ٢١٩ ح ٨٧٨.

كتاب القسمة

يستحبّ للقاضي نصب قاسم، كامل، مؤمن، عدل، عارف بالحساب، وإن كمان عبداً. ولا يراعي فيمن تراضي به الحصمان ذلك

ولو اشتملت على تقويم لم يكف الواحد، بل لابدٌ من العبدلين إلا منع رضي الشريكين.

وقسمة المنصوب تلزم بالقرعة، ولُحِيرِه يعتبر لِعلِّها تراضيهما في قسمة الردَّ خاصّة، وأُجرته على المتقاسمين بالبسبة سعلى الأقوي بـ إن لم يكن بيت مال.

وكلَّ متساوي الأجزاء يجبر الشركاء على قسمته عند طلب بمعضهم، وتمجور القسمة خرصاً؛ إذ ليست بيعاً. قال الشمخ: و لأحوط اعتبار خارصين أ. ومختلف الأجزاء حيث لايفحش نقص القيمة. ولا اشتمل على ردَّ كذلك، وإلَّا فهي قسمة تراض.

ولو طلب أحدهم قسمة الأعيان المتساوية الأجراء بعضاً فسي بسعض لم يسجبر الممتنع، بل يقسّم كلّ نوع على حدّته، ولو أمكن تعديل الثباب والعسبيد بالقسمة قسّمت قسمة إجبار.

ولو تضرّر أحد الشريكين دون الآخر بالقسمة أُحبر غير المتضرّر بطلب الآخر دون العكس. وفي المسوط لا يجبر أحدهما؛ لتضرّر الطالب لـ وهذا حسن إن فشر

١٠ الميسوط، ج ١٠ ص ١٣٤

۲, البيبوط، ج. اد ص ۱۳۹

التضرّر بعدم الانتفاع، وإن فشر بنقص غيمة فالأوّل أحس.

والعلو والسفل في الدار يقشم معصاً في بعص مع إمكان الشعديل إحساراً. ولو طلب قسمة كلّ على حدّته لم يحبر.

وتفسّم الأرض وإن كان فيها زرع وسمًا يفسّم، ولو اقتسماه جاز إن ظهر، وفسي السبوط لا يحوز العدم مكان تعديله وإن كان سبيلًا، أمّا لو كان فصيلاً فإنّه يجوز قسمته ا

ولو طلبا قسمة الأرص والررع بعص في بعض فسلا إجسبار، وكـــذا القِـــؤحان؟ المتعددة، والدكاكين المنجاورة

وقال القاضى:

إذا استوت الدور والأفرحة في الرغبات فشمت بعضاً في بعض. ـ قال ـ وكذا لو تصرّر بعضهم نفسمة كلّ على حدّته جمع حنفه فني شاخيه، سخلاف البستان المحتلف الأثواع فإله نفشم يعضاً في نفضاً

ويحور قسمة الوقف من الطلق لا الرقف وإن تعدّد الواقف والمصرف.

وإدا أريد فسمة الأرض مثلاً صحّحت المسألة على سهامهم، ثمّ عدلت بالتقويم لا بالمساحة، وجعل للسهام أوّل يعيّمه المتقاسمون، وإلّا الحاكم ويكتب أسماؤهم لا أسماء السهام؛ حذراً من التقريق.

وتردّد في المبسوط في كتابة الرقاع بعدد الرؤوس، أو يعدد السنهام؛ تـنظراً إلى سرعة خروج صاحب الأكثر، وحصول الغرض؛

ولو ادّعي الشريك العلط في القسمة أو في التقويم ولا بيّنة حلف الاخر.

١ الميسوط، ج ١٨ ص ١٤١

٢ في مجمع الفائدة والبرهان، ج ١٠، ص ٢٦٠ القرحان جمع قراح، وهي في الأصل الأرض العالية من الماء والشجر وفي الصحاح، ج ١، ص ٢٩٦ «قرح»، أقراح المروعة الذي تيس عليها بدء ولا فيها شجر، والجمع ؛ أقرحة.

٣ البهدُب، ج٢ ص ٧٤٥.

غ الميسوط، ج ٨، ص ١٣٨

وفي البسوط:

إذا ادّعى الغلط في قسمة التراصي. كاحتصاص أحدهما بالعلو والآحر بالسعل. أو كان فيها ردّ وكانا قد اقتسما بأنفسهم به يلنفت إليه؛ لأنّه إن كان مبطلاً فظاهر. وإن كان محفّاً فقد رضي بترك هذه الفصلة ".

ويشكل بإمكان عدم علمه بها حال القسمة، فالوجه السماع حينتدٍ.

قيل ولاتقبل شهادة القاسم إن كان بأجرة، وإلّا قبلت ! لعدم التهمة ولا يحلف قاسم القاضي؛ لأنّه حاكم.

ولو ظهر في المقسوم استحقاق حرء مشاع نقضت. حلافاً للمبسوط. فإنّه تردّد آ ولو كان الحرء معيّناً وإخراجه لا يخلّ بالتعديل لم تنقض. وإلّا نقضت. ومنه أن بلزم بسدّ طريقه أو محرى مائد.

ولايضمن أحد الشركاء درك ما يبحدثه الآخر من غيرس أو يساء لو طهر الاستعفاق، فلو اقتسم الورثة ثمّ ظهر كان وامتتعوا من أدائه نقضت القسمة. ولو أمتم بعضهم بيع بصيبه والقسمة بخالها:

والوصيَّة بجرء من المقسوم تبطل القسمه، بحلاف الوصيَّة بالمال المطلق فـ إنَّها كالدين

والمهاياة بالزمان أو بالمكان كسكني أحدهما بيتاً والآخر آخر جائزة وليست لازمة، وإن استوفى أحدهما فيغرم الأُجرة، ولا يجبر الممتنع عليها وإن كانت القسمة ممتنعة. نعم، يننزعه الحاكم ويؤجره عليهما إن كان له أُجرة

وحقّ الاستطراق ومجرى الماء عند الإطلاق باق على ماكنان عبليه، وعمد الشرط بحسب الشرط، حتّى لو شرط سدّ طريق أحدهما حار، خلافاً للقاضي¹.

^{1.} الميسوط ، ج ١/ ص ١٤١ ـ ١٤٢.

٢- من القائلين العلّامة في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٥، ص ٢٢٦، الرقم ٦٦٠٣

۳ المبسوط، ج ۸، ص ۱۹۲

٤. المهذَّب، ج ٢، ص ٧٣٥

ويجبر الوليّ على القسمة في مواضع الإجبار، وإن انتفت الغبطة للمولّى عليه. وللحاكم القسمة بين أصحاب اليد وإن لم يثبت عنده المسلك، وللشسيخ قسول بالمسع ". نعم، لا يُستجل بالملك إلّا مقيداً بالبد. وقال ابن الجنبد: لا يقسم حتى يشيع الحال بين الجيران، و يننظر مدّة يمكن أن يحضر مدّع فيها ".

١. في يعص النسخ ﴿ وَاتَّعَتْ،

٢ حكاء عنه المحقق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٩٧، وقال الدلامة في محتلف الشيمة، ج ٨، ص ١٥٥ ـ ٤٥٦. المحالة عنه المحقق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ١٩٧، وقال الدلامة في محتلف الشيمة، خلاف ما قاله في الخلاف، المسألة ٤٥ ونقل بعض متأخري علمائه عن الشيخ في المبسوط السع من القسمة، خلاف ما قاله في الخلاف، والدي ذكره هما لا يدل على هذا النقل، ولا يحصرني الآن قول الشيخ في المبسوط في موضع آخر غير هذا.
٣ حكاد عنه الملامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٤٥٦، المسألة ٥٤.

كتاب الشبهادات

يجب تحمّل الشهادة إذا دعي إليها على الكفاية عند مخلم الأصحاب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبُ ٱلشَّهَدَآهُ إِذَا مَا دُعُولُهُ ۚ . فَسُرِهِ الصادق؟ بالتحمّل ِ. وابـن إدريس يستحبّ الإجابة ، وهو نادر. أمّا الأداء فو جب على الكفاية إجماعاً.

ولو خاف الشاهد ضرراً غير مستحقّ سقطاً، سواء كان يه أو يأحد من المسلمين. وقتد هي النهاية وجوب التحمّل بأن يكون أهِلاً لِها".

والأهلية تحصل بأمور عشرات

أحدها: البلوغ، فلا تقبل شهادة عير المميّز إجماعاً، وتقبل شهادة بالغ العشر في الجراح ما لم يبلغ النفس، بشرط الاجتماع على المسباح، وعدم تسفرّقهم. وروي: الأخذ بأوّل قولهم؟. وقيل: تقبل شهادة بالغ العشر مطلقاً ".

وثانيها: العقل. ولو دار جنونه قبلت شهادته مفيقاً بعد العلم باستكمال فبطنته

١ البترة (٢) ٢٨٢.

٢ راجع وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٠٩٥، الباب ١ س أبواب كتاب الشهادات.

٣. السرائر، ج ٢، ص ١٣٦.

ة النهاية، ص ٣٢٨

الكامي، ج ٧، ص ٢٨٩، باب شبهادة الصبيبان، ح ٢، ٣، ١/ تنهديب الأحكمام، ج ٦، ص ٢٥١ و٢٥٢، ح ١٩٥٠.
 ١٦٤٦، ١٩٤٩.

٦. يسبه المحقّق إلى دالقيل، في شرائع الإسلام، ج ك ص ١٦٤ وديّله في جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٩ يقوله ديمل اعترف غير واحد بعدم معرقة القائل به وإن سبب إلى الشيخ في النهاية، ولكنّه وهم.

في التحمّل والأداء.

وثالثها: التفطّن لعزايا الأمور، فتردّ شهادة المفقّل والآبله، ومس يـغلب عـليه النسيان إلّا في الأمر الشهير الذي لا يرتاب فيد

ورأبعها، الإسلام، فلا تقبل شهادة غير الدمّي من الكفّار، وتقبل شهادة الذمّي في الوصيّة لا بالولاية عند عدم عدول المسلمين وإن لم يكن في السفر، خلافاً للمبسوط أ، وأبن الجنيد ، والحلبي "؛ للآبية أ، وحسنة هشام بين الحكم، عين الصادق الله ٥.

وتشترط عدالتهم في دمنهم، ويرجّعون على فشياق المستلمين هيبا. وأوجب الفاصل إخلاف الذمّي هيا بعد العصر بصورة الآية "

وفى فيول شهاده أهل الدمّة لعلّتهم وعديهم حلاف. أثبته الشبيح في السهاية ^٧؛ لرواية سماعة ^٨ وفي الحلاف أبصاً. إذا توفعوا إلبــا والأكثر على المنع

ولو اختلفت الملّمان ـ كاليهود والنصارى ـ لم نقبل قطعاً. إلّا ما رواه الصدوق، عن عبيد الله الحلمي، عن الصادق الله من جواز شهادتهم على عبر أهل ملّتهم ١٠

وخامسها. الإيمان، قلا نقبل شمهادة غمير الإصامي منطلقاً وبمعتمل عمندي انسحاب الحلاف هما ويعلم الإسلام والإيمان بالإقرار.

ولا فرق في المخالف بين المقلّد والمركّب.

والاحتلاف في الفروع السمعيَّة عبر الإجماعيَّة لايقدح في العدالة. كما لايقدح

١ البسوط، ج ٨، ص ١٨٧

٢ حكاه عند العلَّامة في محتلف الشيعة، ج ٨ ص ٥١٩. بمسألة ٨٧

٣ الكافي في الفقد ص ٤٣٦.

٤ المائدة(٥, ١٠٦

ه، الكافي، ج٧ ص٣٩٨_٣٩٩، باب شهادة أهن السلل، ح٦ تهديب الأحكام، ح ٦، ص ٢٥٣_٢٥٣، ح ٦٥٣ ٦ تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٥، ص ٢٤٦، الرقم ١٦١٨ و لآية في المائدة (٥) ٦ ١

٧ النهاية، ص ٣٧٤

٨ الكافي، ج٧، ص ٢٩٨، باب شهادة أهل المل ح٢: تهديب الأحكام، ج٢ ص ٢٥٢، ح ٦٥٢

٩ الخلاف، ج ٦، ص ٢٧٢ ــ ٢٧٤، المسألة ٢٢

۱۰ ، الفقید، ج ۱۲ ص ٤٧ ، ح ۲۲۰۲

هي الفروع العقليّة، مثل الإثنات و لنفي والمعاني والأحوال وبقاء الأعراض وحدوث الإرادة.

وسادسها: العداله، وهي هيئة مفسأنيّة راسحة تبعث عملي مملازمة التقوى والمروّة، بحيث لا يلمّ بالكبائر، ولا يصرّ عني الصفائر.

والكبيرة: كلَّ ذنب تُؤعَّد عليه بحصوصه بـالعقاب، وعُــدَّت ســبعاً، وهــي إلى السبعين أقرب، وقد حقّقناه في القواعداً.

والصغيرة:المادرة غير فادحة وإن مكن تدركها بالاستغفار، خلافاً لابن إدريس .
ويظهر من كلام بعض الأصحاب أنّ لذنوب كلّها كبائر "؛ نظراً إلى اشتراكها في
مخالفة أمره تعالى ونهيه، وإنّما تسمّى الصعائر بالإضافة إلى منا فموقها، فبالقُبْلة
المحرّمة صغيرة بالنسبة إلى الرني، وكبيرة بالسبة إلى النظر.

ولا بضرّ ترك السنن إلّا أن بظهر منه التهاون بها

وأمّا المروءة، فهي تنزيه النفس عن الدياء التي لاتبايق بأمثاله، كالسخرية، وكشف العورة التي يتأكّد استحواب ستوه هي الصلان، والأكل في الأسواق غالباً، وكشف الفقيه لباس الحندي بحيث يسخر سه، وبالعكس، ولا يتقدح في المسروءة الصنائم الدنيّة، كالكنس والحجامة والحياكة وإن استغنى عنها.

ويمسّق القادف ما لم يلاعن أو يقم البيّمة أو يصدّقه المقذوف. ويزول بأن يتوب بإكذاب نفسه ويورّي باطماً إن كان صادقاً وقيل فيه. يسخطئ نـفسه فسي المملأ³. ويضعّف بأكه قذف تعريضي، وبأنّ الله تعالى سمّى القاذف الذي لايأتي بالشهود كاذياً.

والاستمرار على التوبة إصلاح للعمل.

١. القواعد والفواقد، القاعدة ٢٨ (ضمن الموسوعة ، ج ١٥).

۲ السرائر، ج۲، ص ۱۱۸

٣ كالشيخ في التبيان، ج ٩، ص ٤٣٠، ديل لآية ٢٧ من النحم (١٥٥٠ وابن إدريس في السرائر، ج ٧، ص ١١٨٠

عن القائلين الملامة في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٥، ص ٢٤٩، الرقم ٢٢٢٥

واللاهي بالقود والزمر والطنبور (وشبهه، فاعلاً ومستمعاً. وكـذا الدفّ بـصنج وغيره، إلّا في الإملاك؟ والختان، فيكره اسجرّد عن الصنج.

وشارب العسكر خمراً، أو نقيعاً. أو سيداً، أو فصيخاً. أو بِتُعاً. أو مِزْراً. أو جِعَةً. وفي حكمه العصير إذا غلا واشتدّ ولمّا يذهب ثلثاه، والفقّاع وإن اعتقد حلّه.

والمغنّي بمدّ صوته العطرب المرجّع وسامعه وإن كان في قرآن، أو اعتقد إياحته. ويجوز الحُداء للإبل وشبهها.

وهاجئ المؤمنين والمتفرّل بالمرأة المعروفة المحرّمة، لا غيره من الشعر وإن كره الإكثار منه، وإظهار الحسد للمؤمن. و لبقضاء. وليس الدهب والحرير للرجال في عير الحرب.

والقمار حتى بالحوز والبيض و لحاتم والبُقِيري. واستعمال الترد والشطرنج وإن لم يكن فيه رهان.

واتخاذ الحمام للسرهان، أمّا للأنس وإسفاد الكتب فجائز. والتنفرج كدلك على الأقرب وإن كره وإن سنتي لعياً، وإسفاد أبس حمل اللعب بنها قادحاً؛ لقبحه من ورواية العلا بن سيّابة، عن الصافق على تدفع فبحه ، وفيها نصّ على قبول شهادته.

[137]

درس

وسابعها: طهارة المولد، فتردّ شهادة ولد الزنى ولو في اليسير على الأصحّ؛ لألّه شرّ الثلاثة، وعليه معظم الأصحاب والأخبار الصحيحة". وفي المبسوط إيهام قبول

١ في يعض النمخ. دوالطبل والطنهوري

٢ البلاك والإملاك التزويج وعقد النكاح المهاية هي غربب العديث والأثر، ج ٤. ص ٧٨٩. وملك».

٣ السرائر، ج ٢. ص ١٣٤

٤ الفقيد. ج ٣. ص ٤٨ ـ ٢٠٤ م ٢٠ - ٢٣: تهديب الأحكام ج ٦. ص ١٨٤. ح ١٧٨٤ ـ ٧٨٥ ـ ٧٨٥

٥. واجع وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٧٤_٢٧٤ الباب ٣٦ مي أبولب كتاب الشهادات.

شهادته في الزنى أ، وفي النهاية: نقبل في الشيء الدُون ؛ لرواية عيسى بن عبد الله، عن الصادق الله: الا تجوز إلا في الشيء ليسير إذا رأبت منه صلاحاً» أ. ويعارضها أكثر منها وأصح أ. وليس رد شهادته لكفره كما قاله العرتضي ، وابس إدريس أوريس أنها ترد شهادته مع تحقق حاله فلا اعتبار بمن تناله الألسن وإن كثرت ما لم محصل العلم.

وثامنها: انتفاء التهمة، وليس كل تهمة تدفع الشهادة بالإجماع؛ فأن شهادة الصديق لصديقه، والوارث لمورَّته بدين مقبولةً وإنكان مشرفاً على التلف ما لم يسرته قبل الحكم. وكذا تقل شهادة رفقاء القافنة على اللصوص إذا لم يكونوا مأحوذين ولو أحذ الجميع، فشهد بعضهم لبعض ولم يستعرّضوا تذكير منا أخذ لهم في شهادتهم، فيل: لاتقبل لا والقبول قوي، وما هو إلا كشهادة بعض غرماء المعديون لبعض، وكما لو شهد الاثنين بوصيّة من ثركة، وشهد المشهود لهما للشاهدين بوصيّة منهما أيضاً.

ولا تردّ شهادة غرماء المديون له يمال بين الحجر؛ ولا شهادة المؤد لمكاتبه في أحد قولي الفاضل^،

ولو شُهد الوصيّ بِمال لليتيم فالمشهور الردّ. وقال ابنالجنيد تقبل أ. ودفع بأنّ

١ الميسوط، ج ١٥ ص ٢٢٨

۲ التهاید، ص ۲۲۹

٣ تهذيب الأحكام ج ٦ ص ٢٤٤ م ٢١١

٤ راجع وسائل الشيعة، ح ٣٦، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٧. الباب ٢٦ س أبواب كتاب الشهادات.

وأبيع الانتصار، ص ١ -٥٠ ٢ ـ ٥٠ المسألة ٢٧٥ ولم يعشر عنيه بكفر ولد الزنى ولكن قال في ص ١٥٤٤ المسألة ٥٠ وأبيع الانتصار، ص ١ -٥٠ ولد الزمن المناه والمناه وقال الملامة في محتلف الشيعة و ١ ص ١٥، المسألة ٢٣٠ هو منقول عن المنهد المرتضى.

٦. السرائر، ج ٢٠ ص ١٩٢٢.

٧ من القائلين المحمَّق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ١١٨ - ١١١٩ والعلامة في تسعرير الأحكمام التسرعيّة، ج ٥٠ ص ٢٥٣، الرقم ٢٦٣٤.

٨. قواعد الأحكام ج ٢، ص ٢٦.٤.

٩. حكام هذه الملامة في مختلف الشيعة، ج ١٥ ص ٤٢ ٥. المسألة ١٠٢.

الوصيّ متّهم بالولاية على العال\ وفي تأثير هذه النهمة نظر، وخصوصاً في مال لا أُجرة له على حفظه أو إصلاحه.

ولنذكر أسباب التهمة المعتبرة

فعنها: ما يجرّ بشهادته نفعاً، كاشريك فيما هو شريك فيه إذا اقتضت الشبهادة مشاركته والوارث بجرح مورّثه؛ لأنّ الديه بجب له عند الموت بسبب هذا الحرح. فيلزم أن يكون شاهداً لنفسه والوصيّ في متعلّق وصتته وغرماء المفلّس والميّت. والسيّد لعبده.

ومنها. أن يدفع ضرراً. كشهادة العاقلة بحرح شهود جناية الخطأ. وشهادة الوكيل والوصيّ بحرح الشهود على الموكّل والموصي، وشهادة الروح برني روجته التمي قذفها على حلاف.

ولو شهد لاثنين نصمة واحدة ميهم في أجدهما، فعي سعيض الشهاده نظر ۽ من أنّها واحدة، ومن تحقّق المقتصي فلّي أبحد الطرّفيل والمانع في الآحر، وهو أقرب، وكدا كلّ شهادة مبعّضة.

ومنها العداوة الدسوية وإن لم تنصش فسقاً. وتنحقق بأن يعلم من كـل مـهما السرور بعساءة الآخر وبالعكس، و بالتقاذف ولو كانت العداوة من أحد العائبين احتص بالقبول الحالي منها دون الآخر، وإلا لملك كلّ عريم ردّ شهادة العدل عليه بأن يقذفه ويحاصمه ولو شهد العدر لعدر، قبلت إذا لم يتصمّن فسقاً

وأمّا العداو، الدِينيّة فغير مانعة لقبول شهادة المسلم على أهل الأديان.

ولاتقبل شهادة أهل البدع عندماً الخروجهم عن الإيمان وإن اتّصفوا بالإسلام، أو لفسقهم.

ومنها: الحرص على الأداء قبل استبطاق الحاكم، فلو تبرّع قبله ردّت في حتّى الآدمي. ولا فرق في التبرّع قبل الدعوى أو بعدها. ولا يصير بالردّ مجروحاً. ولا تردّ في حقوق الله تعالى.

١ - دفعه الملَّامة في محتلف الشيعة، ج ٨. ص ٢٥٥. المسألم ٢٠٠

ونو اشترك الحق فالظاهر الردّ. وهي مثل السرقة يثبت القطع دون الغسرم عسلى تردّد. أمّا الطلاق والعتاق والرضاع والخمع والعفو عن القصاص. فسلله فسيها حسق غالب، ومن ثمّ لم يسقط بالتراضي، فيحتمل قبول التبرّع فيها.

والوقف العامّ، الأقرب فيه القبول، بخلاف الخاصّ إن قلما بالانتقال إلى الموقوف عليه.

وهي شراء الأب وجه؛ لأنّ الغرض عنفه. ويدهمه أنّه إن ثبت بغير عوض فهو إجحاف بالبائع، وإن ثبت بعوض توقّف عنى الدعوى.

والفرق بينه وبين الخلع عسر، وغايته "نّ العوض في الخلع غير مقصود بذاته، بخلاف الثمن في شراء الأب. ويحتمل ثبوت العوض في الحلع، والثمن في العمتق بشهادة التبرّع. تبعاً لحق الله تمالى، إذ قد بثبت تبعاً ما لا يثبت أصلاً. وأمّا احتمال ثبوت الطلاق مجرّداً عن العوض في الخلع فهو أبعد.

ولو كان المدّعي الاين فالعبول قوي، وكذا لو كان مدّعي الخلع الزوجه. وهي كون السب من حقوق الله تعالى يحتمال الآن الشرع أثبت الأنساب ومنع قطعها، فهي كالعنق.

ومنها: المعيير برد الشهاده، فلو شهد لمستتر بالفسق فردّت، ثمّ تاب قبلت في كلّ شيء إلّا فيما ردّ فيه؛ لأنّ الطبيعة تبعث على إثبات الصدق بعد التعيير بالردّ فيورث تهمة، وأبلغ منه لو تاب في المحلس لتقبل الشهادة. ولو قبل بالقبول سع تحقّق عدالته وتوبته كان وجهاً.

أمّا العاسق المعلن فتقبل ولو ردّت شهادته إذا تاب، بل قال الشميخ الله يجوز أن يقال له: تب أقبل شهادتك وهدا يتمّ دا علم منه التوبة لله بقرائس الأحوال. وهي النهاية أطلق القول بمقبول شهادته إذا صار عندلاً أله ولم يمقيده بالإعلان وغيره ؟.

١ الميسوط، ج٦٠ ص ١٧٤.

٢. النهاية، ص ٢٢٧

٣. ليس في يعض النسخ ، «ولم يعيَّده بالإعلان وغيره».

وقال ابن إدريس: يستشي الطلاق (وهو بناء على أنّه لم يحضره شاهدا عدل؛ إذ لو حضراه وماتا أو غابا فشهد الفاسق به فردّت ثمّ أعادها بعد المدالة سمعت. وكذا لو فسق الشاهدان بعد الطلاق ثمّ شهدا ثمّ عدلا فأعاداها.

ولو شهد الكافر والصبيّ والعدوّ ثمّ رتّ الموانع قبلت قبطعاً؛ لأنّ الردّ جسرى بأسباب ظاهرة لاتهمة فيها.

فرع. هل يملك الحاكم سماع شهادة هؤلاء؟ الأقرب لا، مع علم المانع؛ لعدم الفائدة، ويحتمل أن يصغى إلى شهادة الماسق، ثمّ يردّها زجراً له عن الفسق إذا ظنّ أنّ ذلك يؤثّر فيه.

تنبيه: ليس من التهمة البعضيّة. هتقبل شهادة حميع الأقرباء لأقربائهم حتى الابن والأب. ولا تشترط الضمامة في شهادة إلو لد لوبده أو عليه، وكذا الأخ والزوجان، وقيّده في النهاية بضميمة عدل في إلجميع " توقيع بُعدُ.

ولا من التهمة الاختباء للنحصُّ الأنَّهِ وَنَعَا كُانَ سَبِياً فِي الأَمْرِ بِالمُعْرُوفِ. تعم، يستحبُ له إعلام المشهود عَليه في الحال اللَّذِيكُذَّبِه فِي السلامِ فيتعرَّض للتعزير.

ولا شهادة البدوي على القروي وبالعكس وخالف ابن الجنيد في المسألتين فقال: ليس للمختبئ أن يشهد. قال: وكذ يو شرط المقرّ على الشاهد أن لايشهد امتُنع من الشهادة ". ومنع من قبول شهادة البدوي على القروي إلّا فيما كان بالبادية ولم يحضره قروي، أو كان بالقتل بعير حضرة قرويّ ".

وفي شهادة الأجير لمستأجره خلاف، فقبلها ابن إدريس، وقبال الصدوقان،

١٠ السرائر، ج ٢. ص ١٢٢ _ ١٢٤

٢ النهاية. ص ٢٣٠٠

٣. حكاه صه العلَّامة في مختلف الشيعة. ج ٨. ص ٥٤٣. السبألة ١٠١

عُـ ممكاه عنه الملَّامة في مختلف الشيعة. ج ١٠ ص ٥٤٣، المسألة ١٠٠٠

٥. السراتر، ج ٢. ص ١٣١

٢ حكاه عنهما الدلامة في معتلف الشيعة. ج ٨ ص ٥٠١ المسألة ١٧٨ وقال به الصدوق في المشع، ص ٣٩٨.

والشاميّان ، والشيخ: لاتقبل له ما دام أجير ً ، لرواية العلاء ً، وزرعة أ. وفي روأية أبي بصير: تكره شهادته له ً.

وقال الفاضل: تردّ مع التهمة، كشهادة الخيّاط والقصّار لدافع الثوب إليه ". وتقبل شهادة الضيف.

وأمّا السائل بكفّه فالمشهور عدم قبولها الصحيح علي بن جعفر، عن أخيه ٧.
ولموثّقة محمّد بن مسلم، عن الباقر الله «لأنّه يرضى إذا أُعطي، ويسخط إذا
مع ٨٠. وفيه إيماء إلى تهمته. واستدرك ابن دريس مّن دعته الضرورة إلى ذلك ١٠
وهو حسن. وفي حكم السائل بكفّه الطفيلي.

و تاسعها: الحريّة. واحتلف فيها الأصحاب، منعها ابن أبسي عـقيل مطلقاً ١٠ وابن الجنيد إلا على العبد أو الكافر ١٠، والحسي صعها على سيّده، وله ١٢.

والمعظم على القبول مطلقاً، إلا على لسيّد؛ جمعاً بين الروايات ١٠، وتوهم التهمة؛ لمكان سلطنة السند عليه ولو تعور بعضه قبل: تبعّضت ١٠. والأقرب أكه كالقنّ.

وعاشرها: انتفاء توهّم العفوق، فَلِو شهد الولد على والده ردّت عند الأكثر، ونقل

١. هما أبو الصلاح في الكافي في الفقه، ص ٤٣٦؛ ولين رهرة في ضية النروع، ج ١، ص ٤٤٠.

٢ راجع الاستبصار، ج ٣. ص ٢١، ديل الحديث ٦٢؛ أنهاية، ص ٢٦٥

٣ الكافي، ج ٧، ص ١٩٤٤، بناب شنهادة الشريك والأجنير والوصنيّ، ح ١٤ تنهديب الأحكنام، ج ٦، ص ٢٤٦، م ١٩٢٤؛ الاستيصار، ج ١٢ ص ٢١، ح ١٢

ع. تهديب الأحكام ج ٦، ص ٢٤٢. ح ١٩٥١ الاستيصار ج ١٦، ص ١٤ - ١٥، ح ٣٨

ہ الفقيد، ج ٢٠ ص ££. ح ٢٢٩٩، تهديب الأسكام ج ٦، ص ٢٥٨، ح ٢٧٦ ، الاستيصار، ج ٢٠ ص ٢١، ح ٢٤. ٦. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢ - ٥، المسألة ٧٨

٧ الكافي، ج٧، ص٢٩٧، باب ما يردّ من الشهود، ح ١٤: تهديب الأحكام، ج ٦، ص ١٤٤، ح ٢٠٩.

٨. الكاني، ج٧، ص ٢٩٦، بأب من يردّ من الشهود. ح ١٣ : تهديب الأحكام، ج٦، ص ٣٤٣ ـ ٢٤٤، ح ٦٠٨. ٩. السرائر، ج٢، ص ١٢٢.

١٠ و ١٦. سكاد عند العلامة في مختلف الشيعة. ج ٨ ص ١٢ هـ العسألة ٨٦

١٢, الكامي في النقد من ٤٣٥.

١٢. راجع ومناتل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٤٥ - ٢٥، الباب ٢٢ من أبواب كتاب الشهادات.

^{14.} من القاتلين الشيخ في النهاية، ص ٢٣١

الشيخ فيه الإحماع أ. والآية أ، وخبر دود بن الحصين وعليّ بن سمويد أي يعطي الشيخ فيه الإحماع أ. والآية أ، وهو قوي، والإجماع حجّة على من عرفه. وفي حكمه الجدّ وإن علا على الأقرب.

[YEV]

درس

المعتبر باجتماع الشرائط حال الأداء إلى الحكم لا حال التحمّل، فملو تحمّل نافصاً ثمّ كمل حين الأداء سمعت.

ولو طرأ الغسق، أو الكفر، أو العداوة بعد الأداء قبل الحكم لم بحكم بمه عملي الأقوى. وفال الشهادة أو الكفر، وللعاضل الأقوى، وفال الشهادة أو وللعاضل القولان أم وقبل. إن كان حقاً لله مريحكم وإلاً حكم أ

ولو اشمل على الحقين. كانقصاص ر العلف علّب حقّ الأدميّ. وفي السرفة يحكم بالمال خاصّة.

ولو تجدّد بعد الحكم وقبل الاستبعاء استمرّ في غير حسقَ اللـه؛ لبــنائه عــلى التخفيف، ولو كان بعد الاستيفاء فلا نقص مطلقاً.

الخلاف، ج ٦، ص ٢٩٦_٢٩٧. المسألة ٤٤ و ٤٥

٢ البقرة (٢): ١٨٢٠ الطلاق (١٥٥). ٢

٣ الفقيد، ج ٢٠ ص ٤١، ح ١٣٣٠ تهديب الأحكام، ج ٦. ص ٢٥٧. ح ٦٧٥

٤ الكافي، ح ٧، ص ٢٨١، باب كتمان الشهادة، ح ٣؛ وج الد ص ١٠٩، ح ١٥؛ تهديب الأحكمام، ج ٦. ص ٢٧٦. م ٧٥٧

٥ الانتصار، ص ٤٩٦. السيالة ٢٧٣

٦ الحلاف، ج ٦. ص ٣٢٠ المسألة ٧٢ المبسوط، ج ٨. ص ٢٤٤

٧ السرائر، ج ٢ ص ١٧٩

٨. قال بالحكم في قواعد ، الأحكام، ح ٣، ص ٥١٥، وقيال بنعدم الحكيم في منحتلف الشبيعة، ج ٨، ص ٥٤٧.
 النسبألة ٢٠٦.

٩. من القائلين المحقّق في شراتع الإسلام. ج ٤. ص ١٣١

ولو ثبت مانع سابق على الحكم نقص مطنقاً. فإن كان قتلاً أو جرحاً فالدية في بيت المال ولو باشره الولئ على الأصح إذا كان بحكم الحاكم، إلا أن يعترف ببطلان الدعوى، وإن كان مالاً استعيد، فإن تلف فبدله من لمحكوم له، فإن أُعسر ضمنه الحاكم عند الشيخ أ، ثمّ يرجع عليه.

ولو مات الشهداء بعد الإقامة حكم وإن عدلوا بعد الموت.

وتقبل شهادة الأعمى فيما لايفتقر إلى الرؤية. وأو تحمّل الشهادة مبصراً ثمّ كفّ، جازت إقامتها إن كانت ممّا لايفتقر إلى البصر، وإلّا اشترط معرفته بالمشهود عليه قطعاً باسمه ونسبه، أو يعرّفه عده عدلان، أو بكون مقبوضاً بيده. وكذا في تحمّله الشهادة على ما يحتاح إلى البصر بفتقر إلى حد الثلاثة. ويصحّ كونه مترجماً عند الحاكم.

والأصمّ مسموع في المبصرات. وفي رواية جميل عن الصادق الله: لو شهد بالقتل أخد الوال فوله لا يثانيه أروعليها الشبخ أو أتباعه أرولم نقبدوا بالقتل. والأكثر على إطلاق فبول شهادته، وهو الأصحّ وفي طريق الرواية سهل بن زياد وهو محروح والأخرس إذا فهمت إشارته بتشرحمين عدلين العنت شهادته، وليس المترجمان فرعين عليه.

ولا تكفي الإشارة في شهادة الناطق ومن شهد بمعرّفين فهو الأصل. والضابط في تحمّل الشهادة، العدم بالسماع، أو الرؤية، أو يهما معاً.

فتكفي الاستفاضة في تسعة: السب، والمملك المطلق، والوقف، والنكاح، والموت، والولاية، والولاء، والعتق، والرق والمراد بها إخبار جماعة يتآخم قولهم العلم. وقيل: يحصله أ. وقيل. يكفي الشاهد رآ، بناءً على اعتبار الظنّ.

١, البيسوط، ج ٨, ص ٢٥٠

٣ الكافي، ج ٦٠ من ١٠٠، باب شهادة الأعمى والأصم، ح٣ تهديب الأحكام، ج ٦، ص ٢٥٥، ح ٦٦٤ ٣. النماءة، ص ٣٢٧

٤ كالقاضي في المهذَّب ج ٢. ص ٥٥٦ وابن حمرة في الوسيدة، ص ٢٢٠

٥٠ من القائلين الملامة في قودعد الأحكام. ج ٢٠ ص ٥٠١ وولده عمر الدين في إيضاح الفوائد، ج ٤٠ ص ٤٣٩ ٦. من القائلين الشيخ في المبسوط، ج ٨٠ ص ١٨١

ولو شهد بالملك وأسنده إلى سبب يثبت بالاستفاضة _كالإرث _ قُبِلَ ولو كان لا يثبت بها، كالبيع والغنيمة، قُبِلَ في أصل الملك لا في السبب. وتظهر الفائدة في ترجيحه على مدّع آخر.

ومتى اجتمع في ملك استفاضة ويد وتصرّف بلا منازع فيهو مـنتهى الإمكــان. فللشّاهد القطع بالملك وكذا كلّ واحد من الثلاثة على الأقوى واليد أقــوى مــن الاستفاضة مع المعارضة.

ولا تجوز الإقامة إلا مع الذكر. ولا عبرة بالخطّ وإن أمن النزوير عند العلّيين\. وقال الأكثر. إذا كان المدّعي ثقة وشهد آخر ثقة أقامها؛ لروايه عمر بن بزيد عن الصادق ﷺ.

ويجب إقامة الشهادة عند دعاء المدّعي وإن لم يكن استدعاه، وقال ابن الحنيد". والشبخ أ، والحلبي الابحب إلا مع الاستدعاء (إلا لمن يحاف بطلان الحقّ".

ولو كان صاحب الحقّ لا بعلم بشهاديهما. أجب عليهما تعريفه إن حافا بطلان الحقّ بدون شهادتهما وكانا عبدلين. ولوكن أحديهما عدلاً وجب عليه.

وفي وجوب التعريف على الفاسق تردّد. أفربه الوجوب؛ لتوفّع العدالة بالتوبة. ويكره أن يشهد لمخالف إذا حشى ردّ شهادته عند الإقامة.

وليست الشهادة شرطاً في الكاح ولا في غيره من العقود. نعم، تستحب، وخصوصاً في الكاح والرجعة والبيع. وهي شرط في وقوع الطلاق. قبيل: وفي التبرّي من ضمان الجريرة ". وفي رحوع المالك بالأجرة لو هرب عامل العساقاة،

١ السرائر، ج ٢. ص ١٣١ وقواعد الأحكام، ج ٢. ص ٢٠ ه

٢ الكسافي، ج٧، ص ٢٨٢، بـاب الرجـل يـــي الشهادة و...، ح ١ الفـلهدج ٢، ص ٧٧. ح ٢٣٦٤ تـهديب الأحكام، ج١، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩، ح ١٨٨؛ لاستيصار، ج٢، ص ٢٢، ح٨٨

٣. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨ ص ٢١ ه - ٢٢ ه. المسألة ٨٨

[£] النهاية، ص ٢٧٨و ٣٣٠

ه. الكاني ني الفقد من 273.

٦. من القائلين الشيخ في النهاية, ص ٤٧ ه.

واستأجر عليه, ونوى الرجوع . ولم يثبتا.

ولا بدّ عند الإقامة من إنبان الشاهد بلفظ الشهادة، فيقول: أشهد بكذا، أو: أنا شاهد الآن بكذا، أو: شهدت عليه. ولو قال: أعلم، أو: أتيقن، أو: أخبر عن علم، أو: أُحق، لم تسمع. قاله بعض الأصحاب".

ويجوز أن يشهد على مبيع بصفات توافق عليها المتعاقدان وإن لم يعرفه الشاهد. فيشهد بما سمع منهما.

[13/]

درس

لابد من موافقة الشهادة للدعوى، وتو فق الشاهدين معنى لا لفظاً، فيلو قبال أحدهما: غصب، وقال الآخر: انتزع فهراً، أو ظلماً. قُبِلَ بخلاف ما لو قال أحدهما: باع، وقال الآخر، أقرّ بالبع، وكذا لو كانت الشهادة على عقد، فاختلفا في زمانه أو مكانه أو صفته بطلت، وحيث لا تكادب بين اشاهدين له الحلف مع أحدهما. قبل: وكذا لو تكاذبا: لأنّ التعارض إنّماً بكون بين البيّسين الكاملتين".

ولو شهد أحدهما أنّه أقرّ بألف والآخر بألفين، يثبت الألف بهما والآخر باليمين. ولو شهد أحدهما أنّه أقرّ بالعربيّة والآخر بالعجميّة، قُبِلَ مع اختلاف الزمان، ومع اتّحاده بحيث لا يمكن الاجتماع تردّ الشهادة · للتكاذب.

قيل: ولو شهد على مقرّ بألف. فطلب المقرّ له أن يشهد له ببعضها جاز؛ لاستلزام الكلّ جزأه أ.

ولو قال المدّعي: لا بيُّنة لي. ثمَّ أحضرها سمعت؛ فلعلَّه تذكَّر، أو كان لا يعلم،

من القاتلين المستقى في شرائع الإسلام، ج ٢. ص ١٦٧ ، ويحين بس سميد فني الجمامع للشرائع، ص ٢٩٩٠ و و١٣٤ و والملامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٢.

٢. قاله الملامة هي تحرير الأحكام الشرعية، ج ٥. ص ٢٧٢ الرقم ٢٦٧٤.

٣. من القائلين الملامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٥. ص ٢٧٢، الرقم ١٦٨٠.

٤. من القاتلين الملّامة في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٥. ص ٢٧٩، الرقم ٦٦٩١

وأولى منه لو قال: لا أعلم، ثمّ أحضرها.

وتنفسم الحقوق بالنسبة إلى الشهود أقساماً:

أحدها: ما لا يثبت إلا بشهادة أربعة رجال، وهو اللواط، والسحق.

وثانيها: ما لايثبت إلا بأربعة رجال. أو ثلاثة وامرأتين، وهو الزنى الصوجب للرحم. فإن شهد رجلال وأربع لساء يثبت الحدد لا الرجم فإن شهد رجل وست نساء، أو اتفردت النساء فلا ثبوت، وفي المحلاف؛ يثبت الجلد برحل وستُ نساء \.

وظاهر ابن الحبيد مساواه اللواط واستحق للزسى في شهادة النساء ". ومنع بعض الأصحاب من قبول رحلين وأربع نساء في الحلد ". واختاره الفاضل "، وظاهر رواية الحلبي ثبوته ".

وأمّا الإقرار بالزنى نفي اشتراط شهود أصله، أو الاكتفاء بشاهدين وجهان. والفائدة لا في الحدّ، بل في نشر الحرمة، وفي سقوط حدّ الفذف عن القاذف لو أقام شاهدين بإقرار المفذوف بالربي. وقوّى في الميسوط الشاهدين "

وثالثها: ما لايئب إلا برجلين، وهو إتمان البهيمة والسرقة وشرب الحمر والردّة والفذف والطلاق والرجعة والعدّة والخلع على قول "، والوكالة والوصاية والسب والهلال والحناية الموجبه للقود على قول "، والعتق والولاء والتدبير والكنابة.

وفوّى في المبسوط ثبوت العتق بشناهد واسرأتيس؟. وفسى الحلاف تــقاه ١٠

١. العلام، ج٦. ص ٢٥١. المسألة ٢

٣ راجع ما حكاد عنه العلَّامة في مختلف الشيعة، ج ٨ ص ٤٨٨ المسألة ٧٤

٣ من المانمين الصدوق في المقمع، ص ٢-٤٤ والقاصي في المهدَّب، ج ٢، ص ١٥٥٨ وأبو الصلاح في الكافي في الفقه، ص ٤٣٦

محتلف الشيعة، ح ٨، ص - ٤٩، المسألة ٢٤

٥ ، الفقيه، ج 1، ص 70 ، ح ٢٩٦٤ : تهديب الأحكام ١٠ ص ٢٦ ، ح ٨٠

٦ البسوط، ج ٨، ص ١٧٢

٧ من الفائلين المحقّق دي شرائع الإسلام، ج ١. ص ١١٦٥ والعلّامة دي دواعد الأحكام. ج ٢. ص ١٩٩

٨. من القائلين الشيخ في المبسوط، سم ٨. ص ١٧٢

٩ الميسوط، ج ٨، ص ١٧٢

١٠ العلام، ج٦، ص١٥٢، المسألة ١

والنكاح عند المفيده أ، وسلار أ، و بس إدريس ، وأحد قبولي الشبيخ وأشيئه الصدوقان وجماعة برجل وامرأتين الروية محمد بن الفضيل، عن الرضائل ، وغيرها أ. وبإزائها رواية السكوني، عن علي الله أ. والثبوت قوي السكوني، عن علي الله أ. والثبوت قوي

والبلوغ والجرح والتعديل والعفو عن لفصاص.

وضيط الأصحاب ذلك بكلّ ما كان من حقوق الآدميّين ليس مالاً، ولا المقصود منه المال.

ورابعها. ما يثبت برجلين، أو رجل وامر ُتين، أو رحل ويسبين، أو امرأتين ويمين، وهو ما كان مالاً، أو الغرص منه المال، كفتل الخطأ، وجرح العمد المشتمل على التعزير، كالهاشمة، والمنقّلة.

أو ما لا قود فيه، كقتل الوالد ولده، والمستم الكافر، والحرّ العيد، ومشاركة العامد الحاطئ على قول الشيخ في المحلاف بإسقاط القود عنهما أ، بخلاف شربك الأب في قتل الولد.

وعقود المعاوضات، كالبيع والإنجارة والفسوخ والديون والقراص والغصب. وحقوق الأموال، كالخيار والأجل والشفعة والوصيّة له، وفيض نحوم المكاتب

١ النقعة ، ص ٧٢٧

٢ البراسم، ص ٢٢٢

٣ السرائر، ج٢، من ١١٥

٤ النيسوط، ج ٨، ص ١٧٢ الخلاف، ج ٦، ص ٢٥٢، النسالة ٤

٥ حكاء عنهما الملامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٤٧٤، المسألة ٧٤٠ وقاله الصدوق في المقبع، ص ٤٠٢

٢ كأبي الصلاح مي الكافي في العقد، ص ٢٦٦ والسحق في شرائع الإسلام ج٤، ص ١٢٥ والعلامة في قواعد الأحكام ج٢، ص ٤٩٦

۷ الكافي، ج٧، ص ٢٩١، باب ما يجوز س شهادة أنساء وما لا يحور ، ح ٥ : العقيه، ح٣، ص ٥١ - ٢٥، ح ٢٩٣١،
 تهديب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٤. ح ٢٠٠٠؛ الاستبصار ، ج ٦، ص ٢٢، ح ٢٢

٨ الكافي، ج ٧، ص ٢٩٦_ ٢٩٢، باب ما يجوز من شهادة النسباء ومنا لا ينجور، ح ٩٥ تنهذيب الأحكنام، ج ٦،
 ص ٢٦٥، ح ٢٠١٠ الاستيصار، ج ٣ ص ٢٤. ح ٧٤

٩ عيديب الأحكام ج ٦. ص ٢٨١ ح ٢٧٢ الاستبصار، ج ٣. ص ٢٥، ح ٨٠.

١٠. الخلاف، ج ٥، ص ١٨٥، قسألة ٥٠.

حتى الأخير على قول قويّ للشيخ '؛ حيث أطلق، والوقف على الأقرب إذا كمان خاصًاً.

وفي النهاية ^٢، و المقنعة ^٣، والرسالة [؛] لم يذكر سوى الدين في الثبوت بالشاهد واليمين. وابن إدريس منع من قبول امر ^أنين ويمين في ذلك^٥.

ولو اشتمل الحقّ على حقّ الله تعالى كالسرقة، ثبت بذلك المال دون القطع قيل ولو شهد رحل وامراً تان بالنكاح ثبت المهر دون العقد ". وفيه بُعد ؛ للتنافي، بخلاف السرقة.

وخامسها: ما يثبت بشهادة الرجال و لسناء منفردات ومنضبّات، وهو ما يعسر اطَّلاع الرجال عليه غالباً. كالولادة و لاستهلال وعيوب النساء البناطنة والرضباع على الأقوى.

ومنع ابن البرّاج من قبول شهادة الرحال فيما لا يحوز لهم النـطر إلـــه وهــو ضعيف.

وسادسها. ما يثبت بشهادة ترجل و.حد، وهو هلال شهر رمضان عند سلاره^٨. وفي الإنطار عند تمام الثلاثين علَى هد القول نظر، أفريه ذلك؛ لأنّه قد بثبت ضمناً ما لا يثبت صريحاً. كالنسب بالولادة ^٩.

وسابعها ما يثبت بشهادة امراً وأحدة، وهو الوصيّة بالمال والاستهلال، فيثبت ربع الوصيّة وربع الميراث، وبالمرأتين السصف، وبمثلاث تملاثة الأرباع، وبأربع

۱ البينوط، ج ۸، می ۱۷۲

٢ النهاية، ص ٢٣٤

٣ النقنعة، ص ٧٢٧

هي رسالة على بن بابويه غندت ولم تصل إليها

٥ السرائر، ج ٢. ص ١١٦.

٦. من القائلين الملامة في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٥. ص ٢٦٨، الرقم ٦٦٦٣

٧ المهدَّب، ج ١٢. ص ٥٥٩.

٨ المراسم، ص ٢٢٣.

٩. في أكثر النسخ «والولادته.

الجميع. كلّ ذلك بغير بمين. ولو حلف مع المرأتين ثبت الجميع. وظاهر ابن البرّاج اشتراط تعذّر الرجال ، وتبعه ابن إدريس ٌ

ولا يجوز للمرأة تضعيف العال ليصير ما أوصى به الربع، فلو فعلت قُبِلَ ظاهراً. وفي استباحة المشهود له ذلك مع علمه بالحال نظر، أقربه دلك إن علم بالوصيّة ولو شهد عدل واحد ففي إلحاقه بالمرأة، أو بالمرأتين، أو سقوط شهادته، أو التفصيل بعلم الموصى له بالوصيّة فيحلف معه وإن لم يعلم الحقّ بالمرأة، أوجمه. وأشكل منه الخنثي.

وثامنها: ما قاله المقيدة من قبول شهادة امرأتين مسلمتين مستورتين فسيما لا يطلع عليه الرجال، كعبوب النساء، والعُذْرَة والحبيض والنفاس والولادة والاستهلال والرضاع، ولو لم يوجد إلا امرأة مأمونة قبلت؟. ونحوه قول سلار؟.

تنبيهات.

ذهب الحسر"، وابن الجنيد إلى قبول شهادة النساء مع الرجال في الطلاق"، وهو نادر، مع أنّ في المبسوط ذلك، وفيه قبول شهادتهن منضمات في قتل يوجب القود". وهي النهاية: يجب بشهادتهن الدية لا لقود"، واختاره جماعة والفاضل "!

١ المهذَّب، ج ١، ص ٥٥١.

٢ السرائر، ج ٢، ص ١٣٨.

٣ المقتمة، من ٧٢٧

٤ الدراسم، ص ٢٢٢.

⁸ و 3. حكاه عنهما الملَّامة في مختلف الشيعة، ج 4، ص ١٨٦، المسألة YL

٧ الميسوط، ج٨. ص ١٧٧ وسب أيضاً هذا القول إلى الشيخ في المبسوط العلامة في مختلف الشيعة، ج٨. ص ١٤٣٤، المسألة ١٧٤ وولده فخرالدين في ريضاح العوائد، ج٤، ص ١٤٣٤ وأنكر هذه النسبة السيّد الطباطبائي في رياض المسائل، ج ١٨٠ ص ٢١٤

٨ النهاية، ص ٣٣٣

٩. كابن الجبيد على ما حكاء عند العلّامة في مختلف نشيعة، ج ٨، ص ٤٨٣، المسألة ١٧٤ والحلبي فني الكـافي في الفقد، ص ٤٣٦، وابن البرّاج في المهدَّب، ج ٢، ص ٥٥٨.

١٠. مختلف الشيعة، ج ٨. ص ٤٨٣ المسألة ٧٤

جمعاً بين الأخبار \. وبالغ الحلبي. فأثبت بشهادة المرأة الواحدة ربع دية النـفس. وبالمرأتين النصف؛ لئلًا بطلّ الدم".

ومنع في الخلاف أ، وموضع من المبسوط، من قبول امرأتين ورحل في الوديعة أ. وحمله الفاضل على دعوى الودعى لا المالك أ. وتشكل بأنّ الودعمي يستقي عمنه الضمان، وهو مال

[137]

درس

في الشهادة على الشهادة

وإنَّما تجوز مرَّة، فلا تسمع شهادة الفرع على شهادته.

ومحلّها حقوق الناس حتّى القصاص والعتق والطلاق. لا حــقوق اللــه تـــعالي كالحدود. وفي حدّ السرقة والقدف حلاف؛ من مراعاء الحقّين.

ولو أفرٌ بالرس، أو اللواط، أو إبيان ابيهاتم ثبت يشاهدين على ما مرَّ¹. وتسمع الشهادة عليهما في نشر الحرمة، وتحربم لبهيمة أو بيعها. لا في الحدّ والبعرير

ويحب على كلّ شاهد شاهدار؛ لتثبت شهادته بهما. وتكفي شهادة الاثنبن على كلّ من الشاهدين، بل يحوز أن يكون الأصل فرعاً لآخر، بـناءً عــلى أنّ شــهادة الأصل تثبت بشهادة العرع

ولو قلماً يقومون مقام الأصل في إثبات الحقّ، اشترط مقايرة الشبهود. وهــذا صعّفه الشيخ&^Y.

١ راجع وسائل الشيعة. ح ٢٧، ص ٢٥٠ الباب ٢٤ من أبو ب كتاب الشهادات

٢ الكامي في الفقه، ص ٢٦٤.

٢ الحلاف، ج٦، حن ٢٥٢ المسأند ٤

٤ المسوط، ج ٨, ص ١٧٢,

٥ محتلف الشبعة، ج ٨، ص ٤٩٧. المسأنة ٧٤

٦. تقدّم في الدرس ١٤٨

۷, البسوط، ج ۸, ص ۲۲۲

وفيما تقبل فيه شهادة النساء على كلّ امرأة أربع. وقيل: لا يكون النساء فرعاً ١٠ وهو ضعيف.

وإنّما تقبل شهادة الفرع عند تعدّر الأصل بموت، أو عيبة، أو خوف، أو مرض وشبهه. ويكفي في ذلك مشفّة العصور. ونقل في المخلاف قبول شهادة الفرع منع إمكان حضور الأصل وجنح إليه للم وفي رو بة محمّد بن مسلم تلويح ضعيف إليه لل. ولو حضر الأصل بعد الحكم فلا أثر، وإلّا سقط الفرع وافق أو خالف.

ولو قال الأصل: لم أشهده، قال حداعة يعمل بالأعدل، فإن استويا طرحت شهادة الفرع أ. وابن الجنيد قال لو شهد عده اثنان لم ينتعت إلى حجوده وفيه إشارة إلى أن تعدّر الحضور غير معبر وفال المتأخّرون: لا حكم للفرع هنا وافق أو حالف وبالأوّل صحبح عبد الرحمن، عن الصادق الله ".

ولابدٌ من العدالة في الأصل و لفرعٍ. فإن عدّله الفرع وإلّا بحث عنه المحاكم ولو طرأ فسق الأصل بعد الاسترعاء فيل المحكم إطُّرِحت، وكندا لو استرقّه المشبهود عليه، ولا يمنع طريان العمي.

ولابدٌ من تعيين شاهدي الأصلَّى فلا يكفي: أشهدُنَهُ عدلان وليس عليه أن يشهد على صدق شاهد الأصل.

ثمّ مراتب النحمّل ثلاث:

الأوّل: الاسترعاء، وهو قوله 'شهد على شهادتي أنّي أشهد لقلان على فــلان بكذا. وهو أعلاها.

١ من القائلين لبن إدريس في السرائس م ٢٠ من ١٢٨ ـ ١٢٩ والعالامة فني تسجرير الأحكمام الشبر عيّة، ج ٥، ص ٢٨٣ الرقم ١ ٦٧؛ ووقد في إيصاح الموائد، ح ٤ ص ١٤٨

٢ العلاق، ج ٦، ص ٢١٥ ـ ٢١٦. السيألة ١٥

٣ الفقيد بج ٢٠ ص ٧١ ح ١٣٦٠ تهديب الاحكام ج ١٠ ص ٢٥٦ ح ١٦٢ الاستيصار، بع ٢٠ ص ٢٠٠ ح ٥٩

٤ منهم الصدوق في المقع، ص ٣٩٩؛ والشيخ في النهاية، ص ٣٢٩؛ والقاصي في المهذَّب، ج ٢؛ ص ٥٦١.

٥, حكاه عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، من ٥٢٥، السمألة ٨٩

٦. منهم ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ١٧٧؛ والمحمَّق في شرائع الإنسلام، ج ٤، ص ١٧٨؛ والعلَّامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٥٣٦، المسألة ٨٩.

٧ الكافي، ج٧، ص ٢٩٩، باب (بدون العوان، ح٢٠ تهديب الأحكام ج٦، ص ٢٥٦، ح ٦٦٩

ألثاني: أن يسمع شهادته عبد الحاكم.

الثالث: أن يسمعه يقول ـ لا عبد الحاكم ـ: أشهد أنَّ لفيلان عَـلى فيلان كـذا يسبب كذا.

ولا ريب في جواز الشهادة في المرتبتين الأؤلتين، غير أنّه يـقول فــي الأولى: أشهدى، وفي التانية سمعته يشهد عند لحاكم، وفي الثالثة احتمال أقربه الجواز؛ لأنّ العدل لايتسامح إلى هذه العاية أمّ لو لم يذكر السبب فــلا شــهادة؛ لاعــتياد التسامح بمثله.

ويلحق بالمرتبة الثانية قوله: عندي شهادة مثبوتة، أو مجزومة، بأنَّ على فلان لفلان كذا وكدا لو قال. شهادة لا أرتاب فيها، أو لا أشكّ.

ويلحق بالأوّل أن يسمعه يسترعي شاهداً آخر. إلّا أنّه لايقول: أشهدني. بسل: أشهد فلاناً بحضرتي.

[10.]

در س

في الرجوع

إذا رجع الشاهدان قبل الحكم لم يحكم، وإن رجعا بعد الحكم بالمال غرما للمشهود عليه وإن كانت العين قائمة، أو نم يستوف المال على الأصحّ. وفي النهاية: تستعاد العين القائمة أ. وفي الوسيلة كذلك أ. وأنّه لو كان قبل استيفاء الحقّ نقض الحكم.

ولا ريب في أنَّ الرجوع فيما يوجب الحدَّ قبل استيفائه يبطل الحدَّ، سواء كان للَّه تمالى أو للإنسان؛ لقيام الشبهة الدارئة.

ولو اصطلح الغريمان بعد الحكم على قدر ثمّ رجعا غرما أقلّ الأمرين. ولو أبرأه

١ النهاية، ص ٢٣٣.

۲ الوسيلة، ص ۲۲۶

فلا رجوع. وأو رجع أحدهما أغرم تصيبه

ولو زادوا على اثنين، فالمفروم موزّع عني الجميع على الأصح.

ولو كان رجل وعشر نسوة فعليه السدس موقيل: النصف الموعلي كل واحدة نصف السدس،

ولو قال شهود القتل: تعمّدنا الكذب، اقتصّ منهم ومن بعضهم، وردّ عليه ما زاد عن جنايته، وإن قالوا: أخطأها، فالدّية. ولو تفرّقوا في العمد والخطأ فعلى كلّ واحدٍ لازم قوله.

ولو تأوّل المتعمّد بظنّ أنّه لايقىل قوله، قيل، يقتصّ مندًا، كما يقتصّ ممّن قتل مريضاً بضرب لايقتل مثله؛ لظنّه صحّته.

ولو رجع أحد الأربعة في الزنى اختص بالحكم، وفي السهاية: إن قال: تعمّدت ذلك، قُتِل ورُدّ الباقون عليه ثلاثة أرباع ديته وإن قال: أوهمت، فعليه ربع الدية ". ويظهر ذلك من كلام ابن الجنيد". وقصر الحليّون الحكم على المغرّ".

ولو رجعا عن الطلاق قبل الدخول. أقرما النصف الذي غرمه الأنه كان معرضا السقوط بردتها، أو الفسخ لعيب. ومعد الدخول لا ضمان إلا أن نقول بضمان منفعة البضع فيضمان مهر المثل وأبطل في المحلاف ضمان البضع، وإلا لحجر على المريض في الطلاق، إلا أن يخرج البضع من ثلث ماله أ. وفي الهابة: لو رجعا عن الطلاق بعد تزويجها ردّت إلى ألأول وضمنا المهر للثاني أ. وحمل على تزويجها لا بحكم العاكم.

ولو رجعاً عن الشهادة للزوج بالنكاح وقد دخل. غُرّما لها الزائد عن المسمّى من

١. ثم نعتر على قاتله.

٢. من القائلين الملامة في تصرير الأحكام الشرعية، ج ٥ ص ٢٨٥، الرقم ٦٧٠٥.

٣ النهاية، ص ٣٢٥.

[.] كا. حكاد عند العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨. ص ٥٣٧ المسألة ١٧

٥ السرائر، ج ٢، ص ١٤٤٤ وشرائع الإسلام، ج ٤. ص ١٣٢ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٥٣٧، المسألة ٩٧.

٦ الخلاف، ج٦، ص٣٢٢، السألة ٧٧

۷ التهایة، ص ۲۳۱

مهر المثل إن كار. ولو طلَّق قبل لدخول فلا غرم

ولوكان الشهادة للروحة ورجعا عرّم سروج ما قبضته إن لم يدخل، وإلّا فالزائد عن مهر العثل من المسمّى إن كان

ولو رجعاً عن الشهاده بالمكانبه، فإن ردّ في الرقّ فلا شيء إن كان قد استوهى منافعه، وإلّا احتمل صمان أُجرتها، وإن عنق بالمكانبة ضمنا القيمة؛ لأنّ ما قبضه كسبه فلا يحسب عليه.

ولو أراد السيّد تعجيل عرمهما برمهما نقض فيمة المكانب على القنّ. وكندا لو رجعاً عن الشهادة بالاستيلاد. ولو رجعاً عن الشهادة بالعتق غرّما القيمة

ولوكان عن التدبير فالطاهر عدم الرجوع؛ لقدرته عـلى نـفضه، إلّا أن يكـون مندوراً وقلنا بعدم جواز الرحوع

ولو رجعاً بعد موته أعرماً للورثه ويحتمل التغريم للوارث وإن رحعاً في حماة العورّث، إذ لا يجب عليه إنشاء الرحوع لنقع الوارث، فسعود عمتقه مسبّب عس الشهادة

ولا قرق بين العمد والحطأ في ذلك كلّه سوى الدم عم، يعرّر المعترف بالعمد دون المخطئ.

ولو ثبت النزوبر نقض الحكم وعزّرو ، وأشهروا، وأعرموا ما قات بشهادتهم. وإنّما يثبت النروير بقاطع، كعلم الحاكم، لا بشهادة عيرهما؛ لأنّه تعارض، ولا بإقرارهما؛ لأنّه رجوع.

كتاب النذر والعهد

أمّا الدّر، فهو النزام الكامل، المسلم، ممختار، القاصد، غير المحجور عليه بفعل أو ترك بقوله «لله» ناوياً القربة.

ويستحبّ الولهاء بنذر الكافر إذا أسلم. وبما لم يقرن يقوله «لله» أو غيره مس الأسماء الخاصّة

وقال ابن حمزة. إن قال علم كلما إن كان كذاء وجب الوفاء، ولا كفّارة. وإن قال على كذا، استحت الوفاء الفقرق بين العشروط وعبره، وفيه بُعد

وللزوج حلَّ نذر الزوجة فيما عدا همل الواجعة أو ترك المحرَّم حتَّى في الجزاء عليهما. وكدا السيَّد لعبده، والوالد بولده على الطاهر ولو رال الحجر قبل الحلَّ لزم في الأقوى.

وينقسم إلى معلّق على شرط، ومتبرّع به. والشرط يعتبر كونه سائفاً، فلو شرط الظفر بالمعصية. أو الزجر عن الطاعة لعا وكذا لو كان شكراً اعتبر كنونه صنالحاً لتعلّق الشكر، كالعافنة، وحفظ القرآن، لا كالمعصية

والجزاء يعتبر كونه طاعة مطلقاً وفي وفوع المتبرّع به خلاف، فمنعه المرتضى "، والأكثر على الوهوع. وكذا في اعتبار اللفظ فيه، فاعتبره ابن إدريس "، خلافاً للشيخين ³ وهل يشترط نبّة القربة للصعة، أو يكني التقرّب في الصيغة؟ الأقرب الثاني.

۱, الوسيلة، من ۲۵۰

٢ الانتصار، ص ٢٦٢ المسألة ٢٠٢

٣ السرائر، ج٣، ص ٦٤.

[£] المقنعه، ص ١٦٦ه؛ النهاية، ص ٥٦٢.

ولابدُ من كون متعلَّفه مقدوراً فلو ندر الممتنع عـقلاً أو عـادة. كـالجمع بـين الضدِّين، والصعود إلى السماء فلغو. ولو تحدَّد المحز انفسخ، فإن عادت القدرة عاد قيل: ويكفَّر لو عجز بعد وقته والتمكّل من فعله \. وهو حتَّى إن كان مضيَّقاً، أو غلب على طنَّه العجز بعده، وإلَّا فلا كفَّارة

ولو نذر الحجّ لعامه فئد أو أحصر، سقط ولا قضاء. ولو تركه فمات قبل مضيّ الزمان فكدلك. وكدا لو مرض أو منعه عدوّ على إشكال؛ من توهّم ارتماع العذر لو سافر؛ ومن امتناع وقوع حلاف معلوم الله تعالى. وفيه بحث كلامي.

وهي تعلَق الدّر بالمباح شرطاً أو جزء ظر، أقربه متابعة الأولَى في الديس أو الديا. ومع النساوي يرجّح جانب السدر؛ لرواية الحسس بن عبلي، عن أبسي الحسن الله، في حارية حلف فيها ببمين فقال: لله عليّ أن لا أبعها. فقال. «في لله بنذرك» ". وفيه دقيقة.

ولو ندر صلاة مشروعة وجبت، وإن كانت كريصة نأكّدت وتعرّص للكفّارة وفي المسوط"، والسرائر. لا سعقلسلنر صيام لُوّل يوم رمضان أ

ولو تذر هنئة عير مشروعه، كركوعينِ هي ركعة كيسجدة واحد، يطل رأساً ولو نذر هيئه في غبر وقمها، كانكسوف والعيد هوجهان

ولو أطلق عدداً لزمه التثنية؛ لأنه غالب النواهل. وقيل تحوز محاذاة الفرائض. فيصلّي ثلاثاً أو أربعاً بتسليمة ⁰.

ولو بذر صلاة وأطلق، فيل: تحزئ الركعة؛ للتعبُّد بها ﴿ والأقرب الركعتان؛ للنَّهي

١ من الفاتلين الملامه في محتلف الشيمة. ح ٨، ص ٢١٣. لمسألة 1٨

٢. تهديب الأحكام ج ٨ ص ٢٠٠٠ ج ١١٤٩ ، الاستيصار ج ٤. ص ٤٦ ، ح ١٥٧

٣ حكاه عن المبسوط أيضاً العلامة في مصلف الشيعة. ح 4. ص ٢٣٩. المسألة ٥٩١ وولده في إيصاح الضوائد. ح 4. ص ٥١. ولم تعثر عليه في المبسوط المطبوع وأكثر ما سببه الشهيد في كتاب الندر إلى الشيخ في المبسوط لم حتر عليه في المبسوط العطبوع، ولعلّ عنده نسخة كاملة من المبسوط لم تصل إلينا

٤. السرائر، ہج ۲٪ ص ۲۸

٥ لم معتر على قائله

٦ من القائلين ابن إدريس هي السرائر ، ج ٣، ص ٦٩ ؛ والسحقّق هي شرائع الإسلام، ج ٣. ص ١٤٨ ؛ والعسلامة لمبي إرشاد الأدهان، ج ٢. ص ٩٣

عن البتيراء !. وفي إجزاء التلاث، أو الأربع الوجهان ولا يجزئ الخمس فنصاعداً بتسليمة إلّا أن يقيّده في نذره على تردّد. ولو قيده بركعة واحدة فالأقرب الانعقاد، والنهى عن التنفّل يها !. وقد يلزم منه إجراء لواحدة عند إطلاق نذر الصلاة.

ولاً تجزئ الفريضة عند إطلاق الصلاة على الأقوى؛ لأنّ التأسيس أولى مس التأكيد. ولو نذر سجوداً العقد بخلاف الركوع

ولو نذر الوضوء أو الفسل المندوب أو نتيتم انعقد، لكن يسراعسي فسي التسيمم الشرعيَّة الغالبة. ولو عيّن وقتاً فاتّعق كونه منطهّراً لم يجب الحدث.

ولو نذر الطهارة حمل على الحقيقة، وهي المائيّة وفي وجوب التبيتم عند تعذّرها نظر، أقربه الوجوب.

ولو جملنا الطهارة مقولة بالتواطؤ تخيّر في الثلاثة، وإن كانت بالتشكيك احتمل حملها على الأقلّ، والأعلى، والتخيير.

ولو ندر العبادة في وقت بمعينه تبعين. ولو شبطه فسي غميره لم يسجزئ، وكفّر إن تشخّص. ولو نذرها في مكان معتن فكدلك، فلو فعله فسي الأفسطل فالأقرب الإجراء؛ لما روي أنّ أمير المؤمنين على أمر من تقر إنّيان بسبت المقدّس بمسحد الكوفة".

ولو نذر إتيان مسجد مُعيّن لزم ولا تلزمه فيه عبادة أخرى، وفي اللهبوط: تلزمه وكعتان فيه ؛ لأنَّ القصد بإتيانه الصلاة أ. ولو قال إلى بيت الله، أو: مسجد الله، فالأقرب العتيق. وفي الدحلاف: لا بلزمه إلا أن ينويه أ. ولا إشكال لو قيده بمكّة، أو بالحرام. ويجب النسك حيث لا يجوز الدخول بغير إحرام، فإن قيّد نذره بعدم النسك حيئة يطل رأساً.

١. المجموع شرح المهدَّب، ج. ٤، ص ٢٢: ميران الاعتمال، ج.٣، ص ٥٣، ح. ٥٥٦٠

٢ ميران الاعتدال، ج ٢، ص ٥٣. ح ٥٥٦٠.

٣. الكاني، ج٣. ص ١٩٤، باب فشل المسجد الأعظم بالكوفة ح ١٢ تهذيب الأسكام، ج٣. ص ٢٥١، ح ١٨٩.

ع حكاه عن الميسوط أيضاً الملامة في محتنف الشيعة. ج ٨. ص ٢٢٢. المسألة ٥٥: ووائده في إيضاح الفوائد،
 ج ٤. ص ٥٤. ولم يعثر عليه في المبسوط العطبوع.

ه الخلاف ج٦، ص ١٩٤. المسألة ٢

ولو مدر المشي إلى المسجد وحب. ولو تذر المشي واشتمل على رجحان ديني أو دنيوي انعقد، وإن بساوي الأمران النحق بالمباح

ولو نذر الهدي مطلقاً. فالنعم في مكّة. ولو نوى منى لزم. ويلزم تقرّقه اللحم بهما على الأقوى.

وفي صحبح محمّد، عن الباقر ﷺ عبد الإطلاق مني، وتقريقه بها ا

ولو نوى غيرهما وقصد الصدقة. أو الإهداء للمؤمنين صحّ وإن قصد الإهداء للبقعة علل وإن قصد محرّد الدبح فيها فهو من المباح وأطلق في المسوط يطلان الندر؟، وفي الحلاف الصحّة، وأوجب لتفرقة بها؟.

وفي رواية محمّد السالفة «إدا سمّى مكاناً فلينحر فيه». ولحب ما يسمّى هدياً. وفي المسوط بحزي ولو بلصة اللخير أ. ثمّ تردّد ".

ولو مدّر أن يهدي عبداً أو أمّة أو دابّة إلى يبت لمه، أو مشهد معيّن، سع وصرف في مصالحه، ومعونة الحاجّ والزائرين الطاهر صحيحة عليّ بن جعفر عليه، عن أحيه علاً، والبدنه الأُنتى من الإبل، ولا تحرئ السعره إلا مع العجز، ولو عحر عن البقرة، فسيع شياه

ولو نذر إهداء ظيي إلى بيت الله بطن ولو نذر تبليغه الحرم العقد.

ويصحّ نذر ستر الكعبة ونطيّبها. وكذّ لمساحد والمشاهد. وفي قبور الصالحين نظر، أقربه اللزوم وكذا إسراحها.

١. تهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢١٤، ح ١٦٦٧.

حكاه عن الميسوط أيضاً الملامة في محتف الشيعة. ح ٨، ص ٢٢٣، المسألة ٥٦ وبم بعثر عليه في المبسوط المطيوع.

٣ الخلاف، ج ٦، ص ١٩٦، المسألة ٧.

مسجوح البحاري، ج ١, ص ٢-١، ح ١٨٤١ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٨٥، ح ١١٠/٨٥ البيش الكيرى، البهقي، ج ٦٠ص ٢١٩، ح ١٨٦٠.

ه لم ستر عديه في المبسوط المطبوع. وحكاء عن المبسوط أيضاً العلامة في محتلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٢٥.
 العسالة ٥٧.

٦ تهديب الأحكام، ج ٥، ص ٤٤٠. ح ١٥٢٩

[101]

درس

لو نذر ريارة النبيِّئة انعقد؛ لأنَّها من أُنَّهات الطاعات، سواء قصد زيارة العسجد أو لا. وكذا زيارة أحد الأننّة على. أو قبور أحد الصالحين.

ولو ندر زيارة الأثنّة الاثني عشر، فالأقرب انصرافه إلى قصدهم في أماكنهم، أمّا الحجّه ففي كلّ مكان.

ولو عيّن إماماً لم يحرئ عيره ولو عجر عنه ولو قيّده يوقت وجب مع الإمكان، فإن أحلّ به عامداً فضي وكفّر، وإلّا فانقصاء، وإن أطلق فهو موسّع

ويكفي في الربارة الحضور هي المقام، و لأقرب وجوب السلام؛ لأنّه العتعارف من الريارة، ولا يجب الدعاء ولا الصلاة وبن استجتا

ولو نذر الصدقة تعبّن مقداراً وجنلياً ومعلاً ومكلاً وزماناً. ولا تحزئ القيمة هي المتعبّن. ولا يملك المدور له الإيراء، وهي وجوب فبوله نظر؛ بَسْناً من توهّم أنّه كالدين، أو الهبة أ. فإن فلما بعدمه سقط عن النادر ولو أطلق قدراً في الدمّة صحّ، ولا يجزئ غيره.

وفي إجزاء احتساب الدين هما على المستحقّ نطر، أقربه الإجزاء. ولو أبسرأه المستحقّ هنا، أو وهبه المعيّن قبل قبضه، أو اعتاض عنه، أمكن الصحّة إن كسان صيغة تذره: أنّ لفلان عليّ كذا، أو: عندي، أو: له الدائة المعيّنة، وحوّرناه.

وإن نذر الصدفة عبليه أو الإصداء إليه أو الإيتصال، لم يتجر الإيتراء والهبة والاعتياض، وعليه يتفرّع وفاة المنذور له. نعم، له مطالبته به على التقادير، ولو اختلفا في الدفع حلف المنكر، ويحور التوكيل في دفعه وقبضه.

١. عبارات النسخ ها متدونة. وفي بعضها «كالدين، أو أنهبة لمندور، فعينتاد تضخ الهبة ويتخبّر»، وفي يحضها: «كالدين، أو الهية، وكالدين، أو الهية، وتتحبّر بين الإبراء والقبول»، وفي يحضها «كالدين، أو الهية، معينتاد تصخ الهبة ويتحبّر» وفي بعضها «كالدين المندور، معينتاد تصحّ الهبة ويتحبّر»، وفي بعضها، «كالدين المندور، معينتاد تصحّ الهبة ويتحبّر»، وفي بعضها، «كالدين المندور، معينتاد تصحّ الهبة ويتحبّر».

ولو عيّن شاة قنمت تفرّع النماء على النمليك، أو التصدّق، فيملكه المنذور له إن قلنا بالملك القهري.

وإن قال إن أتصدّق به، فعي ملكه هنا تردّد؛ من إجراء مأخذ الأسباب مجرى وقوع المسبّب، أم لا.

ولو جعل العال صدقة بالنذر فغي حروجه عن ملكه تردّد؛ من إجرائه مجرى الوقف العامّ. أم لا. وقطع الفاضل بالمخروج ^ا.

ولو أطلق الصدقة أحزأه مسمّاها.

ولا تحزئ الكلمة الطيّبة، ولا تنعليم لعنلم. وتستميتهما صدقة منحاز ننعم، يجزئ إبراء العربم، وفي جوازها على معنيّ أو الهاشميّ إشكال، ولا إشكال منع التعيين

ولو نذر الصدقة بما بملك لزم. إلا مع الصرورة فيبطل في قدرها. عبان أمكن التقويم والتصرّف في المال ثمّ تدريح الصدقة وجب والأقرب عدم وجوب الصدقة بما لا يصرّ به هنا.

وسبيل الله وسبيل الحير وسييل الثوات كلّ فربةً، كصدقة، أو معونة حاحٌ أو راثر أو غار أو طالب علم، أو عمارة مسجد أو مدرسه أو رباط.

ولو نذر صرف زكاة أو خمس على معين لزم إذا لم يناف التعجيل العامور به, ولو نافى الأفصليّة، كالبسط، أو إعطاء الرحم أو الأفقه أو الأعدل، فيفيه نيظر، أقربه مراعاة الندر. فلو خرج المعيّن عن الاستحقاق ببطل، فيلو عباد إلى الاستحقاق، فالأقرب عود النذر، ما لم يكن قد أخرجه.

ولو نذر الصدقة من ماله بشيء كثير فثمانون درهماً؛ لرواية أبي بكر العضرمي عن أبي الحسن ﷺ ".

ولو قال: بمال كثير، فنفي قنضية الهادي، الله مع المنتوكّل تسمانون ". وردّها

١ راجع تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤. ص ٢٥٩، الرقم ٩٣٦٥.

٢. كهذيب الأحكام ج ٨. ص ٢١٧، ح ١١٨٠

٣ الكافي، ج٧، ص ٢٦٤ ـ ٢٤٤، باب النوادر، ح ٢١؛ تهديب الأحكام، ح٨، ص ٢٠٩، ح ١١٤٧ ـ

ابن إدريس إلى المتعامل به درهماً أو ديناراً (وقال الفاضل: المال المطلق ثمانون درهماً، والمقيّد بنوع ثمانون من ذلك النوع "

ولو نذر قربة أجزأه مسمّاها من صلاة ركعتين، أو صوم يوم، أو الصدقة يرغيف؛ لرواية مسمع عن الصادق ﷺ.

ولو نذر صوم يوم قدومه بطل عند الشيح أ، سواء قدم ليلاً بالإحماع، أو نهاراً؛ لعدم الإمكان. وابن الحنيد: إن قدم نهاراً ولم يستناول صامه، واحستاط بسقضائه أ، والأقرب مراعاة إمكان النيّة، ولا قضاء. ولو علم قدومه وبيّت أجمزاً أيـضاً، قماله في المبسوط ?.

ولو ندره أبدأ صام ما بعده إجماعاً. فلو وجب عليه صوم متتابع، فالأقرب أنّه لا يخلّ بالنابع. وهي المسبوط: يصومه فيما يحصل به المتابعة عن الكفّارة، ثمم يقضيه، سواء تقدّم على الكفّارة في الوجوب أم تأخّر لا. وابن إدريس: ينتقل فرضه إلى الإطعام أ. وفيه إشارة إلى أنّ الكفّارة مرتّبة مالمخيّرة يمكن خروجها؛ لعدم الضرورة، ودخولها؛ لعمام المعتضى لِلتّخيير، وعدم صلاحية المانع، وهو أصح.

ويجب قيد التتابع في المذر، ولا يكفي محاورة النصف، إلا في الشهر والشهرين. وطُرّده الشيخ في السنة بأن يزيد على نصفها يوم أ. ونُسب إلى التحكم أ. وليس كذلك ؛ لأنّه من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، أو من باب الصفيقة الشرعئة المطرّدة. كما طرّد الكثير في الإقرار.

١ السرائر، ج ١٢ ص ٦٦

٢. بيفتلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٦٠ ـ ٢١١، المسألة ٤٧.

٣ الكافي، ج ١/ ص ٤٦٣. باب النوادر، ح ١٨ ، تهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢٠٨، ح ١١٤٦

الملاف، ج ٦، ص ٢٠٠، المسألة ١٣.

ه حكام عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٢٠، المسألة ٤٤

٦ راجع الميسوط، ج ١٠ ص ٢٨١.

لا الم يعثر عليد في الميسوط المطبوع وحكاه عن المبسوط أيضاً إن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٦٨

٨ السرائر، ج٣ ص ٦٨.

٩. لم بعثر عليه في كتب الشيخ.

١٠ تسيد المحقّق في شرائع الإسلام، ج ١٣ ص ١٥١

وكلّ نذر وجب مقيّداً برمان يتعيّن فعنه فيه. فإن أخلّ به عمداً كفّر وقضاه. وإن كان مطلقاً فهو موسّع وعال بعص الأصحاب· سصيّق بوجود شرطه⁰. وهو أحوط.

تتمّة: متعلّق العهد كمتعلّى المدر، وأحكامه واردة فيه. وصورته عاهدت الله. أو عليّ عهد الله إن أفعل كدا. معلّفاً أو محرّداً و نشترط فيه ما يشمرط في المذر والخلاف في العقاده بالضمير كالنذر

١ الم بعثر عليه في السيسوط السطيوع. وحكاه أيضاً العلّامة في معتلف الشيمة، بع ٨، ص ٢٣٠. المسألة ٦١

٢ الخلاف، ج٦، ص ٢٠٢، المسألة ١٨

٣ الهاية ص ١٥٥.

الكاهي ج ٦٠ص ١٨٢، ياب عتق وبد الرسي والدشي و حد ادتهديب الأحكام، ج ٨٠ ص ٢١٩، ح ٢٨٣، ح ٢٨٣،
 الاستيصار، ج ٤٠ ص ٦٠ ح ٢

ة من القائدين ابن حمرة في الوسيلة، ص ٣٥٠

كتاب اليمين

وهي هذا الحلف بالله، أو بأسمائه الحاصة؛ لتحقيق ما يحتمل المخالفة والموافقة في الاستقبال.

وإنّما اختص الحلف بالله؛ لقوله على: «من كان حالماً فليحلف بالله أو ليذر» المراه ويحرم الحلف بالأصنام وشبهها؛ للمهي عن الحلف بالطواغيت أ. ويكره الحلف بغير ذلك، وربما قبل بالتحريم والاتنعقد به يمين.

وهال ابن الجنيد: لا بأس بالحلف بما عظم الله من الحقوق، كقوله: وحقّ الفرآن، وحقّ رسول الله: ".

وهي رواية محمّد بن مسلم، عن لباقر على: «ليس لحلمه أن يقسموا إلّا يه» أ. قالحلف بالله هو قوله «والله» و «بالله»، و « بالله»، و «الله » بالحرّ ، و «أيمن الله »، وما اقتضب منها

وتيل:

الحلف بالله هو كقوله والذي نفسي بيده، و مقلَّب القلوب والأبصار، و الأوَّل

بعب الراية لأحاديث الهداية، ج ٣ ص ٢٠٤، باب ما يكون يميناً وما لايكون يعيناً ا وقريب مه في صحيح البحاري، ج ٢، ص ١٩٥١، ح ٢٥٢٢،

۲ صحیح مسلم، ج ۱۲ ص ۱۲۹۸، ح ۱۸۱۸ سی این عاجة، ج ۱، ص ۱۷۸، ح ۲۰۹۵

٣ حكاء عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٦٤، المسألة ٢

٤ الكاهي، ج ٧، ص ٩٤٤ باب أنَّد لا يجوز أن يحلف الإنسان إلَّا بالله عزَّ وجسلٌ، ح ١ د الفسقيه، ج ٣، ص ٢٧٦، ح ٤٦٢٦ تهديب الأحكام ح ٨، ص ٢٧٧، ح ١٠٠٩

يعني يحدق حروف القسم وجرًا لفظ «الله».

الذي لبس كمثله شيء؛ لأنّه مدنول الصعبود بـالحق، إله مَـنْ فـي السـماوات والأرض، ولم يجعل اسماً لله تعالى ".

وهو ضعيف؛ لأنَّ مرجعه إلى أسماء مدلَّ على صفات الأفعال، كالمحالق والرازق التي هي أبعد من الأسماء الدالَّه على صفات الدات، كالرحمن الرحيم، التي هي دون اسم الذات، وهو «الله» حلَّ اسمه، بل هو الاسم الجامع.

وتنعقد بالمشتركة إذا علب على الله، كالربّ والخالق والبارئ والرازق، بخلاف عير العالب، كالموجود والقادر والسميع و لبصير، وعقدها ابن الجنبد بهما^٢

وتنعقد بـ: حلال الله. وعظمته، وكبربائه، وبقوله «لعمر الله» و «حسقُ اللـه». على الأقوى، إذا قصد به الله الحقّ، أو مستحقٌ للإلهيّة ولو قصد به ما يجب لله على عباده لم تنعقد

ولو أطلق فالأقرب الانعقاد؛ لأنّ الاستعمال في الأوّلين أعلب ولو قال والحقّ، هوجهان مرتّبان، وأولى بالانعفاد؛ لأنّه وإن اشترك إلّا أنّه في الله أغلب، كالرحيم والعلم والحنّان

ولو قال. أقسمت، أو حلقت، أو أقسم، أو أحلف، لم يكن يميناً، حتى يــذكر المقسم به. ولو قال. أردت الإحبار، دِين بنيّته "

ولو قال. أشهد بالله. فهو يمين عند لشيخ أن لاستعماله في أيمان اللعان، يخلاف أعزم بالله؛ لعدم ثبوته شرعاً ولا عرفاً

ولاعبرة بالطهار والعتاق والطلاق، أو إيمان البيعة، أو قوله: هو كافر، أو: يعبد الصمم، أو ياهندة أو الأب الصدقة أو متروك. أو ياهنكاه، أو الصدقة أو متروك. والحلف بالبراءة من الله، أو رسوله، أو أحد الأثمة على حرام. وفي وجوب

١ من القائلين ابن البرّاج مي المهدّب، ج ٢، ص ٤٠٧ و المحقّق دي شرائع الإسلام، ج ٣، ص ١٣٠ و والملّامة شي
 قواعد الأسكام، ح ٢، ص ٢٦٧

٢ حكادعه الملامة في محتك الشيعة، ج ٨٠ ص ١٦٤. المسألة ٢

٢ ليس في أكثر النسخ «بيَّته».

٤. المسوط، ج٦. ص ١٩٧

٥ راجع ما حكاه عنه العلّامة في محتلف الشيمة. ج٧. ص ٢٦٥ المسألة ١٦

الكفّارة به أو بالحنث خلاف. وأوجب الشيخان بالحنث به كفّارة ظهار أ، والحلبي يجب بمجرّد القول إذا لم يعلّقه على شرط أ. وابن إدريس لم يوجب شيئاً ".

وفي توقيع المسكري على الله الله الله المسن الصفّار: «يطعم عشرة مساكسين الكلّ مسكين مدّ ويستغفر الله» أ.

وقال الصدوق:

لو قال إن كلّم ذا قرابة عمليه المشي إلى بيت الله عزّ وجلّ، وكلّ ما يملكه في سبيل الله، وهو بريء من دير محمّدظة، فإنّه يصوم ثلاثة أيّام، ويتصدّق عملى عشرة مساكين

وقولنا: «لتحقيق» أحتراز من يمين النغو، فإنّه لم يقصد بها التحقيق، والقسمد شرط عندنا وإن نطق بالصريح، فنو حلف العامل أو الساهي أو العضبان بما يرفع القصد لم ينعقد

واحتراز من يمين المكره، ويميل المناشدة مثل: والله ليفعلن، قاصداً عقد اليمين على صاحبه، فإن تحقيقه ممتنع بالسبة إلى العالف والنص على استحباب إجابة المناشد".

واعتبرنا إمكان المخالفة والموافقة؛ ليحرج به الواجب، مثل الكون في الحيرًا والممتنع عقلاً، كالجمع بين النقيضين؛ أو عادة، كالصعود إلى السماء؛ أو شرعاً، كترك الصلاة، فإن كل ذلك لا يعقد.

ولو تجدّد العجز فكالمقارن. إلّا أن تعود القدرة في غير المقيّد بوقتٍ.

١. المقتعد مي ٥٥٨ ــ ١٥٥٠ النهاية، ص ٧٠٠.

٢ الكاني في الفقه ص ٢٢٩

٣٠ السرائر، ج ٣٠ ص ٣١ ـ ٤٠٠

٤ الكافي، ج ٧، ص ٢٦٤، باب النوادر، ح ٧، العقيد، ج ٣ ص ٢٧٨ ح ٢٣٢٢

ف البقام، ص ٤٠٨.

٦٠ في التعريب.

٧. الشهبال. ج ٢، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١، باب السيمة، ح ٢٠ ورجع وسبائل الشبيعة، ج ٢٣، ص ٢٧٩، البناب ٤٤، من أبواب الأيمان، ح ١ ـ ٤.

والتقييد بالاستقبال؛ لبخرج به الحلف على الماضي والحال إن تبصوّر، وهمي الغُموس في الإثم العتوعُد عليها بالنّار في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الآبة، إن كان كادبه وتعقد، وإلّا فهي لغو.

ولا كفَّارة للغَموس سوى الاستغفار. وإن تضتنت ظلماً فَسِعُد ردّه؛ لقبوله ﷺ. «خمس من الكبائر لا كفَّاره فيهلّ. الإشرك بالله، وعقوق الوالدين، ويهت المسلم. والفرار من الرحف، واليمين الغموس»".

ولو أكره على يمين الغموس تأوّل هي المفرد، أو الإستاد فالمفرد كقصد أحد معاني المشتركة، أو المجار، مثل أن يريد بالمكاتبة تحصيل العتق، وبالحمار المليد والإستاد: ما فعلته بمصر أو في سفر أو وقت العصر.

ولو كنب الواهب ابتياعاً وأشهد، حلف على الشراء مورياً. ولو لم يسحسن فــلا شيء عليه.

ولبس للظالم المأويل، ولا محرج به عن الغموس؛ عان المئة مئة المستحلف المحق. ولو كرّر اليمبن من غير معابرة في المتعلّق فالطاهر أنّها واحدة. هاله جماعه ... سواء قصد التأكيد أو التأسيس

[Yor]

درس

قد تجب اليمين في مثل إنفاذ مؤمى من ظالم وإن كان كاذباً. ويتأوّل. وقد تحرم إذا كانت كاذبة، إلّا لضرورة وقد نستحبّ، كدمع طالم عن ماله المجحف به. وقد تكره، كما إذا كثرت، وكالحلف على القليل من المال. وما عداها مباح.

۱ آل عمران (۳) ۷۷

التعني النظيوع مع الشرح الكبير، ج ١١، ص ١٧٩ السنألة ١٩٩٥؛ المبسوط، السرخسي، ج ٨، ص ١٦٧٨ وج ٢٧، ص ٨٦ ولم أجد، بلفظه في التجاميع الحديثيّة

٣ كالمبعثّق في شرائع الإسلام، ج ٦. ص ٦٨، والصلّامة فني تمحرير الأحكمام الشيرعيّة، ج ٤. ص ٣٤١. الرقمم ٨٨٨٨.

ويحوز الاستثناء بمشيئة الله تعالى لفظاً متصلاً عادة، فلا بضرّ التنفّس، أو التذكّر. ولا تكفي النيّة وإن اقترنت باليمين، قاله في المبسوط ، وتبعه ابن إدريس ، وفي النهاية: يكفي إن حلف سرّاً ، وهي المختلف: يكفي مطلقاً ، وهو قوي. وعمليه تحمل رواية عبد الله بن ميمون بحواز استثناء الناسي إلى أربعين بوماً ، ولا يشترط أن ينويه إلّا عند التلفظ به ولا فرق بين متعلّقات اليمين في ذلك، وقول الفاضل بقصره على ما لم يعلم مشيئة الله إيّاه أنادر.

ولو عقب الطلاق والعنق والدر والإقرار بالمشيئة قاصداً التسبرك لم يسضر، وإلا بطل. وللشبخ قولان من وقطع ابن إدريس بلغو الاستثناء فسيما عبدا اليسمين ولزوم الإيقاع من وهو قوي في الإقرار.

ويجور تعليقها بشرط في عفدها وحبّها، سواء كان مشيئة غيره أو لا، كقوله في العقد: لأشربنّ إن شاء زيد، وفي الحلّ؛ لأشربنّ إلّا أن يشاء زيد. وكذا في النـفي، لا شربت إن شاء زيد، و لا شربت إلّا أن يشاء لإند.

وينصرف الاستثناء إلى رفع المستشى منه. تعقيب الإثباب نفي وبالعكس. ولو قصد عكس دلك دين بنيّته.

وكلّما كان العقد موقوفاً وجهل الشرط فلا عقد. وكلّما كان الحلّ موقوفاً فـهي منعقدة. إلّا مع علم شرط الحلّ. ولا فرق بين تقديم الشرط وتأحيره

ويشترط في الحالف شروط لبادر. ورفع الحجر. ولا إشكال هنا في التبوقّف

١. الميسوط، ج٦، ص ٢٠٠٠.

۲ السرائر، ج ۱۲ ص ٤١

٣ النهاية، ص٥٥٦.

٤, مختلف الشيعة، ج ٨, ص ١٩٤ البسألة ٣٢

النقيد ج٣٠ من ٢٩١٢ - ٢٦٦٢ ح ٤٢٨٧) تهديب الأحكام ح ٨٠ ص ٢١٨ م ٢٠٦٩ ح ١٠٣٩

٦ قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٧؛ تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٤، ص ٢٠١، الرقم ٥٨٤٤.

و قال بدحول الاستثناء في اليمين خاصةً في السهاية. ص ١٥٥١ والحالاف، ج ٦. ص ١٣٢، المسألة ٢٠١ وقال بدخوله في الطلاق والعتق والنذر والإقرار أيضاً في المبسوط، ج ٦، ص ٢٠٠

٨ السرائر، ج ١٣ ص ٤١.

على إذن الأب وإن علا. ما لم يكن في فعل واجب أو ترك محرّم.

ولو جعل على الترك أو الفعل جزاءً، كصوم أو صدقة، فــالأقرب تــوقّفه عــلـى إذن الوالي.

وتصح من الكافر وإن لم يصح تدره؛ لأنّ القربة مرادة هناك دون هذا. ولو قلنا بانعقاد نذر المباح الصرف أشكل العرق ومنع في المخلاف من يمين الكافر، نظراً إلى أنّه لا يعرف الله ويمتنع منه التكفير حينتنز، ثمّ تسردٌد أ. وقبطع فني المسبسوط بالجواز أ. وقطع ابن إدريس بالمنع والعاص فرّق بين الكافر بجعد الربّ وغيره أ. والفائدة في بقاء اليمين لو أسلم، والعقب عليها لو مات على كفره، لا في تدارك الكفّارة لو سبق الحنث الإسلام؛ لأنّها تسقط

قاعدة: متعلَّق السين كمتعلَّق الندر ولا إشكال هنا في تعلَّقها بالساح. ومراعاة الأولى في الدين أو الدنيا، وترحيح مقتضى اليمين مع التساوى، وهــذه الأولويّــة متبوعة.

ولو طرأت بعد انعقاد اليمين. قلو كان البرّ أولى في الابتداء ثمّ صارت المخالفة أولى اتبع، ولاكفّارة عمدتا وإنّما تجب بالحدث عمداً اختياراً، فلو حالف تاسياً أو مكرهاً. أو اشتبه المحلوف علمه بغيره فلاكفّارة.

قاعدة: اليمين عند الإطلاق تنصرف إلى مدلول اللفظ حقيقة. علو نوى الحالف خلاف الظاهر، كنيّة العامّ بالخاص، أو المنطلق بالمقيّد، أو المنجار بالحقيقة، أو بالعكس في الثلاثة، صحّ. كمن حلف لا يأكل اللحم وقصد الإبل، أو لا يأكل لحماً وقصد الجنس، أو ليعتقنّ رقبة وقصد مطلق

١ الحلاق، ج ٦، ص ١١٦ ـ ١١٧، المسألة ٩

٢- المسوط، ج ٦، ص ١٩٤.

٢ السرائر، ج٢، ص ٤٤.

٤. مختلف الشيعة، ج ٨، من ١٧٢، البسألة ٨.

الرقبة. أو لا يشرب له ماء من عطش وقصد رفع المنّة، أو لا يحتمل له منّة، وأراد شرب الماء. إن حملناه مجازاً إسناديّاً، وجعمنا شرب الماء حقيقة له.

ولو نوى ما لا يحتمله اللفظ، كما لو موى بالصوم الصلاة، لفت اليمين فيهما.

قاعدة الو تعارض عموم العظ وخصوص السبب، فإن نوى شيئاً فـذاك، وإلا فالأقرب قصره على السبب؛ لأنه الباعث على اليمين، كما لو رأى منكراً في بـلد فكرهه لأجله, فحلف على عدم دخوله، ثمّ زال المنكر فله الدخول. وكذا لو حلف على رفع المنكر إلى وال بصنه فعزل، فلا رفع.

قاعدة: الابتداء والاستدامة سيّان فيما نسب إلى المدّة، كالسكنى والإسكان والمساكنة، دون ما لا نسب، كالدخول والبيع وفي التطيّب وحهان، علو حلف: لا سكت هذه الدار، وهو ساكن بها أرجب السحول في الحال وإن بقي رحمه لا للسكتى، بحلاف ما لو قال لا دحلت هذه الدار، وهو فيها، أو: لا بعت، وقد باع بخيار فاستمرّ عليه؛ أو: لا نزوجَت، وله زوجة فلم طلّقها.

قاعدة؛ كلّ ما اتّحد مدلول اللفط حمل عليه، كالرجل والعرأة والإنسان والبعير والشاة. وإن تعدّد مشتركاً ونوى فرداً أو جميع الأفراد حمل على المنويّ، ولو لم ينو شيئاً منها، بني على استعمال المشترك في حقائقه وعدمه.

ولو اشترك بين اللغة والشرع أو العرف رخع الشرعي، تسمّ العسرفي العسامّ، تسمّ العرفي الحاصّ. ولو تمارض الشرع والعرف، فالطاهر ترجيح الشرع، إلّا مع جهل الحالف، فينصرف إلى ما يعلمه من الثلاثة.

فالرأس لغةً عام، وعرفاً خاصّ بالأنعام، فلا يحنث برأس الطير والحوت. وماء النهر لفة لجميعه، وفي العرف في النفي لبعضه، وفي الإثبات تردّد.

ولوكان لد حقيقة ومجاز حمل على الحقيقة، إلّا أن يغلب المجاز لشهرته فيحمل عليد، كالراوية للمُزَادَة وقد كانت للبعير.

[107]

درس

قاعدة؛ الإضافة تتخصّص بالمضاف إليه، كدار زيد، وسرح الداتية والإشهارة تتخصّص بالمشار إليه، فلو تبدّلت الإضافة رالت المبين، بخلاف ما أشار إليه.

ولو جمع بين الإضافة والإشارة. كدار زيد هذه. ولم ينو إحــداهــما. فــالأقرب تغليب الإشارة. فتبقى اليمين وإن زال ملكه ويحتمل تغليب الإضافة؛ لربط اليمين بهما فتزول يزوال أحدهما

والإضافة إلى العبد تقتصى النمليك إن قلنا يملك، وإن أحلنا ذلك أمكن حمله على المنسوب إليه كالدابّة؛ إعمالاً للقط مي مجازه عند تعذّر الحقيقة، وحمله على ما بملكه عد عنقه أو كتابته اقتصاراً على الحقيقة الممكنة في الحمله، بخلاف الدابّة فإنّه لا يتصوّر لها ملك.

قاعدة الصفة قند في الموصوف، فلو زلت فلا يسمين، ولو جسامعت الإشسارة فالوجهان فلو حلف لا يلبس قسيصاً، ففتقه واتزر به لم يحنث، ولو ارتدى أو اتزر به قبل فتقه فالأقرب الروال؛ لأنّه ليس لبس مثله ولو قال: هذا الفسيص، ففتقه شمّ لبس فكما مرّ.

ولو قال: هذا الثوب، وهو قميص، قارتدى به مفتوقاً أو غيره فوجهان أيضاً؛ من تغليب الإشارة؛ ومن أنه فميص في الواقع فينصرف إلى لبس مثله

وكذا أو قال: لحم سحلة، فتكبر؛ أو: عبد، فيعتق، أو: حنطة، فنخبز، عند الشيخ . وقال القاضي ؟ والفاضل: يحمث أو حلف على حنطة معيّنة فأكلها خبزاً . وكذا أو غيّر الدقيق فخبزه؛ إذ الحنطة لاتؤكل غالباً إلّا خبزاً.

١ الميسوط، ج٦، ص ٢٤٠ الحلاف، ج٦، ص ١٦٩، المسأنة ٧٦

٢ المهذَّب، ج ٢، ص ٤١٩.

٣ معتلف الشيعة، ج٨، ص٢٠٣، المسألة ١٦

أمّا لو كان التغيّر بالاستحالة كالبيضة تصير فرحاً والحبّ زرعاً فلا حسنت. ولو زالت الصفة ثمّ عادت، عادت الممين، كالسفينة تنقض ثمّ تعاد.

قاعدة: الشرط في اليمين قد هيها، فترول بزواله، فالحلف على عدم الخروج بغير إذن زيد مقيد به، فيحنث لو اننفى، ولو أذن فلم يسمع شمّ خرج فوجهان، يلتفتان إلى أنّ الإذن هل هو مجرّد الأمر كما هو في اللغة، أو أنّه مشروط عرفاً بالإعلام؟ إذ الإذن يستدعي متهيئاً لسماعة ولو كان القيد في الإثبات توقّف البرّ عليه، كالصلاة في المسجد، والبيع في السوق.

قاعدة: التكليم لايتناول الرمز، واستثناؤه في قصية زكريًا الله أ من عير الجنس، وكذا لايتباول المكاتبة والمراسلة نعم، في حقّ الأخرس يحتمل نفوذ الإشارة، بل والمكاتبة وعليه يتفرّع بطلان صلاة الأخرس سرمزه، والكلام يمتناول القرآن والأذكار على الأصحّ

قاعدة: التخصيص جار في القول كالتسليم والنكليم، بحلاف الفعل كالدحول، فلو حلف أن لا يسلم عليه، فسلم على قوم هو فيهم ونوى خروجه، فلا حنث. ولو حلف على عدم الدخول عليه فاستثناه داخلاً، فالأقرب الحنث. والشيخ لم يفرّق".

قاعدة. الجمع بين شيئين أو أشياء بو و العطف، يصيّر كلّ واحد منهما مشروطا بالآحر؛ قضيّة للواو، فلو قال: لا أكلت الخبر واللمحم والعاكمهة، أو: لآكملتُها، فلا حنث إلّا بالثلاثة، ولا بَرُّ إلّا بها. وقال الشيخ: يمحنت بكملٌ واحمد "؛ لأنّ واو العطف بمثابة العامل.

١. آل عمران (٣)؛ ٤١

٢. الميسوط، ج ٦. ص ٢٢٦_٢٢٢؛ الحلاف، ج ٦. ص ١٥٧، المسألة ٦٥.

٣ الميسوط، ج٦، ص ٢٢١.

قاعدة: لو أضاف الفعل إلى معيّن فشركه غيره، فعي زوال اليمين وجهان عند الشيخ ، ولعلّة تعارض اللغه والعرف، كما لو حلف على طعام اشتراه زيد. فاشتراه بشركة عمرو، أو على ثوب غزلته بشركة عمرو، أو على ثوب غزلته هند فشوركت فيه. ولو اقتسم زيد وعمرو ما اشترياه لم يتعيّر الحكم. ولو خلطا ما اشترياه بعقدين فتجاوز الحالف لصف حست، وإلاّ فلا

ويشكل بالقطع على الأكل من نصيب ريد، إلّا أن يريد أكل جميع ما اشتراه زيد. فلا تقع المخالفة إلّا بأكل الجميع

هذا إذا كان الحلط موجباً للإشاعة، أمّا في نحو التمر والرمّان، فيمكن أن يقال. لابدٌ من تجاور الصف، لإمكان احتصاصه بما شتراه عمرو، والحنث بكفي فسي دفعه الاحتمال.



لا يحنث في اللبن بالجبن والأقط والسمن والزيد والكشك. وكذا بعصها ببعض. ولا في الشاة المحلوف على لحمها بلحم نسله، وكذا لبنها وفي النهاية يسري إلى الولد"، وهو قول ابن الجنيد"، لرواية عيسى بن عطيّة، عن الباقر علايًّة، والسند ضعيف.

والماكهة اسم لما يتفكّه به حتّى الأُترَح والنّبِق واللّوز. واشترط يعضهم الرطوبة فلا يحنت باليابس، كالزبيب والرمان والرطب فاكنهة، وحبّ الصنوبر والسطيخ بقسميه، بخلاف الزيتون، والبطم، وحبّ الآس.

ا ذكر الوجهان وقوّاهما في المبسوط، ج ٦، ص ١٣٦٧ و حتار روال اليسين وعدم الحسث في الشلاف. ج ٦.
 ص ١٤٩، المسألة ١٦.

۲ النهاية، ص ۲۰۵۰ ۲۰۵.

٣ حكاه عنه العلَّامة في مختلف الشيمة، ج٨، ص ١٦٩ : المسألة ٦

الكافي، ج ٧، ص ٤٦، باب التوادر، ح ٢؛ تهديب الأحكام، ج ٨. ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣، ع ١٠٨٢ م ١٠٨٣

وأمًا الخيار والقثاء والقَرْع والباذنجان فمن الخضر.

والأُدم ما يضاف إلى الخبز، مرقة أو دهما وجامد ، كالجبن والعدس والتمر والملح. والطعام. القوت، والأُدم، والحلواء، ما ثعاً و حامداً، لا الماء على الأقرب. وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَمْ يَطْعَمُهُ فَإِنَّهُ مِبِّق﴾ محمول على الدّوق.

واللحم لا يتناول الشحم والمح والدماع والكبد والطحال والكرش والشصران، والقلب على الأقوى، والأليّة. أمّا شحم الطهر أو الجنب أو ما في تضاعيف اللحم، فيحتمل إلحاقه باللحم، وكذا الرأس والكُرع

والمال اسم للعين والدِّين والركبوي وغيره، و لمنديِّر والمستولدة والمكاتب المشروط، دون حتى الشععة والاستطراق.

أمًا المنافع، كالسكني وخدمة العبد. فقيها وجهان، والعاليّة قويّة؛ ولهذا تصرف في الدين، أمّا منفعة نفسه فلا.

والصرب يصرف إلى الآله المعادة. وقيل يجرئ الضفت . وهنو حسن مع النصرر والعفو في الأُمور الدنيونة أوني.

والكفالة والضمان والحوالة ستغايرة

والعقد اسمٌ للصحيح مع الإيحاب والقبول.

والتسرّي: وطء الأمة وإن أكسل، أو لديخدّرها على الأقرب.

والهبذ تتناول الهديّة. لا العمرى على لأقرب، والوصيّة والصدقة الواجبة، وفي المندوبة وجهان. وكدا في الوقف، والأقرب المغايرة فيه.

وإطلاق الفعل ينصرف إلى المباشرة، إلا منع الفنرينة، كنبناء البنيت، وضنرب السلطان، وحلق الرأس.

والضرب اسم للمؤلم من الاعتماد بالسوط والعصا واللَّكم واللطم؛ بخلاف العضَّ والخَنِق والقَرْص، خلافاً لابن الجمد في الثلاثه ".

ي البقرة (٢). ٢٤٩.

من القائلين الشيخ في المبسوط، ج٦، ص ٢٤٢، و الخلاف، ج٦، ص ١٧٥، المسألة ٨٩.
 عند الملامة في مختلف الشيعة، ج٨، ص ١٩١، المسألة ٢٦.

والبشارة اسمٌ للإخبار بالسارّ أوّلاً، بخلاف الإخبار فإنّه عامّ. ولو بشّره جماعة دفعة فلكلُّ ما عيّنه، وكذا الإخبار دفعة أوّلا.

وأوّل داخلٍ داره مَنْ ولجها بعد اليمبر وإن لم يدخل غيره. وآخر داخلٍ هو مَنْ يتعقّب دخوله موته. ولو عيّن الدار، فالأحير من يتعقّبه حروجها عن ملكه إن غلبنا الإضافة. ويحتمل إجراء هذا في الدار المضافة إليه إذا باعها ولم يتعقّبه ملك غيرها. ولو حلف أن لا يطأ جارية عتته أو غيرها أيداً. فملكها حكّت له إن كان قَصَد الحرام أو أطلق، ولو قصد العموم لم تحلّ، إلّا مع رححان الوطء.

والحين: ستّة أشهر هي الصوم والرمان خمسة أشهر فيه. والحُقْب: ثمانون عاماً هي الصوم وغيره، ولو نوى غير دلك اتّبع.

ولو حلف لا مأكل بعضاً، وليأكن ما هي كمّ فلان مكان بيضاً، جعله هي الماطف وأكله.

برّ ولاحنت الأنّه لم يقل من البيض الذي في كمّه، بل أبهم. وكذا لو علّق الظهار عليهما
والببت اسم لببت الحصري والبدوي، فيحبّنان بهما إن عرفا هما، عند الشيخ الوسخة والبنت المراض كلّ بعادته. ولا نتتاول الكعمة والمسحد والسعة والكنيسة على قول ". وقطع ابن إدريس بالتماول ". ولا الدهليز والصّعة عند الشيخ ".

ولا يتناول اللحم السمك عنده في المبسوط ". وقبطع فني الحلاف ببالتناول؛ للآية ". وقال ابن الحنيد: الخمر يساول المسكر والفقاع ".

والحُلي لايتناول الحوهر منفرداً، وقطع لشيخ بتناوله؛ لقوله تعالى: ﴿وَ تَسْتَغْرِجُواْ مِنْهُ جِلْيَةً تَلْبَسُونَهَ ﴾^

٧ الميسوط، ج ٦، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣ الحلاف، ج ٦، ص ١٤٨ ـ ١٤٩، السألة ١٤٥

٢ من القائلين الشيخ في المبسوط، ج ٦، ص ٢٤٩

٢ السرائر، ج ٢. ص ١٨

^{\$}وة الميسوط، ج٦، ص ٢٢٩ و٢٤٩

٦ الخلاف، ج ٦. ص ١٦٨. السيألة ٧٣ والآية هي البحر ١٦١) ١٤٤ والفاطر (٣٥) ١٢

٧. حكاه عند العلَّامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٩١، السالة ٢٧.

٨. الميسوط، ج ٦، ص ١٩٩٠؛ العلاف، ج ٦، ص ١٦٢٠ المسأنة ٢٥. و لاية في النحل (١٦): ١٤، وأيضاً تدلُّ عليه الآية ١٢ من الفاطر (٣٥).

كتاب الكفّارات

لاتجب الكفّارة قبل الحنث في ليمين ولا تجزئ، ولا في الحلف على الممتنع. وهي في اليمين عثق رقبة، أو إطعام عشرة مساكين، لكلّ واحد مدّاً، أو كسوتهم، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيّام متتابعات. وفي الإيلاء كذلك.

وفي الظهار وقتل الخطأ العتق، ثمّ الصباع شهرين منتابعين، ثممّ إطمعام سمنّين مسكيناً. وقال سلّار كفّارة القتل مخيّرة أ. وهو ظاهر شبخه المفيد أ. وتدفعه الآية أ. وصحيحة عبد الله بن مسان، عن الصادن الله أ.

وفي كمّارة خلف النذر والعهد حلاف. وكونها كبيرة مخيّرة أولى؛ لصحيحة عبدالملك، عنه ﷺ في النذر ". ورواية أبي بصير في العهد". وقال الصدوق: كـفّارة الندر كاليمين "؛ لحسنة الحلبي "، وحملت على العجز "، وهو حسن.

١٨٧مراسم، ص ١٨٧،

٢ المقتعة، ص ٥٧٠ ـ٧١٥.

٧ السام (٤)؛ ٢٢

^{2.} تهذيب الأحكام ج ٨، ص ٣٢٢_٣٢٢، ح ١١٩٦

ه تهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢١٤، ح ٢١٦١؛ الاستبصار ج ٤، ص ٥٤، ح ٨٨٠.

٦ تهديب الأحكام، ج٨، ص ٢١٥، ح ١٨٧٠ الاستبصار، ج٤، ص ٥٤، ح ١٨٧

٧ الفقيه، ج٢، ص ٢٦٧، ديل الحديث ٢٠٠١

A, الكامي، ج٧، من ٥٦٦، باب الندور، ح٠ الفقيد. ج٢، ص ٣٦٤، ح ٤٢٩٢؛ تهذيب الأحكمام، ج A، ص ٢٠٦، ح ١٩٢٦؛ الاستيصار، ج٤، ص ٥٥، ح ١٩٢

٩ حملها الشيخ في تهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢٠٦، ديل احديث ١١٣٦

وكفّارة حزُّ المرأة شعرها في المصاب كبيرة عند الشيخ ، والرواية به ' ضعيفة. والأقرب عدم الفرق بين الكلّ والبعض. والحرّ والحلق والإحراق.

ويحتمل إلحاق الحرّ في عبر المصاب به يطريق الأولى.

ولو نتفته في المصاب فكفّارة يمين وإن كان بعضه وكذا خـدش وجـهها فــي المصاب، وشقّ الرجل ثوبه لموت ولده، أو زوجته خاصّة وإن كــانت مــتعة، أمّــا الأمة فلا.

ولا كفّارة في شقّ المرأة النوب وحزمه ابر إدريس مطلقاً على الرجل والمرأة، واستحبّ الكفّارة على الرجل وجوّر شيخان شقّ النوب في موت الأب والأخ أ. وفي رواية حنّان لا بأس بشق الجبب على القريب، وشقّ المرأة على زوجها ولو تروّج في العدّة أو بدات البعل فارق، وكفّر بحمسة أصبوع دقيقاً. وقيال المرتضى في دات البعل: يتصدّق بخمسة دراهم أو لرواية أبي بصير، عن الصادق الله المن إدريس: سبتحنّ الكفّارة أ

وقال الشمخ: لو نام عن العشائم يعتبي ينتصفك اللبل قبضاها وأصبح صائماً ، لرواية مقطوعة ". واستحبّه أن إدريس ". وفي إلحاق العبامد ب. أو النباسي، أو السكران تردّد، وقوى العاصل عدمه ". ولا للحق بدلك ناسي عبر العشاء بالنوم قطعاً.

١ النهاية، ص ٥٧٢.

٢- تهذيب الأحكام. ج ٨. ص ٢٢٥. ح ٢٠٠٧

٢ السرائر ج ٢. ص ٢٨

٤. المقنعة، ص ٧٧٥؛ النهاية، ص ٧٧٥.

٥. تهديب الأحكام. ج ٨. ص ٢٢٥. ح ١٢٠٧

٦ الانتصار، ص ٢٦٦، المسألة ٢٠٨

٧. الكامي، ج ٧. ص ١٩٢، باب حدّ المرأة النبي فهما روج فستزوّج - ، ح ١٣ الصقيم ج ٣. هي ٤٧٠. ح ٤٦٤١: تهديب الأحكام ج ٧. من ٤٨١ ح ١٩٣٤

٨. السرائر، ج ٢، ص ٧٧

٩ التهاية، ص ٧٢ه.

١٠ . الفقيد، ج ١، ص ٢١٩ - ٢٢٠ ح ٦٥٩ : تهديب الأحكام، ج ٢، ص ٢٧٦، ح ١٠٩٧

¹¹ السرائر، ج ١٢ من ١٧٪

١٢. تحرير الأحكام الشرعيّة. ج ٤. ص ١٣٧٢ الرقم ٥٩٦١.

ولو أفطر في ذلك اليوم أمكن وجوب الكفّارة؛ لتعيّنه، وعدمه؛ لتوهّم أنّه كفّارة. ولا كفّارة فيها.

ولو سافر فبه فالأقرب الإفطار والفضاء. وكدا لو مرص أو حاضت المرأة، مع احتمال عدم الوجوب فيهما، وفي السفر الضروري؛ لعدم قبول المكلف للمصوم. وكذا لو وافق العيد أو النشريق. ولو وافق صوماً متعيّناً فالأقرب التداخل، مع احتمال قضائه.

ومن ضرب مملوكه فوق الحدّ كفّر بمعتقه عبند الشبيخ والقباضي ، وأنكسره ابن إدريس ، واستحبّه جماعة ،

ولو قتله فكفّارته كغيره. وقال الشيخ هي مخيّرة * لرواية أبي بصير *.
وروي عن الصادق ﷺ أنّ «كفّارة عمل السلطان قصاء حواتج الإخوان» *.
وكفّاره الاغتياب الاستغفار للمفتاب *.

وكفَّارة المجلس قراءة: ﴿ تُبْخَنَنَ رَبُّكِ رُبِّ ٱلْجِرِّ فِيمًا يَسِفُونَ ﴾ الآيستين عمند القيام ١٠.

و«كفّارة الضحك. اللهمُ لا تمقتني» المُنهُ اللهمُ لا تمقتني» المُنهُ اللهمُ لا تمقتني اللهم والمنوبة المُنهُ ال

١ النهاية، ص٧٢ه.

٢ المهذَّب ج٢، ص ٤٢٤

۲. السرائر، ج ۲، ص ۲۸ ـ ۲۹.

في شرائع الإسلام، ج ٢. ص ٤٠، والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٤. ص ٢٧٢، الرقم ٥٩٦٥.
 النهاية، ص ٥٧٣.

الكافي، ج ٧، ص ٣٠٣، باب الرجل يقتل معلوكه او ، ح ١٤ تهديب الأحكام، ج ٨، ص ١٣٢٤، ح ١٢٠٠٠.

٧۔ الفقیدر ج ٣٠ ص ٢٧٨. ح ٢٢٢٢.

٨. القنيد، ۾ ٢٠ ص ١٢٧٧، ۾ ٤٣٢٠.

٩. الصافّات (٢٧): ١٨٠ ـ ١٨٨٠.

۱۰ الفقيد ج ١٣ ص ١٣٧١، ح ٢٣٨٤

۱۱ الفقيه، ج ۲، ص ۱۳۷۷، ح ۲۳۲۱.

۱۲ تهديب الأحكام ج ٨، ص ٢٢٥ م ٢٢٠

ويحرئ الاستغفار عند العجز عن حصال الكفّارات جُمع. وهي الظهار روايتان ا أشبههما الاجــتراء بــه ويكــفي مــرّة واحــدة بــالنيّة. ولو نــجدّدت القــدرة بــعده فوجهان.

وفي رواية إسحاق بن عمّار في النطاهِر: يستعفر ويطأ. فإذا وجد الكفّارة كفّر". فيحتمل انسحابه في عيره

[100]

درس

خصال الكفَّارة أربع عتق. وصبام. وبطعام. وكسوة

ويتعيّن العتق على العادر في المرتبّة بملك الرقبة. أو ثمنها إدا أمكن الاعتياض. ولوكان من أهل الحدمة لمرض أو رُقَعَة، اشترط ملك رقبة أخرى. ولاتباع داره ولا ثبابه، إلّا مع الفضله فيهما عن قدر الحاجة.

ولو أمكن بيع خادمه أو داره أو ثيابه والتيدُل وشراء رفية، فالأولى عدم وجوب السع ولايدٌ من أن نفصل له قوت يوم ولملة. وبياع صيعنه و سحارته وإن السحق بالمساكين كالدين.

ولو بيع نسيئة وجب إذا كان يتوقّع مالاً غائباً. وإلّا فلا. ولو طلب منه النقد صبر. وفي المُطاهِر وجهار. أقربهما الانتقال إلى الصوم.

والمديون المستوعب معسر. ولو نكتف العنق أجـزأ، إلّا مـع مـطالبة الديّــان. والعبرة بالقدرة حال العنق لاحال الوجوب.

ولو عجز فشرع في الصوم بلحظة ثمَّ قدر استحبُّ العود، وكـذا لو شـرع فـي

١ - رواية عدم الإحرّاء مرويّة في الكافي، ج ٧ ص ٤٦١، ماب النوادر، ح ٥، وتهديب الأحكام، ج ٨، ص ١٦٠. ح ٥٠. وص ٢٦٠ ح ١٨٩١؛ والاستبصار، ج ٤، ص ٥٦، ح ١٩٥. ورواية الإجراء مرويّة هي الكاهي، ج ٧، ص ١٦١. باب النوادر، ح ٦، وتهديب الأحكام، ج ٨٠ ص ٣٣٠ ـ ٢٣١، ح ١١٩٠، والاستبصار، ج ٤، ص ٥٦، ح ١٩٦.

۲ الکاهي، ج ۷، ص ٤٦١، باب النوادر، ح ٦، تبهديب الأحكام، ج اد ص ٢٢٠ ـ ٢٢١، ح ١١٩٠ الاستبصار، ح ٤، ص ٢٥٠ ـ ٢٢١، الاستبصار،

الإطعام ثمّ قدر على الصيام أو العتق.

وقال ابن الجنيد: لو أيسر قبل صوم أكثر سن شهر وجب العبتق ؛ لصحيحة محمّد بن مسلم، عن أحدهما على الندب.

ولو بذل له رقبة فالظاهر عدم وجوب القبول؛ للمنَّة.

ويعتبر في الصحّة أُمور تسعة:

الأوّل: الإيمان. وهو الشهادتان في القتل إجماعاً، وفي غيره على الأقوى. وفي الدخلاف: يجزئ الكافر ^ع. ويجزي المتولّد من مسلم إدا انفصل.

وفي حسنه معتر بن يحيى، عن الصادق تلة. «كلّ العنق يجوز فبه المولود، إلّا في كفّارة القتل ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَيَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ " يعني مُقرّة قد بلغت الحسنت» ". ومـثله روايـة الحسين بن سعيد " والحنت: الطاعة والمعصية "

وعليها ابن الجنيد، وقال: لو أعنق صعيراً في غير كفّارة الفتل قام يه حتّى يستغنى عنه المناه ال

وإسلام الأخرس بالإشاره، والمسبيّ بإنفراد المسلم به. وإسلام المراهق محبر في التفرقة بينه وبين أهله، لا في الإحزاء وعبره من أحكام الإسلام. ويجزئ ولد

١. حكام عنه الملَّامة في مختلف الشيعة، ج ٧، ص ٤٣٣. المسأبة ٨٧

٢ تهديب الأحكام رج ٨، ص ١٧. ح ٥٤ الاستبصار ، ج ٣ ص ٢٦٨، ح ٥٥٨.

الكافي، ج ٦، ص ١٥٦، باب الظهار، ح ١٠١ العدد ج ٣ ص ١٣٥، ح ١٨٣٧؛ تهديب الأحكام، ج ٨، ص ١٨٠،
 ح ١٥٦ الاستيصار، ج ٢، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨، ح ٩٥٧

٤. الخلاف، ج ٢. ص ١٨٧ المسألة ٣٣١ وج 1. ص ٥٤٢ تبسألة ٢٧

ه الساد(٤) ۲۴

٦. الكامي، ج ٧. ص ٢٦٤ ـ ٤٦٣، باب النوادر ، ح ١٥

٧ عبديب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٠. ح ١١٨٧

٨. هي لسان المرب، ج ٢، ص ١٢٨، وحدث ٢٠ يقال: بلغ العلام البِحِثُ، أي المعمية والطاعة.

٩. حكام عند الملّامة في مختلف الشيعة، ج ٨٠ ص ٥٥٦، المسألة ٨٠

١٠, الكافي، ج ١، ص ١٨١، بناب عنتق الصغير والشيخ الكبير ... ح ١٠ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢١٨، ح ٧٧٨.

الزنى على الأقرب. ومنعه المرتضى ناقلاً بالإحماع أ.

قرع يتحقّق إسلام ولد الزنى بالمباشرة بعد البلوع، وتبعيّة السابي. وفي تحقّقه بسبب الولادة من المسلم نظر؛ من انتفائه عنه شرعاً؛ و من تـولّده عـنه حـقيقة، فلا يقصر عن السابي.

الثاني: سلامتها من عيب يوجب العتق. كالعمى والإقعاد والحدّام والتــنكيل لا عير. وقال ابن الجنيد: لا يحزئ الحصيّ و لأصمّ والأحرس". وهو نادر.

الثالث: سلامتها من تعلَق حقّ آخر ففي الجاني عمداً أو خطأً قولان "، أقربهما المراعاة بالخروج عن عهدة الجناية وكد هي المدبّر؛ لضعف التعلّق، وتعجيل العتق، وفي المدبّر؛ لضعف التعلّق، وتعجيل العتق، وفي المادق الله المعنوبة الحلبي، عن الصادق الله ".

ولو نقض تدبيره أجرأ قطعاً وكذا في البكرات المشروط أو غـبر المـؤدّي، والمستولدة.

ويجزئ المرهون مع إحازة الليرتهن. فلإ بكلُّف الراهن بدله قطعاً. ولو لم يسجز أجزأ عند الشبخ إداكان موسراً "، فنؤدّي أو يرهن غيره.

ولا يجرئ المنذور عنقه، أو الصدقة به وإن كان النذر معلَّقاً بشرط لم يحصل بعدُ على الأقوى.

١ الانتصار، ص ٣٦٧، النسألة ٢٠٩

٢- حكاد عنه العلَّامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٦٤، المسألة ٩١

٢. من القائلين بعدم جوار عنق الجامي عبد الشيخ في الخلاف، ج ٤. ص ١٥٤. المسألة ٢٧٤ والملامة في مختلف الشيخة، ج ٧. ص ١٩٤. المسألة ٨٤. ومن القائلين بجواز عنف الشيخ في المبسوط، ج ٥. ص ١٩٦، والسهاية، ص ١٩٥٠ وإلى المائين بعدم جواز عنق الجاني حطأ الشيخ في المبسوط، ص ١٩٥٠ وأبن حمرة في الوسيلة، ص ٣٥٣ ومن المائين بعدم جواز عنق الجاني حطأ الشيخ في المبسوط، ج ٥. ص ١٩٦، ولمدائة ٣٣٠ والملامة في تسعر يو الأحكام الشرعيّة، ج ٤، ص ١٣٦، الرقم ١٩٧١.

٤. النهاية، ص ٢٩ه.

٥٠ تهذيب الأحكام، ج ١٨ ص ٢٥ ب ح ٨١ وص ٢٤٩ ـ ٢٤٩ ح ٩٠٠

٦. الخلافيدج ٤، ص ٥٤٥، المسألة ٢٢؛ الميسوط، ح ٥، ص ١٦٠

الرابع: استيمايها، فلو أعتق بعض عبد لم يجزئ، إلَّا أن يسري أو ينتقل إليه بعد ذلك فيعتقه.

الخامس: كونها غير مستحقّة العنق بالسك، فلو ملك أباه ونــوى العــتق عــن الكفّارة حال الشراء أو بعده لم يجزئ، على الأقوى من وحهي الشيخ ا : لأنّ النيّة لم تصادف ملكاً.

وكذا لا يجزئ مشروط العتق عن البائع ولا عن المشتري. قال الشيخ: لأنَّ العتق يقع مشتركاً بين التكفير وبسين الوضاء بالشرط وقسي المسخنات: يسجزي عسن المشتري "؛ لعدم وجوب العتق بالشرط، ولو وجب به فهو بسبب الكفّارة.

السادس: التجريد عن العوض، فلا تحزئ المكاتبة بمنوعيها. وكدا أو شرط عوضاً على العنيق عتق ولم يحرئ؛ لعدم تمحّض القرية.

ولو قبل له: أعتقه عن كفّارتك بكذا، لم يجزئ، والأقرب عدم العتق، ولو قبل مه وحب العوض.

ولو أمر المالك بالعنى عن الآمر بعوص أو عيره أجراً، والنيّة هما من الوكيل. وهي وقت الملك الضمني هنا تردد، هل هو بالشروع في الإعتاق، أو بتمام الإعتاق بملكه آناً ثمّ يعتق، أو يتبيّن بالإعتاق أنّه ممكه بالأمر؟ ومثار هذه قول النبيّ الله: «الاعتق إلّا فيما تملك»؟

وطرّد البحث في ملك الضيف الطعام بالأخذ، فله إطعام غيره، أو بالوضع فسي الفسم، أو بـالمضغ، أو الازدراد. ولا ضـرورة هـنا إلى العـلك؛ إذ يكـفي إبـاحة التناول.

السابع: النيَّة، و يعتبر فيها الوحه والقربة. وفي اعتبار التحبين خلاف، أقـربه

١ الميسوط، ج ٥، ص ١٦٢؛ وج ٦، ص ٢١٣

۲ البيسوط، ج ته ص ۱۹۰

٣. مختلف الشيعة، ج ٨. ص ٢٦٦، المسألة ١٥

عنن أبي داود، ج ١، ص ١٦٥، ح ٢١٩٠؛ وراجع تكافي، ج ٦، ص ١٧٩، باب أند لا عتق إلا بعد مطلقه ح ١٢ تهذيب الأحكام ج ٨، ص ٢١٧، ح ٢٧٤؛ الاستيصار، ج ٤، ص ٥، ح ١٥

اعتباره، سواء تعدُّدت الكفَّارات أم لا، تعاير الجـس أم لا.

وتجزئ نيّة المتبرّع عن الميّت إن كان وارثاً. وقند تنقدّم الخلاف فسي غميره وفي الحيّ^ا.

الثامن: إياحة سبب العنق، فلو مكل به ماوياً النكفير عتق ولم يجزئ.

وشرط بعضهم الحرّيّة ، فلو كفّر العبد بالعتق بم يجزئ، وإن أذن المولى، إمّا لأنّه كفّر بما لم يجب عليه، وإمّا لعدم تقدير الملك فيه وكذا لو كفّر المولى عنه.

التاسع: تنجيز العنق، فلا يسجرئ التندبير وإن نسوى بنه التكفير. وأبنعد منه الاستيلاد؛ لبعد القصد إليه.

ويجزئ الآيق والصال ما لم يعلم موته الرواية أبسي هماشم الجمعفري". وفسي المخلاف الايجرئ إلّا أن يعلم حياته عن المحالف إن ظنّ الحسياة أجهزاً. وإن شكّ لم بحزيّ ⁶

وبحرئ المربص والمجروح مع استقرار الحباة

[101]

ډرس

إذا انتقل فرض المكفّر إلى الصوم، وحب على الحرّ شهران مسابعان هي الظهار والقتل، وعلى العبد شهر متتابع على ما سبق

والسفر الضروري أو الواجب عذر إذا فحأه، ولو سبق علمه به لم يمذر.

١ تقدّم في ج ١، الدرس ٧٢

٢ راجع المغني العطبوع مع الشرح الكبير، ج ١١، ص ٢٧٥، المسألة ٨٠٥١

٣ الكاهي، ج ٦، ص ١٩٩ _ ٢٠٠ باب الإباق، ح ١٢ الصفيد، ج ٣، ص ١٤٤، ح ٢٥٣٠؛ تهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢٤٧، ح ٨٩٠.

¹ الخلاف، ج ٤، ص ٤٦٥، المسألة ٢٤

۵ محتلف الشيعة، ج ٧، ص ٤٣٧، المسألة ٨٥

وكذا خوف الحامل والمرضع على أنفسهما ولو خافتا على الولد فالأقرب أنّه عذر. وللشيخ فيه قولان ، وكدا فيمن ضرب حتّى أفطر ، وقطع بأنّ من وجر الماء في حلقه معذور ، والوجه المساواة في العذر

والمحبوس يتوخّى، فلو اتّفق في أثناء الأوّل صوم قاطع للتتنابع ولمّا يعلم فهو معذور.

ويكفي الهلالي إذا شرع من أؤله، وإلَّا فالعدد، وقيل. يتمّ بقدر الغائث !.

وتجب نيَّة الكفَّارة المعتبة، ولا تجب نيَّة المتابعة

ولو وطئ المظاهر ليلاً وجيت الأخرى، ولم ينقطع تنابع الأولى على الأقوى، ولو وطئ في أثناء الإطعام بنى وإن وجبت عليه أخرى. وقبال الشبيخ: يستأنف الكفّارتين إذا تعمّد الوطء لبلاً أو بهاراً محتجًا بالإجماع أ. وتبعه في المسخطف؛ لوجوب الشهرين قبل المسبس "

ولا لذ لكل يوم من نيّة، والأقرب جوأز تُجدُيدها إلى الزوال للناسي ولو استمرّ السيان حتّى زالت الشمس لم محري ذلك اليوم، و هي قدحه في التتامع احتمال ضعيف؛ للخبر ٢.

ولو قدر المُظاهِر على الصوم لا أنّه بتصرّر بترك الجماع، انتقل إلى الإطعام ولو طال رمان الإطعام وتضرّر احتمل جوار 'لوطئ فبله بالاستغفار، أو بدونه مع كفّارة أخرى، أو بدونها واحتمل جواز تعجيل الإطعام، بأن يجمع لواحد لا يوجد غيره دفعة. أو لأزيد منه، وهو الأقوى،

وإذا انتقل إلى الإطعام وجب إطعام سبّين مسكيناً في كفّارة شهر رمضان، والخطأ

١ و ٢ قال في الميسوط، ج ٥، ص ١٧٢ بقطعه التتابع ومان في الخلاف، ج ٤، ص ٥٥٥. المسألة ٥١ بعدم قطعه.

٣ المسوط، ۾ ٥، ص ١٧٢؛ الخلاصة ۾ ٤، ص ٥٥٥، سسالة ٥١.

[£] من القائلين الشيخ في الميسوط، ج ٥٠ ص ١٧٣٠.

ة الخلاف، ج ٤، ص - ١٥، السألة ٢٤

٦ محتلف الشيعة، ج ٧، ص ٢٧٤ ـ ٢٢٤، المسألة ٧٠

٧ راجع الكافي، ج ٤, ص ١٣٨, باب من وجب عليه صوم شهرين متنايمين ... ح ٢ و ٣: تهذيب الأحكام، ج ٤،
 س ٢٨٢ ـ ٢٨٢. ح ١٨٥٥ ـ ١٨٥٩ الاستبصار، ج ٢ ص ١٦٥٠ ح ٤٠٥.

والطهار والنذر والعهد؛ وإطعام عشرة مسكين في كفّارة اليمين ممّا يسمّى طعاماً. كالحنطة والشعير ودقيقهما وخبزهما. وقبل. يجب في كفّارة اليمين أن يطعم مـن أوسط ما يطعم أهله '؛ للآية ' وحُمل على الأفضل'. ويجزئ التمر والربيب.

وستحبّ الأدم مع الطعام، وأعلاه النحم، وأوسطه الزيت والخلّ. وأدناه الملح. وظاهر المفيد؟ وسلّار وجوب الأدم°.

والواجب مدّ لكلّ مسكين؛ لصحيحه عبد الله بن سنان ". وفي المخلاف يجب مدّان في جميع الكفّارات معوّلاً على إجماعا "، وكدا في المبسوط والمهاية، واجتزأ بالمدّ مع العجز أ وقال ابن الجنيد يزبد عبى المدّ مـوّنة طـحمه وحـبره وأدّمه المائد مع العجز أ وقال ابن الجنيد يزبد عبى المدّ مـوّنة طـحمه وحـبره وأدّمه والمفيد الموسيد إمّا مُدّا أ، أو شبعه في يومه المروضي ابن الحسنيد بالغداء والعشاء ".

وأطلق حماعة أنَّ الواحب الإشباع مرَّة الالصحيح أبي بصير عن البافر عله ١٠٠٠

١ من القائلين المعيد في المعند، ص ١٨ ٥، وسلَّار في السراسم، ص ١٨٦

٣ البائدة (ص ٨٩.

٣ راجع السرائر، ح٣، ص ٣٩

٤٠ المضمة، ص ١٦٨ه.

ة التراسم، ص ١٨٦

٦ تفسير الميَّاشي، ج ٦، ص ٧٠، ح ١٣٣٢، ذيل الآية ٨٩، س المائدة (٥).

٧ العلاق، ج ٤، ص ٥٦٠ ـ ٥٦١، المبألة ٦٢

٨. الميسوط، ج ٥، ص ١٧٧ دوج ٦، ص ٢٠٦؛ النهاية، ص ٢٩٥

٩. حكاه عنه العلَّامة في محتلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٤٥، المسألة ٧٧

١٠ المقعة، ص ١٦٥.

١١ كالصدوق في الفقيد . ج ٢٠ ص ٢٧٨. ح ٤٣٣٣؛ والمحقّق في شرائع الإسلام. ج ٣. ص ٥٩؛ والعـلامة هـي تحرير الأحكام الشرعيّة. ج ٤. ص ٢٨٤. الرقم ٩٧٧ه

١٢. كالحلبي في الكافي في الققه، ص ٢٢٧ ؛ وانقاصي في المهدَّب، ح ٢. ص ٤١٥.

١٣ حكاه عند العلَّامة في مختلف الشيعة. ج ٨ ص ٢٤٥ أسسألة ٧٧.

١٤ كابن حمرة في الوسيلة. ص٣٥٣

۱۵ الکافی، ج ۷، ص ۱۵۵، باپ کفّارة الیمین، ح ۱۶ تهدیب الأحکام ج ۸، ص ۲۹، ح ۱۰۹ و ۱۰۹ والاستیصار، ج ۶. ص ۵۲، ح ۱۷۸

فعلى هذا يجزئ الإشباع وإن قصر عن العدّ.

ولو كان فيهم صغير فكالكبير، ولو انفردوا احتسب الاثنان بواحدٍ. ولا يــجزئ المريض والهَرِم.

ويجب التسليم إلى وليّ الطفل. وفي الإطعام تجزئ من غمير إذن الوليّ عمند الفاضل'، وظاهر المحلاف. أنّه لا يشترط إذن الوليّ في التسليم أيضاً '.

ولو أعطى الواجب لما دون العدد لم يجزئ. وإن تعذّر العدد فرّق عليهم بحسب الأيّام، فلو لم يجد سوى واحد فرّق عليه في ستّين يوماً.

ولو تعدّدت الكفّارات جاز أن يعطي لواحد ليومه من كل واحدة مـذاً. وعملى القول بإجزاء الإشباع، لو أطعم مسكيناً مرّتين غداة وعشاة في يوم ففي احتسابه بمسكينين احتمال، سواء وجد غيره أو لا.

ولا يجب اجتماعهم في الإعطاء أو الإطعام وإن كان أفضل. ولا تحزئ القسمة عند الشيخ " وأتباعه ^ا.

ولو اشترى الطعام من المسكيل ودفعه إلى غَيْره أِجراً، وإن كره. فعلى هذا يمكن تأدّى وظائف الكفّارة بمدّ واحدً.

والمستحتى هو الذي لايملك مؤنة السنة من المؤمنين. وإن كانوا فسّاقاً. وحوّز بعص الأصحاب إعطاء المخالف. لا الناصب ولا الكافر "

ولو تبيّن الدفع إلى غير مستحقّ وتعدّر الردّ أجزأ إن احتهد، إلّا أن يكون عبده. وأمّا الكسوة فالواجب مسمّاها ولو إر راً أو رداءً أو سراويل. ولا تجزئ المنطقة والمعل ولا الدرع، ويكفي ما يواري الصغير وإن كاموا منفردين.

١ محتلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٥٧، المسألة ٨٥

٢ المُلاف، ج ك ص ٢٥، المسألة ١٨

٣. الحلاف ج يُرض ١٥٥ه المسألة ٧١.

٤ كابن حدرة في الوسيلة، ص ٢٥٤؛ وابن يدريس في السرائر، ج ٢، ص ١٧١ والمحقّق في شرائع الإسلام، ج ٢٠ ص ١٦١ والملّامة في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٤، ص ٢٩١، الرقم ٥٩٨٣.

٥. كالشيخ في النهاية، من ٧٠٠ : والعلَّامة في محتف الشيعة، ج ٨٠ هن ٢٥٥، المسألة ٨٣.

٦. في أكثر السمخ عالدائع غير مستحقَّه، ولعلَّ الصوب «الآحد، بدل «الدافع» أو ما أثبتناه

ولو تعدَّرت العشرة كرَّر على الممكن في الأَيَّام على احتمال. ويشكل بأنَّـه يؤدِّي إلى أن يكسى عشرة أثواب، وذلك بعبد.

ولو أخد الكبير ما يواري الصغير فالأشبه عدم الإجراء

وأوجب جماعة ثوبين مع القدرة، وثنوباً مع العجر أ. واحتاط ابن الجنيد بأن يكسو المرأة ما ينتم صلاتها هنيه، كالدرع والخنمار أ. وينجزئ الغسنيل إلا أن يصير سحيقاً أو يتخرّق

وجنسه الفطن والكتّان والصوف. والحرير للبساء. وفي إجزائه للرجال عــندي احتمال ويجزئ الفرو والحلد المعناد لــــه وكذا القِتّب والشعر المعــاد لبـــه

وبجب فيهم ما يجب في المطعمين. وإن كانوا واجمي النعقة والمكفَّر فقير، قيل: يجرئ . وهي الهاشمي مع الممكن من الخمس وكون الدافع من عبرهم نظر، أقربه المبع. ولا يحزئ ابن السبيل إدا أمكمه أخد الركاة أو الاستدانة، ولا القارم والعارى إذا ملكا مؤنة السنة

وفي المكاتب حلاف، فمنعه الشبح؛ لأنّه فسيم للمساكين، وجبؤزه القاضل كالركاة؟.

وتجوز التفرقة بين المساكين في حسس لطمام والكسوة.

ولا يجزئ الطعام المعيب، ولا الممزوح برُوان أو تراب عير معتاد.

ويجب إخراح الكفّارة من تركة الميّت، ففي المحيّرة أدى الحصال إلّا أن يتطوّع الوارث بالأرغب، وفي المرتّبة أدى المرتبة التي هي فرضه.

ولو أوصى بالأزيد وردّ الوارث فالرائد من الثنث، فلو لم يف بــالعليا أجــزأت الدنيا والزيادة ميراث.

١ كالنشيخ في النهايه، ص ١٥٧٠ والصلبي في الكافي في العدد ص ٢٣٧؛ والقاصي في المهدّب، ص ٤١٥

٧. حكاه عنه العلَّامة في مختلف الشيعة، ج ٨. ص ٢٤٧، المسألة ٧٨

٣ من القاتلين العلَّامة في تحرير الأحكام الشرعيَّة. ج ٤ ص ٢٩١، الرقم ٥٩٨٢.

الميسوط، ج ٥٥ ص ١٧٨ دوج ٦٠ ص ٢٠٨ دالحلاف، ج ١٤، ص ٥٦ المسأثة ٦

٥ تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٤، ص ٣٩١، الرقم ٢٩٨٢

وفرض العبد في جميع الكفّارات الصوم. فلو أذن المولى في العتق أو الإطعام ففي الإجزاء خلاف سبق ا

وإنّما تلزم الكمّارة إذا كان الحلف بإذن سيّد والحدث بإذنه، ولو حلف بغير إذنه فلعو وإن حنث بإذنه، وقال الشيخ: يكفّر *؛ لأنّ الحنث من روادف اليمين، ولو حلف بإذنه وحنث من غير إذنه، فله منعه من الصوم لمصرّ به، ولو لم يضرّ ففي المنع وحهان. ولو زال الرقّ ولمّا يبطله السيّد، فالأقرب الانعقاد. ويراعى فيه ما يراعى في الحرّ حينئذٍ. وكدا لو كان الحلف بإدنه ثمّ أعتق، فيعتبر حال الأداء.

١. تقدّم في الدرس ١٥٥.

۲ الميسوط، ج ۲، ص ۲۹۷،



كتاب العتق

وفضله مشهور، وإيجابه العتق من النار عضواً بعضو في الذكر، وبمعضوين فسي الأُنشي مأثور ^ا.

و مختص الرق بالحربي وإن كان كتابياً، ثم يسري الرق في عَنهِ وإن أسلموا حتى يعرض المحرر من مِلك أو عتق أو تدبير أو كتابة أو استبلاد أو جذام أو عمى، أو برص عبد ابن حمرة أ، أو إفعاد أو تذكيل خلافاً لابن إدريس فيه أ، أو للإرث، أو إسلام العبد قبل مولاه في دار الحرب وخروجه قبله، أو كون أحد الأبوين حرّاً، إلا أن يشترط عليه الرق فيصح عند للأكثر.

واعتمد الشيخ على تأويل رواية أبي بصير، عن الصادق الله في الرجل يـتزوّج المملوكة. أنّ ولده مماليك، بالحمل على الشرط ؛ لتظافر الرواية بأنّ ولد الحرّ حرّ . والمحقّق في اللكت ردّ ذلك:

بصمم طريق الخبر أوّلاً. وباحتمال كون الرجل عبداً ثانياً. وبالعدول عن الظاهر المتّغق عليه إلى تأويل غير متعيّن ثالثاً. وباحتمال التقيّة رابعاً ".

الكافي، ج ٦، ص ١٨٠، ياب ثواب العتل وصله ح ٢؛ النقيه، ج ٦، ص ١١٢ - ٣٤٤٣؛ تهديب الأحكام،
 ج ٨، ص ٢١٦، ح ٢٧٠.

٧. الوسيلة، ص ٢٦٠.

٣. السراتر، ج٣. ص ٨-٩

[£] تهذيب الأحكام. ج ٧، ص ٢٣٦، ديل الحديث ١٣٧٨ "لاستيصار، ج ٢، ص ٢-٢، ذيل الحديث ٧٢٥.

٥. راجع وسائل الشيعة، ج ٢١، هي ١٢١ ـ ١٢٥، الباب ٢٠ من أبواب نكاح العبيد والإماء.

٦ نکت النهایة، ج ۲، ص ۲۲۷

قلت الخلاف في أصل ولد الحرّ من المملوكة، وفيه روايتان:

إحداهما: أنّه رقّ، كما في هده الروابة، ورواية العطّار ، وضريس، عند الله أنّ ولا المحلّلة رقّ، إلّا أن يشترط الحرّيّة ، وبهما أصى ابن الحنيد ، ونقل المسرتضى الخلاف في ذلك بين الأصحاب ؛

والثانية: أنَّه حرَّ، كرواية جمس بن درّ ح °، ومرسلة ابن أبي عمير ٦، وإسحاق بن عمّار في التزويح ٧، ورواية زرارة ^، وعبد الله بن محمّد في النحليل ٩.

وعمل الشيح على الرواية في انتخليل `، لا في النرويح ``. إلّا أن بشترط الحرّيّة ومع هذه الروايات يسهل الإدعان بحواز اشتراط الرقيّة. ولا فسرق يسين سمبي المؤمن والمخالف والكافر.

ولو اشترى من الكافر قريمه حاز وإن كان مش يمعتق علمه، وبكون استنقاذاً، لا شراءً من جانب المشتري، فلا يثبت فيه خبار المحلس والحيوان، والأقرب أنّ له ردّه بالعيب وأخذ الأرش

واللقط في دار الحرب رق. إذا لم يكن فيها مسلم. وكلُّ من أفـرٌ بـــالرفَّيَّه مـــى

١ تهديب الأحكام، ع٧ ص ٢٤٩، ع ٢٠١-١٠١٧ستيم، ج٢، ص ١٣٨_١٣٩، ح ١٩٨

۲ القعید، ج ۲، ص ۱۵۹، ح ۱۶۵۸۰ تبهدیب الأحکام ج ۷، ص ۱۶۲، ح ۲۸- ۱۰ الاستیصار، ج ۳، ص ۱۳۸، ح ۱۹۷، وص ۱۵۰، م ۲۰۵

٣ حكاء عند العلامة في مختلف الشيعة، ج٧، ص ٢٦٨، المسألة ١٨٧

٤ راجع رسائل الشريف المرتضى، ح٢، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢

٥. الكامي، ج ٥، ص ٢٩٤، باب الولد إذا كان أحد أبريه ح ١ و ٣ و ١ الفقيد، ج ٢، ص ٤٥٨، ح ٤٥٨٤ تهديب الأحكام، ج ٧، ص ٢٣٦، ح ١٣٧٥ الاستيصار، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٢٢٢.

٦ الكافي، ج ٥٠ ص ١٩٣، باب الواد إداكان أحد أبويه . ح ١٧ تنهديب الأحكام ج ٧، ص ٢٣٣، ح ١٢٧٧؛
 الاستبصار، ج ٣. ص ٢٠٣، م ٧٣٧

٧. تهديب الأحكام، ج١٧ ص ٢٣٦، ح ١٢٧٧ ، الاستبصار، ج٢، ص ٢٠٢. ح ٧٧٤

۸ الکانی، ج ۵، ص ۲۹، باب الرحل بحل جاریته لأحیه . ح ۱۰ الفقیه، ج ۲، ص ۶۵۱، ح ۱٤۵۸ تهدیب الأحکام، ج ۷، ص ۲۶۷، ح ۲۰۷۲ دالاستیصار، ج ۲، ص ۱۳۹، ح ۵۰۳.

٩. تهديب الأحكام، ج٧، ص ٢٤٧، ح ٧٠- ١١ لاستبصار، ج٣، ص ١٣٩، ح ١ - ٥.

١٠. تهذيب الأحكام ج ٧. ص ٢٤٧. ديل الحديث ٢٠٧٢ (الاستبصار، ج ٢، ص ١٣٩، ديل الحديث ٢٠٥.

١١ تهذيب الأحكام. ج ٧. ص ٢٦٦، ديل العديث ١٣٧٨ الاستيصار، ج ١٦. ص ٢٠٢١، ديل العديث ٢٠٥

البالغين العقلاء رق، ولو أنكر بعد ذلك لم ينتعت إليه ولو كان مسعلوم الحريّة، أو ادعاها من قبل، لغا إقراره.

وإذا بيع العبد في الأسواق لم يقبل دعوه الحرّية، إلا ببيّنة ؛ عملاً بالظاهر. أمّا مجرّد اليد عليه فغير كافي، فيقبل دعواء حرّية الأصل، لا عروض الحرّية إلا ببيّنة. ويستقرّ ملك الرجل على كلّ أحد سوى العمودين. وكلّ أنثى محرّمة عليه نسباً ورضاعاً: فإنّهم ينعتقون في الحال بعد فرض ملكهم آناً. وظاهر ابن إدريس الموجماعة أنّه لا يشترط هذا الآن "، وعلّل ابن دريس بأنّه لا يملكهم.

ولا ينعتق على المرأة سوى العمودين. وفي الخشى نظر؛ من الشكّ في الذكوريّة؛ وإمكانها، والأقرب أنّها كالمرأة فلا ينعتق عبيها سوى العمودين. ولو ملكها الرجل وهي من المحارم غير العمودين فالإشكال "قوى.

ولا ينمتق غيرهم من الأقارب، كالأخ وابنه، والعم والخال نعم، يستحث إعتاقهم. ولا فرق بين الملك القهري والاختياري، وألا بين الكلّ والبعض، فيقوّم عليه إن ملكه مخياراً على الأقوى.

ولا حكم القرابة الزني، فعملكُ ومده من ترتى عَلَى قدول قدويٌ *؛ لأنَّ الحكسم الشرعي يتبع الشرع.

أمًا المتقى، فعبارته الصريحة التحرير، وكد الإعتاق على الأقوى، مثل أنت حُرّ، أو عتيق، أو معتق

ولا عبرة بالكناية، مثل: فككت رقبتك، أو: رقّك، أو: أنت سائبة، أو: طالق، أو: لا سبيل لي عليك، أو: أنت مولاي، أو: ابني، وإن كان أسنّ منه، سواء قصد العتق أو لا

وإشارة الأخرس كافية، وكذا كتابته مع نقريمة.

۱ السرائر، ج ۲ ص ۷.

[؟] كالصدوق في المقتع، ص 23% والشيخ في الميسوط ج٦، ص ٧٨ وأين البرّاج في المهذَّب، ج٢، ص ٢٥٦؛ والمحقّق في المختصر النافع، ص ٢٣٣.

٣. من القائلين الملامة في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٤، ص ١٩٤، الرقم ٥٦٣.

[\0\]

درس

لابدً من صدور العنق من بالع، عاقل. مختار، قاصد، جائز التصرّف، متقرّب إلى الله تعالى، مالك، غير معلّى على شرط أو صفة، معبّر بما يـصدق عــلى الجــملة. بصيغة الإنشاء.

فلا يقع من الصبيّ لدون العشر، وفي العشر قولان\. ولا من المحنون والمكر. والناسي والغافل والسكران، ولا من السفيه والمفلّس بعد الحجر عليه.

ولا من العربض إذا اعترق دسه تركته، أو زاد عن الثلث، إلّا مع إجازة الغرماء والورثة.

وفي الاكتفاء بإجارة الفرماء في الصورة الأُولى وجهان؛ من أنَّ المنع من العنق لحقَّهم؛ ومن عود المال إلى الوارك.

هذا إن تضمن الإحازة إبراء أليبت من قيمة المُعتق التي نطق بها الديس، وإلا لم تعتبر إجازتهم؛ لأن حط الميّت في أد ، دينه أولى من تحصيل العتى، وهيه بحث. ولوكان عنق مملوك السفيه أولى وأجازه الولئ أمكن الصحّة

ولا من عير المتقرّب إلى الله تعالى، سواء قصد الثناء أو دفع الضرر، أو لم يقصد نسئاً.

وفي الكافر أوجه، ثالتها الصحّة إن كان كفره بجحد نبيّ أو كتاب أو فسريضة. والبطلان إن كان كفره بجحد الخالق، وهو قريب.

ولا من غير المالك إلّا في السراية. ولو علّق العتق بالملك فهو لغو، إلّا أن يجعله نذراً أو عهداً أو يميناً، وحينئذٍ إن قال ملّه عليّ إعتاقه إن ملكته. فلابدٌ من صيغة.

١ من القائلين بوقوع العثق الشيخ في النهاية، ص ١٦ ٥٠ وابن البرّاج في المهدّب، ج ٢، ص ٣٦٢، ومن القائلين
بعدم وقوع العثق ابن إدريس في السرائر، ج ٣، ص ١٠٨ والعلّامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٠، البسائلة ١١٨
وحكاه أيضاً عن ابن الجبيد في ص ١٥.

وإن قال: لله عليّ أنّه حرّ إن ملكته، ففي افتقاره إلى الصيغة نظر؛ من تصريح الرواية بالعتق أ. وقطع المحقّق بافتقاره إلى الصيغة ؟؛ لئلّا بقع العتق في غير ملك. ويضعّف بالاكتفاء بالملك الضمني، كملك القريب آناً ثمّ يعتق

ولو أجاز المالك عتق الفضولي فالمشهور ليطلان. وقول ابن أبي ليلي يقوّم على المعتق الموسر الأحنبي^٣، مزيّف.

ولو أعتق رقيق مَنْ له عليه ولاية لم يصحّ. إلّا مع المصلحة، أو التقويم بمعنى البيع. ويحتمل الصحّة ويكون ضامناً للفيمة. كعتق البائع ذي الخيار. وفي النسهاية أطلق صحّة عتق عبد الاين من أبيه أ، وبه روية _رجالها زيديّة _عن زيد يرفعها إلى النبيّ فله أ.

ولا مع التعليق، كقوله: أنت حرّ إن فعلت كذا، أو: إذا طلعت الشهمس، إلّا فسي التدبير المعلّق بالوفاة. وما قلماه من المذير

والعبارة عن الجملة: أنت، أو: ذاتك أو: جمليك إلى بدنك، أو: جسدك، لا يدك. ورأسك

ولو أتى بصيغة النداء مثل يا حرّ، فإن لم يقصد الإنشاء أو انستبه فسلا حسريّة. وإن قصد الإنشاء ففيه إشكال؛ من بُعده عن شبه الإنشاء؛ ومن صلاحية اللفظ مع القصد.

ولو قال للمسمّى بحرّ: أنت حرّ، وقصد الإخبار أو الإنشاء فــذانك. وإن جــهل قصده بموت أو جنون، ففي الحكم بالحرّيّة إشكال؛ من الشك في الســب، ومــن قضيّة الظاهر.

۱. راجع وسائل الشيمة. ج ۲۳، ص ۱۹، الباب ۵۷ س أجواب أستق «ونستريد راجع جنواهر الكنلام، ج ۳۵، ص ۱۱۲_۱۱۹

٢ نكت النهاية. ج ٦: ص ٦:

٣ حكادعنه ابن قدامة في المعني، المطبوع مع الشرح الكبير، ح ١٢، ص ٢٤٦، المسألة ٨٥٧٧.

² النهاية، من 200.

ه. تهديب الأحكام بج ٨، ص ٢٣٥ ــ ٢٢٦، ح ٨٤٩.

أمّا التعيير لفظاً أو تيّة ففيه حلاف \. وإن لم شرطه وقال: أحد عبيدي حرّ، عيّن من شاء، ولو مات أقرع. وقيل بالقرعة وإن كان حيّاً \. ويشكل بأنّها لاستخراج ما هو معيّن في نفسه، لا لتحصيل التعيين، فيحتمل تعيين الوارث مع الموت.

ولو عدل المعنق عشن عبّنه لم نفس ولم ينعنق الثاني؛ لأنّه لم يبق محلّ للمعتق. بخلاف ما لو أعنق معيّناً واشتبه فعيّن ثمّ عدل. فإنّهما ينعتقان.

ولو أعنق المريض عبيده المستغرقة أو ثلثهم، أو أوصى استخرج بالقرعة على القولين، ولا يحور الشيوع. ولو لصّ عليه فوحهان؛ من بناء العنق على السـرايــة؛ ووجوب العمل بقصده

والمروي في القرعة عن السيّ عَلَقاً. وعن عليّ عَلِمَا والصادق عَلَمَ تَجَوَّتُهُمُ ثَلَاثُهُ أَحْزَاء "، فحسندٍ بقرع بكنانة أسماء العبيد، فإن أُخرح عبلى العبريّة كفت الواحدة، وإلّا أُحرح رقعتين. وبحوز كتابة الحرّئة في رقعة، والرقيّة في رفيعتين، وبخرح على أسمائهم، قإن بساوت القيمة وللعدد ثلث صحيح وفذاك، وكذا إن احملفت وأمكن النعدمل بالعدد. مثل أن بكون العدد سنّة، وكلّ اثنين يساويان ألفاً، وكذا إن أن أنّ أنّ أنّ أنّ أنّ أمدهما يساوي أكثر من العدد مثلًا أن العدد سنّة، وكلّ اثنين يساويان ألفاً،

ولو تنافى العدد والقيمه، مثل سئّة، قيمة واحد ألف، واثنين ألف، وثـالاثة ألف، اعتبرت القيمة عند الشيخ "

ولو لم يكن للعدد ثلث وأمكن التعدين بالقيمة، كخمسة، قيمة واحد ألف، واثنين ألف، واثنين أيضاً ألف، اعتبرت القممة

ا قال في جواهر الكلام. ج ٢٤. ص ٢ - ١٠٣٠ عن شرح قون المحقّق ـ: هل يشترط تعيين المعتق؟ الظاهر لا ...
 بل هو المشهور على ما قبل، بل عن الكنر أنّه ثم يطهر فيه حلاف

٢ من القائلين الملامة في تحرير الأحكام الشرعية. ج ٤. ص ١٩٠، الرقم ٥٦٢٦.

٣. السش الكيرى، البيهقي، ج ١٠، ص ٤٨١

² الفقيد، ج ٦٠ ص ٩٤٤ م ١٣٩٩٩ عهديب الأحكام، ج ٨٠ ص ١٣٣٤ مع ٨٤٢

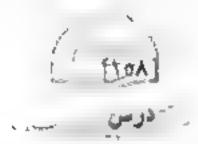
٥- الكافي ج ٧- ص ١٨، باب من أوصى بعثق او - ، ح ١١٠ نطقيه ج ٢- ص ١١٩، ح ٣٤٥٧؛ تبهديب الأحكام، - ج ٨- ص ١٢٤، ح ٣٤٥٧؛ تبهديب الأحكام، - ج ٨- ص ٢٣٤، ح ٢٤٤

٦ الميسوط، ج٦. ص٥٥.

ولو لم يمكن التعديل بها، مثل أن يكون قيمة واحد ألفاً، واثنين ألفاً. واثنين ثلاثة آلاف أمكن تجزئتهم ثلاثة أجزاء، فيجعل الواحد جزءاً، ويضم إلى الخَسِيسَين أقلَ النَفِيسَين قيمة، فيحعلان جزءاً ويبقى الأرفع حزءاً. ويمكن كتابة خمس رقاع هنا وفي الذي قبله، وهو قويً.

وفي تعدّي التجزئة إلى أربعة أجزاء في نحو الشمانية، أو خسمسة أجسزاء فسي العشرة، أو الإفراد نظر؛ من قربه إلى ما فعله النبيّ؟ لا أ : ومن عدم الإكتفاء به : إذ لا بدّ من إعادة القرعة.

وريما قيل بالإفراد في حميع الصور؛ لأنّ كلّ عبد يمكن تعلّق العتق به وعدمه، فإذا جعل اثنان جزءاً أمكن أن يكون قد ضمنا ما يتعلّق به العتق إلى غيره. وقال المحفّق: بعيّن الوارث، والقرعه على الندب، والرواية حكاية حال؟.



لو انسرى أمة بكراً نسبته إلى سمة وأعتقها، وتنزؤجها وجمعل عنقها مهرها، وأحبلها ومات ولا تركه، فعي صحيحة أبي بصير. تردّ رمّاً وحملها كهيئتها ". وعليها كثير من الأصحاب وحملها الفاضل على وقوع العنق في مرض الموت أ. ولا يتم في الولد. وحملت على فساد البيع ". وبنافيه قوله في الرواية: إن كان له مال فعتقه جائز. وحملت على أنّه فعل ذلك مضارة، والعنق يشترط فيه القربه ". ولا يتم أيضاً

١ السن الكبري، البيهقي، ج ١٠ ص ٤٨١، ح ٢١٢٩٠

٢. نكث النهاية، ج ٢. ص ٢٠ وهي المصدر - هوالروايتارية.

٣ تهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢١٢ ـ ٢١٢. ح ٢٦٢

^{£,} مختلف الشيمة, ج A, من ٥٥، المسألة ٦٣

٥ لم معر عليه

قال الشهيد الثاني في الروصة اليهيئة. ج ٢. ص ٤٨٩ رهد الحمل نقله المهنئ عن الشيخ طنومان بس أحسمه العاملي المناوي.

في الولد وردّها ابن إدريس وحكم بصحّه العتق وحرّبة الولدا. قال المحقّق في الدكت يجوز استشاء هذا الحكم من حميع الأصول المنافية لعلّة غير معقولة أ، ثمّ عدل إلى قول ابن إدريس؛ لأنّه خير وحد لم يعضده دليل

فروع على الرواية:

الظاهر أنّ البكر والنيّب سواء في الحكم، وأنّ الأجل لا يتقيّد بالسنة، وأنّه لا فرق بين جمل عنقها مهرها وبيل إمهارها غيره، وأنّ العبد لو اشتراه نسيئةً ثمّ أعتقه كذلك، والأقرب تعدّي الحكم إلى الشراء نقداً إذا لم يدفع المال، وكذا لو كان بعضه نقداً. وأنّه لا يكفي أن بخلف شيئاً لا يحيط بثمنها الطاهر الرواية، وأنّه لو قلس و لحالة هذه انترعت على إشكال من لرجوع في العين؛ ومن تعليق البطلان على ما إذا لم يخلف ما يقوم بثمنها ولا يتصوّر ذلك في غير الميّت.

ولو تعدّم الوصع على مونه ففي الرقيّة نظر؛ من توهّم أنّ الحكم هــناك لتــبعثة الحمل للحامل؛ وإلّا يلرم استرقاق من حكم بحريّته منفصلاً وإن تطاولت المدّة.

هدا، ومن أوصى بعنق من يحرج مس الشلك وجب عملي الوصميّ أو الوارث إعتاقه، فإن امتنعوا فالحاكم. ولا يُحكم محرّكته إلّا بالصيفة وإن طالت المدّه.

والكسب عند الشيخ في المبسوط لمعتبق؛ لاستقرار سبب العتق بالوفاة، فكأنّه كاشف، قال: ولا يملكه إلّا بعد العتق، وقبله يكون أحيقٌ به ". وردّه الفاضلان ببعيّة الكسب للملك، وقبل العتق مملوك للوارث . وللشيخ أن يعنع ملك الوارث ! للآية ".

قاعدة: الاعتبار بقيمة الموصى بعتقه عبد الوفاة، وبالمنجِّز في المرض حبين

١٠ السرائر، ج ١٢ ص ١٤

۲ نکت الهایة ج۲ س ۲۱ ۲۳.

٣ الميسوط، ج١، ص٦٣

٤ شرائع الإسلام، ج ٣. ص ١٨١ محتلف الشيعة، ج ٨. ص ٧١، البسألة ٣٠

ه النساء (٤) ١٧ ـ ٢١

الإعتاق عند الشيخ أ، وابن الجنيد أ والفاصل تارة يقول بقولهما أ، وتارة يساوي بين المنجّز والمؤخّر أ.

والاعتبار في التركة بأقل الأمرين، من الوفاة، وقبض الوارث، فلو زادت قسيمة المعتق عند الوفاة فهي عند الفاصل بمثابة لكسب ، فإن خلف ضعف قيمته الأولى فصاعداً عُتق كله ؛ لأن الزيادة في الحرّية غير محسوبة من التركة. وإن نقص ماله أو لم يخلف سواه، حسب نصيب الرقية من التركة فيكثر، فيقل العدق، فيكثر الرق، فتريد التركة فيكثر أعتق، فيكثر الرق، فتريد التركة فيكثر العرق، وذلك دور،

فلو كانت قيمته عشرة وقت العتق فصارت عبد الوفاة إلى عشرين ولم يخلف سواه، قلنا عتق منه شيء وله من زيادة لقيمة شيء، وللورثة شيئان بإزاء المعتق، فهو في تقدير أربعة أشياء، فيمتق منه نصفه الدي هو الآن يساوي عشرة وقد كان يساوي خمسة، وللورثة نصفه الذي بساوي عشرة وهو صعف ما عتق منه.

ومه يعلم ما لو زادت القيمة عن ذلك. أم كولف معه شيئاً آخر، وعندهما " لا عبرة بالزيادة أصلاً.

ولو نقصت قيمته عبد الوفاة، كأن عادت إلى خنسة، فعنده لا يتغيّر الحكم لو لم يكن سواه، وإن كان له مال غيره اعتبر ضعف قيمته الآن، وعندهما يلزم الدور ^؛ لأنّ التركة معتبرة بالوفاة، فلا يحصل للوارث ضعف ما عنق؛ لأنّ المعتق منه ثلاثة، وهو يساوي آن الإعتاق ثلاثة وثلثاً، فيحب أن يكون لهم ضعفها عند الوفاة، وهو متعذّر، فينقص العتق عن الثلث.

١. الميسوط، ج ٦، ص ١٤.

٢. حكاء عنه الملامة في مختلف الشيعة، ج ٨. ص ٧١، المسألة ٢١

٣. تواعد الأسكام، ج٣. ص ٢٠٧؛ تحرير الأسكام الشرعيّة، ج٤. ص ٢٠٧، الرقم ٢٦٦١،

^{£.} مختلف الشيخة، ج ٨، ص ١٥. البسألة ٢٢

٥. قواعد الأحكام ج ٢٠ ص ٢٠٨ ـ ٢٠٨

٦. أي عبد الشيخ وابن الجنيد

٧. أي عند الملامة. راجع مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٥، السالة ٢٣

٨ للمريد راجع مختلف الشيعة، ج٨، ص ٧٣، العسألة ٣١.

وكلُّما فرض عتى كان للوارث صعفه، فيكثر نصيب الوارث بقلَّة المعتق، ويكثر المعتق بكثرة النصيب فيقلُ النصيب، وهكذ

فقول: عتق منه شيء عاد إلى صف شيء، فيبقى العبد في تقدير حمسة إلا نصف شيء تعدل ضعف ما عتق، فلكون الخمسة إلا سف شيء تعدل شيئين، أجبر وقابل تصير خمسة كاملة تعدل شيئين و فصفاً، فانشيء اثنان وقد عاد إلى نصف شيء فيكون واحداً، وذلك خُمس العبد الآن، وقد كانت قيمته آن الإعتاق اثنين، وقد بقي للورثة أربعة أحماسه، وذلك بساوي أربعة الآن، وهو ضعف قيمة الجزء المعتق منه يوم الإعتاق.

[101]

درس

وابن إدريس والفاضل أبطلا اشتراط عوده رفّاً. وجعله الفاضل مبطلاً للعتق . وروى يعقوب بن شعيب عن الصادق الله فيمن اشترط فسي عـتق أمــتد عــليها خدمته خعسين سنة، فأبقت فمات ليس سورتة اسـتحدامـها معليها الأكــثر؛

١ الكامي، ح ٦، ص ١٧٩ باب الشرط هي العنق. ح ٣ تهديب الأحكام، ح ٨. ص ٢٢٢. ح ٧٩٥

۲ النهاية. ص ٥٤٢

٣ المهدِّب، ج٢. ص ٣٥٩

[£] المقنع، ص ٤٦٢.

٥ الكافي، ج٦ ص ١٧٩ ــ - ١٨. باب الشرط في العنق، ح١٤ تهديب الأحكام ج ٨. ص ٢٢٢. ح ٢٩٦

٦ السرائر ج٦، ص ١١

٧ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٤ ـ ٢٤، المسألة ٨

۸ الکافي، ج ٦، ص ١٧٩، باب الشرط في العثق، ح ٢؛ الفقيد ج ٢، ص ١١٧، ح ٢٤٥١، تهديب الأحكام، ج ٨.
 من ٢٢٢، ح ٢٩٧

لصحّتها. وتأوّلها ابرإدريس بوجوب الأُجرة؛ لقوات وقت الخدمة أ. وليس في الرواية والقوات». عم، ذكره الشيخ أ. وابر لحيد أ. وزاد الشيخ: أنّه لو مات المعتق فالخدمة للوارث. وزاد ابن الجنيد: أنّه لو منع العتيق من الشرط فكالفوات، وأوجب على السبّد مفقته وكسوته تلك المدّة القطعه عن التكسّب.

فرع: تفرّد الفاضل باشتراط قبول العتيق شرط الخدمة وعميرها، فسلو لم يـقبل بطل العتق¹.

ولو شرط عليه مالاً فأولى باشتراط القبول، لأنّ الخدمة استثناء، والمال منعرد عن الرقبة.

هدا، ولو نذر عنق أوّل ما يملكه، أو أوّل ما تلده أمنه، فملك جماعة أو ولدت توأمين دفعة عنق الجمع. والشيخ لم نقته هي الولادة بالدفعة"، كما في الرواية س فضاء أميرالمؤمنين ١٤٤٤. ونرّلها ابن إدريس عمى إرادة الباذر أوّل حمل^.

ولو قال أوّل مملوك، فملك حماعة دفعة بإرثُ أو عقد مشلاً عنتي واحمد بالقرعة؛ لصحيح الحلمي، عن الصّادق علا أ. وقال "بـن الجمعيد يستخيّر"؛ لروايمة الصيفل، عنه علا الله وأبطل ابر إدريس المذر رأساً؛ لعدم الأوّليّة "ا

۱ السرائر، بع ۱۲ ص ۱۹

٢ النهاية، س ٤٤٥.

٣. حكاد عند العلّامة في مختلف الشيعة، ج ٨٠ ص ٤٤، المسألة ٩

ة في يعص النسخ «الرقيّة».

٢ الهاية، ص ٤٤٥ - المبسوط، ج ٦ ص ٢٤٨

٧ الكافي، ج ٦ ص ١٩٥٥ ح ٧؛ تهديب الأحكام ج ٨، ص ٢٣٦، ح ٨٣٤.

٨ السرائر، ج٢ من ١٢

٩. المقيد، ج٣. من ١٩. ح ٢٢٩٨؛ تهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٥ ـ ٢٢١، ح ٨٨١

١٠. حكاد عنه العلَّامة في محتلف الشيعة، ج ٨. ص ٥٠. المسألة ١٠

١١. الفقيد ج ٢، ص ١٥٣ ح ٢٥٦١؛ تهديب الأحكام، ج ٨٠ ص ٢٢٦، ح ٢٨١١ الاستبصار، ج ٤، ص ٥، ح ١٧.

۱۲ السرائر، ج۳، ص ۱۲

والغرق بين «أوّل معلوك» وبين «أوّل ما يعلك» بناءً على أنّ «ما» موصولة، فتعمّ، فيسري العموم إلى الأوّل وأمّا «معلوك» فلكرة في الإثبات، وهي غير عامّة. ولو جعلت «ما» مصدريّة ساوت الإضافة إلى «معلوك» في الحكم، ولو أريد بـ «معلوك» الجنس ساوى «ما» في الحكم.

ولو نذر عتق آخر ما يملك. أو آخر معلوك فكما سبق. إلا أنّه يشترط تعقّب موته له. وكسبه قبل موت السبّد موروث قطعاً. إن اشترطنا إيقاع الصيغة من الوارث، وإن اجتزأنا بحصول شرط النذر في العنق فإشكال؛ من الشكّ في كون موت السبّد كاشفاً عن حصول الشرط؛ أو أنّ له مدخلاً في السببيّة. وكذا لو وجد له ولد بين الملك والموت.

ولو علَّق العتق بالندر وشبهه على فعل كالوطء، لزم، فلو أخرجها عن ملكه طل، فلو عادت لم يعد النذر، والخبر الصحيح عن أحدهما فيه أليس فيه نذر، بل محرّد التعليق، وحمله الأصحاب على النفر الموافقة للأصول، وتوقّف يعضهم فني حلّه بخروجها عن الملك، لنفوذ النذر في ملك أنفير

وبضعّف بأنَّ فرينه الحال يَخْصُصه يمدكه وقد زال. كما قال في الروايـة: «قـد خرجت من ملكه».

نعم لو عمّم الشرط، كقوله: متى وطئتها فهي حرّة، لم ينحلّ النذر بخروجها. فلو عادت ووطئ تحرّرت.

ولو ندر عتق كلّ عبد له قديم، حمل على سنّة أشهر فصاعداً. ولو نقصوا عن ذلك، احتمل عتق أقدمهم إن كان فيهم أقدم، وعتق الجميع إن كانوا قد ملكوا دفعة. وكذا كلّ أمة قديمة

أمًا لو تذر الصدقة بماله القديم، أو أبرأ غريمة القديم. ففي الحمل على الحقيقة الشرعيّة أو العرفية إشكال.

ولو مرّ بعاشر. فقال: عبيدي أحرار، أو: كنت أعنقتهم، فلا عبرة به إنشاءً. ولا إخباراً ما لم يقصد العتق، أو يكن قد أعنق منهم شيئاً. فينصرف إليه وإن كان واحداً

١. الفقيه، ج ١٢ ص ١١٥، ح ٢٤٤٤؛ تهذيب الأحكام ح ٨، ص ٢٣٦، ح ١٨٤.

باطناً. وفي الظاهر قبل: يطالب بما يصدق عديه الجمع، كالثلاثة فنصاعداً . وهنو حسن إن كان الإخبار، لا في محل الاضطرر. لا كصورة الفرض؛ فإنّ القرينة تمنع من نفوذ الإخبار في مقتضاه.

وعثق الحمل لا يسري إلى الحامل وبالعكس؛ لأنَّ السراية في الأشقاص لا في الأشخاص.

وفي رواية السكوني، عنه على أبيه يتحرّر الحمل بعتقها وإن استثناه؛ لأنّه منها^٧. وعليها القدماء.

ويؤيّدها صحيحة الحسن بن عليّ الوشّاء عن الرضاع؛ هي جاربة دبّرت وهي حبلي: إن علم به فهو مديّر، وإلّا فهو رثى ً.

وروى زرارة مي الصحيح، عن الباقر على العتيق ماله إذا عملم بـــه السـيّد، وإلّا فله^ع.

وفي صحيح حرير، عن أبي الحاسل على «يبقُول: لي سالك وأنت حبر بسرضي المملوك، ولا يبدأ بالحريّه» ويمضمُونها أفتى القدمام.

وقال الحلَّيُون: المال للسيّد مطبقاً "؛ بناءٌ صلّى أنّ العبد لا يسملك. والأقسرب المشهور قال الشيح: ولو قال: أنت حرّ ولي مالك، فالمال للعنيق ".

وصحيحة عمر بن يزيد عن الصادق، الله مصرّحة بملكه فاضل الضريبة، وجواز

١. من القاتلين السيّد عميد الدين في كترانفواتد، ج ٢، ص ٢٧.

٢ الفقيد، ج ١٢ من ١٤٤، ع ٢٥٢٥ تهذيب الأحكام، ج ٨ ص ٢٣٦، ح ٥٥١.

٣. الكافي، ج٦، من ١٨٤، باب المديّر، ح ٤؛ النقية، ج ٣ ص ١٢١، ح ٣٤٦٣؛ تهديب الأحكـام، ج ٨، ص -٢٦٠، ح ١٩٤٦: الاستيصار، ج ٤، ص ٣١، ح ١٠٨

الكافي، ج٦، ص ١٩٠ ـ ١٩١، باب المعلوك يعتق وله مال. ح ١٤ تهذيب الأحكام، ج٨، ص ٢٢٢، ح ١٨٠٢
 الاستيصار، ج ١٤، ص ١٠، ح ٢٠٠.

٥. الفقيد ج ٢، ص ١٥٢، ح ٢٥٦٠؛ ورواه عن أبي جرير في الكافي، ج ٦، ص ١٩١، ياب المملوك يعتق وله مال،
 ح ٥، وتهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٤. ج ٢٠٨؛ والاستبصار، ج ١، ص ١١، ح ٢٢٠.

أبن إدريس في السرائر ج ١، ص ٦: والمحقّق في شرائع الإسلام ج ١، ص ٨٢: والعلّامة في مختلف الشيعة.
 ج ٨، ص ٤٤ المسألة ٥.

٧. النهاية، ص ٥٤٣.

تصدّقه به وعتقه منه، غير أنّه لا ولاء به عليه، بل هو سنائبة ً. ولو ضمن العبد جريرته لم يصحّ، وبذلك أفتى في النهاية ً.

[17]

درس

فيه مسائل عشر.

الأولى: لو أوصى بعتق عسده المستعرقين، أو نخز عتقهم، ثمّ ظهر دين مستعرق بطلا، وإن فصل من العبيد أعنق ثلث العاصل مع عدم الإجارة. فلو كان العبيد صعف الدين جعلوا فسمين، و كتب رفعة للمركة وأخرى للدين. فبعتق ثلث مَنْ حرح تركة ويباع الناقي في الدين. ولو كان الدين ثبث العبيد كتب رقعتان للمتركة وأخسرى للدين ولا فرق بين العبد الواحد وبين الأزيد

والشح نفول لو أعتق عنده أو أوضى يعتقه وعلمه دس، فإن كانت قيمته ضعف الدين صحّ وعتق كلّه، وسعى في نصفه للديّان وهي ثلثه للورثه، وإن نقصت فيعته عن الصعف بطل عنقه أن معوّلاً على أحبار صحاح أعرض عنها ابن إدريس أ إلا أن يكون منحّراً، بناءً على قاعدته فيه

الثانية لو أوصى بعنق عبده وقيمته صعف الثلث فما زاد عنق يقدر الثلث. كما لو كانب قيمته دون دلك ونقل ابن إدريس عن الشيخ. أنّها إذا بلغت الضعف بطلت الوصيّة ?.

الثالثة: لو أعنق المريض ثلث إماء علم يحرجن من الثلث عنتقت الخارجية

۱ الكافي، ج ٦، ص ١٩٠، باب المعدوك يعتق وله سال، ح ١؛ الصعيد، ج ٢، ص ١٢١ ـ ١٢٧، ح ٣٤٧٧ اشهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٧، ح ٣٤٧٠ اشهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥، ح ٨٠٠

٢و ٢ التهاية، ص ٤٢ مو ١٥ مو ١٠٠٠

٤ راجع وسائل الشيعة، ج ١٩. ص ٣٥٣ الباب ٢٩من أبواب كتاب الوصايا.

٥ السرائر، بع ٣. ص ١٤

٣ السرائر، ج ٣. ص ٩: وقالد الشيخ في النهابة -ص ٦١٠

بالقرعة، فلو ظهر بها حمل متحدّد فهو حرّ، وإن كان سابقاً فقيه القولان ١

الرابعة: لو أعنى ثلاثة أعبد تستفرق تركته ممات أحدهم قبله أقرع بين الميّت والحيّين، فإن ظهرت الحرّيّة على الميّت تبيّا موته حرّاً، فمؤنة التجهيز على وارثه، أو في بيت المال، وفيه دفيقة. وإن ظهرت على أحد الباقين تبيّتا موته رقّاً ومؤنة التجهيز على الوارث، ثمّ لا يحتسب من نتركة، فإن كان الخارج ثلث الباقين عتق، وإن نقص عن الثلث كمل من الآخر، وإن زاد عتق منه بقدر الثلث.

الخامسة: لو دبر ثلاثة أو أوصى بعنقهم، ثمّ مات أحدهم قبله لم يبدخل في القرعة؛ لعدم احتمال مسيس الحرّثة له ولو مات بعد السيّد أدخل، فإن خرج عتق، وإلا عتق من يخرج من الحبين، ويحسب المبيّت على الورثة إن كان قد قبض، وإلاّ فلا. السادسة: لو جمع بين العتى وعيره في الوصيّة قدّم السابق، وقدّم الشبخ العنق

والمكاتبة مطلعاً ؟ ليمائهما على التعليب

السابعة: لو مات المعتق المسلوعب في المؤض قبل السيّد، ففي حريّته كلّه؛ لعدم العائدة للوارث في ردّه إلى الثلث، أو رقه كلّه؛ لعدم تملّك الوارث صعفه، أو حرّانة ثلثه كما لو بقي، أوحه. والعائدة في تحهيزه، وفي مراحمة الوصابا لو كان له سواه، فعلى الوجهين الأولين لا يزاحمها.

الثامنة: لو استغرق الدين التركة، هأعتق الوارث عبداً منها بسى على النقالها إليه؛ لامتناع ملك بغير مالك، أو لا؛ للآية "، وبه قال الشيخ أ، فعلى الثاني يبطل، وعلى الأوّل ببنى على تعلّق الدين بها هل بشبه تعلّق الأرش بالجاني أو الرهن؟ فعلى الأوّل يصمّ مراعى بالأداء.

التاسعة: لو تذر عتق عبده إن كان المقبل زيداً. ونذر آخر عتق عبده إن لم يكن

١ من القائلين بأنّه حرّ الشيح في المبسوط، ح ٦، ص ٦٥ ومن الفائلين بأنّه وقّ السلامة فسي تسحرير الأحكمام الشرعيّة، ج £. ص ٢٠٦. الرقم ٥٦٥٩

٢ التهاية، ص ١٩٢٥ المبسوط، ج٦، ص ١٥٢

٣ النساء (٤). ١١ و١٢

ة الميسوط، ج £ ص ٢٢ _ ٢٣؛ وج ١، ص ٦٠

زيداً. ثمّ هلك وتعدّر الاستعلام فالقرعة. ويحتمل عدم عتق أحدهما؛ لعدم العملم بشرطه. نصم، أو اجتمعا لواحد أقرع قطعاً

العاشرة: لوكان للمعتق مال غائب تنجّر عنق ثلث الحاضر، ثمّ كلّما حضر شيء عتق ثلثه. وفي وحوب تحصيله عنى الورث مع الإمكان نظر، فإن قلنا بـد، فـفي توقّف العتق على قبض الوارث، أو الإكتف، بتمكّنه منه نظر، أقربه الثاني.

[111]

درس

خواص العتق تسع حصوله بانقرابة، و نصمى، والجمدام، والإقساد، والتمنكيل، والقرعة إذ الأصل الشياع، ولكن تَشَوُّق الشرع إلى الإكمال، وتقديمه على غيره عمد الشيخ أ وقد سبق دلك أ والسرامة، والولاء؛ للمقل فيهما

همن أعتق شقصاً من عبده عتق جميعه القوله الله الله شـر بك»". إلا أن يكون مريضاً. ولا يخرج من الثلِيثِ

ولو أوصى بعنق شقص من عنده. أو دثر شقصاً منه، ثمّ مات ولا يسمع الشلث زيادة عن الشقص فلا سرابة، ولو وسع ففي السراية وجهان، كما إدا أوصى بمعتق شقص من عبد له فيه شريك ووسع الثلث نصيب الشريك.

وهنا روى أحمد بن زياد عن أبي الحسن الله تقويمه أو عليه النهاية "، خـلافاً المبسوط"، وابن إدريس الزوال ملكه بموته والأوّل أثبت السبق السبب على الموت.

١ النهاية، ص ١٦١٥ الموسوط، ج ٢، ص ١٥٢

۲ څخکم قبیل مدا۔

٣٠ ستن أبي داود، ج ٤٠ ص ٢٢، ح ٣٩٣٣، السس الكبرى، البيهقي، ج ١٠، ص ٤٦٢، ح ٢١٣١٧_٢١٣١٢،

الکافی رج ۷، ص ۲۰ باپ س أوصی بعثق ، رح ۱۷ مقید رج ا، ص ۲۱۳ رح ۱۵۵۰۰ تهدیب الأحکام رج ۱.
 ص ۲۲۲ ۲۲۲ رح ۸۷۷

ه النهاية. ص ٤١٦ـ٢١٦

٦ اليسوط، ج٦، ص٥٧.

٧ السرائر، ج ٢. ص ٢١٤

ويظهر من فتوى السيد ابن طاوس في كتابيه أ. قصر العتق على محله وإن كان حياً؛ لرواية حمزة بن حمران أ، وضعف طريق رواية السراية أ، والأصل، والبعد عن العامة, ولكن معظم الأصحاب على خلافه، والأكثر على السراية في نصيب الغير إن كان المعتق حيّاً موسراً، بأن يملك حال العتق زيادة عن داره، وخادمه، ودابّته، وثيابه المعتادة، وقوت يومه له ولعياله ممّا يسع نصيب الشريك، أو بعضه على الأقوى.

ولو أيسر بعد العنق فلا تقويم، وفي النهاية والمخلاف:

إن قصد القربة علا تقويم، بل يسعى العبد، فإن أبي لم يجبر، وإن قصد الإضرار فكّه إن كان موسراً، وبطل العتق إن كان معسراً ¹.

وبه ورد الخبر الصحيح عن الصادق على أوإن كان الأشهر الفك مع اليسار مطلقاً.
وابن إدريس أبطل العنق مع الإضرار ؛ لعدم التغرّب أ. وظاهر الرواية بخلافه لا
والحلبي: يسعى العبد أ، ولم يذكر التغويم. وابن الجنيد: إن أعنق لله غير مضار تخبر
الشريك بين إلزامه قيمة نصبه إن كان توسراً، وبين استسعاء العبد أ.

وللسراية شرطان أخران:

أحدهما كون العتق اخستيارياً ويكفي اخستيار السبب، كالشراء، والاتهاب للقريب. وفي التنكيل إشكال؛ من تحريم لسبب؛ ومن تأثيره في ملكه، فلو ورث

إلى المنطقة بريادة هالبشرى والملادة. وكالاهمة معقودان.

۲. تهذيب الأحكام ج ٨. ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ع ٢٦٨ الاستيصار ، ج ٤. ص ٢٠ ح ٢٠

٣ الفقيد، ج ٣ ص ١٤٢ ح ١٣٥٢ تهذيب الأحكمام، ج ٨، ص ٢٢٨. ح ٢٢٨ ـ ١٨٢٥ الاستبصار، ج ٤، ص ٦. ح ١٨ و ١٩.

[£] النهاية، ص220: الملاف، ج1، ص ٢٦٠. السألة ١

ہ الفقید. ج ٣٠ می ١١٥. م ٣٤٤٣، تهذیب الأحكام، م ٨٠ می ٢٢١ ـ ٢٢٢. م ١٩٩٤ الاستبصار، ج ٤٠ می ٤٠ می ٤٠ م

٦. السرائر، ج٣. ص ١٠

٧. أي الغير الصحيح عن الصادق ١١٤ المشار إليه قبل أسطر

٨. الكاني تي النقد من ٢١٧_٢١٨

٩ حكادًعته الملامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٤ ـ ٣٥. المسألة ٢.

شقصاً من قريبه لم يسر عند الحلَّيِّس ، وقال الشيخ يسري ٪.

وثانيهما: أن لايتعلَّق بالشقص حقّ لارم، كالوقف والكتابة والاستيلاد؛ ترجيحاً لأسبق الحقّين، وقيل بالسراية؛ للعموم".

والسراية إلى الرهل أقوى، وأقوى منه التندبير، وأقنوى سنهما الوصنيّة بنعتق الشقص.

ولا مدّ من جعل نصيب المعتق مورد أسعتق، أو حميع العبد، فلو جعله نصيب الشريك لم يصح ؛ لامنتاع كون التابع متبوعاً وبو أعتق الشريكان دفعة فلا تقويم ؛ للتدافع و في العتق باللفظ، أو بالأداء، أو بالعراعاة أوجه، وصحيحة محمّد بن قيس، عن الصادق الله مصرّحة بالشراء أ، و هو عبره الأكثر. فعلى هذا يقوى اعتبار الأداء، فلو أعتق الشريك حصّته صحّ و تعسر القيمة يوم الأداء ولو مات المتيق قبله مات معقضاً ولا شيء على المناشر، ولو وحب عديه حدّ قبل الأداء فكالمبعض.

ولو أسر المباشر بعد الصق أمكن التقويم على هذا الفول ولو احتلفا في القيمة عرض على المفوّمين، فإن تعدّر حلف الشرطك؛ لأنّه ينترع منه ولو قبلما عبتني بالمباشرة، حلف المباشر؛ لأنّه تَعَارَكِهِ

ولو أعتق اثنار دفعة قوّمت حصّة من عداهما عليهما بالسويّة، تساويا أو احملها في الحصّة

ولو تداعى الشربكان العتق حلما. و ستفرّ الرقّ بينهما. وعلى القول باللفظ يتعتنى عليهما مع يسارهما.

وحبث يسعى العبد يكون النصيب رقّاً حتّى يؤدّي، فيعتق، كالمكاتب المطلق. وجميع السمي له. وظاهر الأصحاب عدم وجوب السعي عليه، فيتهايثان، فيتناول

إلى إدريس في السرائر، ج٣. ص ٢٠٠ وانسمعن في شرائع الإسلام ج٣ ص ٨٥. ويحين بن سعيد في الجامع
 للشرائع ص ٢٠٤؛ والعلامة في محتلف الشيعة ج٨. ص ٦٦ المسألة ١٩

٢. ألحلاف، ج ٦، ص ١٦٨، المسألة ٧

٣. من القائلين السلامة مي قواعد الأحكام. ج ٣. ص ٢٠٦

الكافي، ج ٦، ص ١٨٣، ياب المملوك بين شركاء يعنى أحدهم نصيبه أو يدييع، ح ٢، مهديب الأحكم ج ٨.
 ص ٢٢١، ح ٢١١؛ الاستبصار، ح ٤، ص ٤ ــ ٥، ح ١٣

المعتاد كالاحتطاب، والبادر كالالتقاط، والمعقة والفطرة عليهما. ولو مبلك يسجزيه الحرّ مالاً لم يشاركه المولى، كالإرث والوصيّة وإن كان في نوبة المولى. ولو امتنعا من المهاياة لم يجبرا.

فروع خمسة:

الأوّل: لو أوصى بعتق نصيبه ونصيب شريكه، فعلى القول بالسراية قالوصية تأكيد، ويجبر الشريك على أخذ الفيمة، وعنى القول الآخر يحتمل المساواة؛ إذ عتنى البعض سبب في التقويم ما لم يمنع مانع، وهما رال المانع، أعنى حقّ الوارث من الدركة بالإيصاء ويحتمل المنع، كما لو أوصى بشراء عبد الغير وعتقه، فإنّه لا يجبر مالكه على البيع

الثاني. لو أعنق بعض الحامل ـ وقدا يتبعيّة الحمل ـ أو أدخله في العنق وتأخّر الأداء حتّى وضعت بنى على ما مرّ أفعلى اعتبار الأداء يلزم بعيمة نصيب الشريك من الحمل منفصلاً يوم الأداء لا حين مقوطه، وعلى الآخر تقوّم حبلي

الثالث. لو ادّعى الشريك صنعة تربد بها القيمة، قال تحدّر استعلامها حملف المعتق. وإن كان محسماً لها فعلى الأداء يقوّم صابعاً، وعلى الإعتاق يحلف المعتق على عدم سبقها ولو أدّى القيمة، ثمّ طالبه الشريك بالصنعة، فادّعى تأخّرها عس الأداء حلف إن أمكن التجدّد.

الرابع: لو وكل شربكه في عنق نصيبه فبادر إلى عنق ملكه، قوّم عليه نصيب الموكّل إن لم بشرط الأداء، وإن شرطناه فللوكيل إعتاقه ولا تقويم. وإن بادر بعتق ما وكّل فيه قوّم على الموكّل؛ لأنّه سبب، وربما احتمل عدم التقويم؛ لأنّ المباشر أقوى.

ولو أعتقهما دفعة فلا تقويم. وإن أعنى نصفاً شائعاً منهما أمكن أن يقوّم على كلّ واحد منهما ربع العبد. وإن أعنق نصفاً ولم ينو شيئاً فالأقرب صرفه إليهما، ويحتمل إلى نصيبه؛ لأنّ تصرّفه في ماله هو الغالب، ويحتمل إلى نبصيب الشريك؛ لأنّه المأذون فيه، وألبطلان؛ لعدم التعيين. الخامس: إذا كلّف العبد السعي لإعسار المباشر، انقطع بإعتاق صاحب المصيب. ولو قلنا بأنّه يسعى سعي الأحرار بطل العتق؛ لأنّه تحصيل الحاصل.

[177]

درس

إذا تبرّع بالعتق ثبت الولاء للمعم، وسرى من الجانبين فيرث به أقرباء المعم العتيق وذرّيّته، ما لم يكن أحدهم حرّ الأصل، فلا ولاء عليه، أو يكن ثمّ نسب وإن بعد، أو تبرّأ المعتق من ضمان الحريرة عند العتق لا بعده على قول قويّ (

ولا بشنرط الإشهاد في التبرّى. نعم، هو شرط في ثبوته. وعليه تحمل صحبحة أبن سنان عن الصادق علله في الأمر بالإشهاد". وطاهر ابس الجنبيد"، والصدوق، والشيخ أنّه شرط الصحّة.

ولا يرث العنيق المنعم، ونقل الشيخ هيد الإجماع ". وبد يضعُف قول الصدوق"، وابن الجنيد بالإرث ". نعم، لو حار الولاء توارثا مكمًا لو اشترى العنيق أيا العنعم فأعتقه والجرّ ولاءه من مولى أمّ الصعم إلى العنيق.

ولا يورث الولاه؛ لأنّه لُحُمة كلُحُمة لسب، والنسب لا يورث. فلو خلّف المنعم ابنين ومات أحدهما على ابن ثمّ مات العنيق فولاؤه للإبن الباقي. ولو حعلناه موروثاً شاركه ابن أخيه.

١ - من الفائلين الشيخ في النهاية، ص ٥٤٧.

الكافي ج٧، ص ١٧١، باب ولاء السائية، ح ١٥ تهديب الأحكام، ج٨، عن ٢٥٦، ح ١٩٢٨ الاستبصار، ج٤.
 من ٢٦، ح ٨٣.

٣. حكام خلامه عن ظاهر ابن الجنيد الملامة في مختلف الشيمة. ح ٨. ص ٨٦، المسألة ٤١

² المقنع، ص 271.

٥ النهاية، مي ٥٤٧.

٦. الفيسوط، ج £، ص ٩٥؛ الخلاف، ج ٤، ص ٨٤، المسألة ٩١

٧ الفقية، ج ٤، ص ٥ - ٢٠٦٠، ديل الحديث ١٩٥٨.

٨ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة. ج ٨، ص ٨٥ المسألة ٣٩

ولا يحجب الزوج المنعم عن النصف، خلافاً للحلبي، ووافق في عـدم حـجب الزوجة أ.

واختلف الأصحاب في الوارث بالولاء، ففي الحلاف. لا خلاف بيننا أنّه العصبة دون الأولاد إذا كان المنعم امرأة ". وكأنّه لم يعتدُّ، بحلاف الحسن حيث جعل الولاء لأولادها مطلقاً "، والمفيد حيث خصّه بالذكور أ.

قال الشيخ: وإن كان رجلاً فأولاده الذكور والإناث على الأظهر في المذهب ، الرواية عبد الرحمن بن الحجّاج عن الصادق على أنَّ رسول اللمؤكل دفع ميراث مولى حمزة إلى ابنته .

ولقولعظ: «الولاء لحمة كلحمة السب لايباع ولا يوهب» ؛ ولأنّه أبعد من قول العامّة.

وفي النهاية: لا ترث البنات الولاء أن لصحيحتي محمّد بن قيس، ويسريد، عسن الباقر أ، والصادق عليه أن ولا تُهنَ لا يعقلن. وفي المسوط: لوارث العال حتّى قرابة الأعلام وقيال الصدوق: يسر ثه أسضاً الأولاد وكيوراً وإنها ثالًا. والأول المسختار،

٢ الكالمي في الفقه، ص ٢٧٤.

٢ العلاق، ج ٤، ص ٨١، البسألة ٨٦.

٣ عكام عنه الملامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٧، المسألة ٣٤.

^{\$,} المقامة، ص ١٩٤

ه الاستيمبار، ج 1، ص ١٧٢، ديل العديث ١٥٢.

الكسائي، ج ٧٠ من ١٧٠، بساب أن الولاء ليسن أعنى، ح ٦٥ تنهذيب الأحكام، ج ٨٠ ص ١٣٣٠ ح ١١٩٩٠ الكسائي، ج ٧٠ من ١٧٣٠ ح ١٩٩١ الكسائي، ج ٥٠ من ١٧٢ - ١٧٣٠ ح ١٥٦

٧. العسقيد، ج٣. ص ١٣٣٠، ح ١٣٤٩ تهذيب الأحكسام، ج٨، ص ٢٥٥، ح ١٩٢٦ الاستيصار، ج ٤، ص ٢٤، ح ٧٨.

٨. النهاية، ص ٤٤٥.

٩ تهذيب الأحكام ج ٨، ص ٢٥٤. ح ٩٢٢؛ الاستبصار، ج ٤، ٢٤، ح ٧٧

١٠ الكافي، ج٧، من ١٧١، باب ولاء السائية، ح١١ الفطيد ج٢، ص ١٦٧، ح ٢٠٥٩؛ تنهديب الأحكسام ج٨،
 من ١٧٤، ح ١٩٢٥ الاستبصار، ج٤، ص ٢٣ ــ ١٤٤، ح ٧١، وهي المصادر؛ عن أبي جمعر 44.

١٨. الميسوط، ج 4 ص ٩٣.

١٢. التقيد ج £, ص ٥ -٣. ذيل العديث ١٥٨٥.

والصحيحتان تقيّة، كما أوماً إليه الحسن، إ

أمّا باقي الإناث، كالحدّات والأخوات والأمّ وقرابتها. فيروأية ابين قييس: أنّ الوارث العصبة. تدل على عدم رثهل، وحتاره جماعة للله وخبر اللبحمة يقتضي التوريث. وقال ابن الجبيد لا ترثه النساء أوفي المبسوط لا ترث المرأة بالولاء إلّا عتيقها، أو عتيقه فنازلاً مع أنّه فال: ينقسم الأخوة، للذّكر ضعف الأنشى وفي المحلاف لا ترثه قرابة الأمّ ، وظاهره إرث الساء من قِبَل الأب

فرع: يشترك الأب والابن في الولاء، وقال ابن الجبيد الابن أولى ل. وكدا يشترك الحد للأب والأح من قِبَله وقال. الجد أومي^

هذا، ولا يصحّ ببع الولاء ولا هبته، ولا اشتراطه في بنع أو عيره، ولا نقله عن محله بوحه وشب على المدبّر إحماعاً، والموصى بنعتقه. وفني أمّ الولد قنولان. فأثبته الشبح أ، ونفاء ابن إدريس أ. وكذا في عتق القريب، سواء ملكه بعوض أو لا؛ لرواية سماعة ١١.

واحتح ابر إدريس بأنّ الولاء للمعتق "، وبه احتج النبيح، وأثبت الولاء عملي المكاتب مع الشرط، وعلى المشتري بفسه مع الشرط، ولمن تبرّع بالعتق عن الغير

١ حكاء عبد العلامة في معتلف الشيعة. ج ٨ ص ٧٧ المسالة ٣٤

٢ كالمعيد في المصمة، ص ٦٩٤ : والشيخ في النهاية، ص ٥٤٧؛ وبن حمرة في الوسيلة - ص ٣٤٤٪

٣ الفقيد ج ٢٠ ص ١٣٣ ح ٢٤٩٧ تهديب الأحكام ح ٨ ص ٢٥٥ مح ٢٦ والاستبصار ، ج ٤ ص ٢٥٠ م ٧٨

أ حكاه عنه الملامة في محتلف الشيعة، ج ٨، ص ٧٧، المسألة ٣٤

٥ البسوط، ج ١٤ ص ١٩٥ وج ٦، ص ٧١

٦ الخلاف، ج ٤، ص ٧٩. السنألة ٨٤

٧ حكاه عنه الملَّامة في محتف الشيعة، ج ٨، ص ٨٣. المسألة ٢٧

٨. حكاء عنه الملامة في مختلف الشيمة، ج ٨. ص ٨٤، المسألة ٢٨.

٩ البيبوط، ج٦، ص ٧١

١٠ السرائر، ج٢٠ ص ٢٦

١١. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٤٢، ح ٨٧٥؛ الاستبصار، ج 1. ص ١٦، ح ١٥

١٢. السرائر، ج ٢، ص ٢٥

حيّاً أو ميّناً. قال: ولا يقع العنق عن المعنق عمه ' ؛ لأنّ العنق عنه إحداث ولاء له بعد موته، فامتنع كما امتنع إلحاق نسب به ؛ لمساواة الولاء النسب، وتبعه ابن حسرة، وأثبته على المنذور عنقه "

وبقوا الولاء عن المعتق في الكفّرة. صرّح به الشيخ في مواضع "، وهـو فـي صحيح بريد بن معاوية، عن الصادق على وفيها: أنّ العتق الواجب لا ولاء فيه، وأنّ الولاء للمتبرّع بالعتق عن أبيه بعد موته أ.

وفي فصل الكفارات من المبسوط. ثبوت الولاء عملي الممعنق في الكفارة، والظاهر أنّه حكاية؛ لتصريحه قبله بعدمه".

ويثبت الولاء للكافر ولو على مسم، وإرثه مراعى بإسلامه، وإسلام من ينتقل إليه. ولا يثبب بالالتفاط، وقول عمر ^٧ متروك

و ينجرُ إلى مولى الأب من مولى الأُمّ إذا كان عبداً حين الولادة. ولو كان أحدهما حرّ الأصل فلا ولاء ولا حرّ، ولو سبق عنق الجدّ جرّه، وجرّ منه بعني الأب

قرع لو مات عتيق الكاهر وهو حيّ والعتيق مسلم فولاؤه للإمام. ولو كان للكافر ولد مسلم، أو قريب، فعي إرثه هنا نظر؛ من أنّه لحمة كلحمة النسب؛ ومن فقد شرط الانتقال.

٦. الميسوط، ج ٦. ص ٧١ و ٢٠١٠ الحلاف، ج ٦. ص ٢٧٢، المسألة ١٥. وص ٢٧٤، المسألة ١٧

۲ ألومبيلة، ص ۲۱۲

٣ النهاية، ص ١٤٨ه؛ المستوط، ج ٥، ص ١٦٤ درج ٦ ص ٧٧ ر ٢١٠؛ العلاف ج ٦، ص ٢٧٢. المسألة ١٢٠

ع الكنافي، ج٧، ص ١٧١ ـ ١٧٢، بناب ولاء السائية، ج٧؛ تعليم ج٢ ص١٣٧ ـ ١٣٨، ح ٢٠٥٩؛ تنهذيب الأحكام، ج٨، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥، ح ١٩٢٥ الاستيصار، ج ٤، ص ٢٣ ـ ٢٤، ح ٢٧

فبالمستوط وجاءص ٢٠٩ ــ ٢١٠

٦ الديسوط، ج٦، ص ٧١.

٧٠ الأمر ج ٤، ص ٢ - ١ - ٢ - ١ - الحاوي الكبير، ج ١٨. ص ٨٢



كتاب أُمَّ الولد

وهي مَنْ حملت مِنْ مولاها بحرّ في ممكه، فعلا يشبت فعي عُملوق الزوحة، والموطوءة بشبهة وإن ملكها بعدُ. وفي الحلاف وموضع من المبسوط. يشبت إذا ملكها، سواء كان الولد حرّاً أو رفّاً إذا ملكه فعتق . وفي موضع آخر منه شرط كون الولد حرّاً أو رفّاً إذا ملكه فعتق . وفي موضع آخر منه شرط كون الولد حرّاً . و روى ابن مارد عدم النبوت ،

ولا يعُلوقها من المكاتب المشروط إذا عجز أولو أدّى ثبت، ولا من العمد إدا ملكناه.

ولا يمنع تحريم الوطء بمارض مكالصوم والحيض والرهن ممن نفوذ الاستيلاد أمّا التحريم بتزويج الأمة أو بالرضاع إذ علنا بعدم العتق عند ملكها، فقد قال في المبسوط بنفوذه أ. ويشكل إذا علم بالتحريم التوجّه الحدّ عليه، فلا يلحقه النسب

ولا بدّ مع الاشتباء من شهادة أربع من النساء ذوات الخبرة بأنّ ذلك مبدأ خلق آدمي ولو مضغة. أمّا النطقة فلا، حلافاً للشيخ في والفائدة ليس في استتباع الحرّيّة الأنّها تزول بموت الولد، فكيف بعدم تمامه عمدنا، بل في إيطال التصرّفات السابقة على الوضع بالبيع وشبهه.

١ المعلاف، ج ٦، ص ٢٦، المسالة ٢٠ الميسوط، ج ٦، ص ١٨٧

٢ البسوط، ج ٦، ص ١٨٦

٣. عهديب الأحكام ج ٧، ص ٤٨٢ ـ ٤٨٢ ح ١٩٤٠

ع الموسوط، ج ٦، ص ١٨٩ ــ - ١٩

ة ، النهاية، ص ٥٤٦ و وراجع المبسوط، ج ٦، ص ١٨٦

ويجوز استخدامها وتزويحها، ولا بشترط رضاها عــدتا. وإجــارتها، وعــتقها، وبيعها في ثمن رقبتها مع إعسار المولى حيّاً أو ميّناً على الأقرب قيل: وفي الجناية والرهن والإفلاس إذا علقت فيهما".

وفي العجز على النفقه، وموت فربيها، وعلى من تنعتق عليه. ويحتمل حوازه عند اشتراط العتق وفيما إذا مات مولاها والمرثى يستغرق تركته؛ إد لا إرث فلا نصيب لولدها الذي عتقها بعد الوفاة مستبد إليه ولهذا لوكان ولدها غير وارث، لكويد قاتلاً أو كافراً لم تنعتق

وفي رواية عمر بن يريد. عن الكاطبيئة لاتباع في دبن عير شمن رقبتها؟. وتحمل على حال الحياة. أو على عدم استيعاب لدين التركة

وروى أبو بصير، عن الصادق على تقويمها على الولد إذا مات المولى وعليه دين. وإن كان الولد صعيراً النظر للوعه وحمل الشبح الدين على نمها، وهال لو مات مل اللوع قصى منها الدين على نمها، وهال لو مات مل اللوع قصى منها الدين وابن حمرة أحق غيره من الديون به عملاً بإطلاق الرواية، وعن المرتصى المنع من بيعها مطلقاً ما دم ولدها أ. والمروي عن على الله بيعها في شمها أ.

ولو أسلمت عند دمّى بيعت عند الشيخ في موضع من المسوط أ، وابن إدريس و وفي الخلاف أ، والموضع الأخر، يحال بنيه وبينها عند مسلمة، ويمنع من وطنها

۱ درسترعلی قائله.

٢ الكامي، ج ٦. ص ١٩٣، باب أُمّهات الاولاد ح ٥ العقيد. ج ٣. ص ١٣٩. ح ٥ ١٥٩

٣ تهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠، ح ٨٦٥، الاستبصار ج ٤، ص ١٤٠ ح ٤١.

٤ تهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢٣٩ ديل الحديث ٨٦٤ لاسبصار، ج ٤، ص ١٣، ديل العديث ٤٠

٥ الوسيلة، ص ٣٤٣

٦ الانتصار، ص ٣٨٣، السيألة ٢٢٦

٧ الكامي، ج ٦. ص ١٩٣، باب أُمّهات الأولاد، ج ٥ التعيم، ج ٢. ص ١٣٩، ج ٢٥١٥

٨. الميسوط، ج ٦. ص ١٨٨

¹ السرائر.ج ٣ ص ٢٢

١٠ الحلاف، ج ٦، ص ٤٢٥، المسألة ٢

واستحدامها (وتفرّد في المختلف باستسعائها ، فتنعتق بأداء القبيعة، تـفادياً مـن الضرار به أو بها.

ولو يقي ولد ولدها فثالث الأوجه إلحاقه بحكم أبيه إذ كان وارثاً. ولا ينعتق من أصل التركة إجماعاً، بل يجعل في نصب لولد.

ولو عجز نصبه عن قيمتها قوّمت عليه عند لشيخ في المبسوط"، وابن الحنيد أب لقول النبيّ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ فَهُوَ حُرّ» أَ. ويظهر من رواية أبسي يستمير أيسطاً". واستسميت عند المعيد (والحلّيس أ والمسأنة مبيّة على السراية في العتق القهري. ويجوز تدبيرها لا كتابتها على الأقوى.

ولو أوصى لها المولى بمال، قال الشبح تمق من النصيب، وتسملك الوصيّة؛ لمصادفة استحقافها الوصيّة عتقها من النصيب"، و هو في كتاب العبّاس ا

وفي رواية أبي عبيدة تعنق من الثلث وتعطى الوصئة ١٠. ويمكن تخريجها على صرف العال هي عنقها، فإن فضل فلها كافقن و تقدّم على عنفها من النصيب؛ لتقديم الوصيّة على الإرت. وقبل. بعنو من الوصيّة، فإن فصل منها شيء عنق من نصب الولد ١٠. وهذا قضيّة الرواية على ما خرّحناه.

١ المهموط، ج٦، ص١٨٨ و١٩٠٠

٢ محتلف الشيعة. ج ٨, ص ١٥٤، السنألة ١١٨

٣ الميسوط، ج٦، ص ١٨٥

٤ حكاه عبد الملامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٥٥. المسألة ١١٩

ہ سن این ماجة، ح ٢٠ ص ٨٤٢ م ٢٥٢٤؛ تجامع انصحیح، ج ٣، ص ١٤٦ م ١٢٦٥

٣ - تقدّمت قبيل هد.

٧ المقبعة، ص ٢٠١

٨. إين إدريس في السرائر، ج ١٣ ص ٢٧؛ والمحقّق في شرائع «لإسلام، ج ١٣ ص ١٠٩ ويسجين بس سنعيد فني
 الجامع لنشرائع، ص ٢٠٤ والعلّامة في محتلف الشيعة، ج ٨، ص ١٥٥، المسألة ١١٩

٩. النهاية. ص ٢١١ المبسوط، ج ٦. ص ١٨٧

١٠ الكافي، ج٧، ص٣٩، باب وصيّة العلام والمعارية لتي ، دين الحديث ٤٠ تهديب الأحكام، ج٩، ص ٢٧٤.
 دين الحديث ٨٨٠

۱۱ الكافي، ج ٧، ص ٢٩، باب وصيّة العلام وانجارية التي ، ح ٤؛ تهديب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٤ ح ٨٨٠.
 ١٢. من القائلين ابن ادريس في السرائر، ج ٣، ص ١٩٩٩ - ٢

وللمولى فكَّها بالأقلّ من القيمة والأرش لو جنت، وله تسليمها. وفي الديــات من المبـــوط:

أرش جنايتها على سيُدها بلا حلاف. إلّا أبا تور، فإنّه جعلها في ذمّتها تتبع به يعد العتق، ثمّ جعلها الشيخ كالقرّ في التعلّق بالرقبة إن لم يُقدها السيّد".

وقال هي الاستيلاد منه علم يتعلن الأرش برقيتها بلا خلاف، ويستخيّر بدين البديع والفداء لل وكذا قال في الخلاف ألم وفي المختلف عقل منا في الديات من المبسوط عدم التعلق يرقبتها وجنح إليه أله أنه منع من بيعها بإحباله، ولم تبلغ حالة يستعلن الأرش بذمّتها، فصار كالمتنف لمحل الأرش فلزمه الضمان، كما لو قستل عبده الجاني، بخلاف ما لو أعتق عبده ثمّ جمى الأنّه بلغ حالة يتعلق الأرش بذمّته، وهذا الجاني، بخلاف ما لو أعتق عبده ثمّ جمى الأنّه بلغ حالة يتعلق الأرش بذمّته، وهذا المنبخ عن بعض العامّة ".

وفي الصحيح عن مسمع، عن الصادق على جنايتها في حقوق الناس على سيّدها. وحقّ الله هي بدنها ٦. وسكن حملها على أنّ لع الهداء

فرع: لو حنت على حماعة وِثمًا يضمن السيّد فعليه أملّ الأمرين، من قبيمنها والأرش. وإن ضمن للأوّل، فظاهر السيوط أنّه لا ضمان عليه بعد إذا كان قد أدّى قيمتها، بل يشاركه من بعده فيما أخذ".

المبسوط، ج ١٧، ص ١٦٠٠ وحكى قول أبي تورين قدامة هي السمي المنظوع هي الشرح الكبير، ج ١٢،
 ص ١١٥١ المسألة ٨٨٦٨

٢، الميسوط، ج٦، ص١٨٧.

٣ الخلاف، ج ٥، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢، المسألة ٨٨

مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٢٦٢، المسألة ١٤٦

ة الميسوط، ج ١، ص ١٨٧؛ وحكى قول بعض العامّة بن قدامة في أسغني العطبوع منع الشوح الكبير، ج ١٢. ص ٥١١، المسألة ٨٨٧٠

٦٠ الكافي، ج ٧٠ ص ٣٠٦، بأب الرجل الحرّ يقتل معلوك غيره ...، ح ١١٧ التقيد، ج ٤١ ص ١٤٥ ح ١٥٠ وه تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ١٩٦ ـ ١٩٧، ح ٢٧٩

۷ الميسوط، ج٦، ص ۱۸۸

كتاب المدبر

وهو المعلّق عنقه بموت المولى؛ لأنّ اسوت دير الحياة، فالموصى بحقه ليس مديّراً. والتعليق بموت غير المولى إن جعل له الخدمة نافذ في صحيحة يعقوب بن شعيب، عن الصادق على أ، وحمل عليه الزوج، وطرّده بعضهم في الموت مطلقاً ، وقصره ابن إدريس على موت المولى . ويظهر من ابن الجنيد جواز تعليقه على موت الغير مطلقاً، وسمّاه نذراً . والفاصى لو علّق العتق بوقت تحرّر عنده، وله الرحوع فيه، وكذا لو علّقه بقدوم زيد أو برته .

والصيغة: أنت حرّ، أو معرّى أو محرّر، أو عِتِيق بعد وفاني، وكـذا: مـتى متّ، وعيره من أدوات الشرط وقـال الشيحان يـقول مـعه: أنت رقّ فـي حـياتي . وابن الجنيد يشهد عليه عدلين . وهما على الندب.

ولو علَق التدبير بشرط. كمشيئة زيد بطل في المشهور. وجـوّزه ابـن الجـنيد، وظاهره طرد التعليق في العتق. ولو قال أنت حرّ بعد وفاتي بسنة ــمثلاً ــبـطل،

^{1.} الكامي، ج 1. ص ١٧٩، باب الشرط في العنق، ح ١٧ تهذيب الأحكسام، ج ٨، ص ١٦٤، ح ١٩٦٥؛ الاستبصار، مع لمدص ٢٢-١٣٢، ح ١٩١

٢. كابن حمرة في الوسيلة، ص ٢٤٥؛ والعلامة في قراعد الأحكام، ج ٢. ص ٣٦٣

٣٢ السرائر، ج ١٢ ص ٢٣

٤. حكام عنه الملامة في محتاف الشيعة، ج ٨، ص ١٠٢، المسألة ٥١.

ہ البیڈب ہے ۲، می ۳۹۸

٦. المقنعة، ص ٥٥٠؛ النهاية، ص ٥٥٢.

٧. حكاد عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨. ص ٨٧. آلسمالة ٤٢.

وقال: يكون وصيَّة بعتقه ا

ولو قيّد الوفاة بمرض معيّن، أو سفر، أو ليل أو نهار اتّبع، فلا يتحرّر بدون القيد. وفي المبسوط أبطل المقيّد ؟؛ لأنّه معلّق

ولو قال الشريكان إذا مننا هأنت حرّ. وقصدا تبعيّه النصيب لموت صاحبه وقع. وإن قصدا تبعيّته لموتهما بطل. فلو قال أس مدبّر، فعي النحلاف لايقع ً. وأثبته في المبسوط في ظاهر كلامه أ, وقطع به القاصي والعاضل [

وفي اشتراط التعيين حلاف مبئ على تعتق، وهي المسوط الايشترط ٧.

ويشترط القصد، فلا نقع من العافل و نساهي والنائم والمكرد. وجوّزه قوم من الصبيّ إذا بلغ عشراً^. وفي صحّته من السفيه نظر ا من العجر عليه ؛ ومس انتفاء معنى العجر بعد الموت، وهو قول المسوط أ ويصحّ من الأخرس بالإشارة، وكدا رحوعه. والأصحّ وفوعه من الكافر وللكفر.

وفي اشتراط نيّه النقرّب سطر · مس أنّه عنتق أو وصنيّة، وقبطع ابس إدريس باشتراطها ١٠، وبني علمه المنع من تدبير الكافر، بناءً على لغو تقرّبه.

ولو أسلم مديّر الكافر بيع علمه ؛ لانتفاء السبيل ١٠؛ ولقوله، ١٥ الإســـلام يــعلو ولا يعلى عليه» ١٢ وطاعة المولى علوّ منه، وقال الفاضي يتحيّر بين الرجوع فسي

٧ حكاه عنه الملامة في محتلف الشيمة. ح ٨، ص ٢ ١٠٣.١٠ السبألة ٥٠

۲ البسوط، ج۲، ص۱۵۷

٣ الخلاف ج ٦ ص ٩ ٤ المسألة ٢

المسوط، ج ٦، ص ١٦٧

٥ المهدِّب، ج١، ص ٣٦٦

٦. محتلف الشيعة. ج ٨. ص ٨٨. السبألة ٤٣

٧ الميسوط، ح ٦ ص ١٧٠

٨ منهم الشيخ في النهاية، ص ٤٦ ؛ والحلاف، ج ٦. ص ٤٩٤. المسألة ٢١

٩ البسوط، ج٦، مي ١٨٤

١٠, السرائر، ج٢, ص ٣٠

١١ لقوله تعالى في السناء (٤) ١٤١ ﴿ إِلَى يَجْسَ ٱللَّهُ لِلْكَجِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾.

١٢. الفعيه، ج ٤، ص ٢٣٤، ح ٢٢٢.

التدبير فيباع، وبين الحيلولة بيمه وبيمه وكسبه للمولى، وبين استسعائه . نحم، لو مات السيّد قبل البيع عتق من ثلثه ولو قصر ولم يحز الوارث فالباقي رق، فإن كان مسلماً فله، وإلّا بيع عليه.

ولا يصحّ من المرتدّ عن فطرة؛ لحروجه عن ملكه ". وفي غيره للشيخ قولان"؛ لبقاء الملك؛ وللحجر عليه.

ولو طرأت الردّة بعد التدبير عن غير فطرة فالتدبير باقٍ، ولو كان عن قطرة بطل. ويشكل تنزيلها منزلة الموت فيعتق بها.

ولو ارتدّ العبد لم يبطل تدبيره. إلّا أن ينحق بدار الحسرب؛ لأنَّـه إيــاق، وقــال القاصي: لا يبطل إذا تاب من ردّته .ً.

ويصح من المفلّس والمديون، إلّا أن يفرّ به من الدين. فسيطل عسد الشبيح ": الصحيحة ابن بقطين". وأبي بصير ". وفيهما: أنّه لو دبّر في صحّة وسلامة فلا سبيل للديّان عليه. وحملتا على التدبير الواحب بالذر وشبهه".

ويصحُ تدبير الحامل بدون الجمن وبالعكس، ولو أطلق تدبيرها ولم يعلم بالحمل فلسن بمديّر، وإن علم فهو مديّرٌ على المشهور؛ لصحّت الحسن بن عليّ الوشّاء، عن الرضاعه؟.

ولو حملت بعد التدبير بمعلوك فهو مدبّر فَسْراً، فلا يصحّ الرجوع في تدبيره وإن

۱ رائمهدّ ب، ج ۲ ، ص ۲۲۸ ـ ۳۲۹

٢ من أكثر البسخ «لخروح ملكه».

٣ قال بصحّة تدبيره في الخلاف، ج ٦، ص ٤١٣. بمسألة ١٠ وقال ببطلاته هي الميسوط، ج ٦، ص ١٧٧ ـ ١٧٤٠.

٤ المهذَّب،ج٢،ص٢٦٨ ٢٦٩

ه النهاية، س ٥٥٣.

¹ تهديب الأحكام ج ٨، ص ٢٦١؛ الاستيصار، ج ٤، ص ٢٨، ح ١١

٧. الفقيد ج ٣. ص ١٦٣ م ٢٤٦٩ - تهديب الأحكم، ج ٨ ص ٢٦١ ح ٩٤٩

٨. حيثهما العلَّامة في محتلف الشيعة، ج ٨، ص ١٧، المسألة ٤٦.

٩. الكافي، ج ٦. من ١٨٤، ياب المديّر، ح ١٠ المقيد، ج ٣. ص ١٢١، ح ٣٤٦٣؛ تهذيب الأحكسام، ج ٨، ص ٢٦٠ - ٢٦١، ح ٩٤٦؛ الاستيصار، ج ٤. ص ٣١، ح ١٠٨

رجع في تدبيرها، ونقل الشيخ هيه الإجماع\. وجوّزه الحلّيّون\!؛ لأنّ الفرع لا يزيد على أصله.

[177]

درس

التدبير ثلاثة أقسام:

واجب، ولا يصحّ الرجوع فيه إن قال لله عليّ عتق عبدي بعد وفاتي. ولو قال: لله عليّ إن أُدبّر عبدي، فكذلك هي ظهر كـلام الأصـحاب؛ لأنّ الفرض التنزام الحرّيّة بعد الوفاة. لا محرّد الصيغة. وعن ابن نمائة جواز الرجوع "؛ لوفائه بـنذره بإيقاع الصيغة، فيدخل في مطلق التدبير.

وتدب، ومصحّ الرجوع فيه، وهي يعضه أدن العبد أو لا وهي روانة ابن نقطين إذا أذن العبد في السع حار ⁴. وهو أيشعر باشتراط إذبه، ولكنّه متروك.

ومكروه، كتدبير الكافر والمعالف، ويصحُ الرجوع فيه بطريق الأولى.

وصريح الرجوع رحمت في تدبيره. أو: نقضت. أو. أبطلت، وشيهه. دون إنكار التدبير.

أمّا لو باعه أو وهبه ولمّا ينقض تدبيره. فأكثر القدماء على أنّه لاينقض التدبير. فقال الحسن ببيع حدمته، أو يشترط عنقه على المشتري، فيكون الولاء له." وقال الصدوق: لايصحّ بيعه إلّا أن يشترط على المشتري إعتاقه عند موته "

١. الحلاف، ج ٦، ص ٢ ١٤، السيألة ١٤.

٢، أين إدريس في السرائر ج٣، ص ٣٢ ـ ٣٣؛ والمحقّق في شرائع الإسلام ج٣، ص ٩٤؛ والملامة في مختلف الشيعة، ج٨، ص ٩٦، المسألة ٤٥.

٣ لم نعشر على من حكاه عنه مقدّماً عن الشهيد

٤. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٦١. ح ٩٥٠ الاستيصار، ج ١، ص ٢٨. ح ٩١

٥. حكاه عنه الملّامة في مختلف الشيمة، ج ٨. ص ٨٩، النسألة ٤٤.

٦ المقتع، ص ٢٤٤.

وقال ابن الجنيد: تباع خدمته مدّة حياة السيّد".

وقال المقيد: إذا باعه ومات تحرّر ولا سبيل للمشتري عليه".

وقال الشيخ في النهاية: لا يجوز بيعه قبل نقض تدبيره إلّا أن يعلم المشتري بأنّ البيع ثلخدمة ". وتبعه جماعة ¹.

> . والحلَّيُون _ إلَّا الشيخ يحيى في على بطلان التدبير بمجرَّد البيع".

وحمل ابن إدريس بيع الخدمة على الصلح مدّة حياته ، والعاضل على الإجارة مدّة فمدة حتّى يموت . وقطع المحتّق بيطلان بيع الخدمة ؛ لأنّها منفعة مجهولة . والروايات مصرّحة بها ١٠، وأنّ رسول الله تلك بأع خدمة المدبّر ولم يبع رقبته ١١.

وعورضت برواية محمّد بن مسلم: «هو مملوكه إن شاء باعد، وإن شاء أعتقه» ١٠. وأجيب: بحمل البع على الرجوع قبله توفيقاً ١٠. والجهالة في الخدمة غير قادحة؛ لحواز استثناء.

هذا، على أنَّ المقصود بالبيع مي جميع الأعِيَانِ هو الانتفاع، ولا تقدير لأمــده،

١ حكاء عنه العلامة في مختلف الشيعة، جهُو تَعَيِّرُ الطَّيْمِ لَلْهِ اللهُ السُّيعة عَلَى السُّيعة الم

٢ المقنعة، ص ٥٥٠ ١٩٥٠.

٣. النهاية، ص ٥٥٢.

٤ كأبي الصلاح في الكافي في النقه، ص ١٣١٩ وابن البرّاج في السهدُّب، ج ٢، ص ٣٦٦.

٥. الجامع للشرائع، ص ٢٠٨.

٦. ابن إدريس هي السرائر، ج ٦٠ ص ٢٠ - ٢١ ؛ والمحتَّق في شرائع الإسلام، ج ٢٠ ص ٩٦ - ٩٩ ؛ والعلامة هي
مختلف الشيعة، ج ٨. ص ٩٣. المسألة ٤٤١ و تحرير الأحكم الشرعيّة، ج ٤، ص ٢١٦، الرقم ٩٦٧٩.

٧ السرائر، ج٢٠ ص ٣٢

A مختلف الشيعة، ج A، ص ٩٣، المسألة ££

٩. نكت التهاية، ج٦. ص ٣٤

١٠. راجع وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ١١٩ _ ١٢١، الباب ٣ س أبواب التدبير،

١١. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص -٢٦، ح ١٩٤٥ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٩، ح ١٠٠

١٢. الكافي، ج ٦. ص ١٨٥. باب المديّر، ح ٦٥ تهديب الأحكام ج ٨، ص ٢٥٦، ح ٩٤٣ والاستيصار، ج ٤٠ ص ٢٧ - ٢٨، ح ٩٠.

ت ١٢ - المجيب الشيخ في تهديب الأحكام ج ٨، ص ٢٦٣، ديل الجنديث ١٩٥٨ والاستيصار، ج ٤، ص ٢٩، ديــل الحديث ١٠٠٠.

فالعمل على المشهور. وتحريجه على تدول البيع الرقية، ويكون كمشروط العتق. باطل بتصريح الحبر '. والعتوى بتناول 'سبع الخدمة دون الرقية.

فرع: لو عاد إليه بعد خروحه عن ممكه، فإن كان فد رجع في تدبيره لم يسعد التدبير، سواء قلما هو عنق يصفة، أو وصنة؛ للحكم يبطلانه، و عدم سبب حديد. وجزم الشبح بأنّه وصنيّة وإن لم يرجع فالتدبير بحاله على العشهور. وعلى القول الآخر الايعود التدبير.

هذا، ولا يمنع التدبير شيئاً من التصرّف في العبد. وكسبه لمولاه.
ولوادّعي بعدمونه تأخّر الكسب وأنكر الوارث، حلف المدبّر؛ لأصالة عدم التقدّم.
ولو أقام أحدهما بيّنة عمل بها، ولو أهاما بيّنة بني على تقديم الخارح أو الداخل
ويجوز وطء المدبّره، فلو حملت صرت أمّ ولد، ثمّ بعتق من الثلث، فإن فضل
منها عتق من نصيب الولد

ولو حملت من مملوك للمدبّر فهو مدبّر، يخلاف ملك غير السبّد. ولو حملت من زسى، قال الشيخ: يكون مدبّراً أو يشكل مع علمها بالتحريم؛ لعدم إلحاقه بها شرعاً. وأولاد المديّر من أمنه إن فلما بملكه مدبّرون على قول أو ولو كان من أمة مولاه بتزويج أو شبهه أو تحليل فهو مدبّر.

وأرش جناية المدبّر للمولى، وكذا قيمه لو قتل، ويقوّم مدبّراً، ولو جسى فكالفنّ. ولو عتق قبل الفكّ ففي رقبته أو ماله. لا على الورثة. وفسي المسموط يـؤحذ الأرش من تركه المولى^٦، كأنّه يجريه مجرى إعتاق العبد الجاني.

١ . تقدُّم قبيل هذا عن رسول اللعظيُّ

٢ الموسوط، ج ٦. ص ١٧١ والعلاق، ج ٦. ص ١٤٠ المسألة ٤.

٢ أي تول الحلِّيس.

٤ الميسوط ج ٦، ص ١٥٧

٥. س القائلين الشيخ في المبسوط, ج ٦. ص ١٧٧ ، والمحقّق في شرائع الإسلام، ج ٣. ص ١٩٠ والملامة فمي قواعد الأحكام، ج ٣. ص ٢٢٦

٦، الميسوط، چ٦، ص ١٧٢،

ولو كاتبه جزم الشيخ ببطلان المدبير أ. و بن الجبيد أ، وابن البرّاح ببقائه أ، وهمو الأصحّ؛ لصحيحة أبي بصير أ أمّا لو دبّر المكاتب، أو قاطع المدبّر على مال ليعجّل له المتق لم يبطل التدبير قطعاً.

ولو أوصى بالمدبّر للغير كان رجوعاً، وإن ردّ الموصى له الوصيّة قاله الشيخ ٥. ولو أنكر التدبير لم يكن رجوعاً، إن جعن ، عتفاً، وإن جعلناه وصيّة قوّى الشيخ أنّه ليس برجوع ٢.

ولا أعتبار بردٌ العبد التدبير. سواء ردّه في حياة المولى أم بعد وقانه.

فرع: لو علَّفه بوفاة غيره، ففي كونه رحوعاً عن التعليق بوفاته، عندي احتمال؛ إذ بقاء تعلقه بوهاته مع هذا التعليق بستلزم عثوقَف على الشرط، ولغو الثاني بعمد.

هذا. ويعتق المدبّر من ثلث المدبّر، وتراحمه الوصاما إذا اقترن الجمع، وينقدّم السابق منها، ومقدّم عليه الدين، سوام كان ساعةً أَنْ لاحقاً على الأصحّ.

ولو أبرأه المدين المسموعميد بدالًا فني المبسُّوط. عملق كملَّه ، وسوقَّف فني المحتلف ^؛ لعدم حصول ضعفه للَّورثة. ولو عجز ٱلْتَلَتُ وأحاز الوارث صحّ

ولو كان التدبير واجباً. أو معلّقاً بموت عير، فمات في حياة المولى فـهو مسن الأصل.

وإِياق المدبّر أو المدبّرة ببطل تدبيره، إِلّا أن يأبق من عند مخدومه المعلّق عتقه على موته فلا يبطل.

١. الخلاف، ج ٦. ص ١٥.٤. السألة ١٢

٢ حكاد عنه العلامة في محتلف الشيعة، ج ٨، ص ١٠٨، المسألة ٦٠

٣ النهذَّب، ج ٢، ص ٢٧٠

الفقيد، ج ٣، ص ١٩٢، ح ٢٤٦٦؛ تهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢٦٢ - ٢٦٤، ح ١٩٦٠ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٩٠، مر ٢٩٨.
 م ٨٨.

ه البيسوط، ج 1/ ص ١٧١ : الخلاف، ح 1/ ص ١٦ ٤، المسابة ٧

⁷ ولا التيسوط، ج 1، ص ١٧٤

٨. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١٠٥، النسألة ٥٤.



كتاب المكاتب

واشتقاق الكتابة من الكتب، وهو الجمع لامضمام يعض النجوم إلى بعض. ومنه كتبت البفلة، والقربة، والحروف.

وهي مستحبّة مع الأمانة والكسب، ويتأكّد مع التماس العبد، ويهما فسّر الشيخ الحبر في آنة الكتابة أ، ولو عدما فهي مهاحة عمند النسمخ فسي الحدلات ، وفسي المبسوط مكروهة ".

وهي معاملة مستعلَّة تعارق البيع باعتبار الأجل على قبول أ. وستقوط خيار المجلس والحيوان ومنع الشيخ من اشتراط الحيار المسيَّد فيها أ، وجوّز التقايل أ، وبيع العبد من نفسه ٧. وعند الحلبي ٨ وابن إدريس: أنَّ الكتابة بيع محض ١.

فروع:

الأوَّل: إن جوَّزنا بيعه عليه، فإذا قال المولى: بعتك رقبتك بكذا، فـقبل، عـتق

٨. الميسوط، ج٦. ص ٧٢-٧٢: الخلاف، ج٦. ص ٣٨١، المسألة ٣ وأية الكتابة في التور (٢٤). ٣٣

٢. الخلاف، ج ٦. ص ٣٨٢، المسألة ٤.

٢. البيسوط، ج ٦، ص ٧٢.

£ من القائلين الشيخ في المستوطِّد ج ١٦، ص ٢٢

٥. البسوط، ج٦. ص٧٢.

٦. الميسوط، ج ٦، ص ١٩

٧. الميسوط، ج ٦. ص ١٢٠.

ا، الكامي في النقه، ص ٣١٨

٩. السرائر، ج ٢. ص ٢٦.

كشراء القريب، ولا ولاء عليه إلا مع شرط عبد الشيخ الكما مر الولاء ببعد ملك الإنسان نفسه، ولو صحّ فكيف يكون الولاء للبائع مع أنه لم يعتقه ؟! والاشتراط يخالف قوله الولاء للم أعتق الم أعتق الم أله أن يجعل الاشتراط كضمان الحريرة المستأنف الثاني: لو فال له، أنت حرّ على ألف درهم، أو إن أعطيني ألفاً فأنت حرّ، قيل: يبطل أ؛ لأنّ العبد لا يملك، والناس تعين، و يمكن إلحاقهما بالكتابة.

الثالث: الكتابة الفاسدة لا حكم لها عندما، ملا ينعتق بالأداء.

ومن حواص الكتابة وقوعها بين نمالك وعبده، وأنّ العوض والمعوّص ملك للستد. وأنّ المكاتب على درجة بين لاستقلال وعدمه، وأنّه بملك من بين العبيد ويثبت له أرش الحياية على سيّده الحالي عليه، وعليه الأرش للسيّد المحنيّ عليه

وصيغة العقد كاتبتك على أن مؤدّي إليّ كدا هي وقت كدا، فــإذا أدّيت فأنت حرّ، فيقبل العبد لفظاً

وله شروط

أحدها. بدوع المولى وعقله، فلا يكفي العشر وإن اكتفينا بها في العنق، سواء أذن الوليّ أو لا

ولا نصحٌ من المحنون المطبق، ولا الدائر جنوله إلّا أن يكون حال الإفاقة المعلومة. ولو كاتب الوليّ عنهما. فالأقراب الصحّة مع العبطة، كما يصحّ البيع والعتق معها، وهمو المرويّ عن معاوية بن وهب، عن الصادق عليه "، وحيرة الحلاف"، حلاقاً للمسوط"

١ النيسوط ج٦،ص٧١

٢ مرّ في الدرس ١٦٢ من كتاب المتيّ.

٣ الكافي ج ٦، ص ١٩٧ ـ ١٩٨ باب الولاء لس عني، ج ١ و٣و٤؛ تنهديب الأحكام، ج ٨ ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠. ح ٩٠٥ ـ٧-٩

راجع الميسوط، ج ٦، ص ١٢

ة الكافي، ج1. ص ١٨٥، باب المكاتب، ح (التهديب الأحكام، ج ٨، ص ٣٦٥ - ٣٦٦، ح ١٩٦٨؛ الاستيصار، ج ٤، ص ١٣٦٠ - ٣٦٦،

٦ العلام، ج٦، ص ٢٩٨، السألة ٢٢.

٧ الميسوط، ج٦، ص ٩٥

ولو ادَّعي وقوعه حالة الصِبي، أو الجنون وأنكر العبد، فيل. يقدَّم قول السيّد مع يمينه أ، إذا عرف له حال جنون؛ لأنه أعرف. ولو العكس احتمل ذلك أيضاً، بسل أولى؛ لأنّه يصمّ إلى ذلك الصحّة التي هي صل في العقد. ويحتمل تقديم مـدّعي الجنون والصِبى منهما؛ للشكّ في العقد، فلا ينفذ في مقتضاه، وكدا سائر العقود.

وثانيها. القصد، فلا عبرة بعقد الساهي و سائم والعافل والهازل. ولو تنازعا في القصد فالظاهر تقديم مدّعي الصحّة. ولا بعقد السكران وإن أُجري عبليه أحكمام الصاحى في العبادات بحيث يؤمر بقصائها، وكذا سائر عقوده باطلة عندنا.

وثالثها. انتفاء الحجر، فلا نصحٌ من السعيه إلّا بإذن الوليّ. ولا من المفلّس إلّا بإذن الغرماء

ويصحّ من المريض إن حرج من ائتلت. أو أحار الوارث؛ لأنّه معاملة على ماله بماله، ولو برأ لزم مطلقاً.

ومن المكاتب مع الغنطة. أمّا القنّ أعلا تصبّح كُتّاباً: رقيقه إذا قلنا بملكه إلّا بــاذن السيّد.

وس المرتدّ عن ملّة بإذن الحاكم لا بدوله في الأصحّ، وتحتمل المراعاة بإسلامه. ورابعها: الاختمار، فلا بقع من المكره رلّا أن يسرضي بمعد زوال الإكسراه، ولو ظهرت دلالة الاحتيار وقع، كمحالفة المكرة فيما عيّن

وخامسها. تكليف العبد، فلا يقع على الصبيّ والمجنون. وتخيّل قبول المبولي لهما، أو الحاكم، أو الأب والجدّ بعيد.

وسادسها: إسلامه ؛ لعدم الخير في الكافر إن فسّرناه بالدين؛ أو بالأمانة؛ ولأنّ في عتقه تسليطاً على المسلمين؛ ولأنّ المكاتب يؤتى من الركاة ويتعذّر هنا. وهو اختيار المرتضى " والشيخ ". وقبل: مجوراً، كفتقه، أو لتغليب المعاوضة.

١ من القائلين العلامد في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج 1. ص ٢٢٥، الرقم ٢٠٠٢

٢. الانتصار، ص ٢٨١، المسأنة ٢٢٤

٢ الميسوط، ج ٦، ص ١٣٠

² من القائلين فحر الدين في إيضاح الفوائد ج ٣ من ٢٩٥

أمّا المرتدّ. فإن كان عن فطرة لم يصحّ، وإن كان عن ملّة جوّزه الشيخ؛ لأنّ له أهليّة المعاوضة (، وهو مطالب بالفرق، بل البطلان هنا أولى؛ لعدم إقراره على ردّته. وثو كانا كافرين فالجواز أولى.

وسابعها: استيعاب الجميع، فلوك تب نصف عنبد لم ينصحُ عند الشبيخ فني المبسوط "؛ للزوم التناقض في السعي، سواء كان ياقيه له أم لغيره.

ولا تسري الكتابة. نعم، لو أدّى انعتق كلّه عند الشيخ ، ويُمغرّم السيّد قسمة النصيب، ولا يرجع به على العبد. وفي الدخلاف جوّز كتابة البعض في وهو الأقسوى، وأولى منه لوكان بعضه حرّاً.

وثامنها: نيّة الحرّيّة عند الأداء. وفي اعتبار التلفّظ بـالحرّيّة للشــبخ قــولان^٥. أقربهما المنع.

و تاسعها: اعنبار الأجل. ومن عال هي بعع لم يعنبره، وعليه ابن إدريس ، والأوّل أقرب الحهالة وقت الحصول ، أو للعجر حال العقد العدم ملكه والحاصل عبد العقد للمولى ويكمي أجل واحد عنّديًا؛ لحصول الغرض. والمنع لابّياع الأوّلين حسبت لم يوفّموا يتجم واحد، ضعيف.

فروع:

الأول: لو كان نصفه حرّاً وبيده مال فكاتبه على قدره فما دون حالاً. فالأقرب الصحّة؛ لأنّه كالسماية

الثاني: لو كان وافعاً على مملحة فكاتبه على قدر من الملح مقدور في الحال،

^{1.} الميسوط، ج 1، ص ١٣٥

٢ الميسوط، ج٦، ص ١٨

٣ الميسوط، ج٦، ص ٩٩

^{£.} ألخلاف، ج ٦، ص ٤٠٠ ٤٠١، السيألة ٢٨ ـ ٢٧

قال باعتبار التلفظ في الحلاف، ج ٦، ص ٢٨٤، المسألة ٧٠ وقبال بنجم اعتبار التبلفظ في المنيسوط، ج ٦.
 من ٧٤

٦. السرائر، ج ١٢. ص ٢٦.

فإن علَّانا بجهالة وقت الحصول جاز. وإن عمَّلنا بالعجز حال العقد امتنع.

الثالث: لو ضرب أجلاً قصيراً نمال كثير يتعذّر حصوله غالباً فيه بطل، إن علّلنا بالجهالة، وإن علّلنا بالعجز صحّ؛ لأنّه يصحّ تملّكه بالعقد.

الرابع: يشترط تعيين الأجل، كأجل السلف والنسيئة ممنا لا يحتمل الزيادة والنقصان.

وعاشرها: كون العوض ديماً. فلو كاتب على عين بطل؛ لأنّها إن كانت للسيّد فلا معاوضة، وإن كانت لغير، فهي كجعل ثمن المبيع من مال غير المشتري. ولو أذن العير في الكتابة على عين يملكها فهي في قوّة البيع، فإن جوّزناه صحّ.

وحادي عشرها. كونه معلوم القدر والجنس والوصف، فإن كان نقداً وصف بما يوصف في النسيئة، وإن كان عرضاً فكالسلم، فتمتنع الكتابة على ما لايمكن ضبط أوصافه، كالجارية وولدها، والدرّة البقيشة،

وثاني عشرها: كون العوض منا يمنكه العولى، فلو كاتب المسلم عبده المسلم أو الذمني على خمر أو خنزير يطل ولو كانا ذمنين صح، فإن أسلما بمد التقابض وقع موقعه، وإن كان قبله أو قبل قبض جميعه على المكاتب القيمة عند مستحليه.

ويجوز جمل المنعمة عوضاً وحزءاً من لعوض. فلو تتدها بمدّة وأطلق، اقتضى الاتصال بالعقد، فلو شرط تأخّره عن العقد، كشهر يخدمه فيه بعد شهر مثلاً، بطل عند الشيح أ، ولو مرض العبد فيه بطلت لكتابة ؛ لتعذّر العوض.

ولو جمع في العوض بين الدين والمنفعة صحّ، سواء اتّحد الأجل فيهما أو لا. ويجوز تساوي النجوم في الآجال والمقادير، واختلافهما.

ولا حدّ للعوض قلّة وكثرة. نعم، يكره أن يزيد على قيمته يوم المكاتبة.

ويجوز الجمع بين الكتابة وغيرها من المعاوضات بعقد واحد، فيقسّط العوض. وكذا لو كاتب عبدين فصاعدا بعوض واحد قسّط.

ولو شرط كمالة كلِّ لصاحبه صحّ. ولو شرط ضمان ما عليه فضمنا انعتقا.

١ الميسوط، ج ٦، ص ٧٥.

ولو شرط السيّد نقاء الرقّ مع هذا 'صمان حتّى يؤدّيا. أو تخيّره في الرجـوع على من شاء منهما. ففي كلام الشيخ إشعار بجوءزه أ، و ذكر في المحاثريّات جواز ضمان اتنين مالاً، واشتراط رحوعه على من شاء منهماً !.

[۱٦٤] درس

تنقسم الكتابة إلى مطلقة، وهي ما ذكر ومشروطة. وهي الني يزاد فيها الردّ في الرقّ مع العجر، فله شرطه وقال المفيد وكدا لو شرط ردّه إن ألطّ بالأداء "

ويتحقّق العجز بمخالفة شرطه، فلو شرط عديه التعجيز عند تأخّر النجم عن محلّه، أو عند بأحيره إلى بجم آحر أو إلى بجمين فصاعداً صحّ. وإن أطلق، مال الصدوق بنظر ثلاثة أبجم، فإن عجز استرق وهال المفيد. بمجر بالمأحير عن الأجل ، وهما مروبّال أ. وفي المهاية: بتأخير بجم إلى نحم، أو بعلم من حاله عدم القدرة على فك رقبته ".

وفي رواية إسحاق بن عشار. «ينتظر عاماً أو عامين»^

وهي صحيحه معاوية بن وهب «ليس لها _أي للمكانبة _ تأخير النجم بعد حلّه شهراً إلّا بإذنهم»^.

١ راجع المسوط، ج٦ ص ١٧٦ والحلاف، ج٢ ص ٢٨٤ : تحسألة ٨

٢ المسائل الحائريّات، صمن الرسائل العثر، ص ٣٠٤

٣ المقتعة، ص ٥٥١.

٤ المقتع، ص ٦٦٦

ه النقمة، ص ٥٥١.

٦ الأوّل مرويٌ في العقيد. حـ ٢٠ ص ١٣٢، دين الحديث ٣٤٩٥ وفلتاني مرويٌ في الكنافي، جـ ٦، ص ١٨٥، يـناب المكاتب، ح ١ : تهديب الأحكام، ج ٨، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦ ع ١٦٨؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٣٣ ـ ٢٤٤ ع ١٦٢

٧. النهاية، ص ٢١٥

٨ عهديب الأحكام ج ٨. ص ٢٦٦ -٢٦٧ الاستبصار ، ج ٤، ص ٣٤ ح ١١٥.

۶ الکافي، ج ٦، ص۱۸۷؛ باب المکنائب، ح ۸؛ تهدیب الأحکام ج ۸ ص ۲۹۱، ح ۱۹۷۱ الاستیصار، ج ٤، ص ۲۵، ح ۱۱۵

وفي رواية جابر: «لايردّه في الرقّ حتّى يمصي له سنتان» أ. وتحمل الشلائة على الندب.

وفصّل ابن الجنيد حسناً:

إن شرط رقد إن عجز عن شيء من المال استرق منى عجز عن أداء تنجم، أو بعضه في وقته وإن قال إن عجر عن نجم، لم يتحقّق بالعجز عن بعضه ".

وحكم المطلقة الحرّية بإزاء ما أدّى من مال الكتابة ولو نفذ الأجل ولمّا يـودّ شيئاً فك من سهم الرقاب، فإن تحدّر استرق، وإن عجر بعد أداء شيء فك الباقي، وإن تعدّر تهايا وإن مات ولم يؤدّ شيئاً ولا خمّه مالاً مات رقّاً، وإن خلّف مالاً فظاهر الأصحاب أنّه كذلك، فماله للمولى، وبحنمل أن يرت قريبه سا فيضل عن مال الكتابة؛ لأنّه كالدين. وإن كان قد أدّى شيئاً وترك مالاً، فالأشهر اقتسام صولاه و وارثه على نسبة الحرّية والرقية.

ثمّ إن كان الوارث حرّاً فلا شيء عليه واحتمل بعضهم أن سؤخذ سنه أقسلَّ الأمرين: من الموروث، وياقي مال الكتابة وإن كان تابعاً له في الكتابة، كولده من أمته، تحرّر منه بنسبة أبيه، وأدّى بِقِيّة مال الكتابة

وفي صحيح ابن سنان^٣، وجميل بن درّاج^٤ يقصي مال الكسابة مـن الأصـل، ويرث وارثه ما بقي واحتاره ابنالحتيد^ه.

ولو أوصى له، أو وحب عليه حدّ أو زكاة كان مبعّضاً بحساب الحرّيّة. ولو وطئ المولى المكاتبة المطلقة تبعّض الحدّ أيضاً عليه و عليها وحكم المشروطة أنّه رقّ ما بقي عليه شيء، فإن مات وقد تخلّف شيء فالأظهر

القسقيد، ج ٣، ص ١٢٥، ح ١٣٤٧٢؛ تسهديب الأحكسام، ج ٨، ص ١٣٦٧، ح ١٩٧٧؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٤٠
 ح ١٦٦٤؛ وفي المصادر - «ثلاث سين».

٢ حكاد عنه المُلَّامة في مختلف الشيعة، ج ٨، ص ١١٢، المسألة ٦٨

٣ القسقية، ج ١٢ من ١٣١١ م ٢٤٨٩؛ تسهديب الأحكسام، ج ٨ ص ٢٧٢ م ع ١٩٩١ الاستيصار، ج ٤ من ٣٧٠ م ١٢٥ م ١٩٩١ م ٢٧٠ م ح ١٢٥

² تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٢٧٢، ح ١٩٩٢ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٨، ح ١٢٦،

٥ حكاه عند الملامة في معتلف الشيعة، ج ٨، ص ١١٧ و ١٢٠، المسألة ٧٠

أنَّ ماله لمولاه. وقال المفيد: يؤدِّي مال لكتابه و لباقي لوارثه، فإن لم يكن فيضل فالجميع للمولى أ.

وقضيّة كلامه أنّه مع وفاء المال مات حرّاً، ولا معه مات رقّاً. وحَكم على أولاده بالسعي إذا كانوا تابعين له في الكتابة إن نم يخلّف وفاءً، والصدوق أطلق أداء الابن ما على أبيه وعتقه، ولم يفصّل بالمطلقة و"مشروطة".

واختلفوا في لروم العقد وجوازه، فحكم الشبخ واين إدريس بجواز المشروطة من حهة العبد، بمعنى أنّ له الامتماع من أداء ما عليه، فيتخيّر السبيّد بسين الفسسخ والبقاء، ولازمة من طرف السيّد، والمطلقة لازمة من الطرفين أ.

وقال ابن حمزة: المشروطة حائرة من الطرفين، والمطلقة لازمة من طرف السيّد خاصّة ٥. وهو غريب.

وقال الفاضلان بلزومهما مطلقاً من الطرقين. وأجبر المكمات عملى السمعي .. وعليه يتفرّع إجبار ولده بعد موته ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ ﴿ اللَّهِ مِنْ السَّمِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّالِي اللّ

ويحب على السند إساء المكاتب تشيئاً من سهم الرقاب إن وجبت عليه الركاة، وإن لم تجب عليه استحب الإيتاء، قاله في الخلاف ، وأطلق في المبسوط وجوب الإيتاء ^. وأطلق ابن البرّاح الاستحباب أ. وقيد اس إدريس وجوب الإيتاء بكونه مكاتباً مطلقاً عاجراً، وكون المولى متن وجبت عليه الزكاة ١٠.

١ راجع النقتمة. من ١٥٥ و ٦٩٧

٢ المقبع، ص ٤٦٧ عـ٢٦٨.

٣. الميسوط، ج ٦. ص ١٩؛ العلاف، ج ٦. ص ٢٩٣. المسألة ١٨.

٤٠ السرائر، ج ١٣ ص ٢٩

٥. الوسيلة، ص ٢٤٥

٦. شرائع الإسلام، ج ١٢ ص ٢٦؛ مختلف الشيعة، بج ٨. ص ٢٢، المسألة ٧٤

٧ العلاف، ج٦، ص٣٩٦، السألة ٢١

٨، المسوطاء ۾ ٦، ص ٩٣

٩ المهدُّب، ج ٢، ص ٣٧٧

۱۰ السرائر، ج۲ می ۲۹

وفي الخلاف احتمل عود ضمير· ﴿وَمَا تُوهُم﴾ ` إلى من وجبت عليه الزكاة وإن كان غير سيّده ". وهو أحد أقوال المفسّرين ".

ويكره أن يزيد في مال الكتابة عند العقد ليؤتيه منه ويبقى ما يوازي قيمته. قال الشيخ في المبسوط:

ووقت الإيتاء ما بين الكتابه والعنق ويكفي ما يطلق عليه الاسم، وأقله من الدنائير حبّة ذهب، ومن الدراهم يكفي أقلُ من درهم ويكفي الحطّ من النجوم عنه ويجب على لعبد القبول إن أتاه من عين مال الكتابة أو من جنسه، لا من غير جنسه أ.

ولو أُعتق ومات السيَّد قبل الإيناء أُخذت من تركته كالدين.

ويحب على المولى قبض النجوم في أوقاتها أو الإيراء. فإن امتمع قبضه الحاكم وعنق. فإن تعذّر الحاكم، فبالأقرب الاكتفاء بنتعيين العبد إيّـاه وتسمكينه منه فيعتق.

ولو دفع إلىه عير العوض المعيّل لم يُحب القبول إلّا أن يكون من حنسه، وهو أحود. ولو ظهر استحقاقه ردّ رقّاً حتّى يأتي بغيره، ولو ظهر معبياً عللمولى أرشه، وله ردّه فيردّ رقّاً.

ولو تحدّد عند السيّد عيب هليس له الردّ كالمبيع عند الشيخ ، وقال الفاضلان: للسيد ردّه مع الأرش ".

ولو أبرأه السيّد من مال الكتابة برأ وعنق، ولو أبرأه من السعض وكــان مـطلقاً عتق بإزائه.

ويجوز بيع العوض بمد حلوله ونقله بسائر وجوه النقل، فيجب على المكاتب

٨١ التور (٢١)٠ ٨٣٠

۲. الخلاف, ج ٦. ص ٢٩٧، المسألة ٢٠.

٢. التبيار، ج ٧. ص ٢٨٤ سجم البيان، ج ٧. ص ١١٤٠ لكشَّاف، ج ٢. ص ٢٢٨، ذيل الآية ٢٣٠ من النور (٢٤).

ع البيسوط، ج ٦، ص ٩٤

٥ الميسوط، يع ٦، ص ٩٧.

٦ شرائع الإسلام، ج ٣. ص ٢٠١؛ قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٢٣٦

تسليمه إلى من صار إلى. ومنع في المسوط من بيعه؛ للنهي عن بيع ما لم يقبض الله ولو احتلفا في قدره حلف العبد؛ للأص، وبحتمل السيّد؛ لأصالة عدم العتق إلّا بما يتّفقان عليه. ولو اختلفا في الأداء حمف السيّد قطعاً. وكذا في قدر النجوم.

ويجوز تعجيله قبل الأحل إن اتّفقا عديه. ولو صالحه قبل الأجل على أقلّ من غير الجنس صحّ. وإن كان منه منعه الشمع؛ لأنّه رباً "

ولوكان له على السيّد مال جارت المقاصة. فإن اتّحد الحبس والصفة فالمقاصة قهريّة، سواء كانا نقدين أو عرضين مثليّين. ولو احتلف الحنس أو كانا قيميّين اعتبر التراضي. ولا بفتفر معه إلى قبصهما، ولا إلى قبض أحدهما، وكدا لو كان أحدهما نقداً والآخر عَرَضاً. وحكم كلّ غريمين ذلك.

وقال الشيح

إن كانا تفدين قنص أحدهما ودقعه عنى الآخر، وإن كانا عنرضين فسلابية منى قبضهما، وإن كان أحدهما تقدأً فقيض العرص ثنيم دقيعه عنى السقد جنار دون المكس

وكان الشبح يجمل المقاصّة بيعاً ٤. فيلحقها أحكامه، من بيع الدين بالدين وشبهه

[١٦٥]

درس

يشت للمكاتب الملك والتصرّف سا لا خطر فيه، كالعتق والهبة والبيع بالنسيئة أو بالعين. ولو أُخذ الرهن في السيئة فالأقرب الجواز، وكذا الضمين أمّا الشراء يعين أو نسيئة فجائز

۱ الميسوط، ج ٦، ص ١٢٦ والخبر مرويّ في تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٣٦، ح ٦- ١٠٠ صحيح مسلم، ج ٣. ص ١١٦٠، ح ١١٦٥/١٥٢٥ سن الدارمي، ج ٢، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٢، باب النهي عن يح الطفام قبل القيص.

٢. الميسوط، ح٦، ص ١٢١.

٣ الميسوط، ج ٦، ص ١٢٤ ــ ١٢٥

٤ الميسوط، ح ٦، ص ١٢٥

وليس له المضاربة بماله، وله أحذها من الفير. وكذا ليس له الإقراض، وله أن يقترض.

وليس له أن يكاتب عبده إلا مع الغبطة، ولا يتزوّج، ولا يتسرّى، ولا يقبل وصيّة و هبة بمن يتعتق عليه مع الضرر. وكذا لا تتروّج المكاتبة، ولا يكفّر بغير الصوم. ولو أذن المولى في جميع ذلك جاز؛ لأنّ الحقّ لهما.

قروع:

لو عقد حيث لا غبطة فإحارة المولى بعد، ولو أبطله بطل، ولو سكت حتّى عتق احتمل نفوذه؛ لزوال المانع. وقطع بعص الأصحاب بعدم النفوذ ا

ولو أعتق بإذنه كان الولاء له إن عتق، وإلّا فللمولى. ولو مات في زمن الكتابة وقف الميراث توقّعاً لعتق المكاتب وتملك المكاتبة المهر حيث يصحّ التــزويج أو توطأ يشبهة.

هدا. وله النفقة على رقيقه، وقر لم الموقوف أنه "، وعلى حيوانه ونفسه وزوجته بالمعروف. وله السغر، إلا أن يوافق أعلول النجيم بحسافرل وله الحج كذلك إذا لم يحتج إلى زيادة نفعة عن الحضر. ولو شرط المولى عدم السفر في العقد، فالأقرب الصحّة ؛ لأنّه إحكام " ماله. وليس للمولى التصرّف في ماله بما ينافي الاكتساب والاستيفاء ويصحّ أن يوصي يرقيته مشروطاً بتعجيزه، وبسمال الكتابة لائمنين ولواحد، والمعجّز الوارث وإن أنظره الموصى له.

وليس للمولى تزويج المكاتبة إلا بإذبها، ولا وطؤها وإن أذنت، لا بـــالملك ولا بالعقد. ولو شرط ذلك في العقد بطل. ولو وطأها فــعليه العــهر وإن طـــاوعته، وفي تكرّره بتكرّره أوجه، ثالثها أن تخلّل الأداء بــبن الوطــئين تكــرّر، وإلّا فــلا، وتصير أُمّ ولد، فإن مات وعليها شيء من مال الكتابة عتق باقيها من تصيب ولدها،

١ راجع تحرير الأحكام الشرعية. ج ١٠ص ٢٣٧ الرقم ٧٧٧٥

٢ ـ في يعص الشيخ ، دالمرقوق له».

٣ يكسر الهمرة، أي جعله على وجه الحكمة.

فإن عجز النصيب بقي الباقي مكاتباً.

ولو ولدت من معلوك أو من حرّ بشرط الرقيّة لم يكن الولد مكاتباً؛ لعدم جريان العقد معه، بل ينعتق بعثقها. ولو ولدب من زنى وهي جاهلة فكذلك، وإن كانت عالمة، أطلق جماعة أنّه كذلك . ويشكل عدم لحاقه بها شرعاً.

ولو جنى على ولدها في ظرف فهو موقوف، فإن عتق ملكه. وإلّا فللسيّد، فلو أشرقت الأمّ على العجز فلها الاستعانه به، وكدا كسبه.

ولو قتل فالقيمة للأمّ؛ لعدم تمكّن السيّد من انتصرّف فيه. ويحتمل للسيّد كما لو قتلت الأُمّ. ونفقته من كسبه، فإن قصر أتنه السيّد؛ لأنّه ملكه وإن كان موقوفاً.

وفي حواز إعتاق المولى إبّاء وحهان من تحقّق الملك؛ ومن تـعلّق حــنَى الأُمّ بكسبه في الاستعانة.

وحكم ولد الولد من أمته حكم الوالا:

فرع لو سازع المولى والمكانية في تقدّم ألولد عملي الكمايه وتأخّم حملف المولى ولو تنازع المكانب والسيّد حلفه المكانب

والفرق أنَّ يده ثابتة عليه وهو يدَّعي ملكه فيرجِّح باليد، والمكانية لاتـدَّعي الملك وإنّما تدَّعي الوقف، ولم يثبت كون الند مرجَّحة للوقف

ويتصوّر النزاع في المكاتب. بأن يزوّحه أمته ثمّ يشتريها المكاتب. فالولد قبل الشراء للسيّد وبعده للمكاب.

[171]

درس

تصحّ الوصيّه للمكاتب من مولاه مطعةً. ومن غيره بـحساب مــا تــحرّر مــنه. والأقرب صحّتها أيضاً مطلقاً؛ لأنّ قبول الوصيّة نوع اكتساب.

١ كالشيخ في المبسوط، ج٦. ص ١٠٧؛ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعيّة. ج٤. ص ٢٤١. الرقم ٥٧٤١.

ويعتبر ما أوصى به المولى، فإن كان بقدر الأكثر من القبيعة والنجوم عنتى، والفاضل له. وإن كان بقدر أقلهما، فإن كان الأقلل النجوم فكذلك، وإن كان الأقلل الرقيّة، احتمل ذلك؛ لأنّها لا يقصر عن القلّ، واحتمل اعتبار النجوم؛ لأنّها الواجبة، وهذا أقوى.

ولو أوصى بوضع نجم معين من نجومه صخ. ولو قال ضعواعنه أيّ نجم شاء، تخيّر. ولو قال: ضعوا أكثر ما عليه من النجوم بالمثلّثة، وضع النصف وأدنى زيادة، ولو كان بالموحّدة، وضع أكثرها قدرً، وإن تساوت وضع أكثرها أجلاً. فإن تساوت فالأحسن صرفه إلى الأوّل، ويحتمل في لقسم الأوّل ذلك أيضاً.

ولو قال: ضعوا أكبر، أو: أكثر ما عليه ومثنه، ضُعِف وبطل في الزائد إذا كان بالمثلّثة. ولو قال ضعوا عنه ما شاء من نجومه، أو: من مجومه ما شاء، فلابدّ أن مبقى شيئاً؛ لأنّ «من» للتبعيض، ولو قال: ما شاء، وشاء الجمعيع، فالأقرب الصحّة؛ للعموم (. ويحتمل الإبقاء؛ لقريمة الجال، وهو سِحَتِار الشيخ .

ولو مال. ضعوا عنه أوسط نجوماً، وكان فيها ألوسط عدداً أو قدراً أو أجلاً، حمل عليه. ولو حصل في نحمين أوسطان أو الثلاثة تعين، ولو اختلفت تخير الوارث، أو أفرع على الأفضل. ولو كان العدد زوجاً جمع بين نجمين

ولو أعتقه في مرض موته. أو أبرأه من مال الكتابة فمن الثلث، ويعتبر الأقلُّ من قيمته والنجوم.

ولو أوصى بعتقه ولا مال سواء عتق ثنند معخلاً، ثمّ إن أدّى ثلثي مال الكــــتابة عتق كلّه، وإن عجز بقي ثلثاه رقّاً.

مسائل:

الأُولَى: لو جنّ المولى لم تبطل الكتابة ويتولّى القبض الوليّ، فلو قبضه العجنون لم يعتق.

١. عموم أية ٢٣ من النور (٢٤).

٢. البيسوط، ج٦، ص ١٩١.

ولو حنّ المكاتب وأدّى المال مجنوباً عتق: لأنّ للسيّد الاستقلال بالأخذ. والأولى إذن الحاكم إن أمكن لأنّ له الولاية، إلّا أن نـقول بـولاية السيّد فـي استيفاء المال.

الثانية: قال جماعة: إنّ المشروط تدرم فطرته المولى أ • لأنّها تابعة للملك. وفي المطلق بالحصص ويحتمل أن لا فطرة • لأنّها تابعة للنفقة.

الثالثة: لاتثبت الكتابة إلا بعدلين وقبل يكفي شاهد ويسمين ". ولو صدّقه أحد الورّات كان نصيبه مكانباً. فإن كان عدلاً فهو شاهد، فإذا أدّى تنصيبه عستق، ولا يقوّم عليه.

والظاهر أنّه يسعى في نصب المكدّب بعد يمينه على عدم عـلم المكـاتبة إل ادّعي عليه العلم. والولاء للمصدّق بأجمعه إن شرطه على المكانب.

الرابعة: لو أحضر المكاسب العالم، فقال السيدة هو لفيلان، افتقر إلى السيد، فإن أقامها انتزعه الحاكم حتى ليحضر للمعنى له، وإن استفت حيلف المكاتب، فإن مكل حلف السيد، لا ليتبت تعالم عيوه، بل لينفي وجوب قبضه عليه ولو قال: هو حيرام، فكدنك، إلا أنه في الأول يبلزم بندفعه إلى المقرّ له في موضع وجوب قبضه.

الخامسة. لو حلّ النجم وعليه دين عيره وقصر ما في يده عنهما، فإن كان مطلقاً ورّع، وإن كان مشروطاً قدّم الدين ؛ لأنّ سمولي النعجيز والاسترقاق. وكذا لو مات أُحذ الدين من تركته، ولا يلزم المولى الإكمال لو قصر.

السادسة: لو أعنق المولى المكاتب وبيده مال، أو عتقت المكاتبة من نبصيب الولد فما في أيديهما لهما على الأقرب؛ لأنّه من كسبهما المحكوم لهما بملكه. وكذا لو دبّر المكاتب فعتق بالتدبير.

كالشيخ هي المهاية. ص ٢٥٥، وأبن إدريس هي السرائر، ج ٢٠ ص ٢١، والمحقّق هي شيرائع الإسلام. ج ٣٠ ص ١٠٠ والعلامة في تواعد الأحكام. ج ٢٠ ص ٢٤٦
 ٢٠ من القائلين العلامة في قواعد الأحكام. ج ٢٠ ص ٢٢٦

[\1Y]

درس في الجناية

إذا فتل المكاتب فهو كموته، فإن كان مشروطاً أو مطلقاً لم يؤدّ فقيمته لعمولاه، وما تركه له. ولو قتله السيّد ملك التركة.

وللمولى القصاص في العمد من المكافئ، وإن جنى على طرفه فالأرش له وإن كان الجاني السيّد. ولو كانت الجناية عمداً فله القصاص من المكافئ والأنقص حرّية. ولو كان عبد مولاه، ففي القصاص مع منع المولى قولان أ من قطع سلطنة المولى ومن تحقّق الرقيّة فيه. ولو عفى على مال صحّ، ولو عفى مطلقاً، قيل: يصحّ وإن كره المولى الأنّ الواجب القِرَد لا المال .

ولو كان قد تحرّر منه شيء فجني عليه من أويد حرّيّة فلا قصاص، وعمّن المال.

وإن جنى المكاتب على مولاه عمداً افتص منه، نفساً أو طرفاً ولو على عملى مال ثبت. وإن كان خطأً فالدية للسبّد أو و رئه فإن وفي ما بسيده بـالحقين، وإلّا عجّزه إن شاء بعد أخذ الدية.

ولو حنى على أحنبي عمداً فله القصاص مع المكافأة، أو كون المجنيّ عليه أزيد حرّيّة. ولو على على مال جاز وقدّم على للجوم في المشروط

وإن كان خطأ تعلَق بماله. وإن تبقص تعلَق نصبِ الحرّيّة بعاقلته، ونصيب الرقّيّة بماله. ومع الحجر عليه يوزّع ماله مع القصور، ولو كان مشروطاً قدّم الأرش، ولو لم يحجر عليه قدّم من شاء.

١. أحدهما: أنَّ لدالقصاص وليس للمولى سمد، قاله العلامة في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٤، ص ٢٥٤، الرقسم
 ٥٧٦٥، والثاني ليس له القصاص. قآله الشيخ في المبسوط ج ٦، ص ١٤٧ ، والمحقّق في شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٥٠٦، والعلامة في قواعد الأسكام، ج ٣، ص ٢٥١

٢ من القاتلين الشيخ في الميسوط، ج ٦، ص ١٤٧

ولو جسى عبد المكاتب وأراد فكّه روعي كون الأرش لايزيد على القيمة. فإن زاد فبإذن المولى.

ولو جنى عبده عليه عمداً فنه القصاص إلّا أن يكون أباه. وإن كان خطأ أو على على مال في العمد لم يثبت؛ لامتماع أل شت على المال مال، إلّا أن يكون مكاتباً. ولو جنى على على عبده لم يكل له القصاص، إلّا أن يكون أباه فله ذلك، بناءً على أنّ حكم الأب معه حكم الأحرار؛ من حبث إنّه ليس له يبعه ولا إحراجه عن ملكه، ولنّا ثبت للابل حكم الحرّيّة بعهد الكتابة، ثبت للأب.

ولو چنى على المكاتب أبوه أو ولده لم يمدك بيعه ؛ لما قلنا من عدم ثبوت مال على المال.

ولو جنى المكاتب على حماعة عمد عنص لهم، ولوكان عبر عمد ثبت لهم المال، فإن لم يكن بيده مال أو لم يف سع هي الجناية، وقسط ثمه بالنسبة، تعاقبت الحماية أو لا. ولو قداه السيد فالكتابة بحالها، والأصبح أنّع بقديه بأقل الأمرين، من قيمته والأرش، ولو نعاقب الحماية عمداً على جماعة، فالظاهر أنّه مشترك بينهم ما لم محكم مه لأولياء الأول، فيكون لمن بعداً على جماعة، فالظاهر أنّه مشترك بينهم ما لم محكم مه

ولو أعتقه السيّد بعد جنايته عليه ولا مال معه سعط الأرش؛ لزوال متعلّمه بفعل السيّد ولو كان معه مال, فغي أحده منه ، لاستصحاب جوار الأحذ قبل العنق, أو لا؛ لأنّ تعلّق الأرش بالرقبة بالأصالة والمال يثبت تبعاً، وجهان.

ولو أعتقه بعد جمايته على أجنبي عمداً لم يصحّ، وإن كان حطاً فك متق القـنّ مراعى بضمان الجناية، وعليه أقلّ الأمرين، من قيمته والأرش، سواء كان الأرش لواحد أو جماعة.

ولو جنى ثمّ أدّى مال الكنابة عتق وضمن أروش الجنايات، أو الأقـلّ عــلى الخلاف؛ لأنّه أتلف الرقبة بفعله.

ولو جنى بعض عبيده على بعض خطأ فلا شيء، ولو كان عمداً فله القصاص؛ استصلاحاً للمال، إلّا أن يكون لجاني أبه فلا يقتصّ منه، كما لايقتصّ منه لنفسه ولو جنى أبوه على أجنبي فليس له فكّه؛ لأنّه يتعجّل بإتلاف ما له التمصرّف

فيه بإزاء ما يمنع منه.

وللمكاتب تعزير عبده وأمته، بل وله إقامة الحدّ عليهما عند موجبه.

[\\\]

درس

في اللواحق

يجوز للسبّد معاملة المكاتب بيعاً وشراءً كالأجنبي، وأن يأخذ مسنه بالشفعة. وللمكاتب أيضاً الأخذ منه بها.

ولو أدَّى أحد مكاتبه واشتبه أرحى لبذكر، فإن رال الرجاء أُفـرع. وقــال فــي المبسوط: لا يقرع حتَّى يموت أ.

ولو كاتب اثنان عبداً فليس له أن يخص أحدهما بالأداء إلا بإذن شريكه، فإن فعل فللشريك مطالبة القائض والمكاتب. وجوز القاضي التخصيص أ، وتحسّك الشيخ على المنع بأنه إذا عجز يرّجع الشريك على القيابض بنصبيه بعد انتفاع القابض به بغير حق أ، وليس ببعيد إدراج هده في حكم الشركاء في دين إذا قبض أحدهما بعضه، قال الشيخ: إن سلّم ملك اندبض فقد انتفع بماله، وتحدّد استحقاق الشريك بعد الفسخ إنّما حصل من حينه، وإن منع ملك الشريك أسند الحكم إليه لا إلى الانتفاع أ، وفي المحتفى إن اتّحد العقد والعوض لم يخص وإلا جازه.

ولو جمل عشر سنين ظرفاً لأداء المال، ففي المعلاف .. وهو قول ابن الجنيد ".... يجوز؛ لقضيّة الأصل، وتـ عويض الأداء إلى المكــاتب". ومــنعه فـــى المبسوط؛

١ الميسوط، چ٦ ص ٢٦.

٢. المهذَّب، ج ٢، من ٣٨٢.

٢ و ٤ . الميسوط، ج ٦ ، ص ١٠٥

ه. محتنف الشيعة، ج ٨، ص ١٤٤، المسألة ٢٠٦.

٦ حكام عبد العلَّامة في مختلف الشيعة. ج ادا ص ١٣٠٠، السبألة ٨٢٠.

۷ الملاقم ج٦، ص٢٨٢، السألة ٦

للْجهالة (، كأجّل البيع والسلم

ولا زكاة في مال المشروط، ولا المطلق ما لم يؤدّ و نـردّد فــي الميسوط فــي وجوبها على السيّد". وردّ بعدم إمكان تصرّفه".

ولو كاتبه ثمّ احتبسه أو حبس مدّة. قبل يؤجّله مثلها. وقبل تلزمه الأُحرة في الاحتباس، والقولان للشيخ ⁴.

ولا يدخل الحمل في مكاتبة الأُمَّ عبد قوم ^ه. وأدخله القاضي، ومنع من استثنائه في الكتابة ⁷. ويدخل الحشى في الوصته بمكاتبة واحد من رقيقه، خلافاً له^y.

ولو قال السيّد للمكاتب في العقد و أنت حرّ بقدر ما تؤدّي. تبع شرطه، ويكون كالمطلقه، ولا ينعنق بأداء شيء على سبيل السرايه. وقال ابن الحنيد. ينعنق إلّا أن نضيف إليه وأنت عبد بقدر ما بقى علبك^.

ولو ورثت العرأة زوحها المكاتب للأقرب فسح اللكاح وإن كان مطلقاً. وقال ابن الجسد لا بورث المكالب، وإيّما ينقسخ إذ كان قد تحرّر منه شيء ثممّ مبات المورّث!.

ولو أسلم مكاتب الدمّي لم يبع عليه ؛ لجريامه إلى العتق، وضعف السبل. وقال ابن الجبيد يباع مكاتباً ويؤدّى إلى المشتري ثمنه، ولا يأخد منه ريادة ؛ لأنّه ريا ١٠. ولو زعم المكاتب أنّ له بيّنة على أداء مال الكتابة إلى السنّد أخل ثلاثاً. قيال

١ المبسوط، ج ٦، ص ٧٤

۲ البسوط، ج ۱، ص ۹۲

٣ راجع مثهى المطلب، ج ٨، ص ٣٤

٤ البسوط، ج٦، ص ١٣٢

٥ كالمحقّق في شرائع الإسلام، ج ٣. ص ١٠٠؛ والعبلامة في محتلف الشبيعة، ج ٨. ص ١٣٨، المسألة ١٩٤
 وفخر الدين في إيضاح الفوائد، ج ٣. ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧

٦ المهدّب، ج ١، ص ٢٨٦

۷ المهذّب، ج ۱، ص ۲۹۵.

٨. حكاه عنه الملامة في معتلف الشيعة ج ٨. ص ٣٩ .. ١٦٠، المسألة ٩٩

٩ حكاء عنه العلامة في محتلف الشيعة. ج ٨ ص ١٤٥ ـ ١٤٦ المسألة ١٠٧

٠٠٠ حكاه عنه الملامة مي محتلف الشيعة، ج ٨٠ ص ١٤٦. المسألة ١٠٨

الشيخ: لأنَّها أوَّل الكثرة وآخر القلَّة `.

ولو كاتبه فاسداً، ثمّ أوصى برقبته صحّ وإن لم يعلم بالفساد عند الشيخ؛ لمصادقة الملك، كما لو باع ثانياً والأوّل فاسد". ويمكن منع الحكمين مع الجهل.

ولو امتنع المشروط من الأداء مع قدرته عليه فللسيّد الفسخ، قاله الشيخ؛ لأنّها عقد معاوضة فينفسخ، لتعذّر العوض كالبيع"

ولو كان العبد غائباً عند حلول النحم. فليس له الفسح، إلا بعد إثبات الكتابة عند الحاكم، وإثبات النجوم وتمدّر الأداء، واليمين على بقائها. وله القسخ في الحاضر من غير حاكم؛ للإجماع على الفسخ.

فرع: يصحُ عتق المكاتب بنوعبه، وفي عنقه بالعوارض، كالعمى والجذام أ والإقعاد والتنكيل، عندي نظر، ينشأ من نشبته بالحرية، قبلا يندخل تبحت لقبظ المملوك، ومن بقاء حقيقة الرقيّة، ومن ثمّ لو أسلم في دار الحرب قبل مولاه عتق.

١ , المبسوط، ج ٦ ، ص ١٥٨ .

۲ المبسوط، ج ۲، ص ۱۹۱

٣ الميسوط، ج٦، ص١٥٦

في ينص النسخ بزيادة دواليرص».



كتاب الوقف

وهو الصدقة الجارية، وثمرته تحبيس الأصل وإطلاق المنفعة والصريح: وقفت. أمًا: حبّست، وسبّلت، وحرّمت، وتصدّقت، فيفتقر إلى القرينة، كالتأبيد، ونفي البيع، والهبة، والإرث.

وظاهرهم أنَّ: نصدّقت، وحرّمت. صيغة واحدة، فلا تغني الثانية فيها عن الأولى، وتغنى الأُولى مع القريئة. ولو قال: جعلته وقفاً. أو: صدقة مؤبّدة محرّمة، كفي.

وله شروط:

أحدها: أهليّة الواقف, فلا ينفذ وُقَف غير السَّيِّز، ولا المجنون المطبق، ولا الدائر جنوند إلا حال الإفاقة. ولو بلغ الصبيّ عشراً بصيراً، ففي جواز وقفه قولان المحملاً له على الصدفة. ولا السفيد، والمعلِّس بعد الحجر، ولا المكره.

ووقف المريض ماض من الثلث إذا لم يحزه الوارث، وكذا وصيَّته بالوقف.

ولو قال: إذا متّ، أو إن متّ فهو وقف، فالطّاهر بطلانه؛ لتعليقه. ولو قال: هــو وقف بعد مماتي، احتمل ذلك أيضاً. وأن يحمل على الوصيّة به.

ولو جمع بين تنجيز الوقف وغيره وقصر الثلث بدئ بالأوّل فالأوّل عند الشيخ في المبسوط ً . وفي المختلف: يوزّع؛ لأنّه قصد إعطاء الجميع، بخلاف الوصيّة ً .

١ من الثائلين بالجوار المعيد في المقمة، ص ١٦٨؛ والشيخ في النهاية، ص ١١٦ ومس القمائلين بمعدم الجمواز
 الملائدة في قواعد الأحكام، ج ٢ ص ٢٩٠

۲ المبسوط، ج ۱۲ ص ۲۹۹

٣. مختلف الشيعة، ج ٦. ص ٢٨٩، المسألة -٧

ولو اشتبه هي الوصيّة الترتب أقرع، وقال الشيخ: يقسّم بين الجميع الوقف وثانيها: النيّة، فلا يقع من الغافل و سائم والسكران ولو أخبر بعد الوقف والإقباض بعدم البيّة لم يسمع منه

وفي اشتراط نيّه التفرّب وجه، فيترتّب وقف الكاهر، والأقرب صحّته.

و ثالثها. ملك الواقف، فلو وفف ملك عبره لم نصحّ وإن أُجِبز على قــولّ ولو وقفه في مدّة خياره صمّ.

ولو كان للبائع خيار. فالأقرب المراع، فإن استمرّ البيع نقد.

ورابعها. القبول المقارن للإيحاب إذ كن على من يمكن فيه القبيول. وينقبل الوليّ عن المولّى عليه مع الفبطة

ولا يشترط القبول هي الوفف على الفقره؛ لعدم إمكان القبول، ولا على الحهات العامّه كالمساحد والمشاهد ولا تشيرط فبول الحاكم فيها. ويسلوح مس المسدكرة اشتراطه"

فرع. لو قال حملت هذا للمسحد قال لعاصل هذا تمليك لا وفف³. فيشترط
 فيه قبول القيم وبصح وكأنه أجراه محرى الوصيّة للمسحد، إلا أنّه لا يشترط في الوصيّة هذا القبول.

وخامسها. التنجيز. فلو علَق بشرط أو وصف بطل، إلّا أن يكون واقعاً والواقف عالم بوقوعه، كقوله وقف إن كان اليوم لحمعه

وسادسها: الدوام، فلو قرن بمدّة كان حبساً. فسطل بانقضائها. ولو وقف على من ينقرض غالباً جرى عليه، فإن لم ينقرص استمرّ، وإن انقرض، قيل بسرجموعه إلى

١ الميسوط، ج٢ ص ٢٩٩

٢ من القائلين الملامة في تحرير الأحكام الشرعية. ج ٣. ص ٢٩٥_٢٩٦. الرقم ٢٩٥٣

٣ تلكرة القفها، ج ٢. ص ٤٢٧ (الطبعة الصجرية)

٤ تدكرة الفقهاء، ج ٢٠ ص ٢٧٤ (الطبعة المعجرية

الواقف أو وارثه حين انقراض الموقوف عليه \. كالولاء ويحتمل إلى وارثه حسين موته، ويسترسل فيه إلى أن يصادف الانفراض وفيل: بل لورثة الموقوف عسليه \. وقيل: يصرف في وجوه البرُ \

لووع:

[الأوّل] لو قال: وقفت على ولادي ونسلهم، فإن مات الأولاد ولا نسل فعلى إحوتي، وإن انقرض النسل فعلى الفقراء، فالأقرب حراؤه على شرطه؛ لعموم قول العسكري ﷺ: «الوقوف على حسب ما يقفها أهلها»

ورسا احتمل بطلانه على تقدير انقراض السل " لأنّه لم يعلم بأبيده حال العقد، وهو بعيد؛ لأنّ المصحّح صرفه إلى حهة تؤكده وإن لم نكن معلومة الوقوع، ومن ثمّ لو بقى النسل أبداً صحّ الوقف عليهم.

التابي لو انقطع في أوّله، كالوقع، على معدوم نمّ على موجود، أو على عده ثمّ على المساكين، فالمطلان قويّ.

الثالث: لو انقطع في وسطه، كَالمِقف عِنسِ رِّمدتُمُ على عبده ثمٌ على المساكين، احممل الصحّد في الطرفين، وصرف غُلّته في الوسط إلى الواقف، أو وارثه

الرابع، لو انقطع في طرفه، فهو كمقطع الأوّل في الطلان؛ لأنّ انقطاع الأوّل كما يبطل الوقف فكذا يبطل الحبيس

ا من القائلين العلامة في قواعد الأحكام ج ٢. ص ١٣٨٠ و تنجرير الأحكام الشيرعيّة، ج ٣٠ ص ٢٩٢، الرقسي
 ١٤٦٤٨ ومعتلف الشيعة، ج ٦. ص ٢٦٦، المسألة ٢٨ وقال برجوعه إلى ورقمة الواقب الشيخ في الشهاية، ص ١٩٥، والقاصي في المهذّب، ج ٢٠ ص ١٩؛ وسلّار في المرسم، ص ١٩٨، والمحلّق في شرائع الإسلام، ج ٢٠ ص ١٧٠.

⁻٢- من القائلين المعيد في المقعة، من ١٥٥ - وابن إدريس مني المعراشر، ج ١٢ من ١٦٥ والمثلامة فني المحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٢٢ ص ٢٩٢، الرفم ٤٦٤٨.

٣ من القائلين ابن رهرة هي غلية النزوع، ج ١٠ ص ٢٩٩

^{£.} الكافي، ج ٧، ص ٢٧، يأب ما يجور من الرقف والصدقة و من ح ١٣٤ الفقيه، ج ٤، ص ٢٢٧، ح ١٥٥٠٠ تهديب الأحكام، ج ١، ص ١٢٩ ــ ١٢٠، ح ٥٥٥

o. في يعص النسخ «عدم السل» بدل «انفراض النسل»

الخامس، لو وقف على إبنيه ثمّ على غفراء فمات أحدهما، فالأقرب صرف نصيبه إلى أخبه؛ لأنّ شرط الصرف إلى تعفراء انقراضهما ولم يحصل. ويمكن جعله منقطع الوسط، فيكون نصيب المبّت لأفرباء الواقف. ويمكن جعله للعقراء؛ عدملاً بالتوزيع

السادس: لو حسم على إبنيه ثمّ مات أحدهما، احتمل صوف نصيبه إلى الحابس أو وارثه. ويحتمل صرفه إلى الآحر ؛ لأنّه مصرف الحبس في الحملة.

السابع: لو وفقه على ولده سنة ثمّ على لفقراه. أو مدّة حياة الواقف على ولده ثمّ الفقراء صحّ. ونقل فنه الفاضل الإحماع؟؛ لأنّه وقف مؤبّد في طرفيه ووسطه.

الثامن: لو وقف على أولاده. وشرط أن تكون علَّته العام الأوّل لزبــد والثــاني لعمرو، وهكذا، وبعدهم على الففراء، فقي 'عام الأوّل لعلمائهم، وفي الثاني لزهّادهم، وفي الثالث لشبوخهم. اتَّمع شرطه

التاسع: لو وقف على ولده فإدا انفرضوا وانقرض أولادهم فبعلى المساكسي. فالأفرب عدم دخول أولادهم في الوقف، والنماء لأفرباء الواقف حتى يستقرضوا. وقال الشيخ بدخولهم أم إمّا لشمول لفط الولد للتافلة كقول المفيد أ. وحماعة أوإمّا لقرينة الحال، وهو قويّ.

[111]

درس

وسابعها: الإقباض، فلو مات قبله بطل. وقيض الواقف على أطفاله كاف، وكذا

١- في يعض النسخ ، عالجبيس».

٢. تذكرة الفقهاء. ج ٢. ص ٤٣٢_٤٣١ (الطبعة العجريَّه؛

۳ الميسوط، ج ۲، ص ۲۹۹_۲۹۸

٤. المقبعة، من ١٥٣٪

⁰ كأبي الصلاح في الكافي في الفقد، ص ٣٣٦؛ وبين البرّ ج في المهذّب، ج ٢، ص ٨٩؛ وابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ١٥٧

الجدّ والوصيّ. وألحق ابن الجنيد البت الأيم بالطفل . ويقبض الحاكم في الجهات العامّة

ولابدٌ في الوقف على الفقراء ونحوهم من نصب قيّم، والأقرب أنّه لا يشترط فيه إذن الحاكم، فلو نصبه الواقف جاز. ولو كان الواقف فقيراً فىالأقرب دخـوله فسي الوقف، وحينئذٍ فهل يجوز كونه قابضاً، إمّا بإذن الحاكم أو لا بإذنه؟ نظر.

ولو كان للحهة ناظر شرعي قبض بغير إذن الحاكم، والقبض في المسجد الصلاة. وفي المقبرة الدفن والأقرب الإكتفاء بقبض الحاكم فيهما.

ولا يشترط في القبض الفوريّة. ولا بدّ فيه من إذن الواقف. وقال الحلبي وذا أشهد على من على من من ومات قبل القبض وكان على مسجد أو مصلحة صحّ. وإن كان على من يصحّ قبضه أو قبض وأيه فهي وصيّة للله وقال بن حمزة: إذا جعل الواقف النظر لنفسه مدّة حياته لم يشترط القبض لل ورواية عبيد بن زرارة مصرّحة بأنّ الصوت قبل القبض يبطله أ. وفي الاحلاف القبص شرط في الرومه ".

وثامتها: إحراجه عن نفسه، فنو وقف على نفسه بطل. ولو عقيها بالفقراء فيهو سقطع الابتداء. ولو وقف على نفسه والفقراء احتمل صحّة النصف، وثلاثة الأرباع، والبطلان رأساً.

ولو شرط قضاء ديونه منه أو إدرار نفقته بطل

ولو شرط عوده إليه عند حاجته، فالمرويُّ اتَّباع شرطه ، فيحتمل تـفسيرها بقصور ماله عن سنة وعن يوم، وبسؤال غيره، فلو احــتاج عــاد، ولو مــات قــبله ورث عنه.

ولو شرط أنَّ له الخيار في نقضه متى شاء، أو في مدَّة معيَّنة بطل الوقف. ولو

١ حكة عند الملَّامة في مختلف الشيمة. ج ٦، ص ٢٨٤. المسألة ٦٦.

٢, الكافي في الفقد، ص ٣٢٥,

٣. الوسيلة، ص ٢٦٩

٤ الفقيد، ج ٤، ١٤٧، ح ٨٨٥٥، تهديب الأحكام، ج ٩، ص ١٣٧، ح ١٩٥٠ الاستوسار، ج ٤، ص ١٠١، ح ١٣٠٠.

ه الخلاف، ج ۲، ص ۲۹ه، المسألة ۲.

٦ تهديب الأحكام، ج ٨، ص ١٢٥، ح ١٨٥

وقف على قسل هو منهم. فالظاهر أنّه يشارك. وأولى بالمشاركة مــا إذا تــجدّدت الصفة فيه، كما لو وقف عنيّ على العقراء ثمّ اقتقر

ولو شرط أكل أهله منه صحّ الشبرط؛ لأنّ السبيّ شرط ذلك فني وقنفه ". وشرطته فاطمة الله " ولا يضرّ كونهم واحبي النعقه، فنسقط نفقتهم إن اكتفوا به.

ولو شرط أكل الزوجة ففيه نظر ؛ من عود النقع إليه؛ ومن توهّم بقاء تعقتها كما لو وقف عليها. وجوّز ابن الجنبداشتراط الو قف أكله منهاً.

و تاسعها: تعلَق الوقف بعين معتنة، ديو وقف منفعة، أو ديناً. أو ميهماً كعبد من عبيده بطل.

و نشترط فيها صحّة الانتفاع المحلّل دقية. فلو وقف منا لا سفع فنيد. أو كنان الانتفاع به محرّماً بطل. وكذا لو كان الانتفاع بها موقوفاً على ذهاب العير، كالحيز والفاكهة.

وهل مشترط دوام المنععة بدوام العين حتى لا يصح وقف الرياحين التي لا تبقى؟ نظر. نعم، لا نشرط كون العبل ممّا لَهْ في مؤمّداً. قبصح وقف العبد والثوب

وبشترط فيها صحّة التملّك بالنظر إلى الواقف: فنصحٌ من الكافر وفف الخنرير على مثله.

ولا يصحُ وقف الحرُ ولو أذن، أو كان هو الواقف لنفسه ولو وقف الآبق وتعذّر تسليمه بطل

ولو وقف أمّ الولد فالأقرب لبطلان؛ منسبتها بالحرّيّة. ووجمه الصحّة بـقاء الملك فيها، وتخيّل أنّ الوقف لا ينبعل إلى ملك الموقوف عبليه. وحبيتنذٍ لا يببطل حقّها من العتق بموت المولى، يل يجري على الوقف إلى حين موته ولو مات ولدها تأبّد وقفها.

١. الفقيه، ج ٤، ص ٢٤٤ ديل الحديث ٥٥٨٢؛ تهديب الأحكام، ج ٦. ص ١٤٥، ح ٦٠٤ ح ٦٠٤

الکافی، ج ۱/ ص ۶۸ یاب صدقات النین ﷺ و ماطعة نے ۔ ، ے ۵ الصفیہ، ج ۱۵ می ۲۱۲ ہے ۲۵ ۵ ۵ تبھاریب الأحكام، ج ۱/ ص ۱۶۵ م ۱۸۵ ہے ۲۰۳

٣ حكاه عنه العلّامة في مختلف الشيعة. ج ٦، ص ١٨٥. المسألة ٦٤

و يصحّ وقف الدراهم والدنانير إن كان لها منهعة حكميّة مع بقاء عينها. كالتحلّي يها. ونقل في المسوط الإجماع على المنع من وقفها إلّا ممّن شدًّا.

ووقف المشاع جائر، وقبضه بإذن الواقف والشريك.

وعاشرها: أن يكون هناك موقوف عنيه. فلو قال: هذا وقف، أو: صدقة موقوفة، أو محرّمة، ولم يعيّن مصرفها بطل، قاله الشبخ ". وقال ابن الجنيد : إذا قال: صدقة لله، ولم يسمّ صرف في مستحقّي الزكاة ".

ويشترط كون الموقوف عليه موجوداً، فلو وقف على معدوم بطل. ولو شرّك بينه وبين الموجود أمكن صرف النصف إلى الموجود

وكونه متن يصحّ تملّكه، فلو وقف على الجماد، أو الدايّة بطل. وكذا لو وقف على النلك، أو الجنّ، أو العبدولو كان منشبّتاً بالحرّيّة مالم يتحرّر منه شيء، فنصحّ في قدره، ولو وقف على المسلمين ولو وقف على المسلمين ولو وقف على المسلمين وإن تخصّص يبعض مصالحهم، ولو وقف على الإسمل، فالطاهر البطلان؛ لأنّه لم يثبت تملّكه الداء إلا في الوصيّه؛ ولعدم القطع بحمانه

والفرق بين الوقف والوصئة أنّه تسلّط في العال، وهي جائرة في العستقبل وهذا الشرط إنّما هو في مصدر الوقف ابتداءً لا في دواسه؛ فبإنّ الوقف عملي الموجود، وبعده على من سيوجد جائز وكدلك القبض والقبول شرط فني البطن الأوّل خاصّة.

وكونه معيّناً، قلو وقف على رجل من بني آدم، أو على أحد هـذين، أو أحــد المشهدين بطل.

ولا يشترط انحصاره؛ لحوار الوقف على الفقراء والمسلمين.

ولو وقف على قريش وتُمبم صحّ، ويصرف إلى من علم نسبه ومنعه ابن حمزة !

١ الميسوط ۾ ٢، ص ٢٨٨

٢. التهاية، ص ٥٦٦ ؛ الجسوط، ج ٢ ص ٢٩٤

٣, حكاء عبد العلَّامة في مختلف الشيعة، ج ٢. ص ٢٨٤ المسألة ٦٢

٤ , الوسيلة ، ص ١٧٠٠.

ونقله الشيخ في المبسوط أ.

وكونه ممّن يصحّ الوقف عليه، فلو وقف على الزُناة، أو المحاربين بطل. وكدا لو وقف على كتابة التوراة والإنحيل، أو على عمارة بَيْعة، أو كنيسة، أو بيت نار. ولو وقفه الذمّي جاز؛ لإفراره على معتقده.

وقال ابن الجبيد يصرف الوقف على بيت النبار، والصنم، وقبرابين الشمس والكواكب مع ظفر المسلمين به إلى مصرف سهم الله في العنائم". وأبطل الفاضل الوقف على بيت النار مطلقاً".

ولو وقف على قوم عُصاة ولم بقصد معونتهم عني المعصية صحّ

[14+]

درس

يجب اتباع شرط الواقف إذا كان سائغاً. قلو شرط النظر لنفسه أو لغيره صبح، ولا يجب على الغير الفبول، ولو قبل لم يجب عبليه الاستسترار؛ لآنّه فني منعنى التوكيل.

ولو أقرّ أنّ الولاية لغيره لم ينفد إقراره وتضمّن انعرائه، فإذا بطل نظره فالحاكم. ويحتمل أن يصير كالوفف المطنق في أنّ نظره إلى الموقوف عليه، وفي الحهات العامّة الحاكم. واحتمل بعضهم أن يكون لنظر للحاكم عند الإطلاق في الوقـوف كلّها؛ لتعلّق حقّ البطون المتعاقبة به. وأن يكون للواقف؛ لأنّ البطر والملك كانا له، فإذا زال أحدهما بقى الآخر ³.

ويشترط في الناظر العدالة، فإن فسق عرل.

١ المسوط، ج٣، ص ٢٩٩

٢. حكاه عنه الملامة في محتلف الشيعة. ج.٦. ص ٢٨٢ المسألة ٨٥.

٣ مختلف الشيعة، ج ٦, ص ٢٨٧. المسألة ٥٨.

عالملامة في نذكر العقهاء، ج ٢. ص ١٤٤١الطبعة المجرية)؛ وتحرير الأحكام الشرعية، ج٣. ص ٣١٤ الرقم
 ٢٦٩٨

ولو شرط دخول ولده المتجدّد مع الموقوف عليهم واتّصافهم بصفة كالعلم، أو تفاوتهم في النصيب جاز.

ولو شرط نقله عن الموقوف عليهم إلى من سيوجد، فالأقرب جوازه. وليس له إدخال غيرهم معهم وإن كانوا أطفاله على الأصحّ، ولا إخراج من يريد.

ولو شرطه في العقد بطل.

ولو شرط أنّ له كلّ ما شرطه الواقفون في وقفهم أو سيشترطونه بطل؛ للجهالة. وعن بعض العلماء جوازه ، وكأنّه بحمله على الشروط السائفة بأسرها، ولو أنّـه صرّح بذلك مالظاهر البطلان؛ لعدم الحصارها.

ولو شرط أن لايؤجر من متغلّب أو مماطل، أو لايؤجر أزند من عام مثلاً، أو لا بوقع عليه عقداً حتّى تنقضي مدّة الأوّل، أو لا يسلّم حتّى يقبض الأُجرة وننحو ذلك، أتّبع.

ولو شرط بيعه متى شاء، أو هيته ، أو نقله يوجه من وجوه التمليك، يطل.

والوقف على المسلمين بتناول أبن أعستقد الصلاة إلى القبلة وإن لم يصل لا مستحكة وينظهر من المفيد اشتراط معل الصلاة أو أخرج العلمي في ظاهر كلامه غير المؤمن ، وبه صرّح ابن إدريس القريمة المحال إذا كان الواقف مؤمناً محقًا .

أمّا العلاة والخوارج والنواصب فيخرجون، إلّا أن يكون الواقف منهم. وقدل: يخرج المجبّرة والمشبّهة أيضاً ٥، والرجوع إلى اعتقاد الواقف قويّ. وإن كان خالياً عن الاعتقاد بني على تحقّق الإسلام و الكفر، وهو في علم الكلام.

ويدخل الطفل والمجنون اللذان بحكم المسلم. والذكور والإنات.

والمؤمنون والإماميّة واحد. وهم القائدون بإمامة الاثنني عشسر وعنصمتهم الله والمعتقدون لها.

١. لم تحر عليه.

٢ المقتعة، ص ١٥٤.

٢, الكافي في الفقه ص ٣٢٦.

[۽] السرائر، ج ٢٠ ص ١٦٠.

ه من القائلين الملَّامة مي تذكرة الفقهام ج ٢. ص ٤٣٠ (انطبعة الحجريّة).

وقيل: نشترط اجتناب الكيائر ١، وهو منتيَّ على أنَّ العمل ثلث الإيمان كما هو مأثور عن السلف، ومرويٌ في الأخبار ".

والشيعة: من شايع عليّاً ﷺ في الإمامة بعير فصل، وقد جعلهم ابن نوبخت هـم العسلمين، وكمل منهم الفرق الثلاث و لسبيعين ". وايسز إدريس صرفه إلى قبيل الواقف؛ لقريمة الحال أ.

والرّيديّة: من قال بإمامة ريد بن عليّ ﷺ، ولو عني به النسب قمن يمتّ به. والشافعيَّة وشبههم من دان بديك الراي. فلا يحلُّ نماء الوقف على عيرهم. والمسوبور إلى أب، كالهاشميَّة والعنويَّة، يشترط فيهم وصلتهم بالأب، فيسقط المتَّصل بالأُمِّ وحدها على الأقرب، ويدخل الذكور والإناث في دلك كلَّه

والحيران: من يلي دار الوافف إلى أربعين ذراعاً، وقيل- أربيعون داراً ٩. وحسمع بيسهما الراوندي بصغر الدور؟ وهي دخولي من هو على رأس الأربعين تردُّد، مبنيٌّ على دحول المغبّا. وصرّح الفاضي بدحوله ٧، وهو دويّ

والعشيرة الدرَّتُه، والحاصُّ من قومه وقال أبن رهره الدرِّيَّة لا غيرٍ ^

والعترة الأخصّ من قرابته، وهم أخصّ من العشيرة وأعمّ منن الذَّرّيّــة. وقــال الشيخان: الأمرب نسباً ا

١ - من الفائلين المفيد في المقبعة، ص ١٦٥٤ والشيخ في النهاية، ص ٥٩٧ - ٥٩٨ وابن البرّاج في المهدّب، ج ٢،

٢. وهو ما ورد في كثير من الأحيار من أنَّ الإيمان مركَّب من ثلاثة اشياء اعتقاد بالجمال. وإقرار باللسان، وعمل بالأركان. راجع عيون أحيار الرصاعة، ج١٠ ص ٢٠١ ، ٢٠ باب ماحا، عن الرصاعة في الإيمان، ج١٥.

٣ فرق الشيعة، الدويحتي، ص ١٧ وما يعدها

٤، السوائر، ج ١، ص ١٦٢.

٥ قال المعقّق في شرائع الإسلام ج ٢، ص ١٦٩ وقبل إلى أربعين داراً؛ وقال الشهيد الثاني في مسالك الأفهام. ج ٥٠ ص ٣٤٣ علم أعلم قائله.

٦ لم بعثر على قولد

۷. المهذَّب، ج ۲. من ۹۹

۸ عبیة الروع، ج ۱. ص ۲۹۹

٩ النقتعة، ص ٦٥٥؛ النهاية، ص ٩٩٥.

والقوم: أهل لغة الواهف من الذكور خاصة عندهما. وسلار لم يخص الذكور ١٠ وابن إدريس: هم ذكور أهله وعشيرته ٢.

وسبيل الله: كلِّ قرية. وقال ابن حمزة هو الجهاد؟

وفي الحلاف: يصرف في مطوعة العزاء. وفي الحج والعمرة أ. وفي المبسوط:
سبيل الله: العزاة، والحجّ، والعمرة وسبيل التواب: الصقراء والمساكس، ويسيداً
بأقاريد وسبيل الخير العفراء والعساكين، وبن السبيل، والعارمون لمصلحتهم،
والمكاتبون _ ثمّ قال _ ولو قيل بند حلها لكال قويّاً⁶

وهو الأصحّ، إلّا مع معرفة قصد الواقف.

[۱۷۱]

درس

لو حمل مال الوقف بعد أولاده أو غيرهم إلى الفقراء عمّ وفال ابن الجنيد: نحصّ به ففراء أفارنه، قإن فقدوا فقيرهم أ. ولعلّه آراد الأفضليّة

ولو وقف على مواليه وكان له أحد المعيين صرف إليه، وإن احتمما فالمشهور صرفه إليهما وقيل: يبطل! بناءً عنى منع أعمال المشترك في معنييه ". ولو كان بلفظ المفرد فوحهان مرتبان، وأولى بالبطلان.

ولو وقف على مستحقّي الحمس فهم بموهاشم. وفي السهاية: لولد أبي طالب، والعبّاس^، ولم نقف على وجهه.

١ المراسم، ص ١٩٨٨

٢ السرائر، ج٢، ص١٦٢ - ١٦٤

٣ الوسيلة، ص ٢٧١

٤. الخلاف، ج ٣. ص ١٤٥، المسألة ١٢.

ه الميسوط، ج ٢، ص ٢٩٤

٦. حكاه عند الملامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٢٨٦، المسألة ٦٦.

٧ من القائلين العلامة مي تحرير الأحكام الشرعيّة ج٣ ص ٣١٠ الرقم ٢٦٨٢.

٨. النهاية، ص ٥٩٩.

ويدخل في أنساله أولاد البين والبنات. والذكر كالأُنثى عملى الأطهر. وقمال ابن الجنيد: كالميرات أ. وهو حسن إن فال: على كتاب اللد ولو قال: على من انتسب إليّ، اشترط فيه الاتصال بالذكور

ولو وقف على الأقرب إليه، نزل على الإرث.

ولو وقف على أولاده، ثمّ الأقرب إليه فحاجتمع إحدوة مستفرّقون بمعد أولاده، فالطاهر اشتراكهم وقال الشيخ ينقرد به الأشقّاء " ويحتمل حسروج كـلالة الأب خاصّة، كالمبرات

ولو وقف المسلم على العفراء فهو لفقراء المسلمين، والكافر لفقراء نحلته، ويعرق في فقراء بلد الوقف ومن حضره، ولا يجب تتبّع الفائب، ولو تتبّعه جاز، ولا ضمان في الأقرب، بخلاف الركاة. والفرق أنّ لعقراء فيها لبيان المصرف بحلاف الوقف. ولا يجزئ أقل من ثلاثة عمراعاة لأقل الجمع، ولا تحب التسوية، بخلاف المحصرين، وفي وقف المسلم على الكافر أقوال، أقربها الجواز على الذمّي، رَحِماً كان أو لا، وحصه التسحان بالرحم"، وربمان حسفه السن أدريس بالوالديس، لفوله تعالى وحصه الشحان بالرحم"، وربمان حسفه السن أدريس بالوالديس، لفوله تعالى

والعرق بين الوقف على الذمّة وعلى بيعهم تمخّض الوقف على الصعصية في البيعة، بخلاف أهل الذمّة، حتّى لو وقف عليهم لكونهم ذمّة بطل

ولو وقف على حادم البيعة لكونه خدماً بطل. وإلَّا صحّ.

ولا يصحّ على المرتدّ عن قطرة؛ لعدم ملكه، ولا على الحربي؛ لإبـاحة مـاله. ويجوز الوقف من الحربي، لا من المرتدّ، إلّا أن يكون عن غير فطرة ثمّ يسلّم.

ولو شرط في الوقف ترتيباً أو تفصيلاً لبع

ولفظة «الواو» تقتضي التشريك. ولعطة «الفاء» و«ثمّ» للنرتيب، وكذا «الأعملي

١. حكاه عنه الملامة في معتلف الشيمة. ج ٦، ص ٢٧٠. المسألة -٤

٢ الميسوط، ج ١٢ ص ٢٩٧.

٣ المقتمة، ص ٦٥٣ مـ١٥٥؛ النهاية، ص ٩٩٥

^{£.} السرائر، ج ٢/ ص ١٥٦، والآية في سورة لقمال (٣١) ١٥

فالأعلى» و«الأقارب» لمن يعرف بنسبه من الدكور والإناث بالسويّة، و«الأعمام» و«الأخمام» و«الأخمام»

ولو وقف على البرّ أو في البرّ. فهو كلّ قربة.

ولو وقف على الفقهاء وقصد المحتهدين أو من حصل طرفاً من الفقه فذاك. وإن أطلق حمل على الثاني.

والمتفقّهة: الطلبة في الابتداء، أو التوسّط، أو الانتهاء ما داموا مشتغلين بالتحصيل. والصوفيّة: المشتغلون بالعبادة المعرضون عن الدنيا.

والأقرب اشتراط الففر والعدالة فيهم ليتحقّق المعنى المفتضي للفضيلة. وأولى منه اشتراط أن لا يخرجوا عن الشريعة الحقّة. وفي اشتراط تبرك الحبرفة تبردد؛ ويحتمل استثناء التوريق والخياطة، وما يمكن فعلها في الرباط. ولا يشترط سكنى الرباط، ولا لبس الخرقة من شيخ، ولا إلى مخصوص

والوقف على الشَّبَّان، والكهول، والشيوخ يرجُّع إلى العرف

ولو وقف على مصلحة فيطل رسَمَها ضرف في ويعَوه البرّ.

ولو وقف على أنهات أولاده في حباته بطل ولو جعله على وحمه يعهاده عتقهن صحّ. ولو شرط عدم تزويجهن اتبع، ولو طلّقت ففي عودها إلى الوقف تردّد؛ من خروجها عن الشرط؛ ومن صدق الوصف وزوال المانع. وقبل: لو قال: عليهن إلّا من تزوّج منهن، فتزوّجت سقط حقّها بالكليّة ! لأنّ الاستثناء إخراج والأصل عدم العود، وكذا لو شرط في بناته. وربما فرق بأنّ لغرض فيهنّ الاكستفاء، وفعي الإماء الوفاء، فإذا تزوّجن لم يغين له.

وتدخل الخنثي في المنسوبين إلى أب، كالهاشميّة، أو بني هاشم، أو قال: على أولادي.

ولو وقف على البنين أو البنات فالأقرب القرعة هنا؛ لأنّها في نفس الأمر من أحد الصنفين.

٨. لم نحش عليه.

ولو شرط المدرسة لطائفة معيّنة أو عسم معيّن، اتّبع إذا كان مباحاً.

وكذا يحور التخصيص في المقبرة وفي جواز التخصيص في المسجد نظر؛ من خير العسكري الله أبطانا أبطانا أبطانا التخصص ففي بطلان الوفف نظر ، من حصول صيعته ولعو الشرط؛ ومن عدم القصد إلى غير المخصص.

ولو وقف في مسحقي الركاة فرق في الثمانية وجوباً على قول أ، فيعطي الفقير والمسكين مؤونة سنتهما، والغارم ديمه، والمكاتب نحومه، وابن السبيل مبلّغة أهله، والعازي ما يتأهّب به وقبل سعطي الفقير والمسكين عمناهما أ. وقبيل يحوز تحصيص بعص الأصاف بالجميع، وأنه لا يجب على الهابض صرفه في الجهة التي يستحق بها أ.

ولو قصل الوقف على مسجد عبه صرف في مسجد آخر وفي المشهد نظر؛ من أنّه في معنى المسجد؛ ومن نوهُم الاحتصاص بأهله وراثريه.

[۱۷۲]

درس

الوقف إذا تم لم يحز الرحوع فيه، سوء حكم به حاكم أو لا، وينتقل إلى ملك الموقوف عليه على الأقرب؛ استدلالاً بالمعلول على العلّـة. وطاهر الحلمي أنّــه بنقي على ملك الواقف ! لقوله في «حسّس الأصل وسبّل الثمرة» " ونقل ابن إدريس

۱. الكاهي، ج ٧، ص ٢٧، باب منا ينجور من المنوقف والصندقة و .. ، ح ٢٤٤ الفنقية، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ٥٥٧٠. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢٩ ــ ١٢٠، ح ٥٥٥

٢ و٣ من القائمين العلامة في هواعد الأحكام. ح ٢، ص ٣٩٩

٤ من القاتلين الملّامة هي تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٣. ص ٨ -٣. الرقم ٤٦٧٥

الكافي في الفقه ص ٢٢٤ قال دود تكميب هذه انشروط فهي صدقة ماصية لا يجور الرجوع فيها، وإن احتلً
 شرط فهي على منك المتصدّق.

٦. سئن ابن ماجة. ج ٢٠ ص ٨٠١، ح ٢٢٩٧ يتفاوت يسير

أنَّه ينتقل إلى الله تعالى .

أمّا الجهات العامّة، فالظاهر أنّ الملك لله تعالى؛ لامتناع إضافته إلى المسجد والرباط، ولو قيل بانتقاله إلى المسلمين أمكن؛ لأنّه في الحقيقة وقف عليهم.

أمّا جعل البقعة مسجداً فهو فكّ ملك كالتحرير لايحتاج فيه إلى مالك. ويمكن القول بانتقاله إلى المسلمين

ولا خلاف في ملك الموقوف عليه المدفع، كالصوف واللبن وعوض البضع وأُجرة الدابة وشبهها. ويدخل الصوف والشعر وأغصان الشحر واللبن في الضرع في الانتفاع وإن كانت موجودة حال العقد. كما بدحل في البيع، أمّا الثمرة على الشجرة فلا وإن كان نخلاً لم يؤيّر.

ولو أعتق الموهوف عليه الأمة بطل ولو فلنا بملكه؛ لما فيه من إسطال حسقَ الموقوف عليهم.

ولو أعتق الشريك حصته صحّ ولمي السراية إلى الوقف وجهان، مبنيّان على المالك، فإن قلما. هو الله تعالى أو لواقف، قلا سراً به وإن حملناه الموقوف علمه، فالأقرب عدم السراية؛ لأنه لا ينفّذ هيه مباشرة، وهَو أقوى من السراية وأفساد المحقّق لزوم السراية على هذا القول، لقرّتها على المباشرة؛ لتوقّفها على حسر الملك في المعتق، بحلاف السراية فإنها افتكاث محص، فحينتني يكون بمثابة إتلاف الحصّة، فيغرم قيمتها للموقوف عليه.

وفي شراء حصّته من عبد يكون وقعاً، أو احتصاص البطن الموجود بها وجهال. وكذا لو قبل الموقوف.

ونفقة الموقوف على أرباب الوقف إن فينا بالملك، وإلَّا ففي كسبه، فإن تـعذَّر قعليهم.

ولو عتق بعارض زال ملكه ووقفه ونفقته.

ولو جُنيَ عليه في الطرف عمداً علهم القصاص مع المكافأ، والعقو على مال

۱ السرائر، ج۳، ص ۱۵۶

٢ شرائع الإسلام ج ٢، ص ١٧٢.

وإن كان خطأ فلهم المال. وفي مصرفه وجهان.

ولو جنى فاقتص منه بطل لوقف، وإن كنان طرفاً فباقيه وقف. ولو كنائت خطأً تعلّقت بكسبه؛ لأنّ المولى لا يعقل عبداً، ولا يستوقّع عنقه غنالياً، ولا تنهدر الجناية، ولا سبيل إلى رقّه. ولو لم يكن ذا كسب فنالتعلّق بسرقبته قنويّ، كنما لو استحقّ قتله.

ولو خرب المسجد لم تعد عرصته إلى الواقف طلقاً. وكذا لو خربت القرية. وقياسه على عود الكفل إلى الورثة عند اليأس من المئيت باطل الأن الكفن كان منك الوارث وإن وجب صرفه في التكفين. والجامع باستغناء المسجد عن المصلين كاستغناء المئيت عن الكفن فاسد؛ لأن ليأس حاصل في المئيت، بخلاف المسجد؛ لرجاء عمارة القرية، وصلاه المارة وكد لا تحرح الدار با نهدامها عن الوقف، فتبقى عرصتها وآلاتها وقعاً

ولا يحور سع الوقف إلا إذا خيف من خرابه أو حُلف أربابه المؤدّي إلى فساد. وجوّر المفيد بيمه إذا كان أنعع من غاته أ، والمرتضى إدا دعتهم حاجة شديدة أ والصدوق أواين البرّاج جوّراً بيع غير المؤبّد أ، وسلّا ابن إدريس الباب، وهو مادر مع قومه، والمسألة مستوفاة في شرح الإرشاد أ

ولا يجوز تغيير شرط الواقف ما أمكن وقال المفيد.

لو أحدث الموقوف عليهم ما يمنع الشرع من معونتهم، أو يكون تغيير الشرط أردّ على الموقوف عليهم جاز تغييره".

ولو شرط الواقف بيعه عند حاجتهم أو وقوع الفسة بينهم فأولى بالجواز. وفي

١ المقمة، ص ٦٥٢

٢ . الانتصار ، ص ٤٦٨ ــ ٤٦٩ . المسألة ٢٦٤

٣ الفقية، ج 2، من ٢٤٠ــ٢٤، ديل الحديث ٥٥٧٨

[£] المهذَّب، ج ٢، ص ٩٢

ه السرائر، ج۲ ص ۱۵۳

٦ غاية المراد، ج ٢، ص ٢٦ ومايعدها (ضمن الموسوعة، ج ٢).

٧. المقتمة، ص ١٥٢

شراء بدله في هذه المواضع نظر؛ من أنّه أفرب إلى التأبيد، وهو خيرة ابن الجنيد '؟ ومن زوال المتعلّق، وهو قول الشيخ '.

ولو انقلعت نخلة أو انكسرت وأمكن جارتها وجب، وإلّا بيعت. وكذا لو خُلِق حصير المسجد، أو انكسر جذعه وتعذّر لانتفاع به فيه أو في غيره.

ويجوز للموقوف عليه تزويج الأمة الموقوفة بناءً على ملكه، ولو قلنا: المملك لله، قال الشيخ: تزوّج نفسها ٢. ويحتمل الحاكم.

و ولد الموقوفة المملوك وقب عبند بشبخ أوابين الجنيد: كبولد الأضحيّة والمدبّرة أ. وقيل: بل طلق للبطن الذي وجد في زمانهم؛ لأنّه كثمرة الشجرة أ.

ولو وطئت لشبهة فعلى الواطئ قيمة الولد. وفي مصرفها القولان، والواقف كالأجببي على الأصح ولو وطئها الموقوف عليه فَمَل حراساً؛ لعدم اختصاصه بالملك، وعليه ما عدا نصيبه من العُقر للشركاء، وكذا من قيمة الولد. ولو لم يكن سواه فلا شيء عليه.

والظاهر أنّه لا حدّ عليه وإن النُّفت الشبهة. ولو قلنا بأنّ الملك لله تعالى، أو أنّها باقية على ملك الواقف أمكن العدّياً أمّا التعزير سع العلم فلا ريب فيه.

ومي نفوذ الاستيلاد هما نظر؛ من عدم تماميّة الملك، وأدانه إلى إيطال الوقف؛ ومن البماء على الملك. وعلى القول به، في لزوم القيمة في تركته نظر؛ من تعلّق حقّ باقي البطون؛ ومن البناء على أنّ بدل الوقف للبطن الأوّل، فكيف يغرم لنفسه؟! إلّا أن يقال: العرم إنّما تحقّق بعد موته، ولا ممك له حينئةٍ، وهذا قويّ.

ولو شرط رقيَّة ولد الحرّ في العقد فكالولد المعلوك. ولا يكون صدور الشرط من هذا البطن مخصّصاً لهم بملكه، إلّا على لقول بأنّه كالنماء.

١. سكاه عنه العلَّامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٥١، بمسألة ٢٥

٢ الميسوط، ج٢، ص ٢٨٧ و ٢٠٠٠؛ الخلاف، ج٢، ص ٥٥١، المسألة ٢٢.

٣. الميسوط، ج ٣. ص ٢٨٩ ــ ٢٩٠.

^{2.} الميسوط، ج ٢٠ ص ٢٩٠.

٥. حكاد منه الملامة في مختلف الشيمة، ج ٦ ص ٢٧٩، المسألة ٥٥.

٦. من القائلين العلامة في قواعد الأحكام، ج ٢. ص ١٣٩٦ ومختلف الشيعة، ج ٦. ص ٢٧٩، المسألة ٥٥.

ولو مات البطن الأوّل ومدّة الإجارة باقية. فالأقرب البطلان؛ لأنّىا بـبتّا عـدم مصادفة ملك المؤجر. أمّا لو كان العقد صادراً من الناظر. فالأقرب بقاؤه ولا عبرة بموت الناظر أيضاً.

ولو ظهر في الإجارة غبن فالأفرب للمسخ. ولو ظهر من يزيد بعد العقد قلا فسح

تتمّة في العمرى وتوابعها

واشتقاقها من العُشر، ويعبّر عنها بالرقبي من الارتقاب. أو رقبه الملك. فإن قال. أسكنتك، ولم يعيّن عمراً ولا مدّة فهي سكني، وإن عـيّن مـدّة فـيل هي رقبي".

ولو قال: أعمر تكها مدّة عمرك أو عمري، اتّبع. فلو مات المعلّق بعمر، بـطلت، وإن مات الآحر لم ببطل، فسـكن وارثه لو علّقت بموت المالك.

ويجب على الوارث إقراره لو علّقت بموت الساكن. سواء حرجت العـين مـن الثلت أو لا، عند المنأخّرين وقال ابن الحنيد: يعتبر خروجها من الشـلث؛ لروايــة حالد بن نافع عن الصادق ﷺ وفي متنه اصطراب

وفي تقويم العين إشكال، لعدم النقاب إلى المعتر ولو قال. أعسرتك وأطلق بطل؛ لجهالة صرفه إلى عمر أحدهما.

وإن قال هي لك عمرك ولغيبك، لم يملكها المعمّر، بل ترجع بعد موت العَقِب إلى المالك. وظاهر الشيخ عدم رجوعها "، لخبر حابر عن السيّغلة ¹.

١ من القائلين العلامة في قواعد الأحكام، ج٢ ص ١٠١

٢ حكاد عنه العلامة في معتلف الشيعة. ج ٦، ص ٢٩٤ المسألة ٧٨ والرواية مروية هي الفقيم، ج ٤. ص ٣٥٧. ح ٥٩٤ والم ٢٥٧. ح ٥٩٤ و لاستبصار ج ٤، ص ١٠٥. ح ٤٠٠.

٣ البسوط، ج٢، ص٢١٦

٤ سس أبي داود، ج ٣. ص ٢٩٤، ح ٢٥٥٣

ولابدٌ من الإيحاب والقبول والقبض، فيلزم معها عملى الأقسوى وإن لم يـقصد القربة نعم، لو لم يعيّن عمراً ولا مدّة كان له إحراجه متى شاء.

ولو باع المالك العين كان فسخاً للسكس لا للرقبي والعمرى، ويتخيّر المشتري في فسخ البيع وإجارته مع جهله. وقيل. يبطل بيع المعلّقة بالعمر؛ للجهالة أ، والأوّل مرويٌ عن الحسين بن نعيم عن الكاظم عليه ".

ويصحّ إعمار كلّ ما صحّ وقفه

وللمُشكَن أن يسكن بنفسه وأهله وولده وضيفه، وليس له إسكان عيره إلا بإذن المالك. وكذا ليس له الإجارة إلا بإذنه، وجوزهما ابن إدريس مع الإطلاق، بناءً على ملك المنفعة". والشيخ صرّح بملكها أ،مع قوله بالمنع من إسكان غيره ".

ويجوز حسس الفرس والبعير هي سبيل الله، والمملوك في خدمة بيوت العبادة. ويخرج ذلك عن الملك بالعقد، بخلاف الحبس عبلي الإنسان، فبإنّه يحود إلى الحابس، أو وارثه بعد انقضاء مدّة الحبس.

١ من القائلين العلَّامة هي تحوير الأحكام الشرعيَّة، ج ٣. ص ٣٢٣، الرقم ٤٧١٣

۲ ، الكامي ، ج ٧ ، ص ٢٨ ، باب ما يجوز من الوقف والصدقة ... ، ح ٢٨ ؛ الفيقية ج £ ، ص ٢٥١ ، ح ١٥٥٩٨ تـهديب الأحكام، ج ٩ ، ص ١٤١ ، ح ٩٢ ه ؛ الاستبصار ، ج ٤ ص ١٠٤ ، خ ٢٩٩

٢. السواتر، ج٢. ص ١٦٩

ع الطلاف, ج٣, ص٥٥٥، السألة ٥.

ه النهاية، ص ۲۰۱



كتاب الهبة

وهي عقد ثمرته تعليك العين منجّراً. محّاناً، مجرّداً عن القربة، فتخرج العارية والإجارة والوصيّة والبيع وشبهه، والصدقة بأنواعها. ويعبّر عنها. بوهبت، وملّكت، وأهديت، ونحلت. وأعطبت ـ وتسمّى نُحلى ـ وهذ لك. مع القصد في ذلك كلّه.

ويشترط أهليّة الواهب بما مرّ في الويقف ، وأهليّة الموهوب له كذلك. والقبول منه، أو من وليّه.

ولا يصحّ تعليق العقد على شرط أأوّ صعة

والقبض شرط في اللزوم لا في الصحّة في ظاهر الشبحين وجماعة ". وقمال الحلبي هو شرط الصحّة أ. واختاره المتأخّرون إلّا الفاضل في المختلف . ونـقله أبن إدريس عن المعطم مع اختياره الأوّل : والروايات متعارضة "

فلو مات الواهب قبل الإقباض بطلت على الثاني، وتخيّر الوارث في الإقباض على الأوّل، والنماء يتنزّل كذلك. وكدلك نعبد الصوهوب بـالنسبة إلى الضطرة لو لم يقبضه المتّهب قبل الهلال.

١ تقدّم في كتاب الوقف، ص ٢٠٩ ومابعه ها

٢ ، المقتمة ، ص ١٥٨ ؛ النهاية ، ص ٢ - ٦ ؛ المسوط ، ج ٣ ص ٣٠٢

٣ كيــالار في المراسم، ص ١٩٩٩، والقاصي في المهدَّب، ج ٢، ص ٩٥، وابن حمر، في الوسيلة، ص ٣٧٨

٤ . الكاني في الفقه من ٢٢٢.

ه مختلف الشيعة، ج ١١، ص ٢٣٤، المسألة ٤

٦. السرائر، ج ٦٠ ص ١٧٢٠

٧ راجع وسائل الشيعة، ج ١٩, ص ٢٣٢_ ٢٣٤، الياب ٤ س أبواب كتاب الهبات

ولعل الأصحاب أرادوا باللزوم الصحّة · فإنّ في كلامهم إشعاراً به، فإنّ الشبيخ قال: لا يحصل الملك إلّا بالقبض، وليس كاشعاً عن حصوله بالعقد ' مع أنّه قائل بأنّ الواهب لو مات لم تبطل الهبه '، فير تفع الحلاف.

وهبة المشاع جائرة وإن أمكنت قسمته؛ لقول السيِّظة لس باعه سراويل: «زِنْ وأرْجِحْ» آ. وهو هبة للراجح المشاع.

ويستحبّ تسوية الولد في العطيّة وإن تفاوتوا في الذكورة والأنوثة، ويكره التفضيل؛ فلو فعل استحبّ الفسخ مع إمكانه، ولا تبطل الهبة، ولا يجب الاسترجاع وهسبة الديس للسديون إسراء، ولغيره تتعليك، تبلرم ببالقبض عند الشييع البرادريس وقبل بالفساد بالعدم إمكان قبض الدين، إذ المقبوض متعيّن. وعلى الصحّة بشترط الفبول

أمّا الإبراء فأصى النسخ وابر إدريس باشتراط الفيول فيه؛ حدراً مين العنّه.' وفوّى الشيخ عدم الاشتراط^، لفوله تعالى ﴿وَأَن تُصَدُّتُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أ

ويستحبّ قبول الهديّه؛ لقوله تلقا: «لو أهدي إليّ كُراع لقبلت» ﴿ كما يسمحبّ معلها؛ لقوله ﷺ «نهادوا تحابّوا» ﴿ وعن عني ﷺ: هي للإخوار أفضل من الصدقة ٢٠

۱ البسوط، ج۲، ص ۲ ۳

۲, البيبوط، ج ۱۲ ص ۲۰۵

٣ سس أبي داود، ح ٣، ص ٢٤٥، ح ٢٣٣٦؛ سس ابن ماجة، ج ٧، ص ٧٤٧. ح ٢٧٢٠

عُ، العبسوط، ج ٢. ص ٢١٤ _٢١٥

ه السرائر، ج ٣. ص ١٧٦

٦. من القائلين المحقّق في شرائع الإسلام. ج ٢ من ١٧٩ ر بعلامة في إرشاد الأدهان. ج ١، هي ٤٥٠.

٧ السرائر، ج ١٣ ص ١٧٦.

٨. الميسوط، ج٣، ص ٢١٤

٩ البقرة (٢): ٨٧٠

۱۰ الكافي، ج ۵، ص ۱۱۸ ـ ۱۶۲، ياب الهديّة، ح ۲۰ تهديب الأحكام، ج ٦، ص ٢٧٨. ح ١٠ ١١٠ الشقيه، ج ٣، ص ٢٩٩. ح ٢٩٩.

١١. الكاني، ج ٥. ص ١٤٤. باب الهدية, ح ١٤

١٢ الكافي، ج ٥ ص ١٤٤، باب الهديّة، ح ١٩٠ تهديب الأحكام، ح ٦. ص ١٨٨٠ ح ١٩١٥ يتفاوت.

ويجوز الرجوع في الهبة قبل القبض مطبقاً، ولا يجوز بعده لولده الصغير إجماعاً. ولا بأقي الأقارب على الأقوى: لصحيحة محمّد بن مسلم عن الباقر الله أ، وبإزائها رواية المعلَّى بن خنيس، عن الصادق الله أ. وفي طريقها ضعف

أمّا الزوجان فكره الشيح في المبسوط مهماً". و لمرويّ المتع،

وهبة الأجنسي مع الثواب لا رحوع فيها وكدا مع التصرّف المتلف، أو المخرح عن الملك.

وفي التصرّف بالوطء، والقصارة، ونجارة الخشب خلاف، أقربه أنّه مسانع مسن الرحوع. وأمّا التصرّف بالركوب والسكتي و للُيس، فـظاهر الشـيخ فـي النسهاية ٥ وابن إدريس أنّه مانع أيضاً ٢.

والروايات في بعضها: لا رجوع مع القبض ، وفي سفها: يرجع في غير القريب والروايات في محمح الحلبي. يرجع إذا كانت قائمة بعينها أ. وفي المسوط روى الأصحاب أنَّ المتهب متى تصرّف في الهبة فلا رجوع فيها ".

ولو حملت بغير تصرّف فرجع ألواهب فالخمل للمثهب، وكدا يتصرّف إن جؤزنا

ا الكافي، ح ٧، ص ٢١، باب ما يجوز من الوقف والعبدقة . ح ٧٠ شهديب الأحكمام، ج ١، ص ١٥٦، ح ١٤٣٠
 الاستبصار، ج ٤، ص ٨ ١٠ ح ١٤٠

٢ تهديب الأحكام ح ٩. ص ١٥٨. م ١٦٥١ الاستيمار، ج ١٠ ص ١٠١ - ٢٠١

٢ الميسوط، ج ١٣ ص ٢٠١٦.

الكافي، ج ١/ ص ١٦، باب ما يجور من الوقف والصدالة من ٣٠ شهذيب الأحكمام، ج ١٩ ص ١٥٢، ح ١٩٤٤
 الاستبصار، ج ٤٠ ص ١١٠، ح ٢٢٤.

ه النهاية، ص ٦٠٣.

٦. السرائر، ج ٣. ص ١٧٣.

٧، المستيد ج ٤، من ٢٣٧، ح ٥٥٥٥؛ تسهديب الأحكام ح ٩، ص ٥٥٨، ح ٢٥٢؛ الاستيصار، ج ٤، ص ١٠٧، ح ٤٠٨.

٨. تهديب الأحكام، ج ١٩ ص ١٥٥، ح ١٦٣٠ الاستوصار، ح ٤، ص ١٨ ١٠ ح ٤١٤

الكافي، ج٧، ص ٢٢، باب ما يجور من الوقف والصدقة . . ح ١١، تهديب الأحكام، ج ٩، ص ١٩٥٠، ح ١٦٢٧
 الاستبصار، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٢١٤٤

١٠ الميسوط، ح٦٢ ص ٣١٢

الرجوع وأطلق ابن حمرة جواز الرجوع في الحمل ؛ لأنَّه جزء من الأُمَّ

والظاهر أنَّ موت العَتَهِب مانع من الرجوع. وفني المبسوط الواهب أولى من غرماء المفلَس"، واختاره الفاضل".

والهبة العطلقه لاتقتصي النواب وإن كان العنهب أعلى وأطلق هي المسبوط اقتضاؤها النواب، وفشر كلامه بإرادة اللزوم بالنواب وقال الحلبي: الهديّة للأعلى تلزم العوض عنها بمثلها، ولا يجوز التصرّف فيها قبله ، ولو رضي الواهب بدونه جاز ولو شرط النواب وعبّه تخبّر العنّها بينه وبين ردّ العين. وطاهر ابس الجسيد تعبين العوض كالبيع ،

ولو امتمع المتّهب من الإثابه رجع الواهب، ولو تلفت العين حبيننذ أو تـقصت ضمنها المتّهب.

ولو باع الواهب الهبة فسد البيع في كلُّ ما لمس له الرجوع فيه.

وفي صحّته فيما له فيه الرحوع خلاف. فأفسده الشيخ '؛ لعدم مصادفة البسيع الملك. وعلّل القائل بالصحّة بتضش البيع نرجوع''

١ الوسيلة. ص ٢٧١

٢. النيسوط، ج ٢، ص ٢٠٦.

٣ قواعد الأحكام، ج٢. ص ١٠٨ تحرير الأحكام الشرعية، ج٣. ص ٢٨١ الرقم ٢٦٢٢.

عُ المهموطاء ج 11 ص - 21 سا14

٥ الكافي في الفقه ص ٣٢٨

٦. حكاه عنه العلَّامة في مختلف الشيمة. ج ٦. ص ٢٣٣، المسألة ٣

٧. البسوط، ج٣، ص ٣١١.

٨. حكاه عنه العلَّامة في مختلف الشيعة, ج ٦. ص ٢٣٢. المسألة ٢

٩ راجع المصنّف، عيدالرزّاق، ج ٩. ص ١٠٥ ـ ٢٠١١، ح ١١٥٥١، والمعجم الكبير، ج ١١. ص ١٥، ح ١٠٨٩٧

١٠ المسوط، ج ٣، ص ٢٠٠

١١ كالعلامة في مختلف الشيعة، ج٦. ص ٢٤٢. المسألة ٦٦

نعم. لو كانت الهبة فاسدة صحّ البيع إن عدم بفسادها. وإن جهل فكـذلك عـند الشيخ ا, كما لو باع مال مورّثه فصادف منكه. وقد بفرّق بينهما بالقصد إلى صيغة صحيحة في مال المورّث بخلاف الموهوب.

[\YY]

درس

قبض الوليّ وقبولد بعد إيجابه للسمولي عباليه كنافٍ وإن كنان وصيبًا، خملافاً للشيخ قيه ًا.

-ولو وهب ابنته البالغ في حضانته لم بكف قبضه عنها، خلافاً لابن الجنيد".

ولو وهبه ما في يده قوى الشيخ في السبوط أنّ الإذن في القبض غير شرط ؛ لأنّ إقرار يده علمه بعد العقد دليل على رضاه بالقيض، لكن يشترط منضيّ زمـان يمكن فيه القبض ؛ وأمكر ذلك المحقّق ﴿ ولا فرقٌ بين الغاصب وغبره

وقبض المشاع يعتبر فيه إدن الشريك وإن كاردعب منقول؛ علو وكُل المستهب الشريك في القبض صحّ، وإن تعاسرا نصب الحاكم أميناً لفبص الجميع، فعفه أمانة ونصفه للمتهب. وفي المبسوط؛ غير المنقول يكفي فيه التخلية عن إذن الشريك.

وفي المختلف تكفي التخلية هي المنقول أيضاً . وهمو صفارق لقاعدته فسي القيض، واعتذاره بأنّ عدم القدرة شرعاً ملحقة بغير المنقول معنوع؛ لأنّا نتكلم على

۱ , الميسوط، ج ۱۲ ص ۲۰۹

٢. المسوط، ج ١٦. ص ٢٠٥

٣ حكاه عنه الملَّامة في مختلف الشيعة، ح ١، ص ٢٤١ انمسألة ١٣

ع الميسوط، ج ٣، ص ٢٠٥

٥ شرائع الإسلام، ج ٢٠ ص ٢٣٠

٦ البيسوط، ج ٢، ص ٢٠٦.

٧. محتلف الشيعة، ج ٦. ص ٢٤٤، البسألة ٢٠

تقدير التمكّن من الحاكم. أمّا مع عدم التمكّن منه فما قاله حسن.

ويشترط في القبض إذن الواهب، وإن كان هي المجلس فقبضه بغير إذنه لم يعتدً به عندنا، ولو رجع في الإذن صحّ ما لم يكن فبص.

ولو احتلفا في التقدّم والتأخر. فإن اتّفقا على زمان أحدهما واختلفا في الآخر قدّم قول مدّعي التأخّر. وإن اختلفا في لرمانين. احتمل تـقديم الراجع؛ لتكافؤ الدعويين، والشكّ في الملك.

وهل يحعل دعوى الرجوع في الإذن حيث تبطل الدعوى رحوعاً في الهبة حيث يصحّ الرجوع؟ يحتمل ذلك؛ لتضنّنه، وعدمه؛ لأنّ الفاسد يفسد ما تصمّنه. أمّا لو رجع في الإذن بعد القبض فإنّه لا يفيد الرحوع في الهبة، مع احتماله.

ولو أقرّ الواهب بالهبة والإقباض حكم عليه وإن كان في بده ما لم بعلم كدمه. فلو ادّعي المواطأة أُحلف المتّهب على وقوع القبض، لا على عدم المواطاء.

ولو قال. وهبته وحرحت منه إلية. قليس يَصربح في الإقباص؛ لإمكان حمله على الإذن في القبض.

ولو قال: وهبته وملكته، ثمّ قال, لم أهيصه عنف للحواز اعتقاده الملك بالعقد، كما يطهر من كلام بعص أصحابنا . وصرّح الشبح هنا ـ وهو منهم ـ بالحوالة على قول بعض العامّة بالملك بالعقد " وهذا دلس على قبول كلام الشيخ أنّ القبض شرط في اللزوم المتأويل، كما مرّ "، دفعاً للتنافض عن كلاميد.

وثو رحم الواهب بعد نقص العين فلا أرش له. إلّا في هبة الثواب. وإن رجع بعد زيادتها زيادة متّصلة كالسمن فللواهب؛ لأنّ هذا السماء يتبع الأصل. وإن انفصلت كالثمرة، فهي للمتّهب.

ولو رجع بعد إجارة العيل. أو تزويحها. أو إعارتها جاز

ولو كان بعد الكتابة والرهن، روعي العجر في المكاتب، وافتكاك الرهـن فـي

١. كالعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٦. ص ٢٨٣. الرقم ٢٦٢٩

٢ حكاء الشيخ عن مالك في المبسوط، ج٢، ص ٢-٣

٣. تقدّم في أواثل كتاب الهبة.

صحّة الرجوع، قالهما في النبسوط أ. وحكم بأنّ كـلّ مـوضع للـواهب الرجـوع، فللمتصدق تطوّعاً الرجوع في وقال بعض الأصحاب لا يسرجـع فــي الصــدقة: لأنّ الغرض بها القربة وقد حصلت آ.

قال: ولو أهدى إليه شيئاً فمات فللمُهدي استرجاعه؛ وإن مات المُهدي فلوارثه الخيار؛ لأنّه لا يملكها بالوصول إليه إلما يملكها بالعقد^ا

نعم، يكون إباحة للتصرّف حيث يكون منصوّراً، فلو كانت جمارية لم يحل له وطؤها؛ لأنّ الاستمتاع لا يحصل بالإباحة، فمن أراد تسمليك الصهدى إليه وكمل رسوله في الإيجاب والإقباص. ويحتمل عدم الحاجة إلى الإيجاب والقبول لفظاً. ويكفي الفعل الدال عليهما؛ لأنّ الهدابا كانت تحمل إلى النبيّ قلا، ولم ينقل أنّه راعى العقد . ويبعد حمله على الإباحة ؛ لأنّه كان يتصرّف فيه تصرّف الملاك. وعلى هذا الناس في سائر الأعصار والأمصار.

والأفرد صحّة هبة الحمل، واللبل في الصرّع، والصوف على ظهور الأنعام. وقبضها بقبض حاملها.

أمّا هبة شاة من قطبع أو بعض من تُوب لم يعْتُنه الواهب، فالأقرب المنع فيه. نعم، تصبح هبة نصف الصُبُرة المجهولة وكلّها، إلّا أن ينعلمه المنتّهب وينجهله الواهب فالمنع أولى. وكذا لو وهبه ما فيه عرر، كملك لا يعلم أحدهما موضعه ولا حدوده وحقوقه ؛ لاحتلاف الأغراص في ذلك.

والرقاع المنفدة إلى الغير يجوز له التصرّف فيها كالهديّة، إلّا أن يعلم إرادة المنفذ إعادتها.

ولو مات المنفذ إليه جار لوارثه التصرّف، وهل يقع موروثة؟ فيه نظر؛ من إجرائه

١. المبسوط، ج٢٠ ص٢٠٨_٢٠٨

۲ , الميسوط، بع ۲ ، ص ۲۱۵

٣. كالملَّامة في تعرير الأحكام الشرعيَّة، ج٣. ص ٣٢٤ الرقم ٤٧٢١.

ع الموسوط، ج ٢، ص ٢١٤_٢١٥.

ه, الكافي. ج ٥، ص ١٤٢، بأب الهدية، ح ٦٠

مجرى الهديّة فيكون فيها الكلام السائف ؛ ومن أنّه يعدّ إباحة وقد اقترن باليد. فهو كسائر المياحات. نعم، ينبغي نيّة التملّك فيها.

وهبة المجهول مطلقاً عاسدة وفي هبة بيصة الدجاجة قبل اسفصالها احسمال. أقربه الجواز إذا جرت العادة بالانفصال بعد الهبة يغير تجدّد شيء آخر.

والإبراء من المجهول حائز عند الشيخ "، فلو ذكر قدراً فصادف الثيوت صخ. ولو علمه المبرأ خاصّة لم يبرأ. إلّا ممّا بعنقده المبرئ.

١ القدّم قبيل هذا.

٢ لم معشر عليه هي كتب الشيخ، بل قال في المبسوط ج ٤، ص ٣١٦ قلا يصح صمان المجهول، ولا الإبراء عده وقال قوم، يصحّان معاً، وهو الذي يقوى هي نفسي وفال الشهيد هي مسالك الأنهام، ج ٨. ص ٢١٨ المشهور بين أصحابنا جوار الإبراء من المجهول. وتردّد الشيخ في الميسوط ثمّ قوّى البيولز

كتاب الوصية

وهي قَعِيلة من وصى يصي، إذا وصل الشيء بغيره؛ لأنّ الموصي يصل تصرّفه بعد الموت بما قبله. ويقال: وصيّ، للموصي وللموصى له.

وفي الشرع، هي تملك المن أو المنفعة بعد الوفاة، أو جعلها في جهة مباحة.
ولا بدّ فيها من الإيجاب مثل: أعطوه دري، أو: سكناها، أو أعتقوا فللاناً، أو ححوا عني، أو تصدّقوا، أو ابنوا مسحداً، أو له كذا بعد وفاتي، أو أوصيت له، أو جعلت له.

ولو قال: هو له من مالي بعد وفاتي، فكذلك.

ولو قال: هو له من مالي، ولم يعلم منه إردة ما بعد الوعاة فهو إقرار قاسد. إلّا أن يتبعه بقوله، بسبب صحيح، أو: حقّ واجب، وشبهه.

ولو قال: هو له، واقتصر، وعلم إرادة ما بعد الوفاة كان وصيّة، وإلّا فهو إقرار لازم. ولو قال: عيّنت له كذا بعد وفاتي، أو: عرئت له، أو: أرصدت له، فهو كناية تفتقر إلى القرينة، ومع عدمها لا شيء للموصى له.

وتقع الوصيّة بغير العربيّة وإن قدر عليها. كسائر العقود الجائرة.

ووصيّة الأخرس ومن عجز عن النطق بالإشارة المقطوع بها، أو الكتابة كذلك. ولو كتب القادر على النطق أو أشار لم يجب العمل بها ولو شوهد كاتباً، أو علم خطّه. وفي النهاية: إذا عمل الورثة ببعضها نزمهم العمل بحميعها !؛ لمكاتبة الهمداني إلى أبي الحسس ﷺ . وهي فاصرة الدلالة وربَّما حمل على أنَّ العمل باليعض دلَّ على علمهم بالوصيَّة فيجب الجميع ".

ولو قال للشاهد: اشهد عديّ بما في هذا لكتاب فإنّي عالم به، لم يصر متحمّلاً حتّى يقرأه عليه فيقرّ به، أو يتنفّظ المشهد به. وقيل: إذا حفظه الشاهد عنده تسلّط على الشهادة في الحياة والمعات"، وهو بعيد الأنّه عرر وخطر

ثمُّ الوصيَّة إن كانت في جهة عامَّة أو للعقراء مثلاً. أو بالعتق وشبهه لم يعتبر فيها القبول، وإلاّ اعتبر من الموصى له أو ونبَّه مع الفبطة.

ولا شترط هي القبول الاتصال بالإيحاب، بل لو قبل بعد الوفاة جاز وإن تراخي القبول ما لم يردّ. وقال ابن زهرة. لا قبول إلّا بعد الوفاة أ؛ لأنّ التمليك بعدها، فكيف يقبل قبلها؟! واحتاره الصاصل صي المحتلف وابس إدريس والمحقق جور ٧ الأمرين ٨.

ولو ردّ في حماء الموصى هذه القبول بعد وهاته على المشهور، وإن ردّ بعد الوهاة ومبل القبول بطلت، وإن ردّ بعد القبول والفيض لعا الردّ إجماعاً. وإن ردّ بعد القبول وعبل القبول القبول وعبل القبول وقبل القبض فقولان مبيّان على أنّ نقبص شرط في اللروم أو الصحّة، كالوقف والهبة، أو لا، كالبنم. وقوّى الشبخ الأوّل!.

ويكمي في القبول المعل الدالُ عليه صربحاً، كالأخد والتصرّف فيه لنفسه. ولو مات قبل القبول فلوارثه القبول، سواء كان موته قبل الموصى أو يعده، وهو

لا العقيد، ج كدس ١٩٨، ح ١٥٤٥٠ تهديب الأحكام، ج ٦٠ ص ٢٤٢، ح ٢٠٦.

۲ راجع بکت النهایة، ج ۲ ص ۱۸۸۰.

٢ واجع ما حكاه العلّامة عن ابن الجديد في مختلف الشيعة. ج ٦ ص ١٦٦٧ ١٦٨. المسألة ١٤٩

ع. هنية التزوع، ج ١. ص ٣٠٦

ه مختلف الشيعة، ح.٢، ص ٢٠٠. المسانه ٨٣.

٦ السرائر، ج ٢٠ ص ١٨٤

٧ كذا في النسخ، والصواب «جوّزا» بالنشبة ؛ لأنَّ أبن إدريس أيضاً جوّر الأمرين.

٨ شرائع الإسلام، ج ٢، ص ١٨٩،

٩ الميسوط، ج ٤، ص٢٢٪

اختيار المعظم. وقيل: تبطل الوصيّة '، واختاره في المختلف '، وهو حــق إن عــلم تعلّق غرضه بالموروث لا غير. وبه يجمع بين صحيحة محمّد بن مسلم الدالّة على البطلان ''، و رواية محمّد بن فيس الدالّة على الصحّة ².

وقال المحقّق إن مات الموصى له قبل مموصي بطلت. وإن مات بعده فلوارثه ^ه. و للورثة التصرّف في القبول والردّ. كما للموصى له قبول البعض.

ثمّ إن كان موته قبل موت الموصي لم يدخل العين في ملكه، وإن كان بعده ففي دخولها وجهان؛ مبنيّان على أنّ الملك يحصل للموصى له بوهاة الموصي متزلزلاً، فإن قَبِلُه استقرّ عليه، وإن ردّه انستقل إلى لوارث، كسما أنّ التسركة تستتقل بسالوفاة إلى الورثة.

أو بالوفاة والقبول.

أو يكون القبول كاشفأ

فعلى الأوّل ...وهو ظاهر فتوى الشّيخ "، وابن الجنيد"، وتصريح التذكرة ^ ـ تدخل في ملك المبّت، وبلرمه أحكامه من قضاء ديونه ووصاياه، والعنق عليه لوكان مثن ينعتق، والإرث أيصاً. والشيح منع من الإرث " وإلّا لاعتبر قبوله فيدور

وأُجيب: بأنَّ المعتبر قبول الوارث في الحال ١٠.

وكذا على التالث. وعلى الثاني لا يدخل.

١ - من القائلين ابن الجبيد عنى ما حكاء عنه العلّامة في محتنف الشيعة، ج ٦، ص ٢٦٤، المسألة ١٤٣

٢ مختلف الشيمة، ج ٦. ص ٣٦٤، المسألة ١٤٢

٣ تهديب الأحكام، بع ٥، ص ٢٢٦، ع ٢٠٩٠ الاستبصار، ج ٤، ص ١٣٨، ح ١٨٥

٤، الكافي، ح ٧، ص ١٣، باب من أصبى بنوصيّة فسأت السوصى به...، ح ١ : الفقيه، ج ٤، ص ٢١٠، ح ١٥٤٩٢ تهديب الأحكام، ج ٩، ص ٢٣٠، ح ١٠٩٠؛الاستيصار، ج ٤، ص ١٣٧ــ١٣٨، ح ٥١٥.

ه نکت النهایة، ج ۳. ص ۱۹۵ ـ ۱۹۷

٦. الميسوط، ج ٤، ص ٢٣

٧. حكام هذه الملامة في مختلف الشيعة، ج ٦. ص ٢٠٢، المسألة ٨٤

٨ تذكرة الفقهاء، ج ٢. ص ٤٥٣ و ٤٦٠ (الطبعة الحجرية)

٩. راجع الميسوط، ج ٤، ص ٢٨؛ الخلاف، ج ٢. ص ١٤٥ المسألة ١٨٠

١٠ لم تعثر على المجيب.

تنبيه: قال المعظم لو لم يحنف الموصى له وارتباً رجمعت الوصيّة إلى ورثــة الموصي. وقال ابن إدريس للإمام؛ لأنّه وارث عند عدم الوارث .

[144]

درس

تجب الوصيّة على كلّ من علمه حقّ بجب إحراجه بعد موته، سواء كان للّه أو للأدمى. وتتضيّق عند إمارة الموت

وتستحبّ الوصيّة بالشهادنين. والإقرار بالنبيّ، والأنمّة الله ، وصدق النبيّ، في جميع ما جاء به، وملارمة التقوى لله في طاعة أمره واجتناب بهيه.

ومن كان وصيّ نفسه فهو أولى من إسنادها إلى غيره، كما قاله أميرالمؤمنين الله ... و يعتبر في الموصى شروط ثلاثة: ﴿

[أوّلها:] التمييز فلا ننفد أيصيّة المجلول والسّكران، ولا غير السميّز. وفي المميّر أقوال، أشهرها صحّة وصييّته يسلمعروب والبـرّ إذا يـلغ عشـراً؛ للأخـبار الصحيحة وهال الحلبي تمضي لدون معشر هي البرّ وقال ابى الجبيد لثمان في الذكر، وسبع في الأنثى وتفرّد ابى إدرس بردٌ وصيّة من لم يبلع .

وثانيها: الرشد. فلا تنفذ وصيّة السفيه إلّا في البرّ، والمعروف عبند المنفيد"، وسلّار^، والحلبي". وظاهر ابن حسرة عبدم ننفوذ وصيّته منطلقاً ". والفناصل

١ السرائر، ج٢، ص٢١٦

٢ بهج البلاغة. ص ٢٠٤ الحكمة ٢٥٤

٣ واجع وسائل الشيعة، ج ١٩، ص -٣٦. الباب ٤٤ من أبواب كتاب الوصايا

٤ و ٩ الكافي في الفقه، ص ٢٦٤.

٥. حكام عنه العلَّامة في محتلف الشيعه، ج٦. ص ٣١٨. المسألة ١٧٤

٦ السرائر، ج ٦، ص ٢٠٦.

٧. المثنعة، ص ٢٦٧

٨ المراسم، ص٢٠٣

۱۰ الوسيلة، ص ۲۷۲.

أَنفذها مطلقاً تارةً \. ومنعها مطلقاً أُخرى \.

وفي حكمه من جرح نفسه ليموت لرواية أبي ولاد أمّا لو أوصى ثمّ جرح لم تبطل. وقال ابن إدريس: تصحّ مع ثبوت عقله أ.

وثالثها: الحرّيّة. فلاتنفذ وصيّة العبد وإن قلنا بملكه *: للحجر عليه. وأو عتق ففي نفوذها قولان للفاصل " وأولى بالنفوذ إذا علّق الوصيّة على حريّته.

ولا يشترط إسلامه، فتنفذ وصيَّة الكافر لنمسلم، إلَّا يما لا يملكه العسلم، وتنفذ للكافر مطلقاً.

ولو أوصى بعمارة هيكل وكان في أرض يصحّ فيها ذلك جاز، وكذا يصحّ بِرَمّه، وبعمارة قبور الأنبياء والصلحاء. كما يصحّ من المسلم ذلك، وبفكّ أسرى الكفّار من أيدي المسلمين.

ولو أوصى مه المسلم، احتمل الحواز · لجواز السفاداة، والسنع ؛ لأنسها ومسيّة تحربي. والأوّل مختار الفاصل .

وتصحّ وصيّه المغلّس: إذ لإ صرر فيه عنى العرماء.

ويعتبر في الموصى به أمور تُلاثة:

أوّلها: أن يكون ممّا يملك بالبطر إلى سوصي والموصى له، فلا تصحّ الوصيّة بالبحرّ مطلقاً. ولا بالفضلات والحشرات، ولا بالمحرّم في شرعنا، إلّا أن يكونا ذمّيّين.

١ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٤٥٠ الطبعة الحجريّة،

٢. تحرير الأحكام الشرعيَّة، ج ٢٠ ص ٢٣٧، الرقم ٢٢٢٨

٣ الكادي، ج٧، ص ٥٥، ياب من لا تحور وصيّته من آب مين، ح ١٠ الفاقية، ج ٤، ص ٢٠٢، ح ١٥٤٧٢ تنهديب الأحكام، ج ٩، من ٢٠٧، ح ٨٢٠

٤ السرأتر، ج ٦٠ ص ١٩٧٨

ه في يعش النسخ فيملكه.

٦. تذكرة العقهاء. ج ٢، ص ٤٦٠ قال ديد ولو عنق ومدك تسمّ سات قـ وصيئه حسال الرقيئة لاغمية هملي أقـ وى
 الاحتمالين.

٧ تذكرة الفقهاء، ج ٣. ص - ٤٦ (الطبعة الحجرية).

أمًا الكلب، فالوصيّة بأحد الأربعة، أو بحرْوٍ قابل للتعليم صحيحة، وإلّا فلا. وأمّا السياع، فالأقرب الجواز تبعاً للانتفاع بجلودها وريشها.

ولاتنفد الوصيّة في الوقف، ولا في العستولدة، ولا بجلد المبتة وإن كــان مــن المستحلّ لمثله، ولا بالسرحين النجـــن.

وثانيها: موافقة مصرفه الشرع. فلو أوضى بمعونة الطالمين، وكمتابة التبوداة والإنجل وكتب الضلال بطل. وكذ لو أوضى بعود لهو أو طبله أو زَمْره.

ولو أوصى بعود من عيدانه، أو يطبل من طبوله صرف إلى عنود يسملك، فسلو لم يكن له سوى عود اللهو بطل، إلاّ أن بقصد رضاضه أو ينقبل الإصلاح، وفني المبسوط يصرف الإطلاق إلى عود اللهو فيبطل، إلاّ أن يقرض له منعمة منع زوال الصفة المحرّمة أو إلى عود السقف، أو العصا، أو الفتاة فلا إشكال.

ولو جمع بين المحرّم والمحلّل صحّت في المحلّل لا عبر

ولو أوصى بإخراج وارث من الإرث لفت الوصيّه وقبل يخرج من الثلث، عملاً بدلاله التضمّن أو الالنزام". ويضعّف بأنّ الفاسد بفسد ما يستلزمه

وقال الصدوق. إن كان الولد المخرج قد أصاب أمّ ولد أبيه صحّ إخراجه؛ لواقعة عليّ بن السري وولده جعفر ؟.

ولو أوصى له بدف، منعه الشبيح؛ للتحريم استعماله؛ ويشكيل بنجواره فني الإملاك؟ والختان عنده؟.

و ثالثها. خروجه من الثلث، أو إحازه لوارث، سواء كان عبداً أو منفعة موجوداً بالغمل، كالدار ٧ والثمرة الموجودة في الحال أو مطنون الوجود كالحمل. أو مشكوكاً

١ المبسوط ج 1، ص ٢٠

٢ من القائلين العلَّامة في مختلف الشيعة. ج٦، ص ٣٦٥ :بعسألة ١١١

٣ الغقيه، ج ٤، ص ٢١٩ . ٢٢. ح ٥٥١٨ وديله

٤ ، المرسوط ، بع ٤ س - ٢

البلاك والإملاك الدرويج وعقد اللكاح. النهاية في عريب الحديث والآثر. ج ٤. ص ٣٥٩ هملك».

٦ الميسوط، ج٨، ص ٢٢٤: العلاق، ج٦، ص ٢٠٨. المسألة ٥٥.

٧ في يعض النسخ «كالولد» بدل «كالدار».

فيه، كالآبق، والطير في الهواء، والسمك في الماء. أو موحوداً بالقؤة، كسما تـحمله الأمة، أو الدائة، أو الشجرة. أو موجوداً على التدريج كسكنى الدار. فـــإنّ الوصـــيّـة بجميع ذلك نافذة.

والطريق إلى خروج المنافع من الثنث بتقويم العين بمنافعها الموصاة بها إمّا على التأبيد، أو على التوقيت ثمّ تقوّم مسلوبة مسافع، فالتفاوت هو الموصى به. ولو قدّر خروجها عن المنفعة كان المخرج من الثلث جميع القيمة.

ولو أوصى بأحد شيئين أو أشياء، أو بنعط مشترك كالقوس، أو متواطئ كالعبد والبعير والشاة. تحيّر الوارث، واعتبر قيمة ما يتخيّره من الثلث. ولا يكون اختماره لما يزيد على الثلث إجازة، إلّا مع علمه بذلك والقصد إليه

وإجازة الوارث معتبرة بعد الوفاه إجماعاً. وقبلها عند الأكثر؛ لصحيح منصور بن حازم أ، ودعوى النسخ الإجماع " ومنعه المقيد" وابن إدريس "، لعدم استحفاقهم حيشد

ولما مشارفه الاستحقاق كافية، قالو أجارا فيس سنّة، و إن ردّا فيس تسبعة، وإن أجاز أجارا فيس سنّة، و إن ردّا فيس تسبعة، وإن أجاز أحدهما ضرب الوفق من إحداهما وهو الشلث في الأخرى تبلغ شمائة عشر، وإن شئت ضربت نصيب من أحار في وفق مسألة الردّ، ونصيب من ردّ في وفق مسألة الردّ، ونصيب من ردّ في وفق مسألة الإجارة، وإن شئت قسمت السدس عليهما، فمن أجاز أحدد قسمة الموضى له.

وهل الإجازة تنفيذ لما أوصسي بـه. أو ابـند، عبطيّة؟ جـماعة عـلى الأوّل°.

١ عهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٩٢، ح ٢٧٨ والاسبطار، ج ٤، ص ١٣٣، ح ٤٦٧

٢ الملاف، ح 2، ص ١٤٤، السيألة ١٤

٣ المقنعة، من ٦٦٩ ـ -٦٧.

ع السرائر ، ح ٢ ، ص ١٩٤

٥. كالشيخ في المبسوط، ج ٤، ص ٩ ـ ١٠؛ والمعقّق في شرائع الإسلام، ج ٢. ص ١٩١؛ والسلّامة في تمحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٣، ص - ٢٤، الرقم ٤٧٤١

فلا يشترط فيها إيجاب وقبول وقبض، كما يشمرط في العطيّة، ولا يكسون للسمجير يسببها ولاء في العتق.

ولوكان المحيز مريضاً لم يعتبر من ثلث ماله وجمع الفاضل بين التتفيذ واعتبار إجازة المريض من الثلث (وكأنهما متبافيان

ولو أجاز بعض الزائد على الثلث نقدً. ولا يلزم منه ردّ ما زاد على المجاز. قلو ألحق بإجازة الباقي صحّ إجازة, لا ابتداء هبة

والمعتبر بالثلث حين الوفاة، لا حين الوصيّة، ولا ما بينهما، ولا ما بعد الوفياة. ويحسب من ماله عوض أطراعه ونفسه لو جني عليه

ولوكان له مال غائب تنجّز ثلث الحاضر للموصى له على الأصحّ. ثمّ إدا حضر العائب أخذ منه أقلّ الأمرين. من ثلثه، ومن تمام الوصيّة

[۱۷۵] درس

منحّزات المربض المشتملة على تنفويت المنال بنفير عنوض كالهبه والعنتي والوقف، أو على محاياة كالبيع بالثمن الناقص، أو الشراء بالزائد. حكمها حكم الوصيّة في أصحّ القولين. نعم، لو برئ لرمت من الأصل.

ولو باع بثمن المثل. فالأقرب الصحّة

ولو باع الربوي بمثله ككرٌ بكرٌ، ويساوي ما باعه ضعف ما أخذه، وليس له سواه بطلب في الثلث؛ حذراً من الربا. وكدا غبر لربوي عبد الفاضل ، لمقابلة أجزاء المبيع بأجزاء الثمن.

وضابطه: أن تسقط الثمر من قيمة المبيع وتسبب الثلث إلى الياقي فيصحّ البيع بتلك النسبة.

١. قواعد الأسكام، ج ٢. ص ٥١٧.

٢. مختلف الشيعة. ج ٦. ص ٢٨٦ و ٢٨٢. المسأنة ١٦٤

ولو أعتق المرمض أمنه وهي ثلث ماله وأصدقها الثلث الآخر ودخل ومات. صحّ العتق والنكاح عند الشيخ '. وبطل المستى؛ لزيادته عن الثلث، وقيل:

لها مهر المثل؛ لأنه كالجناية فيدور. علو كان مهر مثلها بقدر المسمّى صحّ العتق في شيء. ولها من مهر المثل شيء، وللورثة شيئان بإزاء ما عتق لا بــإزاء مــهر المثل؛ لأنّه من الأصل، فالركة أربعة أشياء. فتعتق ثلاثة أرباعها. ولهـــا تـــلاثة أرباع مهر المثل".

ومنه يعلم لو راد مهر المثل أو نقص. و نثرم منه فساد النكاح.

ولا فرق بين المرض المخوف وغيره والأقرب منعه من التنجيز إذا اشتمل على خطر، كخوف إتلاف العين وتعذّر بدلها، سواء كان المرض مخوفاً أم لا.

وما لايستى مرضاً. كالطلق والمحاربة لا حجر فبه.

والإقرار مع التهمة كالوصيّة.

ولو أعطى منجّراً في مرضه قدّم على المعلّق بالموت وإن تأخّر في لفظه، إلّا أن ينصّ على التسوية، أو تقديم المؤخّرة.

وفي نقديم بعض المسجّزات على بعض بحسب السبق تبردُد، وقبطع الصاضل بعدم التقديم؛ لأنّه قصد إلى الجسمع ، والشبيح بمالبدأة بمالأوّل فمالأوّل ؛ لأنّه ممنوع من التصرّف فيما زاد على التلث. وقال ابن حمرة: مع العطف فسي الوصيّة

١ . الميسوط رج 4 ص ٢٨.

٢ من القائلين العلامة في قواعد الأحكام، ح ٢، ص ٥٤ ه، وتحرير الأحكمام الشوعيّة، ج ٢، ص ٢٩٩، الرقم
 ٤٨٧٥.

٣ اتقدَّم في الدرس ١٧٠ وقاله الشيخ في النهاية، ص ١١٥ والمبسوط، ج ٤، ص ١٤٨ وج٦، ص ١٥٢

مختلف الشيعة. ج ٦، ص ٢٨٩، المسألة ٧٠.

البيموط، ج ٢، ص ٢٩٦؛ وراجع ج ٤، ص ٨ ــ ٩ و ٤٠.

والقصور تقدّم الأوّل فالأوّلُ .

ولو أوصى لواحد بُكْرةً ولآخر ضَخُوةً بقدّم الأخير؛ لأنّه رجوع.

وقال الشيخ في الحلاف: لو أوصى بشلته لزيند، ثممّ أوصى بشلته لعمرو ولم يجيزوا، فالثانية ناسحة للأولى بإجماعنا * وتبعه ابن إدريس، وراد: أنّه لو لم يقل بثلثي وأوصى لآخر فإنّه يقدّم الأوّل *

وفي المحلاف والمبسوط لو أوصى له بماله ولآخر بثلثه وأجازوا بطل الأخير، ولو بدأ بالثلث وأحاروا أعطى الأوّل الثنث والآخر الثلثس^ة

وفي المبسوط أو أوصى له بنصف، ولآخر نثلث، ولآخر يربع ولم يحيزوا قُدَّم الأوّل بالثلث . والحمع بين الأوّل وبس هذا مشكل ؛ لأنّ تجاوز الثلث إن كان علّة في الموضعين، وإلّا النفي فيهما. إلّا أن يجعل إصنافة الشلث إلى الموضعين قربنة ؛ لأنّ الثلث الثاني هو الأوّل

ولا يطّرد هي الوصيّة بالكلّ وبالنصف؛ لأنَّ دلك لبس له. ويلزم من هدا أنّه لو قال: سدسي لفلان. ثمّ قال ثلثي. أو ربعي لآخر، أنّه يكون رجوعاً. وفي المختلف لا رجوع في حميع الصور، إلّا أن يصرّح به، أو تدلّ قريبة عليه "

تبيه

يستحبّ إقلال الوصيّة، فالخمس أفصل من الربع، وهو أفضل من الثلث، نسصٌ عليه عليّ ﷺ وقال ابن حمزه الثلث مع تحقى الورثة أفصل، والربع مع توسّطهم،

٦ الوسيلة، ص ٢٧٥_٢٧١

٢ الخلام، ج ٤، ص ١٥٤, السألة ٢٨.

۲ السرائر، ج ۲، ص ۱۹۵

[£] الحلاق، ج £، ص ١٤٢، المسألة ١٤١؛ الميسوط، ج £، ص ٨

ہ البسوط، ج ٤، ص٨

٦ مختلف الشيمة, بع ٦, ص ٢٢٤، المسألة ١٠٤

٧ الكافي، ج٧، ص ١١، بناب منا للإنسبان أن يتوصى بنه ، ح ١٠٤ الشقية، ج٤، ص ١٨٥. ح ١٥٤٦، تنهديب الأحكام، ج ١٥، ص ١٩٢ ـ ١٩٣٠، الاستيصار ج٤، ص ١١٩ ـ ١٢٠ م ٤٥٣

والخمس مع فقرهم أ. وهو تخصيص للعموم، وخروح عن المشهور.

وقال عليّ بن بابويه: إذا أوصى بماله كنّه فهو أعلم، ويسلزم الوصسيّ إنسفاذه ".
لرواية عمّار: «إن أوصى به كلّه فهو جائز له» ". وحملها الشيخ على من لا وارت له،
فجوّز الوصيّة بجميع المال مسّ لا وارت له ". وهو فتوى الصدوق ، وابن الجنيد "؛
لرواية السكوني ". ومنع الشيخ في المخلاف من الزيادة على الثلث مطلقاً ". وهو مختار ابن إدريس "، والفاضل ".

ولو أجار الوارث النصف. ثمّ دّعوا جهالة التركة حلفوا على ما ظنّوه، ولو كانت الوصبّة بمعيّن لم تسمع منهم. والعرق بناؤهم على الأصل في الأوّل، وعلى خلافه في الثاني. ولو قبل بالتسوية كان وجهاً.

> (درس) (درس)

يعتبر في الموصى له أُمورَ كِلاثة:

أوّلها: وجوده، فلا تصحّ الوصيّة للمعدوم وإن علّمه بالوجود، كقوله لما محمل المرأة، أو: لمن يوحد من أولاد ريد. والميّت معدوم، ولو ظنّ وجوده فظهر ميّتاً بطل.

١ الوسيلة، ص ٢٧٥

٢ حكاه عند العلامة في مختلف الشيعة، ج٦، ص ٣٥٠ المسألة ١٢٥

٣ الكامي، ج٧، ص٧، باب أنّ صاحب المال أحدق بدما له مناهام حديثًا، ح ١٠ الصفيه، ج ٤، ص ٢٠٢، ح ١٥٤٧١ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٨٨، ح ٢٥٣؛ الاستيصار ح ٤، ص ١٣١، ح ٤٥٩.

٤. تهديب الأحكام م ٩. ص ١٨٧ ـ ١٨٨، دين الحديث ٣٥٣ الاستبصار، ج ٤، ص ١٣١، ديل الحديث ٤٥٩.

٥. المقتع، ص ١٨٦.

٢. حكاه عند العلّامة في مختلف الشيمة، ج ٦، ص ١٣٧، المسألة ١٦٤

٧ تهديب الأحكام ج ٨. ص ١٨٨، ح ٢٥٤؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٣١، ح ٤٦٠

٨. الخلاف ج ٤ ص ١٦٦ ا السألة ٥٢.

٩ السرائر، ج ١٣ ص ٢٠٤

١٠ مختلف الشيخ، ج ٦، ص ٣٣٧، المسألة ١١٤

ولو فال: ثلثي لفلان، فإن مات قبلي، أو كان ميّناً فهو لفلان، صحّ. وكذا لو قال: هو لزيد، فإن قدم عمرو فله. فإن مات حموصي قبل قدومه ثمّ قدم بعد موته، ففي مستحقّه وجهان؛ لحصول الصفة؛ وسبق ستحفاق الحاضر.

وثانيها: صحّة تملّكه. فلو أوصى سملك أو للحائط أو للداتية بـطل، إلّا أن يقصد الصرف إلى علفها . ولو حمع بين من يملك وبين من لايملك أعطي المالك النصف.

وتصح الوصبة للحمل، بشرط الفصاله حيّاً لدون سنّة أشهر من حين الوصيّة، أو فوقها إلى سنة، مع خلو المرأد من روح أو مولى. ولو كانت مشفولة لم تأخذ، لاحتمال تحدّده، وربما قبل: يسحق؛ عملاً بالعادة الفالبة من الوضع لأقبصى الحمل

وقال ابن إدر بس. مشترط قبول وليَّه بعد انفصاله حيًّا ". وفي المحتلف

يمكن عدم اشتراطه؛ لوجوب ذلك على بوليّ مع المصلحة، فإذا امتبع سنقطت وصارت ولايته إلى الشارع، وقد حصل بالإنجاب؟

وفي هده المقدّمات منع طاهر

ولو تعدّد الحمل قسّم الموصى به عنى العدد بالسويّة وإن اختلفوا في الذكورة والأُنوثة.

ولو أوصى لحملها من فلان فنعاه بالمعان، فالأقرب عدم استحقاقه مع ظنّ تعلّق العرض بنسبه.

أ في نسخة ريادة «فرع الوباع الدائة هل تبطل الوصية أو يعطى طبائع؟ يحتمل قويّاً ملكه، ويحتمل رجوعه إلى السوصي وكذا لو تنعت».

٢٠ السرائر، ج ٢٠ ص ٢١٢

٢ مختلف الشيعة، ج ٦. ص ٣٤٢، المسألة ١١٨

ولو أوصى للحمل من الزنى صحّ؛ إذ لا معصية فيه، إلّا أن يقصد المعصية ^١. ولا تصحّ الوصيّة لعبد الفير وإن تشبّت بالحرّيّة، إلّا المكاتب على ما اخــترناه. ولو تحرّر منه شيء صحّ بحسابه.

ولو أوصى لعده صحّ وعنق من الوصيّة، وفاضلها له، وإن قصرت عـن قـيمته سمى في الباقي، سواء كانت الوصيّة بجزء مشاع أو معيّن على الأقوى. وقيل: إذا بلغت قيمته ضعف الوصيّة بطلت ً. ولم نجد به مقنعاً

ولو أوصى لعبد وارثه، هالأقرب البطلان وفي المبسوط. يصحّ "

وثالثها: كوند غير حربي، فتبطل الوصيّة للحربي وإن كان رحماً، إلّا أن يكون الموصيّ من قبيله. ويظهر من المبسوط ، والمنفعة صحّة الوصيّة له مع كونه رحماً .

وأمًا الذميّ فكالوقف. ومنع الفاضي من الوصيّة للكافر مطلقاً . وفني روايــة محمّدين مسلم: «أعطه وإن كان يهوديًا أو تعرّانيًا القوله تعالى ﴿فَمَن بَدُّ لَــهُۥ﴾ له الآية

وتصحّ للمرتدّ عن غير فطرة لا عنها. إلا أن نقول كملك الكسب المتجدّد. ولو أوصى للكافر بمصحف أو عبد مسلم بطل على الأفوى؛ تعظيماً لشعائر الله ولو أوصى المسلم لذوي قرابته لم يدحل الكفّار، وكذا لأهل قسريته. ولو كمان الموصي كافراً لم يدخل المسلمون؛ عملاً بالقرينة

إ في مسحتين بريادة «ولا تصحّ الرصيّة للمرتدّ عن مطرة؛ لمدم صحّة تملّكه ومن قال بدحول المكاتب بسبب ملكه از مه صحّة الوصيّة له».

٢. من القائدين المقيد في المانعة، ص ١٧٦ : والشيخ في النهاية، ص ١٦٠ : والقاضي في المهذَّب، ج ٢، ص ١٠٠.

۲ الميسوط، ج ٤، ص ٦١

^{2.} المستوط، ج 2، ص 2 و ٢٣

ه البلامة، ص ۲۷۱

٦. المهذَّب، ج ٢، ص ١٠٦ و ١١٦

۷ الكادي، ج٧، ص ١٤. باب إنهاد الوصية عملي جمهتها ح١ و٢؛ الفقية، ج٤، ص ٢٠٠ ح ٥٤٦٥؛ شهذيب الأحكام، ج٩، ص ٢٠١ و ٢٠٢، ح ١٠٨ و ٨٠٨؛ الاستبصار ج٤، ص ١٢٨ و ١٢٩، ح ١٨٤ و ١٨٨ و الآية قمي البقرة (٢) ١٨١.

[۱۷۷]

درس

لا يشترط تعيين الموصى له على الأفرب؛ لعموم الآية أ فيلو أوصى الأحد هذين، أو أحد هؤلاء، أو رجل، أو امرأه صع، وتخيّر الوصيّ أو الورثة. ويمكن قوبًا القول بالقرعة مع الانحصار، كأحد هدين، وضعيفاً التشريك بينهما. أو الوقع حتى يصطلحا.

ولو أوصى لعواليه. فكما مرّ في الوفف " وكذا القول فــي الحـــبران والعشــيرة. ومستحقّ الزكاة، والسبيل.

ولو أوصى للعقراء بربع، وللمساكين بمحمس وجب التمييز. ولو أطلق أحــد اللفظين فعى دخول الآخر خلاف بمبلق؟

والعلماء: الفعهاء والمعشرون والمحدّثون إذا علموا الطريق وفي دخول الأدباء وحد؛ لتوقّف علم الشريعة عليها.

والوصيّه للفبيلة المتبدّده تتناول العوجود. ولا تجب التسوية ولا الاستغراق. والأرامل اللاثي فارقن أزواحهنّ بموت وشبهه.

والأيامي الخاليات من البعل.

والعزّاب من لا أزواج لهم. وفي المنسرّي نظر، من إباء العرف، ومن الحثّ على إرالة العزوبة بالتزويج.

والأعقَل والأعملم والأزهد والأورع والأشقى، وعميره من صفات العمالغة

١ البقرة (٢)؛ ١٨٠٠.

٢. تقدّم في الدرسي ١٧١.

٣. تقدّم في الدرس ١٧١.

الظاهر حمله على الإمام ولو علم عدم إردته نزل على من يخلب عملى الظنن التصافه بذلك.

وإطلاق الوصيّة يفتضي التسوية، ولو فصل أتُبع وفي الأعمام والأخوال صحيح زرارة بالتفضيل ، كـالإرث، وعـليه الشـيخ ، وابن الجنيد ؟.

والقرابة؛ المعروفون بنسبه وقنصَرهم بن الجنيد عملى الأب الرابع؛ تأسّياً بالنبيّ الله عنوقة الخمس و قال الشبيحان. ينقصر عملى من تنقرّب بأب وأُمّ مسلمين أ. وهي الخلاف: لم أجد عليه دلبلاً "

وربما احتج بعضهم عليه بقول السيّ فلله «قطع الإسلام أرحام الجاهليّة» ^. ويتوحّه عليه المطالبة بصحّة السند أوّلاً وبوحه الدلالة ثانباً، وبمساواة بـاقي أقسام الكفر لكفر الحاهليّة ثالثاً

ولو أوصى لجارحه بعد الجرح صِّحَت الوصيِّهُ وإن كان الجرح قاتلاً.

ولو أوصى لزيد ثمّ صله ربد نفي يَطَلان الْوَصَيَّة بِظَر؛ من السريل عملى السنع من الإرث؛ وعدمه. وأطلق في المعلاف الصَّحَة أَا أَوْ أَطْلَق ابن الجنبد المنع لقاتل العمد ".

۱ الكافي، ج ٧، ص 10، باب من أوصى لقراماته و ، ح ٣٠ الفقيه، ج ٤، ص ٢٠٨ ح ١٥١٨٦ تنهديب الأحكمام، ج ٩، ص ٢١٤ ح ٨٤٥

٢, النهاية، ص ٦١٤

٣ حكام عنه الملَّامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٣٤٢. نمسألة ١١٧

٤ - حكاد عنه الملَّامة في محتلف الشيعة، ج٦٠، ص ٢٢٠، المسألة ٢٠٠

ه الممني المطبوع مع الشرح الكبير ، ج ٧، ص ٢٠٤، المسألة ١٠٨٤ ه

⁷ التقنمة، من ١٧٥؛ النهاية، من ١١٤

٧ الحلاف، ج ٤، ص ١٥٠ المسألة ٢٤

٨ فم تجده هي المجاميع الحديثيّة من الخاصّة والعائنة، وحكاه أيضاً العاضل الآبي في كشف الرموز، ج٠٠٠ ص٠١٧
 وصعر المحقّقين في بيضاح الفوائد، ج٠١٠ ص ٤٨٩.

^{4،} الخلاف، ج 4، ص ١٥٤، البسألة ٢٧.

١٠. حكادعته العلامة في محتلف الشيعة، ج ٦. ص ٣٣٥_ ٢٣٦، المسألة ١١٢.

وتصحّ الوصيّة للوارث كالأجنبي؛ للآية \. والحديث المنافي " محمول على نفي وجوب الوصيّة الدي كان قبل لزول العرئض.

ولا حجر على الموصى له هما يدفع إليه، بل يصنع به ما شاء، إلّا أن يميّن الموصى وجهاً

ولو أوصى بعتق نسمة أجزأ الذكر و لأنثى والخنثى. ولو قيدها بالإيمان وحب، فإن ظنّه فظهر الخلاف أجرأت، ولو تعذّر أعتق من لا يعرف بنصب، رواه عليّ بن أبي حمرة "، واستضعفه القاصي أ. وردّه ابن إدريس في وقال المحقّق إذا لم يوجد من يعلم إيمانه جاز عتق مجهول الحال؛ لأصالة الإيمان في المسلمين ". وعليه مسع طاهر.

ولو فَيَدها شمن معيّن اتَّسع، فإن تعدّر إلّا بالأقلّ دفع إليها الباقي. وإن تعدّر كامله أجزأ الشقص.

ولو قال: أعنقوا رهاباً، أو عبيداً، أو أغبُداً، وحب ثلاثة فصاعداً

فروع لابن الجنبد:

الأوّال: لو قال إدا حجّ عنّي عبدي بعدي فهو حرّ، وخرح من انشلت، فسلس للورثة منعه من الحجّ. وعنق إد حجّ. وإن بم يكن سواء سعى في ثلثي قيمته، فإذا أدّاها أمر بالحجّ، فإن حجّ عتق كنّه، وإلّا رقّ ٢

ويشكل بأنَّه تعليق للعتق بشرط وحوّز في المحتلف للوارث منعه من الحجُّ^.

١ البقرة (٢) ١٨٠

٢ راجع وسائل الشيعة. ج ١٩. ص ٢٨٩ _ ٢٦ الياب ١٥ س أبواب كتاب الوصايا. ح ١٢ _ ١٥.

٣ الكافي، ج٧، ص١٨، باب من أرصى بعثق أو صدقة أوحج، ح ١ - ١٠ بالفقيه، ج ٤، ص ٢١٥، ح ٥٥٥٥.

٤ لم معترعلي قوله في كتبدالتي بأيديت رجع منا حك، عنبه العبلامة فني منعتلف الشبيعة. ج ٦، ص ٣٤٣. المسألة ١١٩

٥ ـ السرائر، ج ٣. ص ٢١٣

٦ تكت النهاية. ج٦ ص ١٦٢

٧ حكاه عنه الملَّامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٣٦٦ المسألة ١٤٥

٨ معتنف الشيعة، ج ٦، ص ٢٦٦، المسألة ١٤٥

الثاني: لو قال: أعنقوها على أن لاتتزوّج، ففعلوا ثمّ تزوّجت، لم يبطل عتمها. ولو قال: أعتقوها إن مايت من الغياء، فععلوا ثمّ رجعت بطل عتقها أ.

وسوّى بينهما في المختلف ولم يذكر الحكم ".

ولو قال نصراني· هي حرّة إن أقامت على دينها، فأقامت عنقت؛ فــلو أســلمت لم يبطل عنقها، وإن تهوّدت بطل^٣.

والفرق انتقالها إلى الأعلى في الأوّل. والأدون في الثاني.

الثالث: لو أوصى يثلثه لرجلين. فقبل أحدهما خاصّة، أو كان أحـدهما مـيّتاً. فالنلث للقابل والحيّ².

ويشكل بعدم قصد الموصي.



لا تصحّ الوصيّة بملك الغير، ولو أُجازِ ٱلغيرَ .حِيْمِلِ النفوذ.

ولو قال: إن ملكت مال فلان فقد أوصت به للفقراء، احتمل الصحّة؛ لأبّه أولى من الوصيّة بالمعدوم وهمي جمائرة واحتمل المنع؛ لأنّ مالكه يستمكّن من الوصيّة به، فلو تمكّن غيره منه لكان الشيء الواحد محلّاً لتـصرّف مالكين وهو محال.

ويجاب: بأنَّ المحال اجتماعهما على الجمع لا على البدل.

وتصحّ الوصيّة بالمجهول؛ للأصل. ولقوله على «إنّ الله تصدّق عليكم عند وهاتكم بثلث أموالكم، زيادة في حسناتكم»*.

١. حكاد عنه العلّامة في مختلف الشيعة ج٦، ص ٢٦٦، المسألة ١٤٦

٢. مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٢٦٦، السيألة ١٤٦.

٣. حكاه عنه العلّامة في مختلف الشيعة، ح ٦، ص ٢٦٧، المسألة ١٤٤٠.

عُ حكاد عبد الملَّامة في مختلف الشيمة، ج ١، ص ٢٦٥، السمالة ١٤٤

ه مسريان ماجة، ج ٢، ص ٤٠٤، ح ٢٧٠٩؛ مسد أحدد، ج ٧، ص ٩٤ه، ح ٢٦٩٣٦ يتفاوت في المصدرين.

وقد لا يعلم المكلّف ثلث ماله، فلو أوصى بالنصيب، أو القسط، أو بمال قليل، أو حقير، أو كثير، أو عظيم، أو حليل، أو حطير عيّن الوارث ما شاء، إذا لم يعلم من الموصى إرادة فدر معيّن.

أمّا الجزء، فالعشر؛ لرواية 'بان بن تعلب'، فإن أُصيف إلى جزء آخـر فـعشره كجرء من ثلثي؛ لصحيحة عبد الله بن سنان، وتمثّل بالحيال العشرة".

وروى البزنطي عن أبي الحسن على السم وروي: أنَّه سبع الثلث أ. وحسمتها الشيخ على الندب و

والسهم الثمل؛ لرواية صعوان؟. وهو الأظهر وروى طلحة بن زيد: أنّه العشر؟. وفي كتابي الفروع: أنّه السدس^، كما هاله عليّ بن بابوبه⁴.

والشيء: السدس

والكثير محمول على الندر عند الشيخ "، وأنكره ابن إدريس"، قنحمل على ما بفشره الوارث، وهو حسن.

ولو عبّن الموصي أبواباً فمسي الوصيّ باباً منها أو أنواباً. صرفت في وحوه الترّ

۱ الكافي، نولا، ص ۶٠: باب من أوضى بحرء ماله الو ١٣ تهديب الاحكام، نواك ١٠ تامن ١٩٦٦ الاستيصار، النواع، ص ١٩٢١، نواع 1٩٦

الكافي، ح ٧، ص ٢٩ م ١٠ م، باب من أوصني ينخره مناله، ح ١٠ تنهديب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٨ ح ٨٢١ ح ٨٢١.
 الاسبطارة ج ٤، ص ١٣١، ح ١٩٤

٢ تهديب الأحكام. ج ١، ص ٢٠٩، ح ٨٢٨؛ الاستبصار، ج ٤، ص ١٣٢، ح ٤٩٨.

٤ الفقيد مع قدص ٢٠٥٥م م ٢٥٠٠ تهديب الأحكام ح ١٠ص ٢٠٩ - ٢١٠ ح ١٩٣١ الاستيصار، ح ٤٠ ص ١٣٣٠ ح ٥٠١

٥ تهديب الأحكام ح ٢٠ ص ٢٠٠، ديل العديث ٨٣١ الاستبصار، ج ٤، ص ١٩٣٧، ديل العديث ٥٠١

الكافي، ج ٧، ص ٤١، بناب من أوصني يسهم من مناله، ح ١٦ تنهديب الأحكنام، ح ٩، ص ٢١٠، ح ٢٢٢، ح ٨٣٢،
 الاستيضار، ج ٤، ص ١٣٣، ح ٣٠٥.

٧ عديب الأحكام، ج ١، ص ٢١١، ح ١٨٣٤ الاستيصار ج ٤، ص ١٣٤، ح ٤ ٥.

٨ المبسوط، ج ٤ ص ١٨ الحلاف، ج ٤، ص ١٤ ، مسألة ٩

٩ حكاء عنه العلامة عن مختلف الشيعة. ج ٦، ص ٢١٦، المسألة ٩٢

١٠ الخلاف، ج ٣. ص ٢٩٥، المسألة ١١ وج ٤. ص ١٣٩ السالة ٨

۱۱ السرائر، ج ۱، ص ۱۸۸

على الأشهر؛ لمكاتبة الهادي ﷺ . وفي الحاثريّة ــ واختاره ابن إدريس ۗ ــ: يـعود ميراثاً ۗ .

ويدخل جَفْن السيف وحليته في الوصيّه به على الأظهر؛ لرواية أبي جميلة. وفي الصندوق، ما فيه من مال؛ لهده الروية.

وفي السفينة، ما فيها من طعام؛ لرواية عقبة بن خالد في رجل قال: هده السفيئة لفلان، ولم يسمّ ما فيها، وفيها طعام أيعطاها لرجل وما فيها؟ قبال: «همي للّذي أوصى له بها إلّا أن يكون صاحبها متّهماً» وهي عير صريحة في المطلوب. والعمل بالقريئة هنا متوجّه.

وحمل المفيد الحراب المشدود على الصندوق المنقفّل وكندا حنمل الوعناء المختوم⁷.

وقال القاضي:

لو أوصى له سلّة رعفران دحن _وكذا قال _يدخل الشرب في الوصيّة بالضيعه وما شابهه إذا كان عدلاً، فإن كان متّهماً لم سعد الوصيّة في أكثر من تلته ". وقيّد في النهاية بهدا القيد أيضاً * وكأنّهما برنانه إفراراً.

ولو أوصى له يعبد ولآخر بتمام لثنت صحّ. فإن مات العبد قبل العوصي بطلت

الكافي، ج٧، ص٨٥ ــ٩٥، باب النوادر، ح٧ التقيه، ج٤ ص ٢١٨ ــ٢١٩، ح٢١٥ه، تهديب الأحكام، ج٩،
 ص ٢١٤، ح ٨٤٤

۲ السرائر، ج ۲ ص ۲۰۸

٣. المسائل الحائرية. ضمن الرسائل العشر، ص ٢٨٩ و٢٩٧

الكاني، ج٧، ص ٤٤، باب (بدون العسوان)، ح٢؛ المنقية ح ١، ص ٢١٧، ح ٢٥٥١٣ تهذيب الأحكمام، ج ١٠.
 ص ٢١٢، ح ٨٣٨.

٦ المشعة، ص ٦٧٤

٧. لم معتر على قوله في كتبه التمي بأيديما. وحكماه عمله الصلامة في مختلف النسيعه، ج٦، ص ٣٤٧-٣٤٧. المسألة ١١٦.

٨. النهاية، ص ١٦٤.

الوصيّة به وأعطى الآخر التنئة، فلوكن قيمته منائة وبناقي العنال خمسمائة أعطي الثاني منائة. ويشكيل بأنَّ الشلث الآن أنـقص من الأوّل. وكـذا لو عـاب أو رخِّص.

ولو ضمّ الواحب كالحجّ والدين إلى المتبرّع به وحصرها في الثلث وقصر قدّم الواجب، ودخل القص على الآخر؛ للبصّ وهنوى الجماعة ". والقول بأنّه بكمل الواجب من الأصل ليس مذهبنا.

ولو أوصى بحرء مشاع، كالثلث والربع نزل على الإشاعة في جميع التركة، فلم من كلّ عين أو منفعة ذلك الحزء.

ومؤونة القسمة هنا من التركة على تردّد؛ لأنّه صبار شبريكاً؛ ومـن وحــوب التسليم إلى الموصى له الموقوف على القسمة. وما لايقسّم ماي على الشركة.

[AVI]

درس

إذا أوصى له بعبد من عبيده نخيّر وارث، ولا يترّل على الإشاعة بحيث يكون للموصى له عُشرهم لو كانوا عشرة مثلاً. ولهم إعطاء الصحيح والمعيب.

ولو ماتوا إلا واحداً نعين للوصيّة، وبو ماتوا أحمع قبل موته أو بعده ولمّا يقرط الوارث بطلت. ولو فتلوا لم تبطل، ويطالب بقيمة ما عيّن له ولو كان قتلهم قبل موته فالظاهر البطلان؛ لتعلّق الوصئة بالعين لا بالقيمة، يخلاف ما بعد الموت؛ لأنّ الموصى له يملك العين فيملك بدلها

والشاة تقع على المعر والضأن والدكر والأشي.

ولو قال: أعطوه عشراً من الشياه. حاز إعطاء الدكور والإناث وكذا عشرة.

١ راجع وسائل الشيعة، ج ١٩، ص ٢٩٦، الباب ١٥ من أبواب كتاب الوصايا

كالثيخ في الصلاف، ج ٤، ص ١٤٦، المسألة ١١٧ والقناصي في السهدُّب، ج ٢. ص ١٩٦١ والسحقَّق في المختصر الناقم، ص ٢٦٧

ولو قال: أعطوه عشراً من الإبل، فالإناث. وإن قال عشره، فالذكور.

ولو أوصى له بمثل تنصيب ابنته وليس له نسواه فبالنصف، واحتمل الفياضل الجميع . ويضعّف بأنّه خلاف الظاهر؛ إذ انظاهر توريث ابنه، فلو ردّ فالثلث على الاحتمالين، ولوكان له ابنان فالثلث وهكذا

ولو أوصى يمثل نصيب أحد ورّاثه حمل على أقلّهم تصيباً ما لم يعيّن غيره. ولو ترك ابناً وأربع زوجات فله سهم من ثلاثة وثلاثين.

ولو قال: مثل نصيب الابن، فله ثمانية وعشرون من ستين، يزاد على أصل المسألة اثنين وثلاثين، ولو ردّوا فهي من ثمانية وأربعين. ولو أجاز بعضهم ضربت وفق مسألة الإجازة في مسألة الردّ، والوفق بالجزء من اثني عشر، فتصرب أربعة في ستين أو خمسة في ثمانيه وأربعين تبدع مأتين وأربعين، فمن أجاز أحد نصيبه من مسألة الإجازة مضروباً في وفق بسألة آلردّ، ومن ردّ أخذ نصيبه من مسأله الردّ مضروباً في وفق مسألة الإجازة، فلإجازة الايل حاصة للموصى له مائة وتمانية، وللاين مائه واثما عشر، وللروجات عشرون، ويإجازة الإيل حاصة للموصى له مائة وتمانية، أربعة وثمانون، ولهن ستة عشر، وللابن مائة وأربعون،

ولو أجاز بعضهن فله نصبها من المجاز، وهو سهم واحد مزيد على ثلث التركة وهو ثمانون، وإن شئت مع إجارة البعض أن تدفع الشلت إلى السوصى له، وتقسّم الباقي بين الوارث فريضة عمى تقديري الإجازة وعدمها، فبأخذ السوصى له التفاوت، فيدفع هنا إلى الموصى له شمانين، شمّ يقسّم الباقي، وهو مائة وستون فريضة، للزوجات عشرون، وللابن مائة وأربحون. هذا على تقدير الرد.

وفي تقدير الإجازة. للابن مائة وائنا عشر، وللزوجات الأربع ستّة عشر. ويظهر ذلك بأنّ الزائد على الثلث في مسألة الإجازة ـوهي ستّون ـ ثمانية أسهم وقد صارت مضروبة في أربعة. فنكون اثنتين وثلاثين سـهماً. فـتقسّمها فـريضة،

١ تعرير الأحكام الشرعيّة، ج ٣٠ ص ٢٥٤، الرقم ٢٧٨٢

فيكون للروحات أربعة، وللابن ثمانية وعشرون. فالتفاوت بين نصيبي الابن ثمانية وعشرون، وبين نصيب كلّ واحدة من "روحات سهم، فبالإجازة من البعض تدفع ذلك التفاوت.

ولك طريق ثالث: وهو أن تنظر ما راد على الثنث في مسألة الإجازة فتقسّمه بين الورثة فريضة، فإن انقسم صحّت المسألتان من مسألة الإحارة، وإن انكسر ضربت مسألة الإجازة في محرج الكسر، وقد عرفت أنّ الرائد على الشلث هستا شمائية فتقسّمها على الورثة، تنكسر في محرج الربع، فتصرب أربعة في سبّين فتبلغ مائتين وأربعين، وتبقى الرائد على الثلث اثنان وثلاثون فتقسّم بين الورثة كما مرّ، فلو أجاز وأربعين، وتبقى الرائد على الثلث اثنان وثلاثون فتقسّم بين الورثة كما مرّ، فلو أجاز الروجات دون الابن صحّت المسألة من ستين؛ لأنّ الموصى له يأخذ نصيبهن من الرائد وهو سهم، ويبغى للابن سبعة.

ولو أوصى له ينضف بصيب ولاه أعيطي مثله، وينضعه ثالاته أمثاله، وفي المبدوط: أربعة أمثاله والأصل فيه، وفي المبدوط: أربعة أمثاله والأصل فيه، أن صعف الشيء هو ومثله، وصعفاه هو ومثلاه، وهكدا. وعلى قول المبدوط كل ضعف مثلان.

ولو أوصى بنصيب وارت. فإن قصد عرله من الإرث فىالأقرب البيطلان. وإلّا حمل على المثل. وأطلق في الدحلاف البطلان ". وأطلق بعض الأصحاب الصيخة والحمل على المثل".

ولو أوصى بنصيب من لا نصيب له، كالكافر والقائل والعبد، حمل على مثله. ولو قال: بعثل تصيبه، هال في المسوط. تبطل إن قال: بعثل تصيب له أ. وفي المحتلف تبطل إن علم كونه لا نصيب له؛ لكونه قائلاً. وإلّا صحّت الوصيّة ٥

١ المسوط، ج ٤، ص ٧

٢. الخلاف، ج ٤. ص ١٣٢. السبألة ٤

٣ كالمحقّق عي شراتع الإسلام. م ١، ص ٢٠٥

٤ البسوط، ج ٤، ص٧

٥ محتف الشيعة، ج ٦، ص ٢٠٠٩، المسألة ٨٩

تتئة:

يجوز الرحوع في الوصيّة صريحا من قوله: رجعت، أو: لا تعطوه ما أوصيت له به، أو كماية يفهم منها ذلك، مثل قوله: هو ميرات، أو: حرام على الموصى له. أو فعلاً يستلزم الرجوع، كالبيع لمتعلّق الوصيّة، أو لوصيّة به لآخر، أو الهبة وإن لم تقبض. وكذا الرهن. وكذا لو طحن الحيطة، أو عجن الدقيق، أو سبح الغزل، أو خلط الزيت المعيّن بغيره.

ولو أوصى له بمائة، ثمّ أوصى له بمائة، فهي واحدة، ولو كانت الثانية بمائتين تداخلتا وكان الحميع مائتين.

ولو أوصى له بدار، فانهدمت قبل الموت وحرجت عن الاسم، بنظلت عبند الشيخ أ. وقال الفاضل: يعطى العرصة ⁷.

۱ الميسوط ج ٤، ص ۲۸ ۲. مختلف الشيعة، ج ١، ص ۲۸۳، المسألة ١٦٦



كتاب الوصاية

بكسر الواو وفتحها، وهي الولاية على إحراج حتى أو استيفائه، أو على طفل، أو مجنون يملك الموصي الولاية عليه بالأصابة كالأب والجدّ له. أو بالمرض كالوصيّ عن أحدهما المأذون له هي الإيصاء ولو نهي لم يوص، ومع الإطلاق اختلف فيه الشيخان، فجوّز الإيصاء الشبخ ، ومنعه المفيد أوفي مكاتبة الصفّار للمسكري الله دلالة ما على الجواز.

وللوصيّ شروط:

أحدها: العقل، فلا تصحّ الوصيّة إلى المجتون ولو طرأ العنون عملى الوصيّ بطلت وصيّته، وفي عودها بعود العقل عندي تردّد، وحرم الفاضل بأنّها لا تعود أ. ولو كان العمون يعتوره أدواراً. فالأقرب الصحّة. وتحمل على أوقات الإفاقة. والفرق بينه وبين الأوّل: انصر،ف الوصيّة من ابتدائها إلى أوقات إفاقته،

والفرق بينه وبين الاول: البصراف الوصيه من ابتدائها إلى اوصاف إصافه والصرافها هناك إلى اوصاف إصافها وانصرافها هناك إلى دوام عقله الذي لم يدم. ولو قلنا بعود ولاية الأوّل فلا إشكال.

وثانيها: البلوغ إن كان منفرداً. فلا تصحّ الوصيّة إلى الصبيّ حستّى يسنضمّ إلى كامل، وينفذ تصرّف الكامل حتّى يبلع الصبيّ فيشتركان.

وثالثها: الإسلام، إذا كان الموصي مسماً، أو كان كافراً والوصيّة على أطفال

١ , النهاية، ص ٢ - ٦ ؛ المبسوط، ج ٤ ، ص ٥٨ ، الحلاف، ج ٤ ، ص ١٦٧ ـ ١٦٣ ، المسألة ٤٣ .

۲ ، المقتمة ، ص ۲۷۵

٣. الفقيد ج ٤. ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧، ح ٥٥٨٨ : تهديب الأحكم ج ٩. ص ٢١٥ ـ ٢١٦، ح ٥٠٨

^{\$} قواعد الأحكام، مع ٢، ص ١٤٥، تحرير الأحكام الشرعية، ج٢، ص ١٢٨، الرقم ٤٨٣٦ فراعد

المسلمين. ولو أوصى إلى الكافر مثله على ما لا يتعلَّق بالمسلم صحّ.

ولو أوصى الكافر إلى المسلم صحّ. و بصرّف فيما يحوز للمسلم التصرّف فيه من تركته، دون عيره، كالحمر

ورابعها: العداله، والعشهور اعتبارها، فتبطل الوصيّة إلى الفاسق؛ لأنّه لا يركن إليه لظلمه. ولو كان عدلاً ففسق نعد موت الموصي بطلت، خلافاً لابــن إدريس\. ولا تعود بعوده.

وخامسها: إدن المولى، لو أوصى إلى عبد العبر أو مكالبه أو مديّره أو أمّ ولده ولو أوصى إلى عبد تفسه أو مديّره أو مكاتبه أو أمّ ولده لم يصحّ عند الشيخ أ وجوّز المفيد "وسلار الوصيّة إلى المديّر و لمكاتب مطلقاً !.

وسادسها. انتفاء من هو أولى من الوصيّ. كما لو أوصى بالولاية على أطعاله وله أب فإنها لاعية. ويحتمل صحّها في ثلث ماله؛ لأنّه يملك إخراحه سالكلّيّة. فملك الولاية عليه أولى.

ولو أوصى بإحراج حقوق، أو الستيقائها كمان حمائراً ويشكل بأنّ الاسمعقاء ولاية على ممال الطبقل فملا يتعلّكها الأجمليني سعم، لو عميّن المستوفي لتملك الحقوق جاز.

ولا ولاية للأُمّ على الأطفال، فنو نصبت عليهم وصيّاً لعا. ولو أوصت لهم بمال ونصبت عليه قيّماً لهم صحّ في المال خاصّة وقال ابنالجنبد للأُمّ الرشيدة الولاية بعد الأب⁹. وهو شاذّ.

وسابعها: كفاية الوصيّ. فلو أوصى إلى هِرَم يعجر عن التصرّف، أو إلى مريض مدف ، أو إلى سفيه، ففي بطلانها من رأس، أو صحّتها ويضم الحاكم إليه مــقوّياً

١ السرائر، ج٢. ص ١٨٩

٢ النهاية، ص ٥ - ٦ والمبسوط، ج ٤، ص ٥١ و الحلاف ج ١ ص ١٥٨ ـ ١٥٩ المسألة ٢٧

۲ المقنعة، ص ۲۹۸.

² المراسم، ص ٢٠٢

٥. حكاه عنه الملامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٢٦٨، السبألة ١٥٦

٣. رجلُ دُفَّف ودَيْف ومُدِّيِّف ومُدِّنَّف براء الدر ض حتَّى أشعى على الدوت السان العرب، ج ٨. ص ١٠٧ وديف.

نظر؛ ينشأ من وجوب العمل بقوله ما أمكن ومن عدم العائدة المقصودة بالوصيّة. ولو عرض العجز في الأثناء ضمّ الحاكم إليه قطعاً. ولا ينعزل.

ولو سلب السفه العدالة يطلت الوصيّة بيه على القول باشتراطها.

ولو ضمّ إلى أحد هؤلاء كافياً وشرط لاجتماع فالصحّة قويّة.

ثمّ هذه الشروط معتبرة منذ الوصيّة إلى حين الموت، فلو اختلّ أحدها في حالة من دلك بطلت. وقيل: يكفي حين الوصيّة ' وقيل حين الوفاة '.

ولا تشترط الذكورة في الوصيّ ولا البصر، مل نصحّ الوصيّة إلى المرأة. ونقل فيه الشيخ إجماعنا . ورواية السكوسي عن عميّ الله بالمنع من الوصيّة إليها محمولة على التغيّة أو الكراهة. وتصحّ إلى المكعوف.

ولا اتّحاد الوصيّ، فتحوز الوصيّة إلى ثبين فـصاعداً ومـنصرف الإطـلاق إلى الاجتماع، فليس لأحدهما التعرّد.

ولو مشاحًا أجبرهما الحاكم على الاجتماع كدو تصرّف أحدهما مع البشاح نفد فيما نمش الصرور، إليه، كمؤنة السيم وعلف دوايّة ولو تهاهما عن الانفراد فكدلك. ويحتمل هنا أن لا يمضى ذلك الضروري، بل يرقع الأمز إلى الحاكم.

ولو تعدَّر اجتماعهما جاز للحاكم عرلهما ونصب عيرهما، وله عنزل أحدهما والضمّ إليه، وليس له جعله منفرداً. وقال حلبي له جعله منفرداً إذا كنان أعملم وأقوى فيتبعه الباقون من الأوصياء ".

ولا يملكان قسمة المال ولا قسمة الأطفال.

ولو عجز أحدهما، أو فسق، أو حنَّ فالأقرب وحوب ضمَّ آخر إلى الباقي.

١ من القاتلين المحقَّق في شراتع الإسلام، ح ٢، ص٢٠٢٠ والعلامة في قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٥٦٥.

٧. بم تعتر على قاتله، وسبه إلى قيل هي شرائع الإسلام، ج ٧. ص ٣٠٠؛ وقال في إيصاح الفوائد، ج ٧. ص ٦٢٨ بن اشتراطها عند الوفاة ثابت بالإجماع

٣ العلاق مج ٤. ص ١٥٩ المسألة ٢٨.

الفسقيد، أم £. ص ٢٢٦، ح ٢٢٦٥٥؛ تسهديب الأحكام، ج ٩. ص ٢٤٥، ح ١٩٥٣؛ الاستيصار، ج ٤. ص ١٩٤٠ م م ٢٤٥.

ه , الكافي في النقه، ص ٢٦٦.

ولا يشترط مع عزلهما تعدّد منصوب لحاكم، بل أو نصب واحداً جاز إذا كـان فيه كفاية

ولو سوّغ لهما التصرّف على لانفرد جاز اقتسام الممال والأطمفال. ولو تـغيّر أحدهما استقلّ الآخر.

ويجوز أن يوزّع ولايتهما على المال والأطفال، فلا يشارك كلّ منهما صاحبه. وجوّز الشيخ في النهاية الفرادهما إذا له يكن شرط عليهما الاجتماع أ، وتبعه ابس اليرّاج أ؛ لرواية بريد عن الصادق الله ". وهي غير صريحه

ويحوز حمل وصيّين على الترتيب، مش أوصيت إلى زيد. فإن مات فإلى عمرو. أو: إن بلع ولدي رشيداً فإليه.

فروع:

لو أوصى إلى زيد ثمّ أوصسى إلى عـمرو اشــتركا ولا انــفراد، ولا بــعرل الأوّل بالوصبّة إلى الثاني

فلو قبل أحدهما دون الآخر، قبل يتصرّف وحده، بخلاف ما إذا أوصى إليهما معاً، فإنه ينعزل الفائل بردّ صاحبه في الفرق نظر؛ لأنّ الضمّ فند حنصل فني الموضعين، فإن كان شرطاً ثبت فيهما ورلّا انتفى فيهما. نعم، لو أوصى إلى زيد ثمّ قال: صممت إليه عمراً، فقبل عمرو خاصة لم يكن له الانفراد؛ لأنّه جعله مضموماً. وهل ينعزل أو يضمّ الحاكم إليه؟ فيه نظر، وجرم الفاضل بالثاني .

وليس للصغير المنضمُ نقض ما أمدُه لبالغ بعد كماله، إذا كان موافقاً للشرع. ولو مات الصبيّ أو بلغ غير أهل للوصيّة، ففي انفراد الآخر نــظر؛ مــن ثــبوت

۱ ألتهاية، ص ۲۰۹

٢ المهذَّب، بع ٢، ص ١١٦_١١٨

٣ الكافي، ج ٧، ص ٤٧، باب من أوصى إلى الاثنين. ح ٢: الفاقية، ج ٤، ص ٢٠٣، ح ٥٤٧٥، تاهديب الأحكام، ح ٩، ص ١٨٥، ح ١٧٤١ الاستيصار، ج ٤، ص ١٨٥، ح ٤٤٩.

٤ راجع قواعد الأحكام، ج ٢، ص ٥٦٧، وتحرير الأحكام الشرعية، ج ٢، ص ٢٧١، الرقم ٤٨٣٩،

٥. قواعد الأحكام، ج ٢، ص ١٥٦٧ تعرير الأحكام الشرعيّة، ج ٣. ص ٢٧١، الرقم ٤٨٣٩

ولايته وعدم حصول ما يزيلها؛ ومن دلالة لفظ الموصي على الضمّ في وقت إمكاته عادة، وجزم جماعة بالأوّل ا

[\\.]

درس

لا يجب على الوصيّ القبول، بل له الردّ في حياة الموصي، وينعزل إن بلغه الردّ، وإن لم يبلغه أو لم يعلم بالوصيّة حتّى مات فالمشهور التزامه إلاّ مع العجر؛ لرواية منصور بن حازم ، ومحمّد بن مسلم عن الصادق الله ". وفي المختلف: يجوز الردّ إذا لم يعلم بالوصيّة حتى مات؛ للحرح والضرر أ. ولم نعلم له موافقاً عليه.

وقال الصدوق . إذا أوصى إلى ولده وجب عليه القبيول، وكندا إلى أجنبي إذا لم يجد غيره °. وهما مرويّان قويّان ^٦. ويجوز القبول متأخّراً عن الإنجاب

وصيغة الوصيّة: أوصيت إلىك. أو قوصت. أو جعلتك وصيّاً. أو: أقمتك مقامي في أمر أولادي. أو حفظ أموالي. أو كدا

ولو قال: أنت وصيّي، واقتصرٌ، فإنّ كان هناك قرّينةٌ حال حمل عليه، وإلّا أمكن البطلان. ويحتمل التصرّف فيما لابدٌ منه، كحفظ المال ومؤونة اليتيم.

ولو قبل الوصيّ فعلاّ جاز، كما لو ياع لعين الموصى ببيعها.

وعلى ما قلناه من اللزوم بالموت وعدم الردّ، فلا عبرة بقبول الوصي و عدمه، بل

١ كالمحقّق في شرائع الإسلام. ج ٢. ص ٢٠٢ ، والعلّامة في قواعد الأحكام ج ٢٠ ص ١٦٥.

٢. الكافي، ج ٧. ص ٦. بأب الرجل يوصي إلى أخر ولا يُنقبل وصيئته، ح ٢ الفقيه، ج ٤ ص ١٩٦ م ١٩٤٥ م ١٥٤٥٠ تهديب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٦، ح ٨١٨

٣. الكافي، ج٧. ص ١٠. باب الرجل يوصي إلى أحسر ولا ينقبل وصنيته، ح ١٠ الفقيه، ج ٤٠ ص ١٩٥، ح ١٥٤٤٥ تهذيب الأحكام، ج ١٠ ص ٢٠٥، ح ٨٠٤.

[£] مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٩٩، المسألة AY

۵ المقتع، ص ۲۷۹.

٢ الكافي، ج ٧. ص ٢ و٧. ياب الرحل يوصي إلى احر ولا يقبل وصيّته، ح ١ و٦ : الفقيه، ج ٤، ص ١٩٥، ح ٥٤٤٨ و ١٥٤٥، تهذيب الأحكام، ج ٩. ص ٢٠٥ و ٢ - ٢، ح ٨١٩ و ٨١٨

العبرة بعدم الردّ الذي يبلغ الموصي فإن حصل. وإلّا النرم.

والوصي أمين لا يضمن إلا مع التعدّي أو التفريط وله أن يوكّل فيما حرت العادة بالتوكيل فيه، وفي عيره على الأقوى و ستيفاء دينه ممّا في يده من غير مراجعة الحاكم، سواء أمكنه إثباته عند الحاكم، أم لا على الأقوى وفي النهاية. لا يجوز أن يأخذ من تحت يده إلا ما تقوم له به البيّنة أ. وابن إدريس طاهره جوار ذلك مع فقد البيّنة أ وكذا يقصي دين غيره مع علمه بعد إحلاقه وفيل: لابدٌ من الشبوت عند الحاكم وحكمه أ. وهو قوى.

ومنع ابن إدريس من شرائه لنعسه؛ لامتناع كونه موجباً قابلاً؟. وجوّزه الشيخ؛ للأصل⁶؛ ومكاتبة الهمدائي⁷.

وكدا له النبع على الطفل من مناله. وهنيل له الولاينة عني بنزويج الطنفل أو الطفلة؟ المروي الجنواز ٢. وحدمته بنعظهم عملي الإذن له فني التنزويج ٨. ومناع بعظهم منه على الإطلاق ١، وبه مجوى رواية ٢٠.

وله تزويج من بلغ فاسد العقل مع المصلحه

وروى محمّد بن مسلم حواز تقويض المصاربة إلى الوصيّ على نصف الربح مع

۱ النهاية. ص ۸-۳

۲ السرائر، ج ۱۲ ص ۱۹۳

٣ راجع ما قالد العلّامة بوصيحاً لإطلاق كلام الشيخ في محتلف الشيمة. ج ٦. ص ٣٥٦ المسألد ١٣١

[£] السرائر، ج ١٨ ص ١٩٣

٥ النهاية، ص ٢٠٨٪

٦. الكافي، ج ٧، ص ٥٩، ياب النوادر، ح ٢٠٠ القفية، ج ٤، ص ٢١٩، ح ١٥٥١٧ تهديب الأسكام، ج ٩، ص ٣٣٣. - ط١٩٢

٧ الكافي، ج ٦، ص ١٠٦، باب ما للمطلّقة اكتي لم تدحل بها من الصداق، ح ٢٠ تهديب الأحكام، ج ٧، ص ٣٩٣. ح ١٤٧٣، وص ١٤٨٤، ح ١٩٤٤؛ وج ٨، ص ١٤٢، ح ٤٩٣.

٨. لم تعثر على قائله

^{4.} كانعلامة في تحرير الأحكام الشرعية. ج٢. ص ٣٨٣ الرقم ١٨٥١

الكافي، ج ٥٠ ص ٢٩٧، باب المرأة يتروّجها وليّان غير الأب م ٣٠ : تهذيب الأحكمام، ج٧، ص ٢٨٧.
 ح ١٥٥١

صغر الأولاد أ، وبها قال الجماعة ". وقال ابن دريس الوصيّة إنّما تنفذ فسي تسلت المال قبل موته. والربح تجدّد بعد موته، فلا تنفذ فيه الوصيّة ".

ويجوز أن يوصي إليه بجُعل إذا لم يزد عن أُجرة المثل وإن زاد اشترط الخروج من الثلث في الزائد، أو إجازة الورثة ولو لم يجعل له فله أُجرة المثل عن عسله. وفي النهاية أ، والسرائر له قدر كفايته وفي النيان أ، والمبسوط: له أقل الأمرين لا هذا مع الحاجة، ومع الغني يستعنف وجوباً عند ابن إدريس أ ؛ للآية أ، واستحباباً عند الشيح أ، وابن الجنيد أ، والفاصل أ! لأنّ الاستعماف مشعر به.

ويقبل قوله في الإنفاق على الطفل وماله بالمعروف مع يمينه.

ولو ادّعي تقدّم موت الموصي، فأنكر الموصى عليه ولا بيّنة حلف المنكر. وكذ لو ادّعي دفع المال إليه وأنكر.

ويقتصر الوصيّ على ما عين له، فلو جعل له النظر في ماله الصوجود لم يستظر هما يتحدّد، ولو أطلق دخل المتجدّد، وروى الجلبي في الصحيح، عن الصادقﷺ في الوصيّ معرل الدين في بيته مِسْتَلَفَ ديسَصْمَ للخرماء "الله وعلمه الشبيخ"

۱ الكامي، ح ٧، ص ٦٢، باب النوادر، ح ١٩٠ الصفيه، ج ٤ ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨. ح ١٥٥٤١ تبهديب الأحكام، ج ٨.
 من ٢٣٦ ـ ٢٣٧، ح ٩٢١

٢ كالشيخ في النهاية، ص ٨-٦: والقاصي في المهدَّب، ج ٢، ص ١٦٨ والمحقَّق في المختصر التاقع، ص ٢٦٧

٢٠ السرائر، ج ٢٠ ص ١٩٢

٤ النهاية، ص ٢٦١.

ه السرائر، ج ۲، ص ۲۱۱.

٦ التبيان. ج ٣. ص ١٦٩. ديل الآية ٢ من السناء (٤). وهيم والطاعر في أحبارنا أنَّ له أُجرة العثل.

٧ الميسوط، ج ٢، ص ١٦٢.

A السرائر، ج ۲، ص ۲۱۱

^{3 (£) (£) 4}

١٠ النهاية، ص ٢٦٢.

٦٦ عند الملامة في مختلف الشيعة، ج ٥، ص ٦٥، المسألة ٢٧

١٢ مختلف الشيعة، ج ٥. ص ١٥. المسألة ٢٧

١٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٦٨، ح ١٨٥ - ١٨٦، الاستبصار، ج ٤، ص ٤٤١، ح ١١٧ - ١١٨

١٤. النهاية، ص ٦١٩

والقاضي، إذا تمكّن من الدفع أ.

وفي المحتلف: إن تلف جميع المال ضمن، وإلّا تخيّر الغرماء، فإن أخذوا مـن الورثة رجعوا على الوصيّ المفرط".

ومن مات ولا وليّ لأولاده عامرهم إلى الحاكم، فينصب عليهم أميناً إمّا دائماً، أو في وقتٍ معيّن، أو شغل معيّن.

ويشترط فيه العدالة وباقي الشرائط. ويملك الحاكم عزله متى شاء.

ولو فقد الحاكم أو تعذّر مراجعته جاز لآحاد المؤمنين العدول التصرّف بما فيه صلاح؛ لأنّه من باب التعاون على البرّ و لتقوى؛ ولشمول ولاية الإيمان.

ويجوز للموصى الرجوع في الوصيَّة ما دام حيًّا

ولا تثبت الوصاية والرحوع إلا بشهادة دكرين، عدلين، مسلمين.

١ المهذَّب، ج ٢، ص ١٦٩.

٣. محتلف الشيعة، ج ٦. ص ٢٧٦. المسألة ١٥٧

كتاب الميراث

وهو ما يستحقّه إنسان بموت آخر. بنسب، أو سبب بالأصالة.

قالنسب: الاتصال بالولادة بانتهاء أحدهما إلى الآخر، أو بمانتهائهما إلى ثمالث على الوجه الشرعي.

والسبب: الاتّصال بالزوجّة، أو الولاء.

ومراتب السب ثلاث: الآباء والأبناء وإن نزلوا أنه الإخوة والأجداد فصاعداً ذكوراً وإناثاً، ثم الأعمام والأخبوال فصاعداً، وأولادهم فنازلاً ذكوراً وإناثاً، ثم الأعمام والأخبوال فصاعداً، وأولادهم فنازلاً ذكوراً وإناثاً.

وعمود النسب: الآباء فصاعداً، والأبناء فبازلاً، والباقي حاشية.

وأمّا السبب. فيثبت بالزوجيّة من الجانبين إذا كان العقد دائماً، أو مؤجّلاً شرط فيه الإرث، وبولاء العتق، وضمان الحريرة، وولاء الإمامة.

والزوجيّة تجامع جميع الورّاث، والعتق لا يجامع السب، وهو مقدّم على ضمان الجريرة المقدّم على ولاه الإمامة.

قاعدة:

كلّ وارث إمّا أن يستي له في كتاب الله بخصوصه، ويستى ذا فرض. أو بعمومه، ويسمّى قرابة، فالوارث ثلاثة:

ذو فرض لا غير، وهو الأُمّ والأخ والأُحت. أو المتعدّد من قبلها إلّا عــلـى الردّ عليها أو عليهم، والزوج والروحة إلّا على الردّ. والثاني: ذو فرض تارةً وقربه أُخرى، وهو الأب والبت وإن تعدّدت، والأُخت للأب وإن تعدّدت.

والثالث: ذو فرابة لا عير، وهم الباقور.

قاعدة:

كلّما خلف الميّت ذا فرض أُخذ فرصه، فإن بعدد في طبقته أحذ كلّ فسرضه، والفاضل يردّ على ذوي الفروص إن فقد عيرهم فني طبقتهم، وكنانت وصلتهم منساوية، لا مثل كلالة الأمّ من الإحوة، وكلالة الأب من الأخت أو الأخوات، فإنّ كلالة الأب تنفرد بالردّ. و في الروح و لروجة حلاف، أقربه الردّ على الروج دون الروحة، سواء كان في عيبة الإمام أو حضوره، إدا لم يكن وارث سواهما.

ولو قصرت التركة عن ذوي الغروض نقص البنت أو البيات، والأُخت للأب أو الأحوات له. ولا بعصيب في الأوّل، كما لا عول في الثاني.

وكلُّما كان الوارث لا فرص له فالحميع له، واحداً كان أو أكثر.

ولو اختلفت وصلتهم إلى الميّت قلكلٌ نصيب من يتقرّب به، كالأعمام لهم نصب الأب، والأخوال لهم نصيب الأمّ.

وكلَّمَا اجتمع دو قرص وغيره في طبقة، فالباقي بعد الفرض للآخر

قاعدة:

لاترت المرتبة اللاحقه مع السابقه ولو اشتملت المرتبة على طبقات ورث الأعلى عالاً على، كالأجداد والحَفَدة من أبناء معبّت وأبناء إخوته وأبناء أعمامه وأخواله. وفي مثل أعمام المبّت وأخواله، وأعمام أبيه وأخوالهم فصاعداً يمنع الأدنى الأعلى

قاعدة:

قد يجتمع للوارث سبان قصاعداً، أو سببان، أو نسب وسبب، قيرث بالجميع ما لم يكن هناك مَن هو أفرب منه فيهما أو في أحدهما، أو يكن أحدهما مانعاً للآخر، ولا يمنع من هو في طبقته من ذي النسب الوحد، فهاهنا ثمانية أمثلة:

الأوَّل: نسبان يرث بهما، كعمٌ هو خال.

الثاني: أنساب متعدّدة يرت يها، مثل ابى ،بن عمّ لأب هو ابن ابن خال، وهو ابن بنت عمّة، وهو ابن بنت خالة.

الثالث: نسبان يحجب أحدهما الآخر، كأخ هو ابن عمّ.

الرابع· نسبان يحجب غير صاحبهما أحدهما، كزوج هو ابن عمّ، وللزوجة أخ أو ولد

الخامس نسبان فصاعداً لواحد، ونسب واحد لآخر، كابني عمّ أحدهما ابن خال. السادس سببان في واحد ولا يحجب أحدهما الآخر، كزوج هو معتق أو ضامن جريرة.

السابع سببان و محجب أحدهما الآخر، كالإمام إذا مات عتنقد، فإنّه برئه بالعتق لا بالإمامة، وكمعنق هو ضامن جرير (كما لو كَانَ قِد ضَعَن جريرة كافر ثمّ استرقّ فأعتقه، وفلنا ببقاء ضعان الجريرة.

الثامن سببان وهناك من يحجب أحدهما. كزوج مُعتقته ولها ولد أو أخ.

[١٨١]

درس

قاعدة:

منى اجتمع قرابة الأبوين مع قرابة الأم تشاركوا مع اتّحاد الرتبة، ويختص الردّ بقرابة الأبوين حيث يقع، وكدا قرابة الأب وحده مع قرابة الأُمّ وحدها ومتى اجتمع قرابة الأب وحده مع قرابة الأبوين فلا شيء لقرابة الأب. ومتى اجتمع قرابة الأب وحده مع قرابة لأمّ وحدها تنزّل قرابة الأب منزلة قرابة الأبوين مع عدمهم وفي الردّ على الإخوة خلاف، يأتي إن شاء الله تعالى أ.

١ يأتي في الدرس ١٩٠

قاعدة:

لايمنع أبعدُ أقربَ إلّا في مسألة إجماعيّة، وهي ابن عمّ للأبوين مع عمّ لأب. فابن الممّ يمنعه.

ولا يتغيّر الحكم يتعدّد أحدهما أو تعدّدهما، ولا بالزوج والزوحة، ويتغيّر بالذكورة والأنوثة على الأقرب، وفاقاً لابن إدريس ، وقال الشيخ: العمّة للأب كالعمّ ، وكذا بمحامعة الخال، فيكور العال بين العمّ والحال على ما بأتي إن شاء الله تعالى ، وبه فال عماد الدبن بن حمزة الله ، وقال قطب الدين الراوندي ، ومعين الدين المصري: المال للخال ولابن العمّ ؛ لأن حال لا يمنع العمّ، فلأن لا يمنع ابن العمم الذي هو أقرب أولى ".

وقال سديد الدين محمود الحقصي المال للخال؛ لأنّ العمّ محجوب بابن العمّ، وابن العمّ محجوب بالحال^٧.

وقد روى سليمان بن محرر ألحن الصادق الله على ابن عمّ وخال «المال للخال» وابن عمّ وخال «المال للخال» وابن عمّ وخالة «المال للخالة» أوقيه دلالة على مَا احترناه.

وفي المسأله مهاحت طويلة، وقوائد جلملة جرت بين هؤلاء القضلاء (رضوان الله عليهم)

وهنا موضعان آخران قد يتصور فيهما تقديم الأبعد على الأقرب:

أحدهما: لو ترك إحوة لأمّ وجدًا قريباً لأب وجدًا بعيداً لأمّ، سواء كان هـناك إخوة لأب أم لا. أو تركمع الإخوة للأب جدّاً بعبداً لأب، ومع الإخوة للأمّ جدّاً قريباً

۱ السرائر، ج ۲، من ۲۹۲

۲٫ التهایة، ص ۲۵۲

٣ يأتي في الدرس ١٩٢.

٤. الوسيلة، ص ٣٩٢

ة ــ ٧. حكاء عنه الملَّامة في مختلف الشيخة ﴿ ٢، ص ٤٥، المسألة ٤

٨. كذا في السنخ التي يأيدينا، والصواب «سنمة بن محرر» وسنيمان بن محرر مجهول دكره الشيخ فني رجماله،
 ص١٢٢، الرقم ١٤٢٧ في أصحاب الباقر ١٤٠٠

٩. تهديب الأحكام، ج ٩. ص ٢٢٨، ح ١٧٩، ١١٧١ الاستيصار، ج ٤. ص ١٧١، ح ١٦٥، وفيهما: هسلمة بن محرره.

لأُمَّ، فإنَّ الجدُّ القريب في المسأله الأُولِي يأحذ ثلثي المال، وللإخوة للأُمِّ الثلث.

وبمكن هنا مشاركة الجدّ البعيد لهم؛ لأرّ الأح لا يمنع الحدّ البعيد، والجدّ القريب لا يزاحمه البعيد. وهي المسألة الثانية لأفرناء الأمّ الثلث، وللإخوة الباقي ويسمكن مشاركة الحدّ النعيد إيّاهم لما قلناه.

وثانيهما: لو ترك جدّاً لأمّ وابن أخ لأمّ مع أخ لأب، فإنّ ابن الأخ لا يحجبه الحدّ للأم، ولا يزاحم الأخ للأب، فيرث مع الحدّ للأمّ.

قاعدة:

الأولاد والإخوة من فِبَل الأب, والأعمام من قِبله، والأجداد من قبله يقتسمون للدكر مثل حظ الأنثيين وافتسام كلاله الأمّ بالسوئة من الإخوة والأجداد والأعمام والأحوال واقتسام المعتقب، وضماء الحويرة بنسة العنق والضمان، واقتسام ورثة المعتق، كاقتسام ميراثه.

قاعدة

الفروض المعيّنة في كتاب الله ستّه.

النصف، وهو للزوج مع فقد الويد وإن ترل، وللبنت الواحدة والأخت للأبوين أو للأب مع فقد أُخت الأبوين، إذا لم يكن ذَكَر في الموضعين.

والربع، وهو للروج مع وجود الولد، وسروحه أو الروجات مع فقده

والثمن، وهو للزوجة أو الزوحات مع وجود الولد وإن نزل

والثلثان، وهو سهم البنتين فصاعداً، و لأُحتين فصاعداً للأب والأُمَّ، أو للأب مع فقد كلالة الأبوين، إذا لم يكن ذَكَر في الموضعين

والثلث، وهو سهم الأُمَّ مع عدم الحاحب من الولد والإحوة، وسنهم الاثنين فصاعداً من ولد الأُمَّ، ذكوراً كانوا أو إناناً، أو ذكوراً وإناثاً.

والسدس، سهم كلّ من الأبوين مع "ولد، وسهم الأُمّ مع وجود الحــاجب مــن الإخوة للأبوين أو للأب، وسهم الواحد من ولد الأُمّ

قاعدة:

يمكن أجنماع تصفير، كزوج وأُخت لأب؛ ونصف وربع، كزوجة وأُخت لأب، وكزوج وبنت.

وتصف وثلثين، كأن كان مع الزوج أُختان فصاعداً. ويدخل النقص عليهما. وتصف وثلث، كزوح وأُمّ، وكلالة الأُمّ إدا تعدّد مع أُختين فصاعداً لأب. ويصف وسدس، كزوح وواحد من كلالة الأُمّ. وكست مع أُمّ، وكأُخت لأبٍ مع واحد من كلالة الأُمّ

وتصف وثمن، كزوجة وينت.

وسكن احتماع ربع وثلثين، كزوح و ستين، وكزوحة وأختين لأب.
وربع وثلث، كروحة وأمّ، وروجة واثنين من كلالة الأمّ،
وربع وسدس، كروحه وواحد من كلالة الأمّ، وكزوح وابن واحد الأبوين
وسمكن احتماع ثمن مع ثلثين، كزوجة ويتتبن
وثمن مع سدس، كروجه وابن واحد الأبوين.
ويمكن اجمعاع ثلثين وثلث، كإحوة لأمّ مع مُحتين فضاعداً لأب.
ويمكن اجمعاع ربع وثمن، وثبت وثمن، وثبت وسدس فرضاً، ويمكن قرابة،

[۱۸۲] درس

قاعدة٠

مخرج السهم أقلَ عدد بخرح منه صحيحاً، وهو اثنان للـنصف، والبـاقي مـن سعيّه، وسميّ الثلث والثلثين الثلاثة، فالمخارج حمسد.

ومع اجتماعها براعی فیها التساوی و منباین و لنداخل والتوافق. وکذا اجستماع الورثة قد یوجب ذلك وإن لم یکن لهم فرض والمتساويان يحترًا بأحدهما كالثلاثه، والثلاثة في إحوة ثــلاثة لأمّ. وأخــوات ثلاث لأب وأُمّ في باب الفرض، وكأعمام ثلاثة وأخوال ثلاثة في باب القرابة.

والمتبائنان _ وهما اللذان لا يعدّهما سوى الواحد _ تضرب أحدهما في الآخر كالحمسة والستّة.

والمتداخلان، وبستيان متناسبين ومنو فقين، وهما اللدان يعدّ أقبلَهما الأكثر، ولا يتجاوز نصفه، كالثلاثة والسنّه والأربعة والاثني عشر والخسسة والعشرين. يحتزئ بأكثرهما.

والمتوافقان هما اللدان يعدّهما عدد ثابت كالسنّة والشمانية يعدّهما الائسان، والتسعة والاثني عشر يعدّهما النلائة، و شمانية والاثني عشر يعدّهما الأربعة، ولدلك يستيان بالمتشاركين ويحترئ مصرب أحدهما في الكسر الدي ذلك المشترك سمّي له، كالنصف في المنتّة والثمانية، والربع في الثمانية والاثني عشر، وإثرامي إلى الجزء من أحد عشر قصاعداً.

قاعدة:

ود مكون الفريضة بقدر السهام، وتنفسم من محارج السهام، كأبوبن وابسنين، فالفريضة سدسان وثلثان، وهي مال كامل، والمخرج ستة ؛ لدخول الثلاثة في السله، وقد لا تنقسم من المخارج، فكسرها منا على فريق أو أكثر، فيراعى في سهام المنكسر عليهم، وعددهم يناسب الأعداد بالموافقة وشبهها، ومع الموافقة يؤخذ من العدد لا من النصيب، ويراعى مع تعدد عداد الممكسر عليهم التناسب المذكور في القاعدة السالعة، ولنذكر هنا أربعة أمثلة:

أحدها: الكسرت على فريق واحد، ولا وفق بين عدده وسهامه، كأبوين وخمس بنات، فإنَّ للبنات أربعة أسهم، وهي تنكسر على لخمسة وتباثنها، فتضرب الخمسة في أصل المسألة _وهي ستَة _ تبلغ ثلاثين فتصحِّ.

وثانيها: الصورة بعالها مع الوفق، كأن كان البنات ستّاً فالتوافق والتشارك بالنصف، فتضرب نصف عددهنّ في ستّة نبلع ثمانية عشر. وثالثها: الكسرت على الجمع ولا وهو، كزوحتين وثلاثة إحوة للأم وسبعه للأبوين، فالمسألة من اثنى عشر الآبه محرح الربع و الثلث، فللزوحتين الربع ثلاثة، وللإخوة للأب لبافي وهو حمسه، وهذه الأعداد الثلاثة متباينة، فنصرب أيها شئت في الآخر، ثمّ المبلغ في الباقي، ثمّ المبلغ في الثلاثة متباينة، كما تضرب أثبها شئت في الآخر، ثمّ المبلغ في الباقي، ثمّ المبلغ في أصل المسألة، كما تضرب اثبين هنا في ثلاثة تبلع ستّة، ثم تصربها في سبعة يكون أثبين وأربعين، ثمّ اثبين وأربعين في اثني عشر تبلع حمسمائه وأربعة، فكلّ من كان له سهم من اثني عشر أحده مضروباً في ثبين وأربعين

ولا يعتبر هنا توافق مضروب لمخارج مع أصل المسألة ولا عدمه، لأنَّه لا أثر له هنا

قلا بقال الاثنان والأربعون في هذه نصوره يشارك الاثني عشر في السدس، فيجتزئ يسدس أحدهما في الآغر

ورابعها: الكسرت على الحميع مع الوفق، كست روحات في المريض يبطأق وبتروّح وبدحل ثم بموت قبل الحول، وثماسه من كلاله الأم، وعشرة من كلالة الأم الأب، فالمسألة اثنا عشر للروحات ثلاثه وتوافق عددهم بالثلث، ولكلالة الأم أربعة وبوافق عددهم بالربع، ولكلالة الأب خمسة وتوافق عددهم بالخمس، فترك الزوحات إلى اثنين والإخوة للأم إلى اثنين، فيتماثل الأعداد فنحترئ باثنين، فتضربهما في اثني عشر تبلغ أربعه وعشرين، للروجات ثلاثة في اثنين ستة لكل واحدة سهم، وللإحوة للأم ثمانية لكل واحد سهم، وللإخوة للأم ثمانية لكل واحد سهم، وللإخوة للأم ثمانية لكل واحد سهم، ومنه يعلم ما إذا الكسرت على بعضهم دون بعض، أو كان لبعض من الكمر وفق دون بعض.

قاعدة

إذا زادت العريضة على السهام فهي مردوده عليهم على ما يأتي إن شاء الله تعالى ١

١ يأتي مي الدرس ١٩٠ و١٩٢ و١٩٣

وسبق الموتكون القسمة على تلك السهام. وإن نقصت الفريضة عن السهام أخذ من لاينقص سهامه وافية، وكان للآخر الباقي ويراعى في القسمة موافقة سمهام كملّ لعدده وعدمها، على ما مرّ⁷،

[۱۸۳] درس

مواتع الإرث في الجملة عشرون:

أحدها. الرق. وهو مامع من الإرث، فلا يرث الرقيق من قبريبه، سنواء كنان الموروث حرّاً أو رقيقاً. وكدا لا يورث الرق. وماله لمولاه بحقّ العلك لا بالإرث، سواء قلما يملك أم لا.

ولو احتمع الحرّ والرقّ ورث الحمرّ وإن كمان صامن جمريرة دون العبد وإن كان ولداً.

ولو كان له ابن رقّ، وله ولد حرّ ورث جدّه، ولا يمنع برقّ أبيه. ولو تحرّر بعضه ورث وورث منه بحساب الحرّيّة، فلو كان له ولد نصفه حرّ وأح حرّ، فالمال بينهما تصفان. ولو كان الأخ تصفه حرّاً فللابن الصف وللأخ الربع، ولو كان هناك عمّ حرّاً أخذ الربع الباقي ولو كان تصفه حرّاً أحد لثمن، وكان النّعن لغيره.

ولو أُعتق العبد بعد موت فريبه وكان 'لوارث واحداً لم يرث، وإن كان مستعدّداً واقتسموا المال لم يرث أيضاً.

ولو لم يقتسموا و كان مساوياً لهم في الدرجة ورث معهم، وإن كان أولى ورث دونهم.

ولو فقد الوارث وهناك قرب رق اشترى من لتركة وأُعتق وورث الباقي، سواء كان أحد الأبوين، أو ولداً، أو غيرهما من الأقارب وقال المفيدي: لايفك سـوى

١ عقدُم في الدرس ١٨١

٢. تقدّم في أوّل كتاب الميرات.

الأسوين والولد أ. والأوّل الحسنيار الشبيخ أ؛ لرو يمة عميد الله بمن طملحة، عمن الطادق الله بمن طملحة، عمن الصادق الله في الزوجة رواية صحبحة عنه الله أ. ويلزم عليها فكّ الزوج بطريق الأولى، واختاره الشيخ أيضاً ".

ولو قصر المال عن قيمته لم يعك على ،لأظهر وسقل الأصحاب قبولاً بـالعك ويسعى في الباقي أو وقال الفضل بن شاد ر: يغك إلى أن يقصر المال عن جزء من ثلاثين جرءاً من قيمته، فلا يفك أحداً من عدّة اشهر، وزعم أنّ الأمة لو تجاوزت قيمتها دية الحرّة ردّب إليها وحكاهما عبه الكليمي ساكتاً عليهما الم

ويقهر العالك على البيع لو امتبع والمدبّر والمكباب كبالقلّ ولوكبان المبدبّر صافحاً للإرث فحكمه ما مرّ، وكدا أمّ الوئد كالقنّ

وثانيها الكفر، فلا يرت الكافر المسلم وإن قرب، حـتَى أنَّ ضـامي الجـرير. المسلم والإمام يصفانه.

ويرث المسلم الكافر ويمنع ورثبه الكفّار، وإن قربوا وبعُدَ. ولو لم يكن هناك ضامن جريرة مسلم ورثه الكفّار:

ولا قرق بين الحربي، والدمّي والحارجي والناصبي والفالي أمّا المبتدعة من المسلمين فنقع التوارث بينهم وبين أهل الحقّ من الجانبين.

وعن المقند. يرث المنؤمن أهنل البندع من المنعترلة والمنزجيئة والخنوارج

١ المقمة, ص ٢٥٩

٢ النهاية، ص ١٦٦٨ الميسوط، ج ٤، ص ٢٩

٣ الكافي، ج ٧، ص ١٤٧، بناب منيزات المتعاليك، ج ٦ - تنهديب الأحكام، ج ٩، ص ٣٣٣_ ٣٣٤، م ١١٩٨، الاستيصار، ج لما ص ١٧٥، ح ١٦٠.

الفسقید، ج. ٤، ص ۲۲۹ ـ ، ۲۲۰ ـ ۲۲۷ ه : تسهدیب الأحکسام ج. ا. ص ۲۲۷ ـ ۲۲۱ ۱۲۱۳ الاستیصار، ج. ٤. ص ۱۷۸ ـ ۱۷۹ ـ ۹۷۶ ـ

ه النهاية، ص٨٨٠.

٦- حكاه عن يعض أصحابنا الشيخ في النهاية، ص ٦٦٨- واس البرّاج في المهدَّب، ج ٢، ص ١٩٥٥، وابس الجسيد على ما حكاه عنه الملّامة في مختلف الشيمة، ح ١٠، ص ١٨، البسألة ٢٦

٧. الكافي، ج٧. ص ١٤٩ ـ ١٤٩. باب ميراث المعاليك، ديل الحديث ٨

والحشويّة ولاترث هذه الفرق مؤمماً \. ودل الحدبي: المحبّرة والمشتهة وجــاحد الإمامة لا يرثون المسلم \.

والمرتد يرثه المسلم، ولو فقد فالإمام. ولا يرثه الكافر عملى الأقسر. وقبال الصدوق: لو ارتد عن ملّة فمات ورثه الكفّر ، وفسي السهاية. روي ذلك أ. ورواه ابن الجنيد عن ابن فضّال، وابن يحبى عن لصادق الله .

ولو ارتد أحد الورثة قبل القسمة فماله لوارثه إن قتل، أو كان عن قطرة.

ومن أسلم على ميراث قبل قسمته شارك إن كان مساوياً، وانفرد إن كان أولى، سواء كان الموروث مسلماً أو كافراً والسماء كالأصل ولو اقتسموا، أو كان الوارث واحداً علا شيء له.

وفي نتزيل الإمام منرلة الوارث الواحد، أو اعتمار نقل التركة إلى بيت العال. أو توريث الوارث مطلقاً أوجه.

ولوكان الوارث أحد الروجين، فالأقرب البِشَاركه مع الروحـــة؛ لأنَّ الأقــرت مشاركه الإمام إنّاها دون الروج؛ لِآرٌ الأقرب العَراده بالتركه. وفي النهايه: يشارك مع الزوجين ".

ولو تنارعا في تقدّم إسلامه على قسمه لمال. فيل: ينحلف الوارث⁴؛ لأصالة عدم الإرث إلّا مع يقين السبب.

ولو قبل بأنهما إن اتّفقا على رمان القسمة واختلفا في تقدّم الإسلام، أو اختلفا في تقدّم الإسلام، أو اختلفا في في زمان القسمة والإسلام يحلف الوارث، وإن اتّفقا على رمان الإسلام واختلفا في تقدّم القسمة وتأحّرها يحلف المتحدّد إسلامه، كان قوبّاً.

١ المقنعة، ص ٧٠١

٢. الكافي في المقد ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥

٣ المقتع، ص ٥٠٨.

ع النهاية، ص ٦٦٧

٥ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٩ ص ١٢١ العسالة ٥٠

٦, الهاية, ص ٦٧٠

٧ انظر تعرير الاحكام الشرعيّة. ج ٥، ص ٢٠٨، الرقم ٢٥٧٠

ولو صدّقه أحد الورثة مضى في نصيبه وتقبل شهادته على الباقين. وفي الإكتفاء هنا بالشاهد واليمين وجهان؛ من حيث "لّ العرص العال؛ ومن أنّ الإســـلام ليس يمال. وكذا الشاهد والمرأتان.

والطفل يتبع العسلم من الأبوس، فنحري فيه الإرث والتوريث يحسب الإسلام. ولا حكم لإسلامه منفزداً وإن كان مراهفاً.

وفي رواية مالك بن أعين الصحيحة، عن الباهر على في بصرائي مات عن زوجة وولد نصاري، وابن أح مسلم وابن أحب مسلم لابن أحيه الثلثان، ولابسن أخبته الثلث، وينفقان على أولاده بالنسبة، فإد أدركوا قطعوا النفقة عنهم، فبإن أسلموا صغاراً دفع المال إلى الإمام حتى يدركو ، فإن بقوا على الإسلام دفع المال إليهم، وإن لم ينقوا فهو لابن الأح وابن الأحت وعليها معظم الأصحاب.

وطرّد بعصهم الحكم في دى القرابة المسلم مع الأولاد "، وردّها العلّيون وأقرّوا الإنفاق، الإرت على المسلمين إلّا أن يسلم الأولاد قبل لقسمه، وأبكروا وجوب الإنفاق، بناءٌ على أنّ حكم الطفل حكم أبويه، وحهة الإنفاق معلومه ولبس هذا منها " والوحه العمل بها الباعا للمعظم والخروج عن الأصول حائر إذا قام عليه دليل ويمكن موافقه الأصل؛ من حيث أنّ الولادة على العطرة، فهم يحكم المسلمين إلى أن يبلغوا ويعربوا الكفر.

فرع لو ماتوا قبل البلوع أسكن أن يورث عنهم المال؛ لعدم إعراب الكفر. ويمكن أن يكون لابن الأخ والأُخت بستاءً عسلى أنَّ إعسراب الإسسلام شسرط ولم يحصل هذا.

۱ الكافي، ج ٧، ص ١٤٢ ـ ١٤٤، 10ب آخر في ميراث أهن المثل، ح ١٠ العقيد، ج ٤، ص ٢٣٧، ح ١٥٧٣٢ تهديب الأحكام ج ٢، ص ٢٦٨. ح ١٢١٥

٢ كالمقيد في المفتعة، ص ٢٠١؛ والحلبي في الكافي في الفقه اص ٢٧٥؛ وابس رهبرة فني غسية الشروع، ج ١، ص ٢٢٩

٣ أبن إدريس في السرائر، ج٣. ص ٢٦٩، والمحقّق في سرائع الإسلام، ج ٤، ص ٧، والعلامة في محتلف الشيعة. ح ٩، ص ١٧٥ المسألة ٢٣

ويتوارث الكفّار وإن اختلفوا في العلل، والعسلمون وإن اختلفوا في النحل مـــاً لم يؤدّ إلى الكفر. وقال الحلبي. يرث كفّار مــنّتنا عــيرهم مــن الكــفّار، ولا يــرثهم الكفّار (وردّه الفاصل للتـــاوي في الكفر؟، فيرث بعصهم بعضاً.

وثالثها: القتل، وهو يمنع القاتل من الإرث إذا كان عمداً ظلماً، ولو اشتركوا في القتل منعوا. وإن كان خطأ، فالمشهور منعه من الدية خاصة. وقال ابن أبي عنقيل: لا يرت مطلهاً ". وفال المفيد" وسلار يرت مطلقاً " وإن كان شبيه عمد، فكمالععد عند ابن الجنيد"، وكالخطإ عند سلار "

وقال الفضل

لو ضرب ابنه تأديباً عير مسرف فعات ورئه الأنّه صبرب سائغ، ولو أسبرف لم يرث، ولو نظ حرحه أو حرجه قمات ورئه الأنّه استصلاح وكذا لو نلف بدائه يسوقها أو يقودها ولا يرثه في ركب دائه فأوطأها إنّاه ولو أحسرج كسيماً، أو طلّة، أو حقر بئراً في عير حقّه قعات قربيه يه ورئه ولو فتل الصبيّ والمجمون قريبه ورئه.

وتبعد ابن أبي عقبل أ، ونقله الكليني أو لصدوق عن الفضل ساكتين عبليه أ.

١ الكافي في العقد ص ٢٧٥

[؟] قواعد الأحكام، ج ٢٠ ص ٢٤٥٠ تحرير الأحكام الشرعية ج ٥. ص ٥٦، الرقم ٢٣٦١؛ مختلف الشبيعة، ج ٨. ص ١٢٩، النسألة ٦٥

٣ - مكادعيه الملَّامة في مختلف الشيعة، ج ٦، ص ٨٢. المسألة ٢٧

ع المقعة. س٢٠٣

ه التراسم، ص ۲۱۸

٦. حكاه عنه الملامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٨١، المسألة ٢٧

٧ المراسم، ص ٢٩٨، وحكامهنه العلّامة في مختلف الشيعة، ج ٦. ص ٨٤، المسألة ٢٧

٨. حكاء عند الملَّامة في مختلف الشيعة، ج ٩. ص ٨٣، المسألة ٢٧

٩. الكافي، ج٧، ص ١٤٢، باب ميراث القاتل، ديل الحديث ١٠

١٠ الفقية، ج ٤، ص ٣٢١ دين العديث ٥٦٩٣.

وقال بعض الأصحاب. القتل بالسبب مانع، وكدا قتل الصبيّ والمنجنون والنيائم". ولا يحجب المتقرّب بالقاتل

ويرث الدية من يرث المال، عدا الإحوة والأخوات من الأُمَّ؛ لروايات متظافرة ". وطرّد المفد" وأبو الصلاح: المع في قربة الأُمَّ^ءُ

ومنع الشيخ في الحلاف الأخوات من قِبَل الأبُّ، وفي المبسوط: يرثها وارث المالُ ، واخساره ابس إدريس فوالفساض *؛ للآيسة *. والأقسرت منع قسواسة الأُمَّ مطلقاً.

وروى أبو العبَّاس عن الصادق ﷺ: أَنَّه ليس للساء عفو ولا قود ١٠

أمّا الروجان هيرثان من الدية في أشهر الروايسات ``. وروايسة السكوئي عسن على الله بمنع إرث الروحين من الدية ``، محمولة على النقئة.

والدنة كسائر أموال الميّت يسقصي مسها ديسونه، وتسقد وصباياه وإن أحدثت صلحاً.

ولو لم بكن وارث سوى القائل ورثه الإمام وله القبصاص أو الديب، وليس له العفو على الأقرب.

١ قواعد الأحكام ج ٣. ص ٢٤٧

٢ راجع وسائل الشيعة. ج ٢٦، ص ٣٥. الباب ١٠ من أبواب موانع الإرث

٣ المقعة، ص ٣ ٧.

الكامي في السد. ص ٢٧٦

ە، الحلاق، ج ەر ص ۱۷۸، النسألة 41.

٦ البيسوط، ج٧، ص ٥٤.

٧ السرائر، ج ٢. ص ٣٢٨

٨ محتلف الشيعة، ج ٩ ص ٢٩٧، السبألة ٨

٩. الأنفال (٨) ٥٠ بالأسراب(٢٢٢) ٢

١٠. الكافي، ج٧، ص ٢٥٧، باب الرجل يقتل وله وليّان أو ١٠٠ ع تهديب الأحكام، ح ١٠. ص ١٧٨، ح ٢٩٢، ع ٢٩٠٠

١١. ألفقيه، ج ٤، ص ٢١٨، ح ١٩٨٨؛ تنهذب الأحك، ج ٩، ص ٣٨١ ج ١٣٦٢ و ١٣٦٣؛ الاستيصار، ج ٤،
 ص ١٩٤ ـ. ١٩٥، ح ٧٢٠

١٢ تهديب الاحكام، ح ٦، ص ٢٦٠، ح ١٢٦٠ ؛ الاستيمار ج ٤، ص ١٩٥، س ٧٣١

[38/]

درس

ورأبعها: اللمان, وهو يقطع إرث الروجين والولد المنفيّ من جانب الأب والابن، فيرث الابن أمّه وترثه، وكدا يرثه ومده وقر بة الأُمّ وروجه وزوجته

وروى أبو يصير عن الصادق ﷺ: أنَّه لا يرت أحواله مع أنَّهم يرثونه ".

وحملها الشيح على عدم اعتراف الأب به بعد اللعان، فإن اعترف وقعت الموارثة بينه وبين أحواله "، وبه روايات". والأقرب لموارثة مطلقاً؛ لرواية زيد الشخام، على الصادق الله .

ولو أكذب الأب تقسم في لعانه واعترف به ورثه الولد، ولا يرث الأب الولد. ولا يرث الأب الولد. وأمّا قرابة الأب مع اعتراف الآب بها، فأنيب إرث الولد سهم أبو الصلاح ، ومعاه الباهور، وخرج الفاصل التوارث سهم إذا اعترفوا به وكدّبوا الأب في نقيه لا، وهو نادر، مع أنّ الشرع حكم بانقطاع النسب فكيف يعود.

ولو أنفردت أُمَّة علها الثلث تسميةً والباقي ردًا الرواية أبسي الصباح^{م،} وزيد الشخام، عن الصادق ﷺ أ

١. الكافي، ج٧. ص ١٦٦، بناب سيرات ابس السلاعنة، ح ٩ و ١٠ • سهديب الأحكنام، ج ٩، ص ١٣٣١ ح ١٣٢٦ و ١٦٢٢ • الاستيصار، ج ٤، ص ١٨٠ ـ ١٨٨، ح ١٦٩ ـ ١٨٠

٢ الاستيصار، ج ٤، ص ١٨٠ ـ ١٨١، ديل الحديث ٦٨٢

٣ تهذيب الأحكام ج ١١ ص ٢٣١ ـ ٢٤١ ـ ٢٢١ ـ ١٢٢٠ الاستبصار ، ج ٤، ص ١٧٩ ـ ١٨٠ ح ١٧٥ ـ ١٧٨

٤ الفسقيد، ج ٤. ص ٢٦٥، ح ٢٠٥١ تسهديب الأحكسم، ج ٦، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١ ح ١٣٢٥ والاستيصار، ج ٤، ص ١٨٠٠ ح ١٣٤١ والاستيصار، ج ٤، ص ١٨٠ ح ١٨٨

٥ الكامي مي القمة، ص ٣٧٥

٦. كالمقيد في المقنمة، ص ٢٥١ ـ ٥٤٣ والشيخ في النهايد، ص ٢٧٩ وابن إدريس في السرائر، ج ٣٠ ص ٢٧٥.

٧ قواعد الأحكام. ح ٢. ص ٣٨٢.

٨ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٤٠، ح ١٢٢٤ الاستبصار، ح ك، ص ١٨٠، ح ١٧٧

٩ تقدّم تخريجها قبيل هذا

وروى أبو عبيدة عن الباقر على أن بها لثلث والباقي للإمام الله ؛ لأنّه عاقلته .
ومثله روى زرارة عنه الله أنّ عليّاً الله قسضى بالملك . وعاليها الشبيخ بشرط
عدم عصبة الأُمّ ، وهو خيرة أبن الجنبد أ. وقال الصدوق بها حال حالفور الإسام
لا حال عيبته °

ولو فقد الوارث ورثه الإمام ﷺ، ولا عبرة بسب الأب هما، فلو كمان له إلحسوة للأبوين وإحوة للأُمَّ فالقسمة بالسويّه. وبو كانا بوأمين توارثاً بالأُمومة على ما أفتى به الأصحاب

وخامسها الرنى، وهو يقطع النسب من الأبوين، فلا يسرثان الولد ولا يسرئهما، ولا من يتقرّب بهما، وإنّما يرئه ولده وزوجته، ثمّ المعتق، ثمّ الضامن، ثمّ الإمام. وروى إسحاق بن عمّار أنّه برثه أمّه وإخوته منها، أو عصبها". وكدا هي رواية بوئس لا وهو قول اس الحديد^، والصدوق، والحبي لا

وسب الشيخ الأُولَى إلى نوهَم الرَّاوي أنَّه كولد الملاعبة، والثانية إلى الشدود ١٠٠. مع أنَّها مقطوعة

الكافي حالا ص ١٦٢ باب احر في ابن السلاعة ح ١ اللفية ج ١٤ ص ٢٢٤ ع ١٩٦٦ سهديب الأحكام.
 ج ١٥ ص ٢٤٢ مع ١٦٢٠ الاستبصار ، ج ١٤ ص ١٨٢ مع ١٨٢

۲۔ الصفیہ نے کہ ص ۲۲۲ء نے ۱۳۹۷ء مہدیب الأحکام، نے 1، ص ۲۶۳ء نے ۱۲۳۱ء الاستیصار نے 6، ص ۱۸۲ نے ۱۸۸ء

٣ الاستبصار، ج ٤ ص ١٨٢، ديل الحديث ٦٨٤

ع المكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة. بج ٩، ص ٨٧_٨٨. السيالة ٢٩

ه. النقية، ج £. ص ٣٢٣، ديل الحديث ١٩٥٥

٦ تهديب الأحكام. ج ٩. ص ٢٤٥. ح ١٢٣٩ الاستبصار. ج ٤ ص ١٨١. ح ٦٩٠

٧ الكامي ج٧. ص ١٦٤، باب ميراث والدافرين دين العديث ٤ تهديب الأسكام.ج ٩. ص ٣٤٤. ح ١٣٣٨ع الاستيصار، ج 1. ص ١٨٢، ديل العديث ٦٨٩

٨ حكاء عنه الملامة في معتلف الشيعة. ج ١، ص ٩٣. المسألة ٣٢

٩. المقنع، ص ١٥٠٥ ـ ٥٠٥.

١ الكامي في العقد، ص ٣٧٧

۱۱ تهديب الأحكام، م ٢٠ ص ٢٥٥، ديل العديث ١٢٣٩ الاستبصار، م ٤، ص ١٨٣ ـ ١٨٨، ذيل العديث ٦٨٩ و ٦٩٠

وروی حنّان، عن الصادق ﷺ إد أقرّ به لأب ورثه ' وهي مطرحة.

وسادسها: التبرّي عند السلطان من جريرة الابن وميراثه، فإنّه يمنع إرث الأب منه، ويرثه أقرب الناس إليه في رواية أبي بصير ". وعمليها الشميخ فسي النمهاية ". والقاضي أ. وأمكرها الأكثر، والشيخ في الحائريّة "

وسابعها الشك في النسب فيما إدا وطنئ السوبي أو الروح، وأجنني المرأة في طهر واحد، فإنّ الولد لايرت الأب بـل يسمحبّ له أن يـعزل له قسطاً مـن ميراثه.

ولو مات الولد لم يرثه الأب، وميراته لولده، فإن فقدوا فبللإمام عند الشبيخ؟ والقاضي؟. وهو المرويّ في الأمة بسند صحبح^، وأبكر ابنإدريس ذلك، وألحسق الولد بالزوج؟.

وثامنها: الغبية السعطعة، وهي مانعة من تعوذ الإرث طاهراً حتى بـعلم مـوته ينتنذ، أو مصى مدّة لا يعسش مثله إليها عادة، فيحكم بتوريث من هو موجود حال الحكم، ولو مات له قريب عرل تصيبه منه وكان كحكم ماله

وفال ابن الجنيد: يورث بعد أربع سبين من كان في عسكر شهدت هزيمته وقتل

الكسائي، ج ٧، ص ١٦٤ بساب احبر منه، ج ١ و٣؛ مهديب الأحكنام، ج ٦، ص ١٦٤٥ ح -١٢٤٠ ـ ١٢٤١ ـ ١٢٤١ الكسائي، ج ٧، ص ١٨٤، ح ١٦٤٠ ـ ١٩٢٤ ـ ١٢٤٠ الاستيمبار، ج ٤، ص ١٨٤، ح ١٩٢ ـ ١٩٢٠ ـ ١٩٢٠ ـ

۲ الفقید، ج ٤، ص ۲۲۲، ح ۲۲۷، و تهدیب الأحک، ح ۹ ص ۲٤۹ ح ۱۲۲۰ الاستبصار، ج ٤، ص ۱۸۵ ح ۲۹۷
 ۲۹۷

٣ النهاية، ص ٦٨٢

ع المهذَّب، م ٢، ص ٢٦٧

٥ الم بعثر عليه في المسائل الحائريّة المطبوع، وحكاه عنه أبل إدريس في السرائر، ج٣، ص ٢٨٦

٦٨٢ من ٦٨٢

٧ المهذَّب، ج ٢، ص ١٦٦٠.

٨. الكافي، ج ٥، ص ٨٨٤، باب الرحل يفع على جارية. ج ح ح ٧، ص ١٦٥، باب (بدون الصوان)، ح ٢٤ الفقيه،
 ج ٤، ص ٣١٤ ـ ٣١٥، ح ١٣٥٠، تسهديب الأحكسام ج ٨، ص ١٧٩، ح ١٢٨٠ وج ٩، ص ٣٤٦، ح ١٢٤٥ ع ١٢٤٥ الاستيصار، ج ٢، ص ٣٦٤ ح ١٣٠٧

¹ السرائر، ج ٣، ص ٢٨٥

أكثرهم، وبعد عشر نسين من نقطع خبره أو أُسراً.

وقال المرتضى على عليه أربع سبين، ويطلب فيها في كلّ الأرض، فإن لم يوجد قسّم ماله بين ورثته أ. ونحوه قال الصدوق والحلبي أ. وقال المفيد: ويباع عقاره بعد عشر سنين إدا انقطع خيره أ

ولو عرل ميراث الولد الغائب من أسه وطالت المدّة جاز لوارث أبيه اقتسامه مع الملاءة، ويصمنون. والأوّل محتار الشيخ "، وأتباعه "، واس إدريس "، وقول المرتضى قويّ "، وإليه جنّح الفاضل عله ".

وتاسعها: الدين المستغرق لنتركة اللآية ١٦. وهو مدهب الشيح ١٣

فعلى هذا بكون السماء مصروفً في الديس؛ لفدم ملك الوارث، وقيل؛ بل يسلكه الوارث وينتعلّق به الديس ١٣، إنّا تنعلّق الأرش ببالحائي، أو تنعلّق الرهن.

ولو لم بسبخرق البنفل السهم صارد، ومكون جمع التركة كالرهن حقي يفضى الدين.

١. حكاد عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٦. ص ١٠ ٥. المسألة ٢٩

٢ الانتصار ص ٥٩٥ المسابة ٢٢٦

٣ العقيم، ج ٤. ص ٢٣٠، دين الحديث ٧١٠٠

٤ الكامي مي العقيه، من ٣٧٨

٥ المقتمة، ص٧٠٦

٦ المسوط، ج ٤، ص ١٩٢٥ الحلاف، ج ٤، ص ١٩٦٨ المسألة ١٣٦

٧ كابن البرّاج في المهدَّب، ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٦٠ : و س حمرة فني الوسنيلة، ص ١٤٠٠ والمنحقَّق فني شيرائع الإسلام ج ٤، ص ١٠

٨ السراتو ج ١٣ ص ٢٩٨

٩. تقدُّم تخريجها قبيل هده

١٠. مختلف الشيعة، ج الرس ١١٢ السبانة ٣٤

١١ الساء (٤) ١١_١١

١٢ النهاية. ص ٦١٩

١٣. من القائلين العلّامة في تحرير الأحكام الشرعيَّة ح ٥، ص ٦٧. الرقم ٦٣٨٦

[140]

درس

وعاشرها: علم اقتران موت المدوارثين، أو اشتباء المتقدّم والمتأخّر في الموت إذا كان حتف الأنف، أو لا بسبب الغرق والهدم، فإنّه لا يتوارث الموتى، بل ميراث كلّ لورثته الأحباء. وطوح من ابن الحنيد (والحلبي اطراد حكم الغرقي والهدمي في كلّ مشتبه. وصرّح ابن حمرة بذلك في لعرق والحرق والهدم والقتل .

وإدا حكمنا بالتوريث مع العرق والهدم، اشترط فيه اشتِباه الحال، فلو علم اقتران الموت فلا توارث، ولو علم التقدّم و لتأخّر ورث المتأخّر المتقدّم دون العكس.

وأن تكون الموارثة دائرة بينهما، فلو غرق أحوان ولكلّ منهما ولد أو لأحدهما فلا توارث بنتهما، ثمّ إن كان لأحدهما مآل صار لمن لا مال له، ومنته إلى وارثبه الحيّ.

ولا يرت أحدهما ممّا ورت معه و للهم الله تسييب واللهم واستدعى المحال عادة، وهو فرض الحياه معد الموت: لأنّ التوريت منه يقتصي عرض موته، فلو ورت ما انتقل عنه لكان حيّاً بعد انتقال المال عنه، وهو ممتنع عادة وقال المفيد ، وسلار، يرت ممّا ورث منه و لوجوب تقديم الأضعف، ولا فائدة إلّا التوريث ممّا ورث منه قلنا: نمنع الوجوب، ولو سلّم كان تعبّداً فنو عرق الأب وولده قدّم موت الابر، فيرث الأب نصيبه منه، ويصير مال فيرث الأب نصيبه منه، ويصير مال كلّ واحد منقولاً إلى ورثة الآخر الأحباء إن لم يكن وارث عيرهما أولى منهما، وإن شاركهما مساو انتقل إلى وارثه الحيّ ما ورثه. ولو تساويا في الاستحقاق فلا تقديم،

١. حكادعته الملامة في محتلف الشيعة، ج ٩. ص ١٤٤. المسألة ٤١

٢. الكافي في الفقه. ص ٢٧٦.

٣. الوسيلة، ص ٤٠٠.

ع النقيمة ، ص ٦٩٨ ـ ٦٩٩

ه البرسياض ٢٢٥.

ويصير مال كلَّ منهما لورثة الاحر، كأحوس لأب ولكلَّ منهما خال، ولو لم يكس لهما وارث صار ما لهما للإمام

وعلى قول المهيدي، لو كان لكل من الأخوين جدّ لأمّ ولا مال لأحدهما يقرع.

هإن حرح توريث المعدم أوّلاً انتقل مان الآحر إليه وإلى جدّه، ثلثه لحدده وشلثاه
لأخيه، ثمّ يقدّر موت المعدم، فيرث الموسر منه ثلثي ما انتقل إلينه، وشلثه لحدة
المعدم، وينتقل ما ورثه الموسر إلى حدّه، فيحتمع لحدّه ثلث أصل ماله وثلثا ثلثيه،
وذلك سبعة أتساع ماله، ولجدّ المعدم تُسحان.

ولو خرج توريث الموسر له يرت من أخيه شيئاً، ثم يقدّر موت الموسر فيرت ماله أخوه وحده أثلاثاً، فيكون لحده النت ولأحيه التنثان، ينتقل ما صار لأخيه إلى حدّه، فيكون لحدّ الموسر ثلث ماله ولحد المعدم ثلثاه، فوحست القرعة، لتغيّر الحكم بالتفدّم والتأخر وعلى الأصحّ يصر مال الموسر بين حدّه وحدّ أخيه أثلاثاً، لحده الثلث ولحدً أخيه الثلثان

وكدا يقرع على فوله لو كان لهما مال تساويا في قدره أو احتلما، فإنّ حدّ المتعدّم في الموت نفور بأكثر ممّا يحصل له لو تأخّر موت مورّثه. وعلى الأصحّ يفسّم مال كلّ أح بين جدّه وحدّ أحيه أنلاثاً. لحدّه ثلثه، ولحدّ أحبه ثلثاه.

ولو نكثَرت العرفي لم يتغيّر الحكم، فيقدّر موت كملّ واحد ويدورث بـحسب الاستحقاق.

[////]

درس

وحادي عشرها. الحمل، و إرثه مصوع إلّا أن ينفصل حيّاً، فبلو سنقط ميّتاً لم يرث؛ لقولهﷺ «السقط لا يرت ولا يورث» (

الم تعثر عليه في المجاميع الحديثيّة من الحاصّة و عديّة وقريب منه في سنن ابن ماجة، ج ٢، ص ٩١٩ تح ٢٧٥٠ - ٢٧٥١.
 ١٠ ٢٧٥١؛ والحامع الصحيح، ح ٢، ص ٢٥٠، ح ٢٦ ١٠ وسس الدارمي، ج ٢، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٣، باب ميراث الصيق.

ولا يشترط حياته عند موت المورّث، فلو كان نطعة ورث إذا انفصل حيّاً. ولا يشترط استقرار الحياه. فلو سقط بجاية جان وتحرّك حركة تدلّ على الحياة

ورث وانتقل مالد إلى وار ند. والااعتبار بالنقلُص الطبيعي، ولو خرج يعضه ميَّتاً لم يرث.

ولا يشترط الاستهلال؛ لأنّه قد يكون أحرس. بل يكفي الحركة البيّنة ورواية عبد الله بن سنان باشتراط سماع صوته المحمولة على التقيّة.

وكما يُخجّب عن الإرث حتّى ينفصل حيّاً يحجب غيره مش هو دونه. كما أو كان للميّت امرأة حامل وإحوة، فإنّه يرجى سرائه حتّى يتبيّن.

ولو طلبت المرأة الإرث أعطيت الثمن إدا كانت روجة. ولو طلب الأبوان أعطيا السدسين، والباقي موقوف. ولو طلب الإحوة قُرِض الحمل ذَكَرين؛ لندور الزائد، وإن انكشف الحال بحلافه استدرك

ويعلم وحوده حال موت المورّث بأن يوضع لدون ستّة أشهر منذ العـوت، أو لأمهـي الحمل إذا لم توطأ الأمّ وطناً إيصلح استُنامُ لولد إليه

وثاني عشرها بُعد الدرجة مع وجُود أُفرت، فلا يرث أبعد مع أفرب، حسب ما مصل". ويأسي إن شاء الله تعالى ً

وقد يكون وحوده مانعاً عن بعص الإرث. وذبك متحقّق في موضعين:

الأوّل: الولد بالنسبة إلى الأبويل أو أحدهما، وإلى كلّ من الروجين؛ فإنّ الولد على الإطلاق يحجب الروجيل على النصيب الأعلى إلى الأدنى. ويحجب الذكر الأبوين أو أحدهما عمّا راد عن السدس وتحجب البست الأبوين أو أحدهما والبنات أحد الأبوين عمّا راد على النصيب الحاصل من الأصل والردّ.

وقال ابن الجنبد. تحجب البنتان أحد الأبوين عمّا زاد على السندس ؛ لروايسة

۱ الكنافي، ج ٧، ص ٥٦، بناب مبيرات المستهلّ ح ٥٠ تنهديب الأحكناب ج ٩، ص ٢٩١ ـ٣٩٣. ح ١٣٩٧، الاستيمبار، ج ٤، ص ١٩٨، ح ٧٤٥

٢ تقدّم في أوّل كتاب الميراث.

٣. يأتي مي الدرس ١٩١

[£] حكاد عنه العلّامة في مختلف الشيعة، ج ٩، ص ١١٨ - ممالة ٢٣

أبي بصير، عن الصادق ١٤٠٤. وهي متروكة

ألثاني: الإخوة، فإنهم يمنعور الأم عمّا راد عن السدس إداكان الأب موجوداً. وقال الصدوى: لو خلّفت روحها وأُمّها وإحوة، فللأُمّ السدس و الباقي ردّ عليها". فطاهره الصحب عمّا زاد على السدس فريضة؛ لمكان الإخوة وهو يشبه النازاع اللفظي.

وروى ررارة عن الصادق الله في أُمّ و خوات لأب، وأُمّ وأحـوات لأُمّ أَنَّ للأُمّ اللهُمّ اللهُمّ اللهُمّ السدس، ولكلالة الأب الثلثان، ولكلالة لأمّ السدس ". وهي متروكة اللهجماع على أنّ الإخوة لا يرنون مع الأُمّ.

وحملها الشيخ على إلزامهم بمعتقدهم أ. يسعنى لو كسانت الأُمَّ تسرى ذلك حسلٌ للأحوات الساول المصل الباقر "، والصادق"، والكاظم الله على حواز دلك وأمثاله " ويشنرط في الحجب مع وجود الأب خصية شروط

الأوّل التعدّد، فلاندٌ من أخوين ذكرين، أو أخ وأخستين، أو أربع أخسوات والخنثي كالأُنثي ويحسل فويّاً القرعة هنا

الثاني: كونهم للأبوين أو للأب، ملا تحجب كلالة الأُمِّ.

الثالث: انتفاء موانع الإرث عـنهم. مـن الكـفر والفـتل والرقّ واللـعان. وقــال الصدوق ^ والحسن يحجب القاتل * والأهرب أنّ العائب يحجب ما لم يقص يموتد.

١ تهديب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٤، ح ١٩٠٠

٢. الفقيم، ج ٤. ص ٢٧١، ديل الحديث ٦٢٢ ه.

٣ تهديب الأحكام ج ٩ ص ٢٠٢٠ م ١١٤٩ الاستبصار ج ٤. ص ١٤٦ ع ٥٥

٤ تهديب الأحكام، ح ٩، ص ٢٣١، ديل الحديث ١٥٢ - الاستبصار ج ٤، ص ١٤٧، ديل الحديث ٥٥١.

عديب الأحكام ج ٩، ص ٣٢٢ ع ١١٥٥ الاستيمار ج ٤، ص ١٤٨ ع ٥٥٥

⁷ الكافي، ج ٧، ص ١٠٠، باب ميراث الإحبوة والأحبو ت ...، ح ١٠ تهديب الأحكام. ج ٩. ص ٣٢٢ ٣٢١. ح ١١٥٢؛ الاستيصار، ج ٤، ص ١٤٧. ح ١٥٥

٧ تهديب الأحكام، ج ٩. ص ٣٢٢، ح ١١٥٤؛ الاستبصار ح ٤، ص ١٤٧، ح ٥٥٠.

٨ الفقيد ج ٤، ص ٢٢١، ديل المديث ٦٩٣٠.

٩ حكادعته الملامة في مختلف الشيمة، ج ٩، ص ٨٦، المسألة ٢٨

الرابع: انقصالهم، فالحمل لا يحجب على قول \. ولو كان بعضهم ميَّتاً ــ أو كلَّهم ــ عند موت الموروث لم يحجب، وكذا لو قرن موتاهما

ولو اشتبه التقدّم والتأخّر فالطهر عدم الحجب وفي الغرقى ظر، كما لو مات أخوان غرقاً ومعهما أبوان ولهما أخ آخر حيّاً أو عريقاً. فإنّ فرض موت كلّ واحد منهما يستدعي كون الآخر حيّاً فيتحقّق محجب؛ ومن عدم القطع بوجوده، والإرث حكم شرعي. فلا يلزم منه اطراد الحكم بالحياة، مع احتمال عدم تـقدير السبق بيمهما. ولم أجد في هذا كلاماً لمن سبق.

قرع. لو خلّف بنتاً وأبوين وحاحباً، فالمشهور أنَّ للبنت النصف، وللأبـوين الــدسان، والناقي يردَّ على الأب والبنت أرباعاً

وقال الشمع معين الدين سالم المصري، يكون الردّ أخماساً "، فيأخذ الأب سا كان يردّ على الأبوين مع عدم الحاجب، وهو مُجتمل.

الخامس: المفايرة، فلو كانتٍ لأمّ أَخَناً لأنّ فلا حجب، كما نتفق في المجوس، أو الشبهة بوطء الرجل ابنته فولدها أخوها لأنها."

[\\\]

درس

وثالث عشرها: منع يتعلَّق بالزوحين، وهو من وجوه:

إلا و المات عدد المريض على امراً عن الدحول إدا مات في مرضه، فإن ذلك يمنع من إرتها على المشهور. ولو عقدت المريضة على نفسها فالأقرب عدم اشتراط الدخول. ولو برأ من مرضه رال المامع على الأقرب

الثاني: لو كان العقد منقطعا منع من الإرث فسي الزوج والروجـة. ولو شــرطا

١ . من القائلين بين إدريس في السرائر، ج ٢٠ ص ٢٣٦

٢. حكام عند الملامة في مختلف الشيعة، ج ٩. ص ١٢٦، المسألة ١٨٠.

التوريث فالمرويّ الصحّة \. وعلمه يتخرّح اشــتراط أحــدهما دون صــاحبه وهــو أشكل من الأوّل.

الثالث: لو خلت الزوجة عن ولد لم نرت من رقبة الأرض شيئاً، وتعطى قيمة الآلات والأبنية والشجر، وقال المرتضى: تمنع من عبن الأرض لا من قيمتها لل وقال المعبد: لا تمنع من البساتين والضباع، وتعطى قيمة آلات الدور والمساكن لل وفي صحيح زرارة عن الباقر على: منعها من السلاح والدوابُ على الباقر على:

ولو كان لها ولد من العيّت، فالشيخ ° وأتباعه بورثونها من جميع ما ترك '، وهو فتوى الصدوق '

وصرّح ابن إدريس بأنّه لا فرق بين أن يكون لها منه ولد أو ٧٪، وهو طباهر المعيد أ، والمرتضى ١٠، والحلبي ١٠، والشيخ في الاستصاد ١٠. والعلبي أن والعرق في الاستصاد ١٠. وأكثر الأخبار لم نفرق ١٠. والعرق في رواية إن أذنذ ١٠

١ الكافي، ج ٥، ص ٤٦٥ باب البيرات، ح ٢

٢ -لانتصار، من ٨٥٥، المسألة ٢١٩

٣ المسعة، ص ١٨٧

[£] الكافي ج٧ ص١٢٧ باب أن النساء لا ينزش من المقار شيباً، ح١٢ تنهديب الأحكام، ح ٩، ص ٢٩٨، ح ١٠٦٥ الاستيمار، ح ٤، ص ١٥١، ح ٧١ه.

٥ النهاية، ص ٦٤٢

٦ كالقاصي في المهدَّم، ج ٢، ص ٤٦ : وإبن حمرة في الوسيلة، ص ٣٩١ ، والمحمّق في شرائع الإسلام. ح 1. حن ٢٨

٧ الفقيد، ج ٤. ص ٢٤٦. ح ٢٥٧٥.

٨. السرائر ، ج ٣. ص ٢٥٩

٩ المقعة، ص ١٨٧٪

١٠ الانتصار، ص ٨٥، المسألة ٢١٩

١١ الكامي في الفقد. ص ٢٧٤

۱۲ الاستبصار، ح ٤، ص ۱۵۵

١٣ راجع وسائل الشيعة، ج ٢٦. ص ٢٠٥ ـ ٢١٢ الباب ٦ س أبواب ميراث الأرواج.

¹¹ الفقيد ع ص ٢٤٩م - ٢٥٩٥٠ تهديب الأحكام ج ٦ ص ٢٠١٠ ح ٢٠ - ١٠ الاستيصار ، ج ٤، ص ١٥٥٠ ع ٢٠ ع. ص ١٥٥٠ ع ٨٠٥٠.

فرع: لو كان لها ولد ولد، فإن كان وارثُ فالأقرب أنّه كالولد، وإن لم يكن وارثاً كما لو كان هناك ولد للصلب ففيه نظر؛ من صدق لولد؛ ومن عدم إرثه، فتبقى علّة المنع موجودة، وهي إدخال المرأه عليهم من يكرهونه.

الرابع: لو زوّح الفصوليّان الصغيرين، وبلغ أحدهما وأجاز ثمّ مات عـزل مـن تركته نصيب الآخر، فإن مات قـل البلوغ ملا إرث، وإن بلغ قرد فلا إرث، وإن بلغ قرد فلا إرث، وإن بلغ قاجاز رغبة في الإرث فلا إرث. ويعلم ذلك بقوله. وإن أجاز مخبراً عن عدم الرغبة في الإرث أحلف على ذلك، فإن امتنع قلا رث.

فرع: لو كان أحد الروحين مباشراً للعقد وباشر العضولي عن الآخر، ومات من باشر عنه العضولي قبّل إجارته، فلا إرث، سواء كان قد بلع أم لا. وإن مات المباشر عن نفسه ففي عزل نصب الآحر وسريال الحكم نظر وكذا لو كانا صغيرين وباشر الوليّ عن أحدهما

الخامس: لو طلق رجعتاً ومات في العدّة، أو تناثت تبوارث، ولو كان بائناً فلا إرث وإن ماتا في العدّه، إلا أن يكبون الطبلاق في العبرض فسترته إلى سمنة ما لم تتزوّج، أو يبرأ من مرضه، ولو كان بسؤالها ففيه وجهان مبنيًان عملى تعلّق الحكم بالطلاق في المرص، أو باعتبار التهمة. وكد لو كانت أمة فأعتقت، أو كافرة فأسلمت.

ولو فسخ نكاحها بعيبها. ففي إحراء 'نحكم وجه بعيد أمّا لو فسخت نكاحه بعيبه لم يتوارثا قطعاً وكذا لو فسح النكاح بسبب الرضاع، سنواء كنانت همي المرضعة، أو بعض قراية الروج.

فرع: لو طلّق الأسير مع أمارات إتلافه, أو المأخوذ للقود، أو للرجم، فبالظّاهر أنّه لا يطّرد الحكم فيد. وطرّده ابن الجنيد وحكم بالإرث إلى سنة ١. وجنح إليه

١ حكاه عنه العلَّامة في محتلف الشيعة، ج ٦، ص ١٢٤، المسألة ٤٥

في المختلف، ثمّ قال: المشهور اختصاص أحكم بالمريص".

السادس: لو تروّجت روجه الصفقود ثمّ ساتب وحضر الأوّل، فإن كان التزويج الثاني فاسداً لعدم الستيماء الشرائط ورثها الأوّل، وإن كان صحيحاً فالمشهور إرث الثاني وقال ابن الجنيد. يرثها الأوّل ولو كان الثباني قد حازه "وفيه بعد

السابع لو طلَّق بائــاً واشتبه ثمّ مات، والأقرب القرعة وكذا لو مات المسلم عن كفر وله زوجات تبعنه في الإسلام ولمّا يتحيّر وفيل· بالنشريك. أو الوقف حـــتّـى يصطلحن".

الثامن؛ لو طلّق معتبة واشتبهت، ثمّ ترزّج أخرى ومات عن أربع غير المطلّقة، فالمرويُّ أنَّ للمعتنة ربع نصب الروحيَّة، ويقتم لباقي بين الأربع بالسويَّة ، وقال ابن إدريس بقرع "

ولو انسبهت يواحده أو يا تنبن دعى انسجاب الحكم. أو القرعه نظر · من الحروج عن النصّ ؛ و تساويهما معنى.

التأسع. قال ابرالحبيد لو زوّح الأب بنه بنتاً في حجره فمات الابن ورثبته. ولو مانت لم يرتها الابن إلّا أن يكون قد رضي بالفقد ورثتها".

ويشكل مأنَّ العقد إن صحِّ توارثا وإلَّا فلا ورضي الورثة لا عبرة به إذا لم يكن فيهم وليَّ شرعي

١ محتلف الشيعة، ج ٩، ص ١٤٤٤ المسألة ١٥٤

٢ حكام عنه الملَّامة في مختلف الشيعة، ج ٩. ص ١٣٤، المسألة ٥٥.

٣ راجع شرائع الإسلام، ج ٦، ص ٢٤٢

٤ الكافي، ج٧، ص ١٣١، باب نادر ح ١؛ تهديب الأحكام ج٨، ص ١٣، ح ٢١٦

حكاد عند العاملي هي معتاج الكرامة، ج ٨، ص ١٨٥، وقال: لقد تنبّمت مواريث السرائر في مسختين من أوّله
 إلى أحره إلا ما راغ عند النظر، وباب الطلاق وما وبيد من محدم والمباراة فلم أجد لدالك هيماً ولا أثراً. بن وجدته
 موافقاً للأصحاب على العكس منا بسب إليه

٦ حكاء عنه العلَّامة هي محتلف الشيعة. ح ٩. ص ١٢٣ السألة ٥٣

[\\\\]

درس

ورابع عشرها: منع المستهل من الإرث إذا لم يكمل شهود الاستهلال، فبلو شهدت امرأة واحدة منع من ثلاثة أرباع النصيب، ولو شهدت اثنتان منع من النصف، ولو شهد ثلاثة منع من الربع.

ونقل ابن الجنيد قبول شهادة الواحدة في لجميع ، وهو قول الحسن ، وهو ظاهر المفيد ". وهو ظاهر المفيد ". فعلى هذا لا يمع، إلّا أنّه متروك.

وخامس عشرها: اشتباه الحرّ الوارث بالعبد، فيما لو سقط بيت على قوم عماتوا وبقي منهم صبيتان، أحدهما حيرّ والآخير معلوك له واشتيه، فيأنه روي عين الصادق الله: أنّه يقرع لتعيين الحرّ، فإذا تعيّن أعتق الآخر وصار الحرّ مولاه أ. فهدا منع من إرث الحرّ العبد إن أوحننا عنق الآخر، وهو ظاهر الرواية، وظاهر قبول الحسن ٥، والصدوق "

وقال الشيخ في النهاية بل يرته الحرّ بعد القرعة، ولا عتق ً. وهو قويّ. وتحمل الرواية على الاستحباب.

وسادس عشرها قدر الحبوة. فإنه لا ينفد فيه ميراث غير المحبوّ، وهنو الولد الأكبر الذكر. وذلك في السيف والحاتم والمصحف وثياب بدن الميت.

١. حكاه عنه العلَّامة في مختلف الشيعة، ج ٩. ص ١٢١، المسألة ٤٩.

٢ حكاد عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٨. ص ٤٢٩ العسألة ٧٤

٣. المقتمة، ص ٧٢٧،

٤ الكاهيء مع ٧، ص١٣٨، باب ميراث الفرقي وأصحاب الهندم، ح٧ الفنعية، ج٤، ص ٨ ٣، ح١٥٦٦٣ تنهذيب الأحكام، ج١، ص ٢٦١ ـ ٢٦١، ح ١٢٩٠

٥ حكاد عنه الملامة في مختلف الشيمة، ج ٩، ص ١٢٥، بمسألة ٥٧.

⁷ الفقية، ج £. ص ٣٠٨. ح ٣٦٦٥

٧ النهاية، ص٢٤٥.

وشرط ابن إدريس أن لا يكون سفيهاً فاسد الرأي، وأن يخلّف الميّت عيرها . وشرط ابن حمزة ثبات العقل، وسداد الرأي، وفقد آخر في سنّه، وحصول تركة غيرها، وفيامه بقضاء ما فأته من صيام وصلاة "

وفي رواية رِبْعي أصاف الدرع، والكنتب، والرحل، والراحلة". وفني رواينه الفضيل؛، ومرسلة ابن أُذينة ذكر السلاح؟.

ولوكان الأكبر أنثى فللأكبر من الذكور.

وصرّح ابن إدريس بوجوب الحبوة _ وهو ظاهر الأكثر، والأخبار ^ _ وأنّها لا تحسب علمه بالقيمة ٧ وقال المرتضى تحسب عليه بالقيمة ٨. وهو نادر.

وصرّح ابن الحنيد باستحباب الحبوء أ، وهو طاهر الحلبي؛ حيث قال: ومن السنّة أن يحبى. وذكر ثياب مصلّاه ".

فروع

الأوّل؛ لو تعدّد الأكبر فالظاهر لقسمة، قاله في السبوط ١١، خلافاً لابن حمزة ١٢. وفي اشتراط للوعه احتمال. وطاهره، وظاهر ابن إدريس اشتراطه ١٢

۱ السرائر، ج۲، ص ۲۵۸

۲ الوسیلة, ص ۲۸۷

٣ الكافي، ج ٧، ص ٨٦، باب ما يرت الكبير من الوند فون غيره، ح ٣ ـ ١٤ الفقية، ح ٤، ص ٣٤٦ ح ١٥٧٤٩ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٧٥، ح ٢٩٦ ـ ٩٩٧ ؛ الاستيصار، ح ٤، ص ١٤٤، ح ١٥٥ ـ ٥٤١.

٤ تهديب الأحكام، ج ٩ ص ٢٧٦، ح ٩٩٨ الاسبهار ج ٤، ص ١٤٤، ح ٢٥٥

الكافي، ج ٧، ص ٨٥، باب ما برث الكبير من الوقد دون غيره ح ٢٠ تهديب الأحكام، مع ٩، ص ٢٧٥، ح ١٩٩٥،
 الاستهصار، ج ٤٠ ص ١٤٤، ح ٢٣٥.

٦. راجع وسائل الشيعة ج ٢٦، ص ٩٧ _ ١ الباب ٢ من أبواب ميرات الأبوين والأولاد.

٧ السرائر، ج٣. ص ٢٥٨

٨. الانتصار، من ٥٨٢، السنألة ٢٦٦

٩. حكاء عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٩. ص ٢٩. السمالة ٢

١٠. الكافي في الفقه، ص ٢٧١

١١ الميسوط، ج ١٤ ص ١٢٦

١٢ الوسيدة. من ٢٨٧

١٢ السرائر، ج٢، ص ٢٥٨.

الثاني: لو تعدّدت هذه الأجناس هال أس إدريس: يختص بـالَدي بـعتاد لبـــه ويديمه أ. وهو حسس في ما جاء بلفظ الوحدة، أمّا النياب فالأقرب العموم حــتّى العمامة. وكلام أبي الصلاح بقتضي تحصيص ثباب الصلاة أ.

الثالث: لو خَلَف ديناً مستغرقاً فلا حبوة؛ إذ لا إرث. نعم، لو قصى الورثة الدين من غير التركة فالأقرب الحبوة

ولو أراد الأكبر افتكاكها من ماله ليتخيّرها. فالأقرب إجابته.

الرابع: لو أوصى الميّت بصرفها في جهة مباحة، فالأقرب اعتبارها من الشلث. ولو زادت، فالأقرب توقّفها على إجازة الأكبر لا غيره.

الخامس: لو قصر نصيب كلّ ورث عن قدر الحبوة فبالطاهر أنّه غير مبانع. ومحتمل المنع؛ للإجحاف.

وسامع عشرها الكفل ومؤونة الجهيز، وهو مانع من الإرث هي قمدره فملو لم نفضل شيء قلا إرت، إلا في الرواجة على ما يبلك .

وثامن عشرها: الوصيّة، مائها ماسه ما لِم تزديعلى الثلث، فإن زادب ولم يجر الوارث نفذ الإرت في الباقي، وإن أجاز فظاهر حماعة أنّ الإرث لا ينفذ فيها ؛ بما يُها أنَّ الإجازة تنفيذ لفعل الموصى لا بتداء عطيّة.

وعند ابسي بابويه. من لا وارث له ولا عصبة بصحّ إيـصارّه بـجميع مـاله فــي المسلمين والمساكين وأين السبيل".

و تاسع عشرها: كون العين موقوفة. فإنَّه لا ينفذ فيها المواريث وإن كانت ملكاً

۱ السرائر، ج ۲، می ۲۰۸

٢. الكافي في التقد ص ٢٧١.

٣ تقدّم في ج ١٠ ألدرس ١٢

ع. كالمقيد في السقنعة، ص ٦٦٩ مـ ١٦٧٠ وسسلار فني السراسيم، ص ٢٠٣ وايس إدريس فني السرائبواج ٢٠٠ من ١٩٤

ة حكاد عن عليّ بن بابويه العلّامة في مختب الشيعة ح ٦، ص ٣٥٠. المسألة ١٢٥ وقاله الصدوق في المقتع، ص ٤٨٦

للموقوف عليه على الأصحّ. ثمّ إل كان هماك مرببة أخرى انتقلت إليها نحو الوقف. وإن كان منقطعاً ففيه خلاف سبق في الوفف '

والعشرون: كون العبد حانياً عمداً. فإنه إذا اختير استرقاقه أو قتله تبيّن عــدم نفوذ الإرث فبه ويحتمل تملُّك الوارث ثمَّ ينتزع منه.

ولو كان حطأ نقد فنه الإرث، لأنَّ المحيير إلى مولى الحاني، ومن ذلك أمَّ الولد فإنَّ من عدا ولدها يكون حقَّه في لقيمة. ويحتمل نفوذ الإرث فيها ثمَّ تقوّم

وروى محمّد بن يحيى عن وصيّ عنيّ بن السري: أنَّــه أوصسي بـإخراج ولده جعفر من الإرث لما أصاب أمّ وَلَده، عاْقَرُه الكاظم ١١٤٪. قال الشيخ: هذه قضيّة في واقعة فلا تتعدّى إلى غيرها ً

وقال ابن الجبيد: في حديث أهل البيت على أنَّ من فحر بزوجة أبيه لم يورث من ميرات أبيه شيئاً 1.

> [١٨̯٩] در س

في ميرأث الآباء والأولاد

للأب وحده المال. وللأمّ وحدها الثلث تسميةً والباقي ردّاً. ولو اجتمعا فلها الثلث لا مع الحاحب، والسدس معه، والباقي للاب. ولو كان هناك زوج أو زوجة فلهما النصيب الأعملي. وللأمّ تسلت الأصل. أو سدسه، والباقي للأب

١، تقدُّم في الدرس ١٦٨

٢. الكافي، ج ٧، ص ٢١، باب البوادر، ح ١٥؛ العقيم، ج ١ ص ٢١٦، ح ١٥٥٨ ، تهديب الأحكام، ج ٦، ص ٢٣٥، ح ۱۹۹۷ الاستيمان ج ٤، ص ۱۳۹، ح ۲۱٥.

٣. تهديب الأحكام بع ٩. ص ٢٣٥، ديل العديث ٩١٧؛ الاستبصار، ع ٤. ص ١٤٠، ديل العديث ٥٢١.

٤ لم مخر عليد

ولو كان الزوح أو الزوجة مع الأُمَّ فلها الثنث بعد بصيب الزوجئة تسعية، والباقي ردًاً. ولو كان أحدهما مع الأب فالباقي بعد نصيب الزوجيّة له.

ولو كان معهما ابن فلهما السدسان والباقي له. ولو كان أحدهما مع الابن قبله المدس والباقي للابن، وكدا لو تعدّد الابن.

ولو اجتمع معهما بنتان فصاعداً علهما الثنان وللأبوين السدسان. ولو كانت بنت واحدة فلها النصف ولهما السدسان، ويرد الباني أخماساً على الحميع، ومع الحاجب يرد أرباعاً على البنت والأب.

ولو كان معهما ذكور وإبات. أو مع أحدهما. فيلهما السندسان. أو لأحدهما السدس، والباقي يقسّم للدكر مثل حظّ الأنثيس.

وللابن المنفرد المال، وللاثنين فصاعد لمال بالسوية، وللبنت المنفردة السعة، السعة، وللبنت المنفردة السعة، السعة، والساقي ردّاً وإن كاما اثنتين فصاعداً صلهما الثلثان تسعمة، والماقي ردّاً.

ولو اجتمع الذكور والإناث اعتبِستوا الجميع، للدكر مثل حظّ الأنتيين. ولو اجتمع البت وأحد الأبوين فلها النصف وله السدس، والناقي يردّ أرباعاً، فيكون حميع المال أرباعاً.

ولو كان هناك زوج أو روجة فلهما النصيب الأدبي، وللبنت النصف، ولأحمد الأبوين السدس، والباقي يردّ أرباعاً

ولأحد الأبوين مع البنتين السدس. ونهما الثلثان، والباقي يردّ أخـماساً، ومـع الزوجة يأخد الثمن، والباقي يردّ أحماساً.

ولو اجتمع الأبوان والبت والروجة فلهما السدسان، وللبت الصف، وللزوجة الثمن، والباقي يرد أخماساً مع عدم العاجب، وإلا فعلى الأب والبنت أرباعاً. ومع الزوج يبدخل النقص على لبنتين وكدا يبدخل عليهما لو اجتمعا مع الأبوين والزوج أو الزوجة. وكذا لو اجتمعت البنت والأيبوان والزوج فبالقص عليها.

وإذا عدم الأولاد قام بنوهم مقامهم. سواء كان الأبوان موجودين أو أحدهما أو لا على الأصحّ، ولا نعلم فيه حلافاً إلا من الصدوق ؛ فإنّه شرط في توريثهم عدم الأبوين؛ تعويلاً على روايه قاصرة الدلالة "

ثمّ أولاد الأولاد ينرلون سرلة آبائهم. فلابن البنت نصب أمّـه، وليست الاپس نصبب أبيها. فلو خلّف بنت ابن وبني بنت فلبنت الابن الثلثان، ولبسي البنت الثلث وإن كثروا.

ثمّ يقتسم أولاد البس وأولاد الابن النصيب، للذكر مثل حبطً الأُنشيين ونـقل الشيخ: أنّ أولاد البت يقتسمون بالسويّة . واحتاره تلميذه القاصي .

وقال الحسن والمرتضى (وابن إدريس: يعتبر أولاد الأولاد بأنفسهم، فسللذكر ضعف الأُنشى وإن كان بتقرّب بأمّه وتتقرّب الأنشى بأبيها: لأنّهم أولاد حقيقة ⁹ والأوّل أشهر فتوى ورواية

ويترتّب أولاد الأولاد في الإرث. قالأفرب إلى المثيت يمنع الأبعد ذكراً كمان أو أُنثى

ولا يرث الحدّ والجدّه مع الأيوين. بن يستحبّ للأبوين إطعام آباءهما سندس الأصل إذا زاد نصيب المطعم بقدر السدس. ولو راد نصيب أحدهما خاصّة أطبعم أبويه لا أبوى الآخر ولا يستحبّ للأولاد طعمة الأجداد

ولو كان أحد الحدّين مفقوداً فالطعمة للآحر. وإن وجدا فهي بيتهما بالسويّة

١. المقيم، ج ٤. ص ٢٦٩، ذين الحديث ٢٦٢٥؛ المقنع، ص ٢٩٠.

۲ الکافی، ج۲، ص۸۸، باب میراث ولد اثو ند، خ۱۱ انعقیه، ج ۱، ص ۲۹۸ – ۲۹۹، خ ۱۹۳۹ تهدیب الأحکام، ج ۱، ص ۲۹۱، ح ۱۹۲۷ دالاستیصار، ج ۱، ص ۱۹۳، ح ۲۷۹

٣ الهاية، ص ٦٣٤.

٤٠ المهذَّب، ح ٢٠ ص ٢٣٢

٥. حكادعته الملامة في مختلف الشيعة، ج ٦. ص ٢٦. المسألة ٢

٦ حكاد عنه ابن إدريس في السرائس ج٢٠ ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠ و الصلامة فني مختلف الشيعة ، ج٦٠ ص ٢٦، المسألة ١

٧. السرائر، بع آل ص ٢٣٩ ـ - ٢٤

[۱۹۰] درس

في ميراث الإخوة والأجداد

إِنَّمَا يَرِثُونَ مَعَ عَدَمَ الآبَاءَ وَالْأَيْنَاءَ وَأَيْنَائُهُمْ. وقال الصدوق: يَرِثُ الجَدُّ مَعَ وَلَد الولد، ويَرِثُ الجَدُّ للأب مَعَ الأب والحدّ مِن قِبَلُ الأُمُّ مَعَ الأُمَّ ! لرواية سعد، عسى الكاظم ﷺ: يَرِثُ الحدّ مَعَ بِنَاتَ الْبِنْتُ فَسَدْسٌ *

قال الشيخ: ذكر ابن فضّال إحماع العصابة على ترك العمل يهذا الحير؟.

وقال الصدوق. لو خلّفت روجها وابن ابنها وجدّاً. فللزوح الربع، وللجدّ السدس، والباقي لابن الابن⁴.

وقال ابن الجنبد؛ لو حلّف بنناً وأسوين، هالفاضل عنن أسصائهم للحدّين أو الحدّتين ولو خلّف ولد ولد وجدًا، أرواداً وجدًا، فللجدّ السدس".

وقال الشيخ يونس بن عبد الرحمن النجد أبو الأبي أولى من ابن الابن الابن المال والأقوال الثلاثة شادّه. فللأخ من الأبوين وحده العال. وللأخوين فصاعداً العال بالسويّة.

ولو اجتمع الإلحوة والأخوات للأبوين، فالمال بينهم، للذكر مثل حظَّ الأُنشيين. وللأُخت المنفردة للأبوين النصف نسمية و ساقي ردًا وللأُختين فنصاعداً الشلتان تسمية والباقي ردًا بنهن بالسويّة. ولا برث معهم الإحوة والأخوات من كلالة الأب.

١ الغقيم، ج ٤, ص ٢٨٧. ذيل الحديث ٢٥٢٥

۲ الفقیه، ج 6، ص ۲۸۱، ح ۲۲۱ و نهدیب الأحكنام، ج ۱، ص ۲۱۱، ح ۱۱۸۸ الاستیصار، ج 6، ص ۱۹۳، ح ۲۲۲

٣. تهديب الأحكام، ج ٩. ص ٣١٥. ذيل الحديث ١١٢٨؛ الاسبهار، ج ٤، ص ١٦٤، ديل الحديث ٦٢٢

[£] النتية، ج £، ص ٢٨٩، ديل الحديث ٤٥٢ه

ه رسكاه عنه الملّامة في محتف الشيعة. ج ٦، ص ١٦٠ المسألة ٤٧.

٦ حكاه عبد الملامة في محتلف الشيعة، ج ٦، ص ١٢٠ المسالة ٤٨

٧. حكاء عنه الكليسي في الكافي، ج ٧، ص ١٦٨، باب ابن أح رجدٌ، دين الحديث ١٦

تعم، يقومون مقامهم عند عدمهم.

وللواحد من كلالة الأُمّ ذكرًا أو أُشى إدا النفرد السندس تسمية، والبناقي ردّاً وللاثنين فصاعداً الثلث تسميةً، والباقي ردّاً بالسويّة ذكوراً كانوا أو إناثاً، أو ذكوراً وإناثاً.

ولو اجتمعت الكلالات الثلاث سقط كلالة الأب، وكان لكلالة الأم سدس الأصل إن كان واحداً، والثلث إن كان أكثر بالسويّة، والباقي لكلالة الأب والأم، وإن كان واحداً، ذكراً كان أو دكرين فضاعداً، أو ذكوراً وإناثاً، للذكر منثل حفظ الأنشيين. وتسقط كلالة الأب.

ولو احتمع مع كلالة الأمّ أخت للأبويل فلها النصف. وللواحد من كللالة الأمّ السدس، وللأكثر الثلث، والبافي للأحب من الأبوين ولو كاننا أحبيل للأبوين مع واحد من كلالة الأمّ، كان السدس ردّاً عليهما حاصة وتفرّد الحسل والفصل بأنّ الباقي يردّ بالنسة أرباعاً أو أحماساً؟

ولو كانت الأخت للأب خاصة أو لأحمال كذلك مع كلاله الأم، فالحلاف هما مشهور، فعند ابر الجميد"، والحمل أ، وبر إدريس"، والمحقق يرد على الحميع بالنسبة". وعند الشيحير"، وأنباعهما يختص به كلاله الأب م لرواية محمد من مسلم عن الباقر على وهو الأقرب.

وللزوج أو الروجة النصيب الأعلى، ولكلانه الأُمّ سدس الأصل أو ثلثه، والباقي

٧ حكاه عنه العلَّامة مي محتلف الشيعة. ح ٩. ص ٦٤. المسألة ٦٣

٢ حكاء عنه الصدوق أي الفقيه ج ٤. ص ٢٩٥، دين تحديث ١٥٦٥٤ والعلامة هي محتلف الشيعة. ج ٩. ص ١٦٥ المسألة ١٢

٣ و ٤ حكاء عنه العلامة في محتلف الشيعة. ح ٦. ص ٦٣. المسألة ١٣

٥ السرائر ج ١٢. ص ٢٦٠

٣٢ شرائع الإسلام، ج ٤. ص ٣٣

٧ المقنعة، ص٧١٧_٧١٣؛ الاستيصار، ج٤ ص١٦٨_١٦٩ ديل العديث ٦٢٧

٨. كالقاضي في المهدَّب، ج ٢، ص ١٣٥ ؛ وأين حيرَة في الوسينة، ص ٣٨٩

٩ تهديب الأحكام ح ٩، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٣ ـ ١١٥٧ ـ ١١٥٨؛ لاستيصار، ج ٤، ص ١٦٨ ـ ١٦٩، ح ٦٣٧ ـ ١٣٨

لكلالة الأب ذكوراً كانوا أو إناثاً ولا عول هما، كما لا عول في اجتماع الزوج أو الزوجة مع البنات. ولا تعصيب عندنا بحال.

[111]

درس

للحدّ المنفرد المال لأب كان أو لأمّ. وكد الحدّة.

ولو اجتمعا من طرف واحد تقاسما المال. للذكر مثل حظَّ الأُنثيين إن كانا لأب. وبالسويَّة إن كانا لأمِّ.

ولو كانا من طرفين، فللجدّ للأُمّ أو الحدّة أو لهما الثلث بينهما بالسويّة. وللجدّ أو الجدّة للأب أو لهما الثلثان بالتفاوت.

وقال العسن والفضل لو ترك جدّنه أمّ أشهر كرجدته أمّ أبيه، فلأمّ الأمّ السدس، ولأمّ الأب الصف، والماقي ردّ عليهم الشيه، كمن رك أخناً لأب وأمّ، وأحناً لأمّ . وقال الصدوق: للجدّ من الأمّ مم اللجدّ للأب، أو الأخ للأب السدس، والساقي للحدّ للأب أو الأخ .

وقال الفصل: لو ترك جدّته أمّ أمّه، وأخمه للأبوين، فللجدّة السدس؟. وقال الحلبيّان° والكيذري: للجدّ أو الحدّة للأمّ السدس، ولهما الثلث بالسويّة.".

والأوّل أطهر.

ولو جامعهم أحد الزوجين أحدّ نصيبه الأعلى، وتلجدٌ أو الجدّة أو هما من الأُمّ ثلت الأصل، والباقي للمتقرّب بالأب

١. حكام عنه العلامة في مختلف الشيعة. ج ١. ص ٤٣. المسألة ٣

٧. حكاء عنه الكليئي في الكافي، ج٧، ص١١٧، باب ابن أح وجدٌ، ذيل الحديث ٦.

٣. حكاء عند الملامة في معتلف الشيعة، ج ٥، ص ٤٦، المسألة ٢٠ وانظر المقبع، ص ٤٩٩.

٤ حكاه عنه الكليسي في الكامي. ج ٧. ص ١١٨. باب ابن أح وجدٌ، ذيل العديث ١٦

ه. الكافي في الفقه، ص ٢٧٦: عبية النروع، ج ١ ص ٣٧٤ ـ ٣٢٥

٦ إصباح الشيعة، ص٢٦٧

ويمنع الأجداد الدنيا مَنْ علا مِنَ الأحداد، ويعومون مقامهم عند عدمهم الأقرب إلى الميّت فالأقرب. وكذا يسمور من بتقرّب بهم من الأعمام والأخوال وإن بـعد الأجداد.

وللميّت في المرتبة الأولى أربعة أحداد. وفي الثانية ثمانية. وفي التالثه ستّة عشر. وعلى هذا فلو خلّف الثمانية فعقر بة الأمّ الثلث بينهم بالسويّة. ولقرابة الأب الثلثان بينهما أثلاثاً. ولأبوي أمّ الأب الثلث بينهما أثلاثاً. قاله الشيخ أ. فسهام أقرباء الأمّ أربعه، وسهام أفرباء الأب تسمعة. وأصلها ثلاثة تنكسر على الفريقين. ولا وفق، فتضرب أربعة في تسعة ثمّ في ثلاثة تبلغ مائة وثمانية.

وقال الشيخ معين الدين المصري:

ثلث الله الناب النبوي أمَّ الأمَّ بالسوبَه وثلثاه لأيوي أب الأُمَّ بالسويّة، وثلث الثلثين لأبوي أمَّ الأب بالسويّة وثلثاهما لأبوى أبيه أثلاثاً قسهام قرابة الأُمَّ ستَّة، وسهام قرابة الأمَّ ستَّة، وسهام قرابة الأب ثمانية عشر، فمحتزئ بها وتصرب هي أصل المسألة سبلع أربعة وحمسين ومنها تصحّرٌ.

وقال الشيخ زين الدين محمّد بن القاسم البررهي، ثلث الشلث لأبـوي أمّ الأُمّ بالسوئة، وثلثا الثلث لأبوي أب لأمّ أثلاثاً. وصحّبها أبصاً من أربعة وخمسين " والأوّل أشهر.

وقد بحثمع في الجدّ الواحد قرابة الأبوين. فيكون له نصيب الجدّين، ويرث معه المبفرد بإحدى القرابتين إذا كان في درجته

ولا يمنع الجدّ للأب حاصة؛ إذ ليس كالإخو، في منع كلاله الأبويل كلالة الأب. ولو اجتمع الإخوة والأجداد فالآخ علاَّم كالجدّ من قبلها، وكذا الأُخت كالجدّة، والآخ للأب كالجدّ من قبله، وكدا الأُخت للأب، فلقرابة الأُمّ من الإخوة والأجداد

۱ آلتهایة، ص ۲٤۹

لم تعتر عدى من حكاه عنه من المنقدّمين عن الشهيد، ومن المتأخرين عنه حكاء عنه الشهيد الثاني في مسالك
 الأفهام، ج ١٣، ص ١٥٢

٣. حكاء عنه أيضاً الشهيد الثاني في مسالك الأفهام ج ١٣. ص ١٥٢

الثلث بينهم بالسويّة. ولقرابة الأب الثلثان بينهم بالتفاوت. ويقوم الإخوة للأب مقام الإخوة للأب والأُمّ عند فقدهم.

ولو خلّف جدًا أو جدّة أو إيّاهما لأمّ مع أخ، أو إخوة لأب وأمّ، فللجدودة الثلث والبافي للإخوة ولو كانت أحتاً واحدة للأبوين، ولو كانت للأب فالأقرب أنّها كذلك. ويمكن انسحاب الخلاف السابق فيها

ر ولو خلّف أخاً أو أُختاً لأُمّ، وجدّاً أو جدّة أو إيّاهما لأب، فللواحد من كلالة الأمّ السدس والياقي للجدودة ويعاسم الأجد د وإن علوا الإخوة.

ويمنع كلُّ طبقة من فوقها، ولا يمنعهم لإخوة.

ويقوم أولاد الإخوة مقام آبائهم عند عدمهم، فيرث كلّ نصيب من يتقرّب بــه، فلولد الأُخت نصيب أُمّه اتحد أو تعدّد. ذكراً كان أو أُنثى. ولولد الأخ عصيب أبيه كذلك.

ويسع أولاد كلالة الأب والأُمَّ أولاد كلاله الأب. ويقومون مقامهم عند عدمهم، وتقاسمون الأحداد كآيائهم وإن علواً وسقل أولاد الإحوة.

ولا ميراث لابن الأخ من الأبوين مع الأخ للأم، ولا لابن ابن الأخ من الأبويس مع ابن أخ لأم خلافاً للفضل في المسألتين الاجتماع السببيس ويستفعّف بستفاوت الدرجتين

والقسمة بين أولاد الإخوة للأبوين أو للأب، للذكر مثل حطّ الأنثيين. والقسمة بين أولاد الإخوة للأمّ بالسويّة.

[144]

درس

في الأعمام والأخوال

وهم أُولُو الأرحام. وإنَّما يرثون مع فقد الإحوة وينيهم، والأجداد فصاعداً.

١ حكاد عنه الصدوق في الثقيه، ج ٤، ص ٢٧٥ و ٢٧٧ دين الحديث ٦٦٢٤

وعن الفضل. أنّه لو حلّف خالاً وجدّة لأُمّ اقسما المال مصعين (والذي فسي كتابه: أنّه لو ترك حدّته وعمّته وخالمه دلمال للجدّه ونقل عن يونس مشاركة العمّة والخالة، وأنّه حعل العمّة نساوي سحدّ. وعلّطه في ذلك. وفي قـولد. إنّه لو خلّف عمّاً وابن أخ اقتسما المال نصفين "

طلعم أو العمّة أو أكثر من قبل أب أو أمّ العال بالسويّة إذا كانوا من قبل الأمّ. وبالتفاوب إذا كانوا من قبل الأبوير أو الأب. ولا يرت قرابة الأب إلّا مع عدم قراية الأبوين.

ولو احتمع قرامه الأُمَّ مع قرامة الأب صفرامة الأُمَّ السدس إن كان واحداً. عمّاً كان أو عمّةً. والثلث إن كانوا أكثر بالسويّة ولقرابة الأبوين أو الأب الثلثان. عمّاً كان أو عمة أو أكثر بالتعاوت

ولو حلَّف كــلاله الأُمَّ مــع عــته لأب فيلها الفــاضل عــى الســدس أو الشـلت ولا مسحب الخلاف في الأحت للأب هتا.

ولو جامعهم أحد الروجين أحد نصيبه الأعلى ولفراب الأُمَّ تبلت الأصبل أو سدسه بحسب التعدّد والوحدة. والباقي غرابه الأبوين، ومع عدمهم فلقراب الأب والقسمة بينهم مع التعدّد بالتفاوت

وللحال المنفرد المال، وكدا الحاله لأب كان أو لأُمّ. وللمنعدّد المال بالسويّه لأب كانوا أو لأُمّ

ولو اجتمع الكلالذان علمعتقرّب مالأُمّ لسدس إن كان واحداً. والشلث إن كان أكثر بالسويّة وإن كانوا ذكوراً وإماناً. والمعتقرّب بالأبوين أو يبالاب مع عدمهم الباقي، واحداً كان أو أكثر بالسويّة وإن كانوا ذكوراً وإساناً. وللمتقرّب بالأبوين أو بالأب مع عدمهم الباقي، واحداً كان أو كثر بالسوية وإن كانوا دكوراً وإناثاً على الأصحّ، ونقل الشيخ هي المحلاف عن يعص الأصحاب: أنّهم يقتسمونه للدكر ضعف

١ حكاه عنه الصدوق في العقيه، ج ٤، ص ٢٩٢_٢٩٣، دير الفحديث ٦٥٤٥

٢ حكاه عنه الكليمي هي الكافي، ج٧، ص١٦٨ باب س ٢٠٨٠ العديث ٦٦

الأنثي . ولو كان هناك أحد الزوجين فله نصيبه الأعلى.

ثمّ إن كان الأخوال س حهة و حده دباقي لهم بالسويّة كيف كانوا. وإن كانوا متفرّقين سقط كلالة الأب مع كلالة الأبوين.

قال الفاضل:

ويأخذ كلالة الأُمَّ سدس النلت إن كان واحداً. وثلثه إن كان أكثر، والباهي لكلالة الأبوين. فلو خلّفت روجها وحالاً من الأُمَّ وخالاً من الأبوين فللروج النصف، وللخال للأُمَّ سدس الثلث، ونقل أنّه بأحد سدس الباقي ً.

وقد ينهم من كلام الأصحاب أنّ لنخال للأمّ بعد نصب الزوجة سدس الأصل إن اتّحد، وثلثه إن تعدّد، كما لو لم يكي هناك زوح ولا زوجة.

ولو اجتمع الأحوال و لأعمام فللأحول التلت، وكذا لو كان واحداً. وللأعسام الثلثان، وكذا لو كان واحداً. ولو كانوا ستفرّقين عللأحوال من حهة الأمّ ثلث الثلث، وإن كان واحداً فله سدس الثلث، و لباهي من الشلت للأحوال من جهة الأب، وكذا إن كان واحداً، والثلثان للأعمام، فللمتقرّب بالأمّ سدس الشلتين إن كان واحداً، والثلثان للأعمام، فللمتقرّب بالأمّ سدس الشلتين إن كان واحداً، وثلثهما إن كان أكثر بالسوئه وإن خلفوا في الذكوريّة والأنوثيّة، والباقي للأعمام المنقرّبين بالأبوين بالتموت، ولو عدموا قام مقامهم قرابة الأب، وكذا في الأخوال.

وللزوج أو الروجة مع الأعمام والأحول السصيب الأعملي، وللأخبوال تملت الأصل، وكذا لوكان واحداً، وللأعمام الباقي

ولو تفرّفت الخؤولة والعمومة. فللمتقرّب بالأمّ من الخؤولة سدس التلث إن كان واحداً. وثلثه إن كانوا أكثر، والباقي للمتقرّب بالأب. وللمتقرّب بالأمّ من العمومة سدس الثلثين إن كان واحداً، وثعثه إن كانوا أكثر، والباقي للمتقرّب بالأبوين، ومع عدمهم للمتقرّب بالأب.

١ الخلاف، ج ٤، ص ١٧، البسألة ٦

٧ قواعد الأحكام ج٢. ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ : تحرير الأحكام الشرعية ج٥. ص ٢٦. الرقم ٢٣١١

ويقوم أولاد الأخوال والأعمام مقام آبائهم وأشهاتهم، ويقتسمون كما كان يقتسم آباؤهم، ولكل نصيب من يتقرّب به، والأقرب منهم يمنع الأبعد وإن لم يكن من صنفه، فابن العال أولى من بن ابن العمّ، وابن العمّ أولى من ابن ابن الخال، والخال أولى من بني العمّ، و عمّ أولى من بني الخال، كما أنّ العمّ أولى من ابن العمم، إلّا في المسألة الإجماعيّة، والخال أولى من ابن الخال على الإطلاق، وأعمام الميّت وأحبو له و ولادهم فنازلاً أولى من عمومة أب الميّت وعمّاتها و حوولتها الميّت وعمّاتها و حوولتها وخالاتها، ومع عدم أولاد العمومة والخولة يرت هولاء، والأدسى مسهم إلى الميّت وأولاده وإن مراوا أولى من الأعمى، فأبن ابن عمم الأب أولى من عمق الجدّ، وهكذا

ولو ترك عمّ الأب وعشته وحانه (حالته, وعمّ الأمّ وعستنها وخسالها وخسالتها، فالنلث لقرابة الأمّ بالسويّة على القول المشهور سأوالثلثان لقرابة الأب، ثلثهما للحال والخاله بالسويّة، وثلثاهما للعمّ والعيّة أثلاثاً. فسهام أقرباء الأمّ أربعة، وأمرباء الأب ثمانيه عشر، ويتوافقان بالنصف فتضرب نصف أحدهما في الاحر، ثمّ الحاصل في الثلاثة تبلغ مائة وثمانية.

وقيل لحال الأمَّ وخالتها ثلث الثلث بالسويَّة، وثلثاه لعمّها وعسمّتها بــالسوبّة، وصحّتها من أربعة وخمسين ^ا.

وربما قيل: للأحوال الأربعة اللث بالسويّة، وللأعمام الشلثان، شلته لعمّ الأُمّ وعمّتها بالسويّة، وثلثاهما لعمّ الأب وعمّته أثلاثاً وصحّتها من مائة وثمانية.

وقد يجتمع للوارث سببان فصاعداً فيرث بالجميع، كعمّ هو خال، واين عمّ هو ابن خال. ولو منع أحدهما الآخر ورث بالمامع، كأح هو ابن عمّ.

١ قال العلامة في قواعد الأحكام، ج ٦. ص ٣٧٢ ويحسن ال بكول عمّ الأُمّ وعشها ثانا الثلث بالسويّة. و ثمانه لحالها وخالتها بالسويّة، فتصحّ من أربعة وحسين ؛ وديّمه صي معتاح الكراسة، ج ٨، ص ١٧١ بـقوله. هــذا الاحتمال ذكره المحقّق الطوسي في الرسالة المستاة بالتهيقات.

[117]

درس

في الأسباب

فالزوحان يرثان مع جميع الورثة إذا خدوا عن الموانع النصيب الأعلى مع فقد الولد وإن نزل ذكراً أو أنثى، والنصيب الأدنى مع وجوده، ولا يردّ عليهما مع وحود وارث ولو ضامن جريرة

أمّا لو لم يكن سوى الزوج أو الروجة، فالمشهور الردّ على الزوج، فيأخذ النصف تسمية والباقي ردّاً. ونقل المفيد (والمرتضى) والشيخ فيه الإجماع؟.

ويظهر من سلار وحود الحلاف فيه أو لموثقة حميل بن درّاج عن الصادق الله الله الله يكون الردّ على زوج ولا زوجة أو ا

ومعارضها أخيار صحاح مصرّحة بالردّ عليه ١٠

أمّا الزوجة فثالث الأفوال للصدوق^٧، و نشيخ في النهاية: الردّ عليها حال الغيبة، لا حال حضور الإمام^٨؛ جمعاً بين الأخبار. والمشهور عندم الردّ عبليها منطلقاً، ولم يقل بالردّ عليها مطلقاً، إلّا المعيد في طاهر كلامه^٩.

ولو تمدُّدت الروجة فالحصَّة مشتركة ولو زدن على الأربع، كما في الصريض

١ الإعلام، ص ٥٥ (ضمن مصنكات الشيخ العقيد، ج ١٨.

٢ الانتصار، ص ٨٤ه، المسألة ٢١٨

٣, الميسوط، ح ٤، ص ٧٤.

٤ المراسم، ص ٢٢٢

٥ تهديب الأحكام ج ١٠ص ٢٩٦، ح ٢١-١٠ الاستبصار، ج ٤، ص ١٤٩، ح ٥٦٣.

٦ راجع وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ١٩٧ ـ ٢٠١، ألباب ٢٦ من أبواب ميراث الأرواج،

٧ القايم ج £، ص ٢٦٢، ديل الحديث ١١٥ه.

۸ النهایة، ص ۱۹۲

٩ المشعة، ص ٦٩١

بطلَق ويتزوّح ثمّ يدخل ويموت في مرضه فبل مضيٌّ سنه ولمّا تتروّج مطلّقته.

وبرث المطلّقة رجعيّة إذا مات في أعدّ، وتورث. يخلاف البائنة، إلّا أن يكون الطّلاق في المرض، فإنّها ترثه إلى سنة. ولا يرثها

ولا يشترط في التوريث الدخول، إلّا إد كان الترويح في المرص على ما سلف ^١. وأمّا الولاء بالعتق فقد ذكر فيه ^٢.

وأمّا الولاء يضعان الحريرة، فهو أن يكون سائبة، كالمعتق في ندر أو كفّارة أو حرّ الأصل، ولا يعلم له قريب فيضمن و حد حريرته فيرثه. ولا يسرث المنضمون الضامن إلّا أن ندور الضمان، وإنّما برث مع فقد حمنع الأنساب. ومع فقد المنعنق وعصبته ومعتقه ومن يمتّ به.

وأمّا الإمام، فهو وارث عبد عدم صاس الحريرة، وعدم كلّ وارث إلّا الروحة. فمع حضوره يصنع به ما شاء، وكان أميرانمؤمتين ﷺ بنبرّع بدعلي فقراء بلد المبّت. وضعفاء حيرانه؟.

وإن كان عائباً. فال جماعة من الأصحاب يحفظ له بالوصاة. أو الدفق إلى حيل ظهوره أوالأطهر حوار فسمته في الفقراء والمساكين.

ولو أحذه المتغلُّب فلا صمان على أحدٍ. ولا يحوز دفعه إليه إلَّا مع الخوف.

وروى سليمان بن خالد عن الصادق الله في المعتق سائبة ولم يتولَّ أحداً «يجعل ميراثه في ببت مال المسلمين» ٥

١ تقدّم في الدرس ١٨٧

٢ عَقدُم في الدرس ١٦٢

٢ رواد المفيد في المقعة، ص ٥٠٥؛ والشيخ في الهاية، ص ٦٧٦؛ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ٥،
 ص ٥٣٥. الرقم ٦٣٥٧

ة كالشيخ في الحلاف، ج ٤، ص ٢٣، المسألة ١٥٠ وأس ردريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٩٦ - ٢٠ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٥، ص ٥٣ ـ ٥٤. الرقم ٢٣٥٢

٥ الكافي، ج٧، ص١٧٧، باب ولاء السائية ح٨: تهديب الأحكام، ج ٩، ص ١٣٩٥ ح ١٤٠٩؛ الاستبصار، ج ١٠ ص ١٩٩١ ح ٧٤٧

ويعارضه رواية أبي الأحوص، عن الباقر ﷺ: أنَّ ميراثه للإمام ١.

وروى أبو يصير، عن الصادق ﴿ أَنَّ السَّائِيةَ يَـرَتُهُ أَقَـرِبِ النَّـاسِ إِلَى الذِّي أُعتقه ويضمن جريرته ".

قال الشبخ: لا يعمل عليه، بل ميراثه لبيت المال ". وهذا يشعر بأنّه لبيت مثال المسلمين، كما في الرواية. ولم أر قائلاً به مي الأصحاب.

ولو مات كافر ذميّ أو حربي ولا وارث له فميراته للإمام كغيره. وكدا يختصّ بالإمام ما تركه المشركون خوفاً من غير حرب، وما عنمته سريّه بغير إذنه. وأمّا مال الصلح والجزبة فللمجاهدين، ومع عدمهم فلفقراء المسلمين.

[\AE]

درس

في ميراك الخنثي ولشبهه

من له ما للرجال وما للنساء يورّث بما يبول منه، فإن بال منهما فبالّذي يسبق منه البول، فإن سبق منهما معاً ورت على ندي يتأخّر انقطاعه.

وفال القاصي: بورّث على الذي يسبق نقطاعه ^ل وهو ضعيف

فإن تساويا سبقاً وقطعاً فهو المشكل.

و هال المفيد" والمرتضى "وابل دريس: تعدّ أصلاعه فإن كانت ثماني عشرة فهو أُنتي، وإن كانب سبع عشرة، من الجانب الأيمن تسع، ومن الأيسر شمان، وضلع

۱ الكافي، ج ۷، ص ۱۷۱، ياپ ولاء الساتية، ح ۱۲ تهديب الأحكام، ح ۱، ص ۲۹۵، ح ۱ ۱۵۱ والاستيصار، ج 1، ص ۱۹۹، ح ۷۶۸

٣ تهذيب الأحكام ج ٩. ص ٣٩٤ ـ ٢٩٥ م ١٤٠٨ عالاسبصار ، ج ٤، ص ١٩٩ ـ - ٢ م ع ٧٤٩

٣ تهديب الأحكام ج ٦. ص ٢٩٥، ديل الحديث ٨ - ١٤ الاستبصار، ج ٤. ص ٢٠٠، ذيل الحديث ٢٤٩

٤ المهذَّب، ج ٢. ص ١٧١

٥. الإعلام، ص ٦٢ (صمن مصنّفات الثيخ العهد ج ٩).

٦ الانتصار، ص ٥٩٣ ـ ٥٩٤، السيألة ٢٢٥

ناقص صغير فهو الذكر ؛ لما روي أنّ حوّاء خلقت من ضلع آدم الأيسر فيه ". ونقل فيه المفيد والمرتضى الإحساع، ورواه مبسرة بن شريح من قضاء أميرالمؤمنين على ". وفي الحلاف يورّت بالقرعة أ

وقال الحسن إلى كان هناك علامة من لحبة أو بول أو حيض أو احتلام أو جماع. وإلّا ورث ميرات رجل⁶. وهو متروك.

والمشهور أنَّ له نصف النصيبين وضعّه ابن دريس بانحصار أمره في الذكورة أو الأُنوئة، يعني أنَّه ليس بطبيعة ثالثة حتَّى يكون الأمر فيه كذلك، واحتجّ بمفوله تعالى: ﴿بَهَبُ لِمَن يَشَآهُ إِنَّنَا وَيَهَتُ لِمَن يَثَآهُ ٱلذُّكُورَ﴾.

وتدفعه الروايات^٧. ونعتع منافاة ذلك لمعصر. حَلَمنا لكنّ الآيــة لاتــدلّ عــلي الحصر؛ لأنّها خرجت مخرج الأعلب

وهي تقريره طرق، أقربها أن تحمل التموكة منقسمة عملى تنقدير الذكورية مرّة، وعلى تقدير الأخرى، شمّ تنظرب إحداهما فني الأخرى أو فني وفقها أو في الأكثر مع التداحل، ثمّ تصرب الحاصل فني السين، ثمّ معطي كملّ وارث بصف ما حصل له في المسألنين، فنو خلّف ذكراً وأنثى وحنثى فنهي من أربعين.

ولو جامعهم أحد الزوحين، ضربت مخرح نصيبه فيها ثمّ أُخذت نصيبه. وقشمت الباقي على أربعين، لكلّ سهم ثلاثة أسهم إن كان زوجة. وسبعة إن كان زوجة. ولو اجتمع أبوان وخشى ففريضة الذكوريّة سنّة، وفريضة الأنبوثيّة خمسة

١ السرائر، ج ١٢ ص ٢٧١ _ ٢٨٠

۲ ، الفقیہ ، ج ٤ ، می ۲۲۷ ــ ۲۲۸ ، ح ۲۰۷۵ .

٣ تهديب الأحكام، ج ١، ص ٢٥١، ح ١٣٧١

العلاق، ج ۱، ص ۲۰۱، السيانة ۱۹۹

٥ . حكاه عنه الملامة في مختلف الشيعة. ج ٦ ص ٥٥. المسألة ٢٣

٦. السوائر، ج ١٢. ص ٢٨٠. والآية في الشورى (٤٢) ٤٩

٧ واجع وسائل الشيعة، بع ٢٦٠ ص ٢٨٥ ــ ٢٩٠ الباب ٢ من أبواب ميراث الحثثي.

بالفرض والردّ. ومضروبهما ثلاثون. ثمّ تضرب في اثنين تبلغ ستّين. فللأبوين اثنان وعشرون، وللخنثي ثمانية وثلاثون.

ولو كان أحد الأبوين مع الخنثى فالفريصتان متو فقتان بالنصف؛ لأنَّ إحداهما ستُنة والأُخرى أربعة، فتضرب نصف إحداهما في الآخر تبلغ اثني عشر، ثم قمي اثنين تبلغ أربعة وعشرين، فلأحد الأبوين حمسة، وللخنثي تسعة عشر.

ولو اجتمع خنثيان مع أحد الأبويل فكمسألة الخشى مع الأبوين، ثمّ تصير إلى مائة وعشرين.

ولو كان مع الأنتى والخنثى أحد الأبوين، ضربت خسمة مسألة الأنوتة في ثمانية عشر المسألة الأخرى تبلغ تسعير، ثمّ تصربها في اثنين تبلغ مائة وثمانين، لأحد الأبوين ثلاثة وثلاثون؛ لأنّ له ستّة وثملاثين تمارة، وثملاثين أحمرى فله نصفهما. وللأنثى أحد وستّون، وللمعنثى تستّة وثمانون، فقد سقط من سهام الأب نصف الردّ، إذ المردود على تقذير أنوتيتهما استّة، هي الفاصله عملى تقدير الذكوريّة.

ولو اجتمع الأبوان أو أحدهما مع الخنثي أو الخنائي وهماك ذَكر، لم يزد نصيبهما على القرض، وكذا خنثيان وأبوان.

ولو كانت الإخوة للأبويل أو للأب حيائي فكالأولاد أمّا الإخوة للأمّ فسيواء. والأعمام كالإخوة للأب. والأحوال كالإخوة للأمّ

وأمّا كون الخنثي أباً أو جدّاً أو أمّاً أو جدّة مع بقاء إشكاله فبعيد؛ إذ ذلك يكشف عن حاله إلّا على ما روى ميسرة في امرأة وندت وأولدت .

وأمّا كون الخنثى زوجاً أو زوجة فأبعد؛ لبطلان ترويجه ما دام مشكلاً، سواء تزوّح بذكر أو أُنثى أو خنثى. وقال الشيخ له نصف نصيب الزوج، ونصف نصيب الزوجة ". وربما تصوّر إذا تزوّج خبثى بخنثى وحكمنا بصحّة العقد، وهو ضعيف.

تهديب الأحكام، ج ١، ص ١٣٥٤ ع ١٣٧١ ورواه عن محتدين قيس في الفقيه، ج ١٤ ص ٢٢٧ ح ٥٧٠٠
 المبسوط، ح ١٠ ص ١١٧٠.

ومن ليس له الفرجان، إمّا بأن يعقد، أو يعقد الدبر، وله مخرج بين المخرجين يخرج منه الفضلة، أو بأن يتقبّأ ما يأكله، يخرج منه الفضلة، أو بأن يتقبّأ ما يأكله، أو بأن يخرط منها، أو بأن يتقبّأ ما يأكله، أو بأن يخرط معاً من الدبر حكما نقل دلك كلّه عبورت بالفرعة، فيكتب «عبد الله» على سهم، و«أمة الله» على سهم ونجعن في سهام مبهمة، ويقول ما رواه الفضيل بن يسار، عن الصادق ١٠٠٤ «اللهم أنت الله لا إله إلّا أنت، عالم الغيب والشهادة، أت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون فيتي لما أمر هذا المولود وكيف يورّث ما ورضت له في كتابك» ثم تجيل السهام ويورّث على ما يخرج أ.

والظاهر أنّ الدعاء مستحبّ

وفي رواية مرسله في الكاني عن أحدهما على: إذا لم يكن له إلا تنقب يخرج منه النول، فنحى بنوله عند حبروجه فنهو دكر، وإن كنان الاستخي بنوله فنهو أشى أ. وعليها ابن الحبيد " ونظهر من الشيخ حوار العنمل بنها وإن كنانت الفنرعه أحوط .

ولو كان له رأسان وبدنان على خَقُو^ه واحد، يوفظ أحدهما يعد سومهما. قـــإن انسها معاً فهما واحد، وإن انتيه أحدهما فهما اثنان، كما قصي به عليّ اللها

وقال أبو جميلة: رأيت بقارس امرأة لها رأسان وصدران في حقْيٍ واحــد، مــن وجد ينغايران^٧.

۱ الكافي، م ٧، ص ١٥٨، باب دهر سدر م ٢ العيه، ج ١، ص ٢٢٦، م ٨ ١٥٧ تهذيب الأمكام، ج ٦، ص ٢٥٦. م ١١٢٧٠ الاستيصار، ج ١، ص ١٨٧، م ١ ٧

٢ الكافي، ج ٧، ص ١٥٧، باب ميراث الحنثي، ح 1.

٣ حكاد عنه الملامة في مختلف الشيعة، ح ٦، ص ٢٠٦، المسألة ٣٤

٤ الاستيصار، ج ٤، ص ١٨٧. ديل العديث ٢٠٢

٥ العَقُو والسِقُو ؛ الكُشِّح، وقيل معقد الإرار السال العراب بـ ١٤، ص ١٨٩، وحقاله.

٦. الكافي، ج ٧، ص ١٥٩، باب آخر منه، ح ١: الصفيه ج قد ص ٢٢٩ ـ ١٣٣٠ ح ١٥٧٠ تنهديب الأحكيام، ج ٩، ص ٢٥٨، ح ١٢٧٠

٧ الكافي، ج٧، ص ١٥٩، ياب آخر صه، ح٢؛ الفقيه، ج٤ ص ٢٣٠، ديل الحديث ١٥٧٠، تبهديب الأحكام.
 ج١، ص ٢٥٨، ح ١٢٧٩

[۱۹۵] درس

في ميراث المجوس

اختلف ديد، فقال يونس إنهم يتو رئبون بالنسب والسبب الصحيحين، دون الهاسدين أ. وهو قول الحلبي وابن درس وقال الشيح وجماعة: يستوارئبون بالصحيح والهاسدين وفال الفضل وجماعه: يستوارئبون بالسب الصحيح والفاسد، وبالسب الصحيح حاصة "

ويشهد للشبخ خبر السكوني، عن عليّ ﷺ «أنّه كان يورّث المجوسي إدا تزوّج بأُمّه وأُخته وابنته؛ من حهة أنّها أُمّه، وأنّها زوجته»^.

وقول الصادق على سبّ محوسيّاً وقال: إنّه تروّج بأمّه «أما علمت أنّ دلك عندهم هو المكاح» بعد أن زير السائيلُ

١٠ حكاد عبه الكليبي في الكافي، ح ٧، ص ١٤٥، بق أنّ ميراث أهل الملل بينهم على كتاب الله وسنّة سبيكالله.
 ديل الحديث ٢٠ والتسميخ صي تبهدب الاحكمام، ح ٩، ص ٢٦٤، ديمل الحديث ١٢٦٩، والاستبصار، ج ٤،
 ص ١٨٨، ديل الحديث ٢٠٢

۲ الكاني بي العه، ص ۲۷۱

٣ السرائر، ج٣ ص ٢٨٧_٢٨٨

ع السهاية، ص ٦٨٢؛ المسيسوط ج ٤ ص ١٦٢٠ تسهديب الأحكام، ج ٩ ص ٦٣٦، دينل الحديث ١٣٩٩٠٠ الاستيمنان ج ٤، ص ١٨٨، ديل الحديث ٧٠٢

٥ كالمعيد في المقدمة، من ١٩٩٩، وسألار في المرسم، ص ٢٢١؛ والقناصي فني المهدَّب، ج ٢٠ ص ١٧٠ ــ ١٧١.
 وابن جمرة في الوسيلة، ص ٤٠٣.

٦ حكاء عنه الكليبي في الكافي، ج ٧، ص ١٤٥، باب أنَّ ميرات أهل الملل بينهم، ديل الحديث ٢؛ والشيخ هي تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٢٦٤، دين الحديث ١٢٩٩؛ والاستيصار، ج ٤، ذيل الحديث ٧٠٢

٧ كالصدوق في الفقيه، ج ٤، ص ٣٤٢، ديل الحديث ٧٤٧؛ والمحقّق في شرائع الإسلام، ج ٤، ص ٤٩؛ وحكاء العلامة عن ابن أبي عقيل في مختلف الشيعة، ص ١٠٦، المسألة ٣٨

۸. الققيد، ج 1. ص £71، ع ١٩٤٨ء تهديب الأحكام، ع ٦، ص ٢٦٤ ع ١٢٦٩ والاستيصار، ج ٤، ص ١٨٨ ـ ١٨٨، ح ٢٠٤.

٩ تهديب الأحكام ج ١٩، ص ١٦٥ ح ١٠١٠٠ الاستبصار، ج ١٠، ص ١٨٩ - ٢٠٠

وقوله ﷺ: «إِنَّ كُلُّ قوم دانو بشيء يلزمهم حكمه» ا

قلو تزوّج بنته فأولدها بنتاً ثمّ مان، فللروجة نصيب البنت ونصيب الزوجيّة، وللأُخرى نصيب البنت. ولو كانت أُخته لأُمّه جدّته لأبيد، أو أُحته لأبيه جدّته لأُمّه ورثت بالأمرين.

ولو منع أحد النسبين الآخر فالإرث بالمانع، كبنت هي أُخت لأُمِّ. وعنّة هـي أُخت لأب. وعنّة هي بنت عنّة. وأُخت هي أُمّ.

ولا يرث المسلمون بالسبب العاسد حماعاً. سواء كان التحريم منجمعاً عبليه. كالأُمّ نسباً أو رضاعاً. أو مختلفاً فبه. كأُمّ العزنيّ بها. أو البنت من الزبي.

ولا هرق بين اعتقاد الزوح التحريم أو الروجة، أو اعتقاد التحليل، بل المعتبر باعتقاد الحاكم.

أمّا النسب العاسد للمسلم ـكما يتّفق بوطء الشبهة ـفحكمه حكم المجوسي في التوريث

وأمًا غير المحوس من الكفّار فإنّهم بورّثون كالمسلمين لو تحاكموا إلما

وفد ذكر القضلء قروعاً فلمدكر سها تلاثة

الأوّل: أولد من ابنته أبنتين برش مانه بالسويّة، فلو مانت إحداهما فقد تركت أُمّها وأُحتها فالمال لأُمّها، فإن مانت الأُمّ ورثنها ابنتاها، فإن مانت إحداهما فـقد ورثتها الأُخرى.

الثاني: أولد بنته بمتاً، ثمّ أولد البنت شائية منتاً، فالمال بينهنّ بالسويّة، فإن ماتت العليا ورئتها الوسطى دون السعلى، وإن ماتت الوسطى فللعليا نصيب الأمّ، وللسفلى نصيب البئت، والباقي بردّ أرباعاً، وإن ماتت السفلى ورثتها الوسطى؛ لأنّه لا ميراث للحدّة والأخت مع الأمّ.

الثالث: أولد بنته ابنتين، ثمّ ترَوّح إحد هما فولدت له بنيا، ثمّ مات، ورثته أرباعاً، فلو ماتت البنت التي أولدها ثانياً فلبنته المصف، ولأُمّنها السندس، والساقي يسردٌ

١. تهديب الأحكام، ج ٦، ص ٢٦٥، ح ١٣٠١ ولاستبصار، ج ٤، ص ١٨٩، ح ٢٠٥

عليهما. ولا شيء لأُختها التي هي جدّة ".

[111]

ډرس

في الإقرار بوارث أو دين

لو حمل قوم من بلد الشرك فتعارفوا بنسب ثبت ذلك وإن لم يقيموا بيَّنة. وكذا كلَّ اثنين تعارفا ما لم يعرفا بنسب غيره

وإذا أقرّ الوارث بمشارك في الميراث قاسمهم وثبت نسبه إن شهد به عدلان، وإن أقرّ واحد دفع إليه ما فضل في يده.

وطريق ذلك أن تضرب مسألة الإقرار في مسألة الإنكار، وتنضرب منا للمنكر من تصرب ما للمقرّ من مسألة الإقرار في مسألة الإنكار، وتنضرب منا للمنكر من مسألة الإنكار في مسألة الإفرار، فما كان يبهما فهو القيصل، كما لو أفير الابن مع السات الثلاث يابن، وأبكر البناب، قسسالة الإقرار من سبعة، ومسألة الإنكار من خيسة، ومضروبهما حمسة وثلاثون، فعلمقرّ من مسألة الإقرار سهمان في مسألة الإنكار عشرة، وللمنكر من مسأنة الإنكار سهم في مسألة الإقرار سبعة، فالتفاوت أربعة، لأن للإبن مثل البنتين، فيلهما أربعة عشر، فالأربعة للمقرّ له.

ولو أقرّت البنت فلها من مسألة الإقرار سهم في مسألة الإنكار خمسة، فالفاضل سهمان، فهما للمقرّ له. وإن شنت قلت: تنظر ما للمقرّ على تقدير الإقرار، وماله على تقدير الإنكار، فالتفاوت يدفعه، كما في هذه الصورة، فإنّ للابن على تقدير إقراره عشرة، وله على تقدير إنكاره أربعة عشر، ومتفاوت أربعة.

إذكر الصدوق هذه الفروع في الفقيه ج 2ء ص ٣٤٦_٣٤٦ من غير استناد إلى العضل؛ وراجع أينصاً الكنافي،
 ج٧، ص ١٤٥_١٤٦، باب أن ميرات أهل المس بينهم - ديل الحديث ٢

ولو قدّر تساوى ماله في حاسي الإقرار والإنكار لم يدفع شيئاً. كما لو كان هماك إخوة ثلاثة لأب وأح لأمّ. فأفرُ الأخ من الأمّ بأخ منها. فمسألة الإقرار ثمانية عشر ومسألة الإنكار كدلك، فيجتزئ بإحد'هما، فللمقرّ ثلاثة.

ولو قدّر كومه منكراً كان له ثلاثة. فلا فصل في مده. فعلو أفير بأخوين لأم، فمسألة الإقرار من تسعة، ومسألة الإمكار من ثمانية عشر، فيحتزئ بالأكثر، فعله على تقدير إفراره سهمان، وعلى تقدير بكاره ثلاثة أسهم، فيفضل في يعده مسهم فيدفعه إلى المقرّ لهما.

ولو كان المقرّ أحد الإحود للأب بأح من أُمّ، فالمسألة بحالها، فله على تقدير إقراره أربعة من ثمانية عشر، وعلى تقدير إلكاره خمسة، فالقاصل سهم، فيدفعه إلى المقرّ له.

ولو أقرّ بأح من أب. فمسأله الإقرار من أربعة وعشرين، ومسألة الإنكار من ثمانية عشر، وهما مواقعان بالسدس، قتصرب سدس أحدهما هي الاخر، وأيّاً ما كان بلع اثنين وسبعين، فله بتقدير إقراره حمسة عشر، وننعدير إنكاره عشمرون، فالهاضل خمسة، فهي للمعرّ له

ولو كان المقرّ بالأح للأب الأح للأمّ. مم يغرم له شيئاً؛ لعدم الفصل في مده ولو أقرّ بعض الورثة بدين مرمه ما يقتضيه التقسيط من التركة. فلو خلّف ابنين وبنتاً وألفاً، وأقرّ أحدهما بألف على العيّف قزائد "فعلمه أربعمائه. فإن أقرّ بخمسمائة فعليه مائتان، ويفصل في يده مائتان.

ومن الوقائع ما رواه الحكم من عنيبة من عبلماء العبائة قبال. كنيّا بهاب أبي جعفر الله عجاءت امرأة فقات: أيّكم أبو جعفر الأساله، فقالوا لها: هذا فقيه أهل العراق فاسأليه، فقالت: إنّ زوجي مات وترك أبف درهم ولي عليه مهر حمسمائة درهم، فأخدت مهري، وأخذت ميرائي منا بقي، [ثمّ حاء رجل] العبادي عبليه

١٠.٨ بين المعقوفين أطفاه من المصدر

بألف درهم، فشمهدت له عملي زوجمي، صفال الحكم، صبينا محسب إذ خمرح أبوجعفر الله فأخبرناهُ، فقال «أفرّت بثلثي ما في يدها، ولا ميراث لها». قال الحكم، والله ما رأيت أحداً أفهم من أبي جعفر يه ".

قال الكليني،

قال الفضل؛ لأنّ ما على الروح ألف وحسمائة، فلها ثلث السركة وإنّسما جساز إقرارها في حصّنها فلها ممّا ترك النثلث وللرجل لتلثال، ويردّ الثلث على الرجل ولا إرث لها؛ لاستغراق الدين السركة *

قلت. هذا مبنيّ على أنّ الإفرار يبنى عنى الإشاعة، وأنّ إفراره لا ينفذ في حق العير والثاني لا نزاع فيه وأمّا الأوّل، فظاهر الأصحاب أنّ الإقرار إنّما يمضي في قدر ما راد عن حقّ المقرّ بزعمه، كما لو أقرّ بمن هو مساوٍ له، فإنّه يعطيه ما فضل عن نصيه ولا بقاسمه. فحينت يكون فد أفرّت بثلث ما في سدها، أعسى حسس المائة؛ لأنّ لها برعمها وزعمه ثلث لأله الذي هو أنثا خمس المائة، فيستعرّ ملكها عليه، ويعضل معها ثلث حسس المائة، وإذا كانت أحبر شيئاً بالإرث فهو بأسره مردود على المقرّ له؛ لأنّه يزعمها ملك له.

والذي في النهذيب نقلاً عن الفضل. «فقد أفرّت بثلث ما في يدها» ⁷ رأيته بعطً مصنّفه، وكذا مي الاستبصار ¹. وهدا موافق لما فلناه

وذكره الشيخ أيضاً بسند آخر، عن غير عفل وغير الحكم، متّصل بالفصيل بن يسار عنه ﷺ: «أقرّت بذهاب ثلث مالها ولا ميرات لها، تأخذ المرأة ثلثي خمسمائة وتردّ عليد ما بقي» ٩.

 ¹ الكافي، ج ٧ ص ١٦٧، باب إقرار بعض الورثة بدين ج العبيه، ح ٤، ص ٢٢٣، ح ١٥٥٥٠ تهديب الأحكام.
 ج ٩، ص ١٦٤ ح ١٧١؛ الاسبصار ج ٤، ص ١١١ ـ ١١٥ ح ٤٣٦.

٢. الكافي، ج٧، ص ١٦٨، باب إقرار بعص الورثة بدير، ديل المديث ١

٢. تهديب الأحكام، ج ١، ص ١٦٤، ح ١٧١.

٤ الاستيمان ج ٤٠٠٠ ١١٥ ــ ١١٥ ح ٢٦٦

ه تهذيب الأحكام ۾ ٩. ص ١٦٩ - ١٧٠ ح ٦٩١

[147]

درس

فيه بحثان:

أحدهما. المناسحات. ويتحقى بأن يموت إسان ولا تقسّم تركته، ثمّ يموت أحد ورّائه، فإنّه يجب قسمة الفريضتين من أصل واحد لو طلب ذلك. فإن اتّحد الوارث والاستحقاق، كإخوة سنّة وأحوات سنّ لميّت فمات بعده أحد الإخوة ثمّ إحدى الأحوات وهكدا حتى بقي أح وأحن. فمال الحميع بيهما أثلاثاً إن تقرّبوا بالأب، وبالسويّة إن تقرّبوا بالأمّ

وإن اختلف الوارث والاستحقاق. أو أحدهما، فإن انقسم نصيب المئت الشاني على ورثبه صحّت المسألتان من الأولى، كروح وأربعة إحوة لأب ثمّ يموب الروح ومترك ابدأ وبنتين، فتصحّ المسأنتان من المسألة الأولى. وهي ثمالية

وإن لم تنفسم، تنظر السبة بين نصيب العينت الثاني وسنهام ورثبته، فبإن كنان فيها وفق ضربت وفق الفريضة الثانية - لا وفق السصيب ... فني الفريضة الأولى، مثل أبوين وابن ثم معوت الابن ويسترك ابسين وبسنتين، فبالفريضة الأولى سنيّة، ونصيب الابن أربعة، وسهام ورثته سنّة توافقها بالنصف، فتضرب ثلاثة في سنّة تبلغ ثمانية عشر،

وإن كان فيها تباين ضربت الثانيه في الأولى، مثل كون ورثة الابن ابنين وبستاً فسهامهم خمسة تباين تصيب مورّثهم، فتضرب خمسة في ستّة تبلغ ثلاثين.

ولو مات أحد ورّات الميّت التاني قبل القسمة فالعمل واحد، وكذا لمو فرض كثرة التناسخ.

وثانيهما. قسمة التركات، وهو ثمره الحساب هي الفرائض فـ إنّ المسألة قـ د تصحّ من ألف والتركة درهم، فلا يتبيّن ما يصيب كلّ وارث إلّا بعمل آخر.

فنقول: التركة إن كانت عقار مهو مقسوم على ما صحّت منه المسألة. وإن كانت

مكيلة أو موزونة أو مذروعة احتيح إلى عمل. وفي ذلك طرق.

منها: نسبة سهام كلّ وارث من الفريضة، فيؤحذ له من التركة بتلك النسبة. وهذا يقرب إذا كانت النسبة واضحة، مثل زوجة وأبوين ولا حاجب. فالفريضة من اثني عشر. للزوجة ثلاثة، هي ربع الفريضة، فتعطى ربع التركة. وللأمّ أربعة، هي شلت الفريضة، فتعطى ثلث التركة. وللأب خمسة هي ربع وسدس، فنعطى ربع السركة وسدسها. ومع ذلك قد لا يسهل ستخراج هذه النسبة إلا بضرب التركة، كأن كانت التركة خمسة دنابير والعربصة بحانها، فإنّه يحتاج إلى ضرب الخمسة في عدد سهام الفريضة فيكون ستين، فتجعل الحمسة سبّين جزءاً، كلّ دينار من ذلك اثنا عشس جزءاً، فللروجة خمسة عشر جزءاً هي دينار وربع، وللأمّ عشرون حزءاً هي دينار وثلثا دينار، وثلاب خمسة وعشرون جرءاً هي ديناران ونصف سدس ديبار.

ومنها: أن تقسّم التركة على المربضة، فما حرج بالقسمة ضربته في سهام كلّ واحد فما بلغ فهو نصيه وهذا الحرب مع سهولة الفسمة كالفريضة بحالها، والنركة سنة دمانير، فإنها إذا فشمت على الفريضة فلكلّ سهم نصف دينار، فتصرب نصف دينار في سهام الزوحة وهي تلاثة، تكون ديناراً ونصفاً، وتضرب نصف دينار في سهام الأم وهي أربعة، تكون دينارين، وتضرب نصف ديمار في سهام الأب وهمي خمسة، تكون دينارين ونصفاً

ومنها: وهو المستعمل بين الفريضتين الشموله النسب المتقاربة والمتباعدة. وله مثالان

الأوّل: أن لا يكون في التركة كسر، كانتي عشر ديناراً، فيؤحذ سهام كلّ وارث من الفريضة ويضرب في التركة، فما بلغ قسم على أصل الفريضة، فالخارج بالقسمة هو تصيب ذلك الوارث, مثل ثلاث زوجات وأبوين وابنين وبست، فالفريضة من أربعة وعشرين، ينكسر نصيب الأولاد على خمسة، ولا وفق فتضريها في الأصل فتكون مائة وعشرين فسهام كلّ زوجة خمسه، تصرب في التركة وهي اثني عشر، تكون ستين ديناراً، تقسمها على مائة وعشرين يخرج نصف دينار، وهو بصيب كلّ زوجة.

وسهام كل من الأبوين عشرون، فتصربها في اثني عشر تكون مائتين وأربعين، تقسّمها على مائة وعشرين يخرج ديناران فهو نصيب كلّ واحد منهما، وسهام كلّ ابن ستّة وعشرون، فضربها في اثني عشر تكون ثلاثمائة واثني عشر ديماراً، تقسّمها على مائة وعشرين يخرح ديناران وثلاثة أخماس دينار لكلّ ابن، وللبنت ديمنار وثلاثة أعشاره

ألثاني: أن يكون في التركة كسر، فتبسط من حنس الكسر وتزيد عليها الكسر، وتعمل فيه ما عملت في الصحاح، كأن كان في المثال المدكور اثني عشر ونصفاً، فتجعلها خمسة وعشرين، ولو كان ثلاثاً حعلتها سعة وثلاثين وهكذا.

ومتى أمكنت القسمة إلى الفراريط والحبّات والأرزات فعل، سواء كان عــددها منطقاً كذي الكسر المستقيم، أو أصمّ كغيره

والدينار عشرون قيراطاً، والقيراط ثلاث حبّات، والحبّة أربع أُرزات، وليس بعد الأرزة اسم خاصّ.

ومنى قسمت التركة حمعت ما حصل بالقسمة. فإن ساوى النركة علمب صحّة القسمة. وإلّا فلا

كتاب الصيد

يحل الاصطياد بكل آلة، فيحل مع التذكية، وإن مات بالآلة حل منه قسمان: أحدهما: ما يقتله الكلب المعلَّم دون عيره من حوارج السباع والطير، ونقل المرتضى فيه إجماع الأصحاب وقال الحسن: يحل صيد ما أشبهه من السباع، كالفهد والنمر وغيرهما أ؛ لصحيح أحمد بن محمّد عن أبي الحسل ؛ ورواية أبي بصير عن الصادق الله أ، لكنَّها في الفهد. وهي معارضة بأسهر منها وأظهر في الفتوى "، مع حملها على التفيّة، أو الصرورة، قالم الشيح "

ويتحقّق بعليمه بأن يسترسل إدا أرسِل، وينرجر إذا رُجِر، وأن لا يعتاد أكل ما أمسك مراراً يصدق عليها التعليم عرّفاً. ولا عبرة بندور الأكل، ولا يعدم انزحاره بعد إرساله على الصيد، ولا بشرب الدم وقال الصدوقان أ والحسن: يؤكل صيده وإن أكل وربما حمل على الندرة ثمّ يشترط فيه تسعه:

١ الانتصار، ص ٢٩٤ النسألة ٢٢٧

٢. موكاه عبد العلَّامة في محطف الشيعة، ج 14 ص ٢٦٥. سسألة ٦٢

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨، ح ١١٣

^{£,} تهديب الأمكام م ٢, ص ٢٨. م ٢١٢

ه في يعض النسخ والكنَّهمات

التكافي، ج ٦، ص ٢٠٢ و ٢٠٤، باب صيد الكف واعهد ح 1 و ١٠ تهديب الأحكام، ج ٦، ص ٢٢ - ٢٤، ح ١٩٠ و ١٩٠ وص ٢٦، ح ١٩٠ وص ٢٦، ح ٢٥١

٧. تهذيب الأحكام ج ٩. ص ٢٨ ـ ٢٩، ديل العديث ١١٣

٨. حكاه عنهما العلامة في محتنف الشيعه، ج ٨. ص ٣٦٨، المسألة ٢٦٢ وقاله الصدوق في المقتع، ص ٤٦٢.

٩ حكاه عند الملامة في مُغتلف الشيعة. ج ١٨ ص ٢٦٨. المسألة ٦٢

الأوّل: أن يموت الصيد بجرحه، فلو مات بإتعابه، أو غمّه حرم

الثاني: أن يرسله، فلو استرسل من نفسه لم يحلّ مقتوله، إلّا أن يزحره فيقف ثمّ يرسله، ولو زاده إغراء لم يحلّ

الثالث. أن مكون الإرسال للصد، فنو أرسله لا للصيد فصاد صيداً فقتله لم يحلّ الرابع: كون الشرسل من أهل انتذكية وهو المسلم، أو حكمه، كالصبيّ المسيّر، ذكراً كان أو أنتى، فلو أرسله الكافر لم يحلّ وإن كان ذمنياً على الأصبح. وقبال الحسن: لا بأس نصيد اليهود والسصارى وذبائحهم بتخلاف المسحوس وجنور الصدوق أكل ذبيحة الثلاثة إدا سمعت تسميتهم، وفقدت دبيحة المسلم لل فمقتصى فوله جواز اصطيادهم ولا تمويل على القولين.

وفي حلَّ اصطياد المحالف غير الناصب، الحلاف الذي بأني في الذبيحة إن شاء الله تعالى أمَّا الناصب، فلا يحلَّ مصده وإن سمّي

ولا بحلَ مصد المحتون. ولا الطقل عير المعيّر وأمّا المكفوف، فإن تصوّر فيه قصد الصيد حلّ وإلّا فلا

ولو اشترك في قبله كلبار، أحدهما من الأهل والآحر متن ليس بأهل لم يحلّ. الخامس: السمنة عند الإرسال من المرسل، فلو الرك النسمية عمداً حرم، وإن كان ناسياً حلّ.

ولو سيها فاستدرك عند الإصابة أجز ً ولو تعقدها ثمّ سمّى عندها فـالأقرب الإحزاء. ولو سمّى غير المرسل لم يحلّ.

ولو اشترك في قتله كلبار سمّى مرسل أحدهما دون الآخر لم يحلّ ما لم يعلم أنّ القاتل ما سمّى عليه.

والواجب هما وفي الدبح والنحر ذكر لمه مع التعظيم، مثل بسم الله، والله أكبر. وسبحان الله، ولا يجزئ لو افتصر على الحلالة على الأقرب.

ولو قال: اللهمّ ارحمسي، أو اللهمّ صلّ على محمّد، وآل محمّد فالأقرب الإجزاء

١ حكاه عنه الملَّامة في محتلف الشيعة. ج ١٨ ص ٢٦٦، المسألة ٢٨

٢ المقبع، ص ٤١٧

وفي إحزاء التسمية بغير العربية نظر؛ من صدق الذكر؛ ومن تصريح القرآن باسم الله، وقطع الفاضل بالإجزاء (

السادس: أن يموت بالجرح، فلو جرحه ثمّ عقره سبع أو تــدهده مــن جــيل لم يحلّ، إلّا أن يكون الجرح قاتلاً ولم يبق فيه حياة مستقرّة.

السابع أن لا يعيب عنه وفيه حياة مستقرّة، فلو غاب لم يحلّ، سواء كان الكلب واقفاً عليه أم لا.

الثامن: أن لا يدركه المرسل وفيه حياة مستقرّة، فلو أدركه كدلك وجيت التذكية إن اتسع الرمان لذبحه، ولو قصر لزمان على ذلك ففي حلّه للشبيح قبولان، ففي المهدولان، في المهدولان، في المهدولان، في المهدولان، في المهدولان، في المهدولان، وهو قول ابن الجنيدة.

وبعلي باستقراره الحياة إمكان حياته ولو تصف يوم. وقال ابن حمزة: أدنــاه أن تطرف عبنه. أو تركض رجله، أو يتحرّك ذنيه ". وهو مرويّ".

ولو عقد الآلة عند إدراكه، ففي صحيحة جميل بن درّاج عن الصادق ؛ يمدع الكلب حتى يعتله فيأكل منه . وعليها القدماء، وأمكرها ابر إدر مس^

التاسع: كون الصيد ممنعاً، سواء كان وحشيًا أو إنستاً، فلو قبتل الكلب عبر الممتنع لم يحلّ. ولو صالت البهائم الإنسيّة، أو توحّشت فقتلها الكلب، حلّت مع تعذّر التدكية

ولا يشترط إسلام المعلّم، بل إسلام لشرسل كافٍ وإن علّمه المنجوسي. وننقل

١ قواعد الأحكام - ٢٠ ص ٢١٩: تحرير الأحكام الشرعية، ج لم ص ٢-٦، الرقم ٢٠١٨

٢. الميسوط، ج٦. ص ١٣٦٠.

٣ الفلاف, ج٦. ص ١٤ النسألة ١٠.

٤ لم نعثر عليه.

ه الرسيلة. ص ٣٥٦

الكسائي، ج ١، ص ٢٠٨، بـ اب صيد البراة والصقور ، ح ١٠٠ تنهديب الأحكام، ج ٩، ص ٢٢٠ ح ١٩٠١؛
 الاستبعار، ج ٤، ص ٧٧، ح ٢٦٧.

٧ الكافي، ج ٦، ص ٢٠٦. باب صيد الكنب والعهد. ح ١٠١ تهديب الأحكام، ج ٨. ص ١٥، ح ١٠١.

٨ السوائر، ج ٢ ص ٩٢

الشيخ قيه إحماعنا '. وقال في المبسوط: لا يحلُّ ما علَّمه المجوسي '.

ويشهد للحلّ صحيحة سليمان بن خالدًا، وللحرمة روابـة عـبد الرحـمن بـن سيابة على الكراهية

ويحلّ أكل ما صاده الكلب الأسود البهيم. ومنعه ابن الجنبيد⁰؛ لمنا روي عن أميرالمؤمنين ﷺ أنّه لا يؤكل صيده، وإنّ رسول اللعظ أمر بقتله أنّ ويسمكن حيمله على الكراهة

ويجب عسل موضع العضّة؛ جمعاً بين معاسة الكلب، وإطلاق الأمر بالأكمل. وقال الشيح لايجب؛ لإطلاق الآية ً ، من عير أمر بالغسل ً

[\48]

درس

القسم الثاني كل آله محدده عنل بها الممسع فإنه يحل مع التسمة كالسهم والسيف والرمح والمعراض إذا خرق اللحم وكذا السهم المحدد وإن لم يكن فعه على ولد أصابا معترضين لم يحل يخلاف ما هيه الحديد. وظاهر سكار تحريم الصيد بهذه الآلات عبر الكلب ما لم مدك وهو بادر

١ الخلاف، ج ٦، ص ١٨ السبألة ١٨

۲ البسوط، ج ٦، ص ۲۹۲

٣ الكافي، ج ٦، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩، باب صيد كلب السجوسي . ، ح ١٠ الفقيد، ج ٦، ص ٣١٥ ـ ٣١٦. ح ٤١٢٦. تهديب الأحكام، ج ٩ ص ٢٠، ح ١١٨، الاستيصار ح ٤ ص ٧٠، ح ٢٥٤

٤ الكيافي، ج ١، ص ٢ ٪ بياب صيد كياب المنجوسي . ج ١٦٠ تهديب الأحكيام، ج ٩، ص ٢٠. ح ١٦٩٠. الاستيمار، ج ٤، ص ٧٠. ح ٢٥٥

٥ حكاء عنه العلامة في محتلف الشيمة، ج ٨، ص ٢٩١، السيالة ١٣

٦. الكافي، ج ٦، ص ٢٠٦، باب صيد الكلب والعهد، ح ٢٠٠ تهديب الأحكام، ج ٩. ص - ١٨ ح ٣٤٠

٧. البائدة (٥) ع

٨. الخلاف ج ٦. ص ١٨. المسألة ٨

المالمراسية ص ١٠٨.

ولا يحلُّ ما قتله النُتُقِل. كالحجر والبندق والخشبة غير المحدودة.

وفي تحريم الرمي يقوس البندق قول للمفيدة أ، و قطع الفاضل بجوازه وإن حرم ما قتله ً.

> وكذا قيل: يحرم رمي الصيد بما هو أكبر منه؟. والكراهية أقوى. وشرائط الحلّ به تسعة

> > الأوّل. كون الآلة محدّدة تخرق. أو فيها حديد

الثاني: القصد إلى الإصابة بها، فلو وقع السهم من ينده فنجرح الصنيد فنقتله لم بحل، ولو وقع لانقطاع الوتر بعد القصد حلّ ولو نصب منتجلاً فني شنبكة، أو سكّيناً في بئر فقتل لم يحلّ لعدم تحقّق انقصد.

الثالث: قصد حنس الصيد، علو قصد الرمي لا للصيد فقتل لم يحلّ. وكدا لو قصد خبريراً فأصاب طبياً لم محلّ. وكذا لو ظنّه خنزيراً فنان ظباً.

ولا بشترط قصد عين الصيد، فلل عين فأجطأ فقتل صيداً آخر حلّ، ولو قسط محلّلاً ومحرّماً حلّ المحلّل. ولو قصد أجد براميين دون الاخر فاشتركا لم يحلّ. إلّا أن يكون القاتل سهم القاصد.

الرابع: التسمية حال الإرسال، وبو ستى بعده قبل الإصابة حلّ، ولو تركها عمداً أو سهواً فكما مرّ ⁴. وصورتها ما سبق ".

ويشترط كونها من المرسل، فدو سمّى غيره لم يحلّ. ولو أرسلا فسمّى أحدهما واشتركا لم يحلّ

الخامس: كون المرسل أهلاً للتذكية كما سلف".

السادس: موته بالجرح، فلو مات بغيره أو به وبغيره لم يحلّ.

٨, المقنعة، ص ٨٧٥.

٢ مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٢٩٤. المسألة ١٦

٣ من القائلين الشيخ في البهاية, ص ٥٨٠.

٤_٦ تقدُّم في أوَّل كتاب الصيد

السامع. أن لا نغب عنه وفنه حياة مستفرّة كما مرّاً. وكدا لو وقع من حيل، أو في ماء. وقال الصدوقان: يحلّ إن كان رأسه حارجاً من الماء "، وصوّبه الفاصل؛ لأنّه أمارة على قتله بالسهم".

الثامن: أن لا يدركه وهيه حياة مستقرّه. فلو أدركه كذلك وحبت التذكية.

ويحب الإسراع حال الإصابة بالسهم. أو الكلب ليدرك ذكاته. فإن أدركها فعل، وإلّا حلّ.

التاسع امتناع المقتول وإن كان إنسيّة. وكذا لو تردّى في بئر فتعدّر ذبحه أو نحر. كفي عَقْره بما يقتل ولو رمى غير الممنىع لم يحلّ إلّا مع التذكية. ولو رماهما حلّ الممتنع خاصّة

ولا نشترط اتحاد الرامي، فلو رماه حماعة بالشرائط فلتلوه حلَّ وكان بينهم ولا عدم مشاركة الربح، أو الأرض، فلو أمالته الربح ولولاها لم نصب، أو وقع على الأرض قو ثب فأصاب بو توبيع حلّ.

ولا بصرٌ قطعه بنصفين فيحلّان وإن تحرُك أحدهما أو تحرُكا، أو لم ينحرُكا إدا لم يكن في المتحرّك حياة مستقرّة، فإن كان فيه حياة مستقرّة دكّي وحرم البافي.

ولا فرق بين النساوي في الشقين وعدمه. وفي المبسوط، والحلاف: إن تساويا حكّد، وإن تفاوتا حلّ ما فيه الرأس حاصّه إداكان هو الأكبر عوفي النهاية يبحل ما تحرّك من النصفين ويحرم الآخر ". وقال بن حمزة بعلّ إذاكانا سواء وخرج الدم، ويحلّ الأكبر إذاكان معه الرأس، وإن تحرّك أحدهما حلّ المتحرّك ".

ولو تقاطعت الكلاب الصيد قبل إدراكه حلّ.

١ تقدّم في أوّل كتاب الصيد.

٢ حكاد عنهما العلامة في محملف الشيمة. ج ٨، ص ٢٦٩ المبدألة ١٦٥ وقاله الصدوق في العقيه، ج ٢، ص ٣٢٠.
 ديل الحديث ٤١٤٧ والمقمع، ص ٤١٤ ـ ١٥٥

٢. مختلف الشيعة، ج ٨. ص ٢٦٩، المسألة ٦٥

المسوطة ج ٦٠ ص ٢٦٦؛ الحلاف بج٦، ص ١٨، المسأنة ١٧

٥ النهاية، ص ٨٨٥.

٦. الوسيلة، ص ٢٥٧

ولو توزّع جماعة صيداً بضربهم جميعاً حلّ، إلّا أن يعلم أنّ أحدهم أزهق نفسه بعد إثباته واستقرار حياته.

[344]

درس

يكره صبد الطير والوحش ليلاً. وأحد لفراخ من أعشاشها، وصيد السمك يوم الحمعة قبل الصلاة.

ويحرم الاصطياد بالآلة المعصوبه، ولا يحرم المنصيد، وبسلكه الصنائد وعنايه الأجرة، سواء كانت الآلة كلباً أو سلاحاً

وبملك الصيد بإثباته وإن لم يقبضه. ويقبصه بيده، أو بالآلة، كالحيالة والشيكة. فلو أفلت بعد إثباته، أو بعد قبضه باليد أو الآلة فأخده آحر لم يملكه.

ولو أطلقه من بده ونوى قطع ملكمة عله لم يُغرَّج عن ملكه. وقيل: بخرج كما لو رمى الحقير مهملاً له '. ولمانع أن يمنع خروج العَّفير عن ملكه وإن كان دلك إباحه لتناول غيره. وفي الصيد كدلك إداً تحقِّق الإعراض '

ولا يملُك الصيد بتوخّله في أرضه. أو تعشيشه في داره، ولا بوثوب السمكة إلى سعينته، ودخول الصد إلى منزله نعم، يصبر أولى به، فلو تخطّى الغير إليه فـعل حراماً، وإن أخذه قال الشيح أوجماعة بممكه الآخذ ".

والمعتبر في الآلة بالعادة, فلو اتّخد مَوْخَلَة، أو قصد ببناء داره احتباس الصيد أو تعشيشه، أو بالسعيمة وثوب السمك، فقي متملّك وجهان؛ من انتفاء الاعتباد؛ وكونه في معناه مع القصد، وهو قويّ.

وكلّ صيد عليه أثر الملك كقصّ الجناح لا يملكه الصائد، ولو امتزج العـ ملوك

١٠ مكاه عفر المعتقي عن يعض الأصحاب وسبه إلى بشيخ في المبسوط في إيضاح القوائد، ج ٤، ص ١٢٢ ـ
 ١٢٣. ولكن لم بعثر عليه في المبسوط.

٢ الميسوط، ج ٦، ص ٢٧٠

٣ كابن حمرة في الوسيلة. ص٣٥٧ .. ٢٥٧ والعلامة في تحرير الأحكام الشرعيّة، ج ٤. ص ٦١٨، الرقم ٦٢١٦.

بغيره حلَّ الاصطباد مع عدم الحصر ؛ لمشقَّة الاجتناب.

ولو ظهر للصيد مالك وحب دفعه إليه. ولو انتقلت الطيور مـن بـرج إلى آخــر لم تخرج عن الملك. وكذا لو توحّشت هي أو الطباء و شبهها.

ولو احتلط الحمام المملوك وتعذّر الامتياز وتداعوه قضى فيه بسما سبلف فسي القضاء أ. ولو لم يتداعوه قضى بالصلح. ولو باعوه على أحسبي واتّفقوا على توزيع الثمن صحّ البيع وإلّا فلا.

وهما مسائل أربع:

الأولى لو رمى اثنار صداً فعقراء ثمّ وجد ميّتاً. فإن صادعا مذبحه حلّ. وكدا إن رمياه معاً وإن تعافبا ولم يصادعا مدبحه حرم الحواز قتل الثاني له بعد إثباته. إلّا أن يعلم أنّ جرح الثاني منهما كان أن يعلم أنّ جرح الثاني منهما كان فبل الإثبات. فحكم العيّت. أو أنّ جرح الثاني منهما كان فبل الإثبات. فحل و مكون ملكاً للأول في الصورة الأولى، وللثاني في الثانيه ولا ضمان على الأول فبما أفسده.

الثانية لو أثبتا الصيد دفعة فهو لهما، وإن أثبته أحدهما اختص به. ولو جهل المثبت منهما أُقرع، ويحتمل الشركة.

ولو ترتّب الجرحان وحصل الإثبات بهما، أو كسر أحــدهما جــناحه والآخــر رحله، وكان يمتنع بطيرانه وعَدْوِه فهو للدنني وقيل بينهما"

الثالثة. إنّما يتحقّق الإثبات إذا صبّر، بحيث يسهل تناوله، فلو أصابه فأمكنه التحامل طيراناً أو عَدُواً بحيث لا يقدر عليه إلّا بالإسراع لمفرط لم يملكه.

الرابعة. لو رمى صيداً فأثبنه وصيره في حكم العبّت ثمّ رماه الثاني فعليه أرش ما أفسد ولو أثبته الأوّل وبقيت حياته مستقرّة فذكّاه الثاني فيهو للأوّل، ويسضمن الثاني أرشه إن فرض نقص، وإن وجأه لا بالدكاة حرم وضمن كمال قيمته حيال رميه، إلّا أن يكون لمينته قيمة فيصمن الأرش.

١ تقدُّم في الدرس ١٤٢

٢. من القاتلين الملامة في قواعد الأسكام ج ٢. ص ٣١٧

وإن جرحه ولم يوجئه فأدركه الأوّل وتمكّن من ذكـاته حـلَ وعـلى الجـاني الأرش، وإن لم يتمكّن من ذكاته فهو كما لو وجأه الثاني، ولو تمكّن الأوّل من ذكاته وتركه حتّى مات بالجرحين فعلى الثاني نصف قيمته معيباً بالجرح الأوّل.

[۲۰۰] درس

لو حتى على صيد مملوك نغيره يساوي عشرة دراهم، أو على دايته قصارت إلى تسعة، ثمّ جتى آخر قصارت إلى ثمانية ثمّ هنك بهما فقيه سبعة أوجه

الأوّل: تساويهما في الضمان؛ لتساويهما في الأرش والسراية. ويشكل بمعدم دخول الأرش في ضمان النفس. ويحاب بأنّ دلك في الآدمي؛ لأنّه لاينقص بدله بإتلاف بعضه.

الثاني: وحوب حمسة على الأوّل وأربعة وتُصلِّ على الثاني؛ اعتباراً بـنصف القيمة يوم الجنابة؛ وبدخول الأرش في ضِمان النفس ويشكل بحصر إتلاقه فيهما مع عدم كمال قيمته.

الثالث: وجوب خمسة ونصف على الأوّل، وأربعة ونصف على الشاني؛ بساء على دخول أرش جماية الثاني في النفس لمشاركة غيره، بخلاف الأوّل. فحينئذ إمّا أن يقال بعدم دخول أرش الأوّل؛ لانفراده بالجناية، فعليه درهم مضافاً إلى نصف قيمته يوم حناية الثاني أو يقال بدخول نصف أرشه؛ تبعاً لضمان نصف القيمة، ويبقى عليه صف الأرش، مصافاً إلى ضمان صف القيمة يوم جنايته. ومال إليه المحقّق!.

ويشكل بإنفراد الثاني بإنلاف ما يساوي درهماً علم يشاركا إلّا في ثمانية، فإن قلنا: لا يدخل أرش الأوّل فعليه خمسة، وإن قلنا بدخول نصفه تبعاً لضمان النصف لزم في الثاني مثله.

١٠ شرائع الإسلام بع ١٢ ص ١٦٧

الرابع: وجوب خمسة ونصف على لأوّل؛ بما ذكرتاه، وخمسة على الثاني؛ بثاء على عدم دخول أرشه. ويشكل بزيادة القيمة

الخامس: وجوب ما ذكرناه، ويرجع الأوّل على الثاني بنصف؛ لأنّه جنى على ما دخل في ضمانه. وحيثةٍ يأحد المائك من الثاني أربعة ونصفاً وإن أخد من الثاني خمسة فليس له على الأوّل إلّا حمسة وهذا كالوجه الأوّل إلّا في التراجع

السادس: وجوب ما ذكرناه ولاتر حع، بل يقسّم العشرة على عشرة ومصف، فتصرب ما على الأوّل وهو حمسة وحمسين، في عشرة يكون حمسة وحمسين، فيأخذ من كلّ عشرة ونصف واحداً، فعنيه خمسة وسبع وثلثا سبع، وتضرب ما على الثاني _ وهو حمسة _ في عشرة يكون حمسين، فعليه أربعة وخمسة أسباع وثلث سبع، ودلك قبعة الحيوان

وهذه الأوحه الثلاثة مبناها واحد. نكن لمنا وحد في الوحه الأوّل منها زيبادة ولم بمكن القول بها، وحداً عدّ الأوّل ولم بمكن القول بها، وحب إسفاطها، إمّا بالتراجع، أو بالبسط. ولم أر أحداً عدّ الأوّل وحهاً بغير تراجع ولا يسط غير المحقّق لـ ولعلّه أراد به أحد الأمرين لطهور بطلانه بدونهما

السابع: وجوب خمسة وخمسة أجراء ونصف من نسعة عشر جرءاً من درهم على الأوّل، ووجوب أربعة دراهم وأربعة أجزاء ونصف من تسعة عشر جرءاً من درهم على الثاني؛ بناء على دخول الأرش فيهما؛ وعلى أنّه يمتنع التصبيع على العالمك. وهذا إصلاح الوجه التاني؛ لظهور فساده، كما أنّ دينك الوجهين إصلاح ما قبلهما. والفائت نصف درهم، فوجب بسطه على قدر الواجب.

وطريقه أن يفرض كلّ منهما كأنه انفرد بقتله. فيجب عـليه كـمال قـيمته يـوم جنايته، فتضمّ أحد القيمنين إلى الأُخرى فتكون تسعة عشر. فعلى الأوّل عشرة من التسعة عشر، وعلى الثاني تسعة من النسعة عشر.

وإيضاحه يضرب العشرة في تسعة عشر يكون ماثة وتسعين، فالماثة على الأوّل،

١ ، في يعص النسخ بريادة فونصف بر

٢. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٦٧.

والتسعون على الثاني. فتأحذ من كلَّ نسعة عشر واحداً، فيحصل ما ذكرناه.

فرع: لو كانت إحدى الجنايتين من المالك وجب على الأجنبي ما ذكر، ســواء كان الأوّل أو الثاني

واحتمل المحقّق فيما إذا كان جناية الأوّل على مباح فأثبته، ونقّصه درهماً من العشرة: أن يلرم الثاني كمال قيمته معيباً؛ لأنّ الضمان توجّه عليه، بخلاف الأوّل؛ لكوبه جنى على مباح وأحاب عنه بأنّه مع إهماله التدكية جرى مجرى المشارك محناينه أ.

وهذا الاحتمال لو صبح لم يشترط فيه كون الصيد مباحاً. فإنّ جماية المالك على ماله عير مضمونة أيضاً. وقدرة المالك على تتدكية فد لا يتحقّق، فلا يستطم همدا الوجه مستقلاً، بل مفقد القدرة على انتذكية، عمى أنّه سكن مع القدرة والإهمال أن لا يجب على الثاني سوى أرش جنايته؛ لأنّ المالك مُتْلِفُ ماله بعدم النذكية. وقد حرّرنا هذه المسألة في شرح الإرشاد [

١ شرائع الإسلام، ج ٢. ص ١٦٧

٢. غاية المراد، م ٢٠ ص ٢٥١ ـ ٣٥٥ (صمن الموسوعة ح ٣)



كتاب التذكية

وهمي تحصل بأمور ستَّة:

الأول والثاني: تدكية الكلب والسلاح وقد سبقاً !

الثالث: ذكاة الجنين، وهي ذكاء أنه إدا تقت خلقته. سواء ولجته الروح أم لا ولو خرج حبًا لم بحل إلا بالتذكية. ولو ضاق الزمان عنها. فإن لم يكن فسيه حساة مستقرّة حلّ، وإلّا فعي الحلّ وجهان من إطلاق الأصحاب وجوب النذكية إذا خرج حيّاً، ومن أنّه مع قصور الزمان في حكم غير مستقرّ الحياة.

ولو لم تتمّ خلقنه فهو حرام ومن تمام الحلقة الشعر والوبس. وقبال الشبيح^٢، وجماعة: يشترط في حلّه مع تمام خلفته أن لا تبلجه الروح، فبإن ولجبته وجب تذكبته ٢. والروايات مطلقة ¹. والفرض بعيد.

الرابع: ذكاة السمك، وهي إخراجه من الماء حيّاً. ولا يعتبر فيه التسمية. ولا إسلام المخرج. نعم، يعتبر مشاهدة مسلم لإحراحه حيّاً، فلو وجد فسي يبدك افر لم يحلّ بدون ذلك وإن أخبر بإخراجه حيّاً

وقال السيَّد ابن رهرة: الاحتياط تحريم ما أخرجه الكافر مطلقاً ". وهو ظماهر

١٠ سيقا هي أوّل كتاب الوصيّة هي الدرس ١٩٨

٢ النهاية، ص ٨٤٥.

٣. كابن حمرة في الوسيلة، ص ٣٦١؛ وابن إدريس في السرائر ج ٣، ص ١١٠؛ والمللامة فني تنحرير الأحكمام الشرعيّة، ج ٤. ص ١٢٢، الرقم ٦٢٢٣

² راجع وسائل الشيعة، ج ٢٤، ص ٣٣ ـ ٣٦، الباب ١٨ من أبواب الديائح

٥. غمية النزوع، ج ١. ص ٢٩٧

المفيد السيخ أو و و المنابدريس الإحساع على عدم استراط الإسلام ! و قفي الاستحاد الحل إدا أحده منه المسلم حيّاً ! وهو يشعر بما قاله ابن (هرة.

ولو مات السمك في الماء لم يحلّ ولو ضربه بمحدّد، أو يمُثَقِلٍ ثمّ أخرجه، فإن كان مستقرّ الحياة حلّ وإلّا فلا

ولو مات في الشبكة التي في الماء حرم.

ولو اشتبه الحيّ فيها بالميّت حلّ تحميع عند الحسن؛، والشبيخ ، والقناصي ، والمحقّق ، والقناصي ،

وحرم عند ابن حمرة أ، وابن إدريس أ، والعاضل أن لوجوب اجتناب المئت الموقوف على اجتناب الجميع - والإطلاق فول الصادق الله على المات فبي الماء فلا تأكنه، فإنّه مات فيما فيه حياته هافياً

وهي الأخبار الصحاح التعليل بأنّ الشبكه والحصيرة لمّا عملت للاصطباد جرى محرى المقبوض بالبد^{٧٢}، وعضيّتها حلّه ولو سيّز المـيّت، وبــه أفــــى الحســن ^{٧١}.

١ المسعة، ص ٧٧٥

۲ البرائر، ج۲ ص ۸۸

٣ الاستبصار ج ٤، ص ٦٤، ديل الحديث ٢٢٨

خكاء عنه الملّامة في محتلف الشيمة. ج ٥٠ ص ٢٨٥، المسألة ٦

ه النهاية. ص ۷۸ه

٦ المهذَّب، ج٢، ص ٤٣٨

٧ شرائع الإسلام، ج ٣. ص ١٦٣

٨ راجع وسائل الشيمة. ح ٢٤. ص ٨٢ ــ ٨٦ اليب ٢٤ من أبواب الديائع

٩ الوسينة، ص ٣٥٥

١٠ السرائر، ج ١٢ ص ٩٠

١٦ مختلف الشيعة. ج ١٨ ص ٢٨٥، المسأنة ٦

١٣ تهديب الأحكام ج ٦٠ ص ١٢، ح 12 لاستيصار ج ٦، ص ٦٢، ح ٢١٧

۱۳ الكافي، ح ٦، ص ٢١٧ ـ ٢١٨، ياب صيد السمنه. ح ٩ ـ ١٠ الفقيه، ج ٣. ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ ـ ٤١٥٩ وتهديب الأحكام، ج ٩، ص ٢١ ـ ٢٠، ح ٢٤ ـ ٢١ ـ لاستبصار، ج ٤، ص ٦١ ـ ٢٦، ح ٢١٩ ـ ٢١٦

١٤ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ها ص ٢٨٥ السنالة ٦

والباقون حرّموا ما نميّز ميّتاً؛ جمعاً بين لروايات.

وإذا وحد في يد مسلم سمك ميّت حلّ أكله وإن لم يخبر بحاله، عدلاً كــان أو فاسقاً.

ولو وثب السمك إلى الجَدّد. أو نضب عنه الماء، أو نبذه إلى الساحل فأخذه بيده أو آلته حيّاً حلّ. وإن أدركه بنظره حيّاً وسريقيضه فالأقرب التحريم.

ولو عاد السمك بعد إحراجه حيّاً إلى المأء قمات فيه حرم.

ولو قطع منه قطعة بعد حروجه فهي حلال وإن عاد الباقي إلى العاء، سواء مات فيد أم لا. ويباح أكله حيّاً؛ لصدق الذكاة. وقيل الايباح أكله حتّى يموت كساقي ما يذكّى ا.

الخامس: ذكاة الجَرَاد، وهي بأحده حيًّا باليد أو بالآلة.

ولايشترط فيه التسمية، ولا إسلام الأخذ إذا شاهده مسلم. وقول أين زهرة هنا كقوله في السمك؟.

ولو أُحرقه بالبار قبل أخده لم يُعَلَّى وكدا لُو مات مي الصحراء أو في العاء قبل أخذه وإن أدركه بنظره.

ويباح أكله حيًّا وبما فيه، وإنَّما يحلُّ منه ما استقلُّ بالطِّيران دون الدِّبا.

[٢٠١]

درس

السادس: التذكية بالذبح. ويشترط فيها أمور عشرة.

أحدها: كون الحيوان ممّا تقع عليه الدكاة، سواء أكل لحمه أم لا، بمعنى أنّه يكون بعد الذبح طاهراً فيقع على المأكول اللحم، فيفيد حلّ أكله، وظهارته وظهارة جلده، وعلى السياع، كالأسد والنمر والعهد والنعلب، فيفيد ظهارة لحمها وجملدها. وفي

١. من القائلين الشيخ في المبسوط، ج ٦، ص ٢٧٧.

٢. غنية النزوع، ج ١، ص ٢٩٧.

الاحتياج إلى دبعه في استعماله قول مشهور.

وأمّا المسوخ، فالأقوى وقوع الدكاة عليها، كالدبّ والقرد والعيل. ولا تقع على الحشرات، كالفارة وابن عِرْس والصّبّ على قلول أ. ولا على الكلب والخنزير إجماعاً. ولا على الكلب والخنزير إجماعاً.

وثانيها. أهليّة الدابح بالإسلام أو حكمه، فلا تحلّ ذبيحة الوثني، سمعت تسميته أو لا. وفي الذمّي قولان، أقربهما التحريم وهو اختيار المعظم. وقد تقدّم خلاف الصدوق والحسن ". وظاهر ابن الجبيد الحلّ، وجعل التجنّب أحوط ". وبالحلّ أخبار صحاح أ معارضة بمثلها " وتحمل على النقتة، أو الضرورة

وتـــحرم ذبسبحة النساصبي و لخـــارحــي دون غــيره عــلى الأصبح؛ لقــول أميرالمؤمنين على: «من دان بكلمة الإسلام وصام وصلّى فذبيحته لكم حلال إذا ذكر أسم الله علمه» ويعلم منه تحريم ما للم يذكر إسم الله عليه

وهل يشنرط مع الدكر اعتقاد لوجوب؟ الأقراب لا، وشرطه الفاضل ل. وقبطر ابن إدريس الحلّ على المؤمن والمستطعف الذي لا يُمنّا ولا من مخالفينا أ. ومنع الحلبي من ذبيحة جاحد المصلّ!

ومنع ابن البرّاج من ذبيحة غير أهل الحقّ ' ؛ لقول أبي الحسن ﷺ لزكريّا ابــن آدم: «إنّي أنهاك عن ذبيحة كلّ من كان على خلاف الذي أنت عليه وأصحابك. إلّا

١ من القاتلين المحقّق عي شرائع الاسلام ج ٣. ص ١٦٥

۲ تقدم دي ص ۳۳۹

٣. حكاد عند العلامة في محتلف الشيعة. ج ٨. ص ٢٦٦ المسألة ٢٨

٤ راجع وسائل الشيعة، ج ٢٤. ص ٥٥ و ٦٢ و ٦٣. الباب ٢٧ من أبواب الدبائح. ح ١١ و ٣٣ و ٣٨.

٥. راجع وسائل الشيعة، ج ٢٤. ص ٥٠ ـ ٥٥ الياب ٢٧ من أبراب الديانع، ح ١٠ ـ ١٠

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١، ح ٢٠٠٠ الاستبصار، ج 1 ص ٨٨ ح ٢٣٦

٧ مختلف الشيعة، ج الدص ٢٠ ٢٠ العسألة ٢٩

٨ السرائر، ج ٣. ص ١٠٦

٩. الكامي في الفقه. ص ٢٧٧

١٠ المهذَّب، ج ٢، ص ٤٣٩

في وقت الضرورة إليه» · وتحمل على الكراهية.

ولا تحل ذبيحة المجنون حال لمباشرة. ولا السكران، ولا الصبيّ غير المحيّر. وتحلّ ذبيحة المعيّز والمرزّة والخَصِيّ و مختنى والجنب والحائض والأغلف والأخرس والأعمى إذا سدّد؛ لما روي عنهما هيجة ، وولد الزنى على الأقرب، وما يذبحه المسلم لكنائس أهل الذمّة وأعيادهم. ولو اشترك في الذبح الأهل وغيره لم يحلّ.

وثالثها فري الأعضاء بالحديد مع لقدرة، هدو فري بغيره عند الضرورة حلّ، كاللّيطة، والمروة والزجاجة. ولو عدم ذلك جاز بالسنّ والظفر على الأقرب، متّصلين كانا أو منفصلين. ومنع الشيخ منهما في المسوط "، والخلاف وإن كان منفصلين 1 مستدلاً بالإجماع أ.

والظاهر أنّه أراد به مع الاختيار ﴿ لِأَنَّمَه جِمَوْزَ مَثْلَ ذَلَكَ فَسِي الشهديب عَمَنَدُ الضرورة ﴾.

ورابعها: قطع الأعصاء الأربعة في المدابوحة، وهمي المري، مجرى الطحام والشراب. والعلقوم، مجرى النفس والؤدّجان، وهما البرقان المحيطان بالحلقوم، فلو قطع البعض لم يحلّ وإن يقي يسير وكلام الشيخ في الخلاف ينظهر منه الاجتزاء بقطع الحلقوم، ومال إليه الفاض بعض الميل الصحيحة زيد الشحّام، عن الصادق الله والكنّها في سياق

١. تهذيب الأحكام، ج ١١، ص ٧٠، ح ٢٩٨٠ الاستيصار ح ٤، ص ٨٦، ح ٢٣٠

٢ الكافي، ج الرس ٢٣٨، باب ديبحة الصبيّ والمرآء والأعمى، ح ١٥ الفقيه، ج ١٣ ص ٢٣٤، ح ٤٤٩٤؛ تنهذيب الأحكام، ج ١٩ ص ٢٣٤، ح ٢١١

٣ الميسوط، ج ٦، ص ٣٦٢.

التغلاف, ج ١١، ص ٢٢ ـ ٢٢، الساكة ٢٢

ه تهديب الأحكام ج ٩، ص ٥٠ ـ ٥ ، ٥ ديل العديث ٢١٢

البعلاق، بع ٦، ص ٤٤، المسألة ٧.

٧. انظر مختلف الشيعة، ج ٥٠ ص ٢٧٠، المسألة ٦٦ وسريد الاطلاع راجع مسالك الأعهام، ج ١١، ص ٤٧٥.

^{4.} الكافي، ج ٦. ص ٢٢٨، باب آخر منه فني عبال الاضطرار، ح ٢٤ تبهّديب الأحكيام، ج ٦، ص ٥١، ح ٢٦٣٠ الاستيصار، ج ٤. ص ١٨، ح ٢٩٦

الضرورة المحوّرة للذبح بغير الحديد وهي معارضة بحسنة عبد الرحمن بن الحجّاج، عن الكاظم على. «إذا قري الأوداح فلا بأس» لـ ذكره أينضاً عند عدم السكّين.

وخامسها: نحر الإبل وذبح ما عداها فلو ذبح الإبل. أو بحر ما عداها مختاراً حرم.

ومحلَ النحر وَهْدَة اللبّة، والدبح في الحنق تحت اللحبين. قبيل ولو استدرك الدبح بعد النحر أو المكس حلّ ً. ويشكل بعدم استقرار الحياة.

وسأدسها استقبال القبله بالذبح والبحر مع الإمكان، فلو تركه عمدا حرم ولو كان ناسياً، أو مضطرّاً، أو لم يعلم لجهة حلّ. والصعتبر استقبال الصدبوح والمنحور لا الفاعل في ظاهر كلام الأصحاب.

وسابعها. التسميه عند النحر والديج لأما سلف ً فلو تركها عمداً فهو ميتة إداكان معنقداً لوحويها وفي غبر المعتقد نظر؟ وظاهر الأضحاب التحريم.

ولكنّه يشكل بحكمهم بحلّ دُنِيحَة المخالف على الإطلاق ما لم يكن باصباً، ولا ريب أنّ بعضهم لا يعتمد وحوبها، وتحلّ الدبيحة وإن تركها عمداً ؟

ولو سمّى غير المعتقد للوجوب فالظاهر لحلّ، ويحتمل عدمه؛ لأنّه كغير القاصد للتسمية؛ ومن ثمّ لم تحلّ ذبيحة المجنون والسكران، وغير المسميّز؛ لعندم تسجقًتى الفصد إلى التسمية، أو إلى قطع الأعصاء.

ولو قال يسم الله ومحمّد، حرمت.

وكذا لو قال: ومحمّد رسول الله, بكسر الدال، ولو رفعه حكّت.

١ الكافي، ج٦، ص ٢٢٨، باب آخر مه في خنال الاصتفرار، ح٢٠ الفقيد، ح٢، ص ٢٢٦، م ٢٤٦٦؛ تنهديب
 الأحكام، ج٩ ص ٢٥، ح ٢١٤: الاستيصار ج٤، ص ١٨، ح ٢٩٧

٢ من القاتلين الشبيح في النهاية. ص ٥٨٣؛ والملامة في قراعد الأحكام، ج ٢. ص ٣٢١

٣ تقدَّم في أوَّل كتاب الصيد. والدرس ١٩٨

² حكاء عن أحمد والشافعي بين قدامة في المغني السطيوع مع الشرح الكبير، ج ٦١، ص ٢٤. المسألة ٧٧٤٣.

[٢-٢]

درس

وثامنها: متابعة الذبح حتى يقطع الأعضاء. فلو قطع البعض وأرسله ثمّ تستمه، فإن كان في الحياة استقرار أو قصر الزمان حلّ. وإلّا فالأقرب التحريم؛ لأنّ الأوّل غير محلّل، والثاني بجري مجرى ذبح الميّت ووجه الحلّ استناد التوجيه إلى التذكية.

و تاسعها: أن يستند موته إلى الذكاة، فلو شرع في الذبح فانتزع آخر حشوته معاً فميتة ؛ وكذا كلّ فعل لا تستقرّ معه الحياة.

وعاشرها الحركة بعد الذبح أو النحر، أي خروح الدم المعتدل لا المتثاقل، فلو انتفيا حرم؛ لصحيحة محمّد الحلبي، على الصادق فلام «إذا تحرّك الذب أو الطرف أو الأذن فهو ذكيّ» .

ورواية الحسين ين مسلم عنه على إذا حرج الدم معتدلاً فكلوا، وإن خرج متنافلاً فلاً. واعتبر جماعة من الأصحاب الحركة وحروج الدم ً. واعتبر الصدوق الحسركة وحدها ً.

فرع: لو ذبح المشرف على الموت، كالطبحة والموقوذة والمتردية وأكيل السبع وما ذبح من قفاه اعتبر في حلّه استقرار الحياة، فلو علم موته قسطماً في الحمال حرم عند جماعة ، ولو علم بقاء الحياة فهو حلال، ولو انستبه اعتبر بالحركة أو خروج الدم.

١. الكافي، ج ٦. ص ٢٣٣، باب إدراك الدكاة، ح ٥ تهديب الأحكام، ج ٦، ص ٥٦، ح ٢٣٥

٢. الكافي، ج ١، ص ٢٣٢، باب إدراك الدكات ح ٢٠ تهديب الأحكام، ج ٩، ص ٥٦ - ٥٧، ح ٢٣٦

٣ كالمفيد في المقتمة. ص ٥٨٠، وابن رهرة في غية البروع، ج ١، ص ٣٩٧ ؛ وسألار في المراسم، ص ٢٠٩

ع النقيع من ١٥٤هـ٢١٦.

ه. كالملامة مي قواعد الأحكام ج ٣، ص ٣٣٢

وظاهر الأخبار. والقدماء أنَّ خروج الدم والحركة أو أحدهما كاف ولو لم يكن فيه حياة مستقرّة أ. وفي الآية إيماء إليه، وهي قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَـلَيْكُمُ ٱلْـمَيْئَةُ وَآلَدُمُ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ ﴾ ٢.

ففي صحيحة زرارة، عن الباقر الله في تفسيرها: «إن أدركت شيئاً منها، وعـين تطرف، أو قائمة تركض، أو ذَنَب يعصع فقد أدركت ذكاته، فكله، ٣.

وروى أبان بن تغلب عن الصادق على: «إذا شككت في حياة شاة ورأيتها تطرف عينها، أو تحرك أُذنيها، أو تعصع بذَّنيها فاذبحها فإنّها لك»⁴.

وعن الشيخ يحيى: أنّ اعتبار استقرار الحياة ليس من المذهب . ونعم ما قال. ويستحبّ في الفنم ربط يديه ورجل وإطلاق الأخرى، والإمساك على صوفه أو شعره حتّى يبرد، وفي البقر عقل يديه ورجليه و إطلاق ذنيه، وفي الإبل إطلاق رجليه وربط أخفافه إلى آباطه، وفي الطير إرساله.

ويستحبُ الإسراع في الذبح. وتحديد الآلة. ويجوز الاشتراك فيه معاً، أو على التعاقب ما لم يطل الفصل.

ويحرم إبانة الرأس عمداً، وقطع النخاع "مثلث النون قبل موتها، وهو الخيط الأبيض وسط الفقار "مالفتح ممتداً من الرقبة إلى عجب " الذنب يغتج العين وسكون الجيم وهو أصله، وكسر الرقبة لتوخّي الموت. ولا يحرم المذبوح بذلك،

١ . راجع وسائل الشيعة. ج ٢١. ص ٢٧_٢٦. الباب ١١ و ١٢ من أبواب الذبيع.

۲. البائدة (۵): ۳.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٩. ص ٨٥. ح ٢٤١.

٤. الكافي، ج ٦. ص ٢٣٢، باب إدراك الذكاة، ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٩. ص ٥٧، ح ٢٢٨.

٥. لم تعثر عليه في الجامع للشرائع، وكلّ من حكاه عنه حكاه عن الدروس، كالصيمري في غناية المرام ج ٤. ص ٢٤؛ والشهيد الثاني في مسالك الأفهام. ج ١٠، ص ٤٩٦.

٦. لسأن العرب، ج ٨. ص ٣٤٨، وتخع».

٧. ئسان العرب، ج ٥، ص ٦٦، عظر،

٨. لسان العرب، ج ١، ص ٨٢ه، دعجب،

خلافاً للنهاية ١، وابن زهرة في قطع الرأس والنخع٢.

ولو سبقت السكين فأبانت الرأس، أو فعل ذلك ناسياً فلا تحريم.

وكذا يحرم سلخها قبل بردها، وحرّمها به الشيخ"، وأتباعه ، وأنكره ابن إدريس ، والرواية به عن الرضائل مقطوعة ". وتحمل على الكراهية.

وفي حكم سلخها قطع شيء منها، وكرّهها المحقّق ل. وقال الحلبي: لو قطع منها شيء قبل بردها فهو ميتة ^. وفيه بُعد.

وفي النهاية: لا يجوز قلب السكين فيذبح إلى فُوق !؛ لرواية حمران بن أعين، عن الصادق على: «لا تقلب السكين لتدخلها تحت الحلقوم وتقطعه إلى فُوق» ``. وقال ابن إدريس: لا يحرم ``. وكرّهه المحقّق ``.

وقال الشيخ: لا يجوز ذبح شيء من الحيوان صبراً "، وهو أن يذبحه وحيوان آخر ينظر إليه؛ لرواية غيات عند الشاة، ولا الخزور عند الجزور» أن على الكراهية.

وتكره الذباحة ليلاً إلا لضرورة، ويوم الجمعة قبل الروال.

١. النهاية، ص ٨٤ه.

٢. غنيا، النزوع، ج ١. ص٣٩٧.

٣. النهاية، ص ٥٨٤.

^{£.} كالقاضي في المهذَّب، ج ٢. ص ١٤٤٠ ولين حمزة في الوسيلة، ص ٢٦٠.

ه. السرائر، ج ٢٠ ص ١١٠.

٦. الكافي، يم ٦. ص ٢٣٠، باب صفة الذبح والنحر . ح ١٩ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٥٦، ح ٢٢٢.

٧. شرائع الإسلام، ج ١٦٠ س ١٦٠.

٨. الكاني في الفقه، ص ٢٧٧.

٩. النهاية، ص ١٨٥.

١٠. الكافي، ج٦، ص ٢٢٩. باب صفة الذبع والنحر، ح٤؛ تهذيب الأحكام، ج٩، ص ٥٥، ح٢٢٧.

٢١۔ السرائر، ج ٦٠ ص ١٠٩.

١٢. شرائع الإسلام، بع ١٠ ص ١٦١.

١٣. النهاية، ص ٨٤٥.

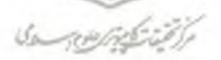
١٤. الكافي، ج ٦، ص ٢٢٩ _ ٢٣٠، باب صفة الذبح والتحر، ح ٧٠ تهذيب الأحكام، ج ٩. ص ٥٦ م ٢٢٢.

ولو أفلت الحيوان قبل تعام التذكية وتعذّر إمساكه كالطير جاز رميه بالسلاح. ويحلّ أكل ما يباع في سوق الإسلام من اللحم وإن جهلت حاله؛ ولا يسجب السؤال، بل ولا يستحبّ وإن كان البائع غير معتقد للحقّ. وأو علم منه استحلال ذبائح الكتابيّن على الأصحّ.

ولو وجد ذبيحة مطروحة لم يحلّ تناولها، إلا مع العلم بأنّ سباشرها أهـلّ. أو قرينة الحال.

* * *

تمّ بعون الله كتاب التذكية ويتلوه إن شاء الله في الجزء الثالث كتاب الأطعمة والأشرية





Academy of Islamic Sciences and Culture
المركز العالي للعلوم والثقافة الاسلامية معاونة الابتعاث لمكتب الاعلام الاسلامي في الحوزة العلبة، قم المقدمة

www.isca.ac.ir